الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامـعة البلـيدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي

-دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مـقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الــعلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

اعداد الطالب: **اشراف الدكتور:**

بن قيدة مروان ناصر مراد

السنة الجامعية: 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي

-دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص : بنوك، نقود و مالية

إعداد الطالب:
بن قيدة مروان

أمام الجنة المشكلة من:

دراوسي مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
بوشامة مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
رميدي عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا
جليد نور الدين	أستاذ محاضر	المركز الجامعي بتيبازة	عضوا مناقشا
بوعافية رشيد	أستاذ محاضر	المركز الجامعي بتيبازة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع.

إلى الوالدين الكريمين وكل أفراد العائلة.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى أساتذتي الكرام.

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

شـــكر وتقـدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل واخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور/ ناصر مراد على قبوله الإشراف على هذا البحث، وما أبداه من نصائح و توجيهات قيمة.

كما يسعدني ان أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مناقشة بحثنا هذا.

اتوجه بالشكر والتقدير الجزيل إلى كل من ساندني في انجاز هذا البحث ومد لنا يد العون و المساعدة، من آراء وتوجيهات، داخل الوطن او خارجه.

اتقدم بالشكر والتقدير الى كل أصدقائي.

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة القطاع غير الرسمي، وما يرتبط بها من عمالة غير رسمية، واشكالية احتوائها في الدائرة الرسمية بالجزائر، كمتغيرات للدراسة. استعرضت الدراسة المفاهيم والتصنيفات المختلفة للتشغيل غير الرسمي، ونطاقه داخل وخارج القطاع غير الرسمي، كما تطرقنا أيضا الى تحليل مسألة تنظيم التشغيل والقطاع غير الرسميين.

وقد تم صياغة اشكالية كما يلي: ما هي الوسائل الكفيلة بتنظيم العمالة بالقطاع غير الرسمي، وكيف يتم التعامل مع هذه الظاهرة بقطاع البناء في الجزائر؟

ويرجع سبب اختيار البحث الى قلة الدراسات والبحوث الميدانية فيما يخص القطاع غير الرسمي بالجزائر و الوطن العربي، الاهتمام المتزايد بالظاهرة، من قبل الباحثين والمنظمات الدولية في جميع اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية في الوقت الراهن.

خلصت الدراسة الى نتائج عدة أهمها: التعامل مع القطاع والتشغيل غير الرسميين، لا ينبغي ان يكون بالسياسات المضادة، وانما من خلال المعرفة الدقيقة لخصائص هذا الأخير والشرائح الاجتماعية التي ترتاده. قطاع البناء في الجزائر يستقطب العمالة غير الرسمية ويعتمد عليها في توسعه، من خلال ورشات غير رسمية او رسمية بعمالة غير مصرحة، ما يجعل هذه الأخيرة تعيش ظروف صعبة كما بينت الدراسة الميدانية. كنتيجة للبطالة والفقر وجمود اللوائح التنظيمية وقوانين العمل، والنظام الضريبي المثقل.

قدمت الدراسة بعض المقترحات التي تساهم في تنظيم العمالة غير الرسمية بالجزائر. اذا اشرنا الى ان تنظيم العمالة غير الرسمية، يتوقف على تحديد أسبابها وخصائصها بدقة، وسياسات قطاعية متكاملة على مستوى الاقتصاد الكلي تعالج المشكل على مستوى كل القطاعات. كما ان سياسات التنمية التي تستهدف العمالة غير الرسمية، وتحافظ على العمالة الرسمية، وتحد من توسع القطاع غير الرسمي، لا تحقق ثمارها الا في ظل بيئة ممارسة اعمال ملائمة ومقبولة. إضافة الى تخفيف الأعباء الضريبية واقساط التامين على ورشات البناء التي تلتزم بتصريح العمالة، وتطبيق إجراءات صارمة في حالة مخالفة القوانين.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهـــداء.....	03
الشـكـــر والتقـــدير.....	04
الملخـــص.....	05
قائمة المحتويات.....	06
قـائمة الجداول.....	10
قـائمة الأشكال.....	13
قـائمة الملاحق.....	14
المقدمـــة.....	15
1. نشأة وتطور القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي.....	22
تمهيد.....	23
1.1. اكتشاف القطاع غير الرسمي.....	23
1.1.1. تطور مقاربة القطاع غير الرسمي.....	23
2.1.1.الاستفسار عن الظاهرة (من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد غير الملاحظ).....	31
2.1. مكونات الاقتصاد غير الملاحظ.....	38
1.2.1. مكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب معايير مختارة.....	39
2.2.1. مكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب(CIS,IMF, ILO, OECD)	42
3.1. مظاهر القطاع غير الرسمي والظواهر المرتبطة به.....	55
1.3.1. مظاهر القطاع غير الرسمي.....	55
2.3.1. القطاع غير الرسمي وبعض الظواهر المرتبطة به.....	61
4.1. حدود القطاع غير الرسمي.....	71
1.4.1. القطاع غير الرسمي و الجوانب غير الرسمية للاقتصاد.....	71
2.4.1. ضبط مفهوم القطاع غير الرسمي.....	77
3.4.1. منشآت الإنتاج غير الرسمية و تحليل حدود القطاع غير الرسمي.....	87

خلاصة الفصل.....	95
2. التشغيل والعمالة غير الرسمية، وقضايا الانتقال الى السمة الرسمية.....	96
تمهيد.....	97
1.2. أهمية القطاع و التشغيل غير الرسميين.....	97
2. 1.1. التشغيل الرسمي و أهمية القطاع والتشغيل غير الرسميين.....	97
2. 1. 2. أهداف تتعلق بتطوير برامج لجمع البيانات وإعداد تقديرات حول التشغيل غير الرسمي.	103
2. 1. 3. أسباب التشغيل غير الرسمي.	110
2.2. المفاهيم والتصنيفات المختلفة للتشغيل والعمالة غير الرسمية....	115
2. 2. 1. المفاهيم الإحصائية الدولية لأشكال التوظيف غير الرسمي.....	116
2. 2. 2.قضايا ذات علاقة بتصنيفات العمالة غير الرسمية.	124
2. 3. إعداد البيانات حول التشغيل غير الرسمي.	130
2. 2. 1. طرق جمع البيانات حول التشغيل غير الرسمي.	130
2. 3. 2.أسئلة المسح.	135
2. 3. 3.استخدام إحصاءات التشغيل غير الرسمي لغرض الحسابات الوطنية.....	143
2. 4. التشغيل غير الرسمي والانتقال الى السمة الرسمية.....	148
2. 4. 1. توليد العمالة الجيدة (سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية).....	148
2. 4. 2. الإدارة الجيدة والمنشآت المستدامة والإنتاجية.	153
2. 4. 3. تنمية المهارات و تسهيل الحصول على التمويل.	162
2. 4. 4.التنظيم والتمثيل والحوار الاجتماعي.	167
خلاصة الفصل.....	178
3. التعامل مع التشغيل غير الرسمي في الجزائر.....	180
تمهيد.....	180
1.3. تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر.....	180
3. 1. 1. القطاع غير الرسمي في الجزائر.....	181
3. 1. 2. جحم القطاع غير الرسمي في الجزائر.	187

2.3.التشغيل غير الرسمي في الجزائر.	192
3. 2. 1. أشكال و مصادر التشغيل غير الرسمي في الجزائر.	192
3. 2. 2. أسباب توسع دائرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر.	198
3. 2. 3. تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.	211
3.3. التشغيل غير الرسمي وأداء سوق العمل في الجزائر.	213
3. 3. 1. أداء سوق العمل في الجزائر.	213
3. 3. 2. التشغيل غير الرسمي واختلالات سوق العمل في الجزائر.	220
4.3. تنظيم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.	228
3. 4. 1. تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية.	229
3. 4. 2. اصلاح النظام الضريبي.....	240
3. 4. 3. توليد العمالة المستدامة.	244
خلاصة الفصل	251
4. تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.....	252
تمهيد.....	253
1.4.الإطار المنهجي لدراسة العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.	253
4. 1. 1. أهداف دراسة العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.	253
4. 1. 2. عينة الدراسة و منهجية جمع البيانات.	257
4. 1. 3. خطة الدراسة ومراحل تحليل البيانات.	260
2.4. الخصائص العامة للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء.....	264
4. 2. 1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء..	264
4. 2. 2.الخصائص التنظيمية والقانونية للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء.....	271
4. 2. 3.تحليل مؤشرات دخل ومدة العمل.....	278
3.4. تحليل أسباب وظروف التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء.....	282
4. 3. 1.تحليل ظروف ومشاكل بيئة العمل.	283
4. 3. 3.تحليل أسباب العمل.	287

4.4. تحليل واقتراحات مستقبل تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.	295
4. 4. 1.تحليل استطلاع تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.....	295
4. 4. 2.اقتراحات وتوصيات تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.....	307
4. 4. 3.إدارة وتفتيش العمل والحماية الاجتماعية كقاطرة لتنظيم العمالة بقطاع البناء.	312
خلاصة الفصل.....	319
الخاتمــة العامة.....	320
قائمة المراجع.....	326
قائمة الملاحق.	347
الملخص باللغة الاجنبية.....	372

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	بعض المصطلحات الشائعة المرادفة للقطاع غير الرسمي.....	32
2-1	الأنشطة المكونة للاقتصاد غير الملاحظ	42
3-1	تصنيف الأنشطة غير الرسمية حسب نوع الأسباب والوحدات.	54
4-1	مقارنة بين السوق السوداء والسوق الموازية.....	57
5-1	تحديد الوحدات للقطاع غير الرسمي طبقا لمنظمة العمل الدولية من داخل نطاق القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات الوطنية.	91
1-2	تحديد الوحدات المؤسسية في القطاع الرسمي تبعا لمنظمة العمل الدولية..	99
2-2	مصفوفة النموذج البنائي للتشغيل غير الرسمي.	122
3-2	التشغيل غير الرسمي والتشغيل في القطاع غير الرسمي.....	124
4-2	الوحدات الإنتاجية والأنشطة الإنتاجية والوظائف.	128
5-2	بيانات الحد الأدنى المرغوب فيها على القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية التي يتعين جمعها واستعملت لأغراض المحاسبة الوطنية.....	146
1-3	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار بين السوق الرسمية للصرف والسوق السوداء في الجزائر للفترة(1991-2001).	185
2-3	تطور وتوزيع أرباب العمل المستقلين حسب حجم المنشأة (1992-2004).	190
3-3	سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الجزائر (2009-2015).....	197
4-3	معدل نمو السكان في الجزائر للفترة (1970-2011).....	200
5-3	معدل نمو السكان في الجزائر للفترة (1970-2013).....	201
6-3	معدل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس (2000-2006).....	202
7-3	البطالة و توزيع العمالة حسب قطاع الأنشطة في الجزائر(1997-2013).	205
8-3	ترتيب الجزائر فيما يخص دفع الضرائب (ممارسة أنشطة الأعمال 2014-2015).	208

9-3	مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015.	209
10-3	بدء الأنشطة التجارية في الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015.	210
11-3	التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001-2010) نسبة الى اجمالي التشغيل.	212
12-3	نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975-2010).....	212
13-3	مؤشرات سوق العمل في الجزائر للفترة 2004-2013.....	217
14-3	مقارنة اجراءات بدء نشاط تجاري جديد بين الجزائر ومناطق أخرى 2015.	233
1-4	توزيع العمالة حسب الجنس.....	265
2-4	توزيع العمالة حسب الفئات العمرية.....	266
3-4	توزيع العمالة حسب الحالة الاجتماعية.....	266
4-4	توزيع العمالة حسب الاعالة.	267
5-4	توزيع العمالة حسب عدد افراد الاسرة المعالة.	268
6-4	توزيع العمالة حسب مكان الإقامة.	268
7-4	توزيع العمالة حسب الخبرة.	269
8-4	توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي.....	270
9-4	توزيع العمالة غير الرسمية حسب نوع ور شات البناء.....	272
10-4	توزيع العمالة غير الرسمية حسب نوع الوظيفة.....	273
11-4	توزيع العمالة غير الرسمية حسب كيفية التوظيف.....	274
12-4	توزيع العمالة غير الرسمية حسب كيفية اكتساب مهارات العمل.....	274
13-4	متوسط عدد العاملين بقطاع البناء غير الرسمي.....	275
14-4	إمكانية ممارسة عمل ثانوي.	276
15-4	توزيع العمالة حسب إمكانية ممارسة عمل ثانوي.....	277
16-4	توزيع العمالة حسب طبيعة العمل الرسمي الممارس.....	278
17-4	توزيع العمالة حسب الاعتماد على دخل العمل.	279
18-4	توزيع العمالة حسب انتظام دخل العمل.	279

4-19	توزيع العمالة حسب عدد أيام العمل في الأسبوع.....	281
4-20	توزيع العمالة حسب عدد ساعات العمل في اليوم.....	281
4-21	توزيع العمالة حسب فصول السنة الأكثر نشاطا.....	282
4-22	توزيع العمالة حسب نظرتهم لمشاكل العمل.	283
4-23	توزيع العمالة حسب كيفية حل مشاكل العمل.	284
4-24	توزيع العمالة حسب رد صاحب العمل تجاه التسبب في خلل معين.....	285
4-25	توزيع العمالة حسب مؤشرات ظروف العمل.	286
4-26	توزيع العمال حسب رأيهم تجاه البطالة والفقر.	288
4-27	توزيع العمال حسب رأيهم تجاه الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي..	289
4-28	توزيع العمال حسب رأيهم تجاه اللوائح التنظيمية للعمل.	289
4-29	توزيع العمالة حسب متغير السهولة والمرونة في العمل.	290
4-30	توزيع العمالة حسب متغير الرغبة في العمل.	291
4-31	توزيع العمالة حسب متغير الرغبة في العمل.	291
4-32	توزيع العمالة حسب متغير عدم توفر العمل المرغوب.....	292
4-33	توزيع العمالة حسب متغير طبيعة المشروع الاسري.	293
4-34	توزيع العمالة حسب متغير طبيعة العمل الثانوي.	294
4-35	توزيع العمالة حسب متغير العمل لتوفير دخل إضافي.	294
4-36	الأهمية النسبية للمقياس المستخدم.	296
4-37	توزيع المستجوبين حسب رضاهم بالعمل.....	297
4-38	توزيع المستجوبين حسب رضاهم بظروف العمل.....	298
4-39	توزيع المستجوبين حسب الموافقة على توريث العمل.....	299
4-40	توزيع المستجوبين حسب الموافقة على ترك العمل حالة وجود عمل رسمي.	300
4-41	توزيع المستجوبين حسب الرغبة في التحول الى الوضع الرسمي.....	301
4-42	توزيع المستجوبين حسب الالتزام بدفع الرسوم.....	302
4-43	توزيع المستجوبين حسب الالتزام بالاشتراك في نظام تأميني.....	303
4-44	توزيع المستجوبين حسب الموافقة على وجود نقابة عمل.....	305
4-45	توزيع المستجوبين حسب الموافقة على قانون ينظم العمل.....	306
4-46	توزيع المستجوبين حسب الموافقة على تنظيم العمل.....	307

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مجموع الأنشطة الاقتصادية الكلية الرسمية وغير الرسمية.....	41
2-1	الإطار التحليلي لمكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب «Istat».....	53
3-1	العلاقة بين العناصر المكونة للاقتصاد غير الملاحظ.....	55
4-1	مظاهر القطاع غير الرسمي.	61
5-1	العلاقة بين القطاع غير الرسمي والأنشطة المتملصة.....	66
6-1	مجال التقاء القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ.....	73
1-2	أنواع العمالة غير الرسمية داخل وخارج القطاع غير الرسمي حسب 17^{th}(I.C.L.S).	129
2-2	مؤشرات بيئة الأعمال وتأثيرها على وضع المنشآت.....	158
3-2	الاقتصاديات الجيدة الأداء على مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال هي أكثر احتمالا لان تكون أكثر شمولا، حيث تضم قطاعا غير رسميا أصغر ومساواة أكبر بين الجنسين.	173
4-2	استراتيجية منظمة العمل الدولية في تنظيم التشغيل غير الرسمي والعمل اللائق.	177
1-3	تطور معدل البطالة في الجزائر (1975-2010).....	204
2-3	السكان النشطون (2004-2013) المنتسبون إلى الضمان الاجتماعي (بالآلاف).	207
3-3	معدلات البطالة في الجزائر حسب الشرائح الاجتماعية خلال الفترة 2004-2013.	219
4-3	معدل البطالة والتشغيل غير الرسمي في الجزائر.	222
5-3	مؤشرات عن القطاع غير الرسمي في الجزائر.	223
6-3	هيكل توزيع العاملين بين منشآت القطاع العام والخاص (2012).....	226
7-3	تفضيلات الشباب العربي بين العمل في مؤسسات القطاع العام والخاص (2013).	226

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حد الإنتاج (Production boundary) من (GDP).....	348
02	المصطلحات المستعملة للدلالة على الاقتصاد غير الرسمي.....	348
03	توزيع الأنشطة والأعمال حسب الوحدات المنتجة الرسمية وغير الرسمية..	349
04	الرابحون والخاسرون من عملية تنظيم القطاع غير الرسمي في حالة اصلاح بيئة الاعمال.	349
05	استبيان الدراسة.	350
06	قائمة محكمي استمارة الاستبيان.	353
07	مخرجات SPSS (الدراسة التطبيقية).....	354

المقدمة العامة

المـقدمــة

تحظى سياسات التشغيل في الوقت الراهن بأهمية خاصة في اعدادها وتأطيرها من قبل الحكومات، ذلك ان خلق التوظيف ونوعية الوظائف مهم للغاية، لفهم توازن أسواق العمل وربطها بمعطيات الاقتصاد الكلي وتأطيرها. غير انه اذا ارتبطت هذه السياسات بلوائح تنظيمية مثقلة، او اقصاء بعض الفئات، او العجز عن تلبية عروض العمل. يؤدي هذا الى ارتفاع معدلات البطالة، ويرافقه. البحث عن وظائف خارج الدائرة الرسمية للاقتصاد، أي وظائف خارج السجلات الرسمية، ولا تدفع المستحقات الضريبية واشتراكات الحماية الاجتماعية. تدرج هذه الوظائف ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي او القطاع غير الرسمي، حيث انشطته غير واردة في الحسابات الوطنية وغير خاضعة للضرائب كليا او جزئيا، يقابل توسع حجم هذه الأنشطة ازدياد حجم العمالة غير الرسمية، حيث جملة من الاختلالات تمس الاقتصاد.

وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول النامية التي يؤدي فيها التشغيل غير الرسمي دورا مهماً في توفير فرص عمل للكثير من الأشخاص والاسر، وذلك حسب القطاعات، توسع حجمه في العقد الأخير مخلفا معه آثارا مختلفة. وهذا حسب توليفة الظروف والاختلالات التي مست الاقتصاد الجزائري.

على ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي الوسائل الكفيلة بتنظيم العمالة بالقطاع غير الرسمي، وكيف يتم التعامل مع هذه الظاهرة بقطاع البناء في الجزائر؟

و من أجل إثراء هذه الإشكالية وضعنا الأسئلة الفرعية التالية :

- فيما تتمثل ظاهرة القطاع غير الرسمي، ما هي حدودها والعناصر المكونة لها ؟.
- ما هي الأسباب الرئيسة التي تقف وراء نمو القطاع والتشغيل غير الرسميين؟.
- ما واقع التشغيل غير الرسمي في الجزائر؟.
- كيف يتم التعامل مع العمالة غير الرسمية، خاصة بقطاع البناء في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على جملة من الفرضيات وهي:

- يمكننا حصر القطاع غير الرسمي في مجموعة من الأنشطة غير المصرح بها.
- يكمن السبب الرئيسي لنمو التشغيل غير الرسمي، في البطالة والاعباء الضريبية.
- التشغيل غير الرسمي في الجزائر، اصبح ظاهرة موازية وملازمة للاقتصاد الرسمي.
- للحد من بطالة الشباب في الجزائر، تم انشاء مجموعة من وكالات دعم وتشغيل الشباب، ساهمت في الحد من البطالة والتشغيل غير الرسمي. اما فيما يخص قطاع البناء، فقد تم تعزيز تفتيش العمل بورشات البناء، للحد من انتشار العمالة غير الرسمية بهذا القطاع.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ابراز الفوائد الإيجابية المترتبة من تنظيم القطاع والعمالة غير الرسمية.
- ابراز أهمية تنظيم القطاع والتشغيل غير الرسميين في اعداد سياسات التشغيل.
- التنويه بأهمية اعداد بيانات حول التشغيل غير الرسمي والقطاع غير الرسمي، لأغراض الحسابات الوطنية.

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا إلى تحديد وإبراز النقاط التالية:

- تحديد الأسباب الرئيسية لنمو وتوسع حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر.
- تحليل إمكانية تنظيم العمالة غير الرسمية خاصة بقطاع البناء الجزائري.
- تحديد مجال امتداد وتشابك العمالة غير الرسمية ضمن الجوانب غير الرسمية للاقتصاد.
- إبراز أهمية التشغيل غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري، والاشارة الى الاثار الإيجابية لعملية تنظيم العمالة غير الرسمية وادراجها في اطار الاقتصاد الرسمي.

حدود الدراسة :

ركزنا في دراستنا لهذا البحث على تطور التشغيل والقطاع غير الرسميين منذ الاكتشاف في بداية السبعينيات الى غاية2015، وذلك بعرض اهم المصطلحات والمفاهيم التي ارتبطت بالظاهرة، اما من حيث الحدود المكانية، فقد ركز الباحث في دراسته على وتحليل مسالة تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر، حيث اختار بعض ولايات إقليم الوسط (الجزائر، بومرداس، عين الدفلى، البليدة، المدية، تيبازة).

مبررات اختيار الموضوع :

كان اختيارنا لهذا الموضوع لعدة مبررات ودوافع والتي تتمثل في:

- قلة الدراسات والبحوث الميدانية فيما يخص القطاع غير الرسمي خاصة في الوطن العربي.
- الاهتمام المتزايد بالظاهرة، من قبل الباحثين والمنظمات الدولية في جميع اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية في الوقت الراهن.

- ارتباط الظاهرة المدروسة بقضايا الحكم والتنمية والفقر، والفساد، ومدى تقدم المجتمعات.

صعوبات الدراسة : وتتمثل صعوبات البحث فيما يلي:

- ندرة وقلة الدراسات الميدانية التي تناولت التشغيل غير الرسمي في الجزائر بالدراسة والتحليل.
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات والبيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة نظرا لطابعها غير الرسمي.
- صعوبة جمع البيانات من المستجوبين بمجتمع الدراسة، سواء تعلق الامر بعدم التعاون، او مشاكل تتعلق بعدم فهم واستيعاب بعض الأسئلة، بسبب الامية او المستوى التعليمي المتدني المرتبط ببعض افراد العينة.
- تحفظ بعض المستجوبين عن الادلاء ببعض الأجوبة، مثل دخل العمل، لذا تم تعديل استمارة الدراسة، وادراج بعض الأسئلة غير المباشرة، بالنسبة للأسئلة التي ابدى المستجوبين تحفظات بشأنها.

منهج الدراسة :

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في أغلب محاور الدراسة، و ذلك بعرض وصف لتطور القطاع والتشغيل غير الرسميين ، ثم دراسة ميدانية تتعلق بتحليل إمكانية تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء الجزائري، حيث تم عرض الجداول الإحصائية والتعليق عليها.

الدراسات السابقة :

- ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (عرض ومقارنة تجارب :المكسيك، تونس، السنغال)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي،

جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2009. من اهم نتائجها، ان توسع الظاهرة يعود الى اختلالات سوق العمل، و الفساد، وركود الاستثمار. ومن اهم توصياتها، إعادة النظر في مسألة تنظيم وكالات التشغيل بالجزائر، ترقية الاستثمار، وإصلاح النظام الضريبي. تختلف دراستنا عن هذه الأخيرة في كونها تركز على تنظيم العمالة غير الرسمية المرتبطة بالقطاع غير الرسمي، وتستبعد العمالة التي تمارس أنشطة غير مشروعة.

- براغ محمد، **الاقتصاد غير الرسمي، مظاهره واسبابه «حالة الجزائر»**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع المالية والنقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غير منشورة) 2001. ركزت هذه الدراسة خلال هذه الفترة على مظاهر وأسباب الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، من اهم نتائجها ، لا بد من التمييز بين مظاهر الاقتصاد غير الرسمي حتى يتسنى للحكومة التعامل مع الظاهرة. تختلف عن دراستنا في نقاط عدة، من بينها تغير مفاهيم ومصطلحات بالظاهرة، خاصة، كما ان دراستنا اهتمت بتحليل جانب العمالة غير الرسمية.

هيكل البحث:

للإمام بجوانب الدراسة تم تقسيمها إلى مقدمة، واربعة فصول، فصلين تم تخصيصهما للجانب النظري للدراسة، كما خصصنا فصلين للدراسة الميدانية للظاهرة المدروسة بالجزائر، و خاتمة عامة تضمنت مجموعة من النتائج والاقتراحات تخص التعامل مع التشغيل غير الرسمي.

تم تخصيص الفصل الأول لنشأة و تطور القطاع غير الرسمي، اذ تضمن اربعة مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول لاكتشاف وتطور القطاع غير الرسمي، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مكونات الاقتصاد غير الملاحظ ، حسب معايير مختلفة ومقاربات بعض الهيئات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المكتب الدولي للعمل...)،

والمبحث الثالث خصصناه لأهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي والظواهر المرتبطة به. اما المبحث الرابع تطرقنا فيه لحدود القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ، حسب منظمة العمل الدولية وتوصيات نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008. في اطار هذا الفصل تم ضبط المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالظاهرة.

أما الفصل الثاني، تم التطرق فيه لمفاهيم عامة حول أشكال التشغيل والعمالة غير الرسمية، حيث قسمناه بدوره الى اربعة مباحث، إذ خصصنا المبحث الأول لأهمية القطاع و التشغيل غير الرسميين، أما المبحث الثاني تناولنا فيه اهم المفاهيم والتصنيفات المختلفة للتشغيل غير الرسمي، وخصصنا المبحث الثالث لتقديرات حجم التشغيل غير الرسمي، اما المبحث الرابع تطرقنا فيه لمسألة التعامل مع التشغيل غير الرسمي حسب آخر استراتيجيات بعض الهيئات الدولية.

اما الفصل الثالث، فقد تطرقنا فيه لمسألة التعامل مع التشغيل غير الرسمي في الجزائر، حيث قسمناه إلى اربعة مباحث، إذ تطرقنا في المبحث الأول لتطور القطاع غير الرسمي في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل ظاهرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للتشغيل غير الرسمي وأداء سوق العمل في الجزائر، والمبحث الرابع لتنظيم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

اما الفصل الرابع فقد خصصناه لدراسة حالة تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر، حيث قسمناه إلى اربعة مباحث، إذ تطرقنا في المبحث الأول للإطار المنهجي لدراسة العمالة غير الرسمية بقطاع البناء، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل الخصائص العامة للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه لأسباب وظروف التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء، والمبحث الرابع لتحليل واقتراحات مستقبل تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.

الفصل الاول

الفصل 1: نشأة وتطور القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي

تمهيد :

لقد تطورت ظاهرة القطاع غير الرسمي منذ الاكتشاف، وذلك من جوانب عدة، المفهوم والمكونات، ومظاهرها المختلفة وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي. كما أن للظاهرة ارتباط بظواهر أخرى من السلوك الاجتماعي كالتهرب الضريبي، والفساد.

في هذا الإطار ومن اجل ضبط المفاهيم والمصطلحات. ركز الباحث في دراسته لهذا الفصل على ضبط المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالظاهرة، وذلك بتقسيمه إلى اربعة مباحث، بالنسبة للمبحث الأول سوف نتطرق فيه لاكتشاف و تطور مفهوم القطاع غير الرسمي، أما المبحث الثاني نتطرق فيه لمكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب معايير مختلفة ومقاربات بعض الهيئات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنظمة الدولية للعمل...)، اما المبحث الثالث سوف نتطرق فيه لمظاهر الاقتصاد غير الرسمي والظواهر المرتبطة به، والمبحث الرابع نتطرق فيه لتحليل حدود القطاع غير الرسمي.

1.1.اكتشاف القطاع غير الرسمي.

لقد تطور مفهوم القطاع غير الرسمي منذ اكتشافه من ناحية المفهوم والمكونات، والنظرة إلى الظاهرة مقارنة بالاقتصاد الرسمي. لكن ما ينبغي الإشارة إليه انه في الفترة الأخيرة توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مهمة فيما يخص القطاع غير الرسمي.

1.1.1. تطور مقاربة القطاع غير الرسمي.

قبل أن نتطرق لاكتشاف ظاهرة القطاع غير الرسمي نحاول قدر الإمكان إعطاء لمحة حول علم الاقتصاد وحدود التحليل الاقتصادي الكلي، وحد الإنتاج، ثم نستعرض أهم التيارات الفكرية التي اهتمت بظاهرة القطاع غير الرسمي بعد اكتشافه.

1.1.1.1. الاقتصاد الرسمي وحدود التحليل الاقتصادي الكلي.

يعبر الاقتصاد الرسمي عن قطاع الأجور والدفعات الشهرية للرهون العقارية، والمعدلات الصافية للائتمان، والالتزام تجاه السلطات الضريبة، والواجبات المنتظمة، وغطاء الصحة الجيدة، والمساهمات في صناديق التقاعد، والرسوم المدرسية، والعطلات الصيفية. لكن العامل الوحيد الذي يجعل أسلوب الحياة هذا رسميا يكمن في التنظيم والترتيب، وهو إيقاع متوقع غالبا ما يكون مضموناً.[1]

* **علم الاقتصاد** : هو العلم الذي يدرس العلاقة ما بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية.[2]

وبعبارة أخرى علم الاقتصاد هو دراسة القواعد والوسائل التي تحكم تسيير وإدارة الموارد المادية لهدف إشباع الحاجات البشرية. ويعتمد على مرحلتين :[3]

- مرحلة تحليل النشاط البشري واكتشاف قواعده فيما يخص إنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات الاقتصادية في شكل سلع أو خدمات.
- تحديد قواعد ووسائل تسيير وإدارة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

---

[1]– كيث هارت، الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم،_مجلة حوار الموئل نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران 2007، ص17.

[2]– عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 7.

[3]– احمد هني، دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل إلى العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص 11.

* **النشاط الاقتصادي** : هو إنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات والخدمات لإشباع حاجات البشر، اعتمادا على ربط العلاقات بين الأفراد، اذ يظهر عنها سعر لهذه الخيرات يحكم توظيفها بالكم في الإنتاج أو الاستهلاك وتوزيعها مابين الأفراد في إطار أسواق، تكون هذه الأخيرة خاضعة لعملية تخطيط أو غير ذلك. ويهدف النشاط الاقتصادي الوصول إلى أعلى درجة في إشباع الحاجات بأقل نفقة من العمل والجهد البشري، ويعتمد هذا المبدأ على عدم التبذير. و يرتبط النشاط الاقتصادي : [1]

– بوجود نظام للأسعار يحدد استخدام الموارد النادرة واستهلاك الخيرات.

– بوجود نظام للملكية مضمون من طرف أجهزة سياسية مثل الدولة. تكون هذه الخيرات الملكية الفردية أو الجماعية لضمان استخدام الموارد واستهلاك الخيرات.

وبالتالي يحتاج النشاط الاقتصادي مهما كان وأينما وجد إلى تشريع تطبقه وتشرف عليه الدولة.

ويقوم النشاط الاقتصادي على: الأفراد، المنشآت، الهيئات الجماعية مثل الإدارات أو المنظمات، ويعتمد على نوعين من التحليل :[2]

– التحليل الجزئي وموضوعه نشاط الأفراد والمنشآت الفردية.

– التحليل الكلي وموضوعه نشاط المجتمع ككل.

*** مشاكل التحليل الكلي.**

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي عدة مشاكل منها :[3]

- معرفة معطيات النشاط الجزئي وإدماجها.

---

[1]- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث ، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص ص17-21.
[2]- احمد هني، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[3]- احمد هني، المرجع نفسه، ص13.

- وجود ما يسمى بالقطاع غير الرسمي، حيث أنشطته غير واردة في مجمعات الإنتاج المختلفة.

في إطار البضائع التي تدخل في حدود الإنتاج، والبضائع والخدمات المستثناة منه، فان الشكل الملحق رقم (01) يبين حد الإنتاج (Production boundary) من إجمالي الناتج المحلي.[1]

*** المشاكل التي تواجه إجمالي الناتج المحلي كوسيلة للقياس.**

إن إجمالي الناتج المحلي((Gross Domestic Product (GDP)، ليس أداة مثالية لقياس الإنتاج الجاري والدخل الجاري، حيث تستبعد من حسابه بعض البنود رغم أنها قد تعد جزءا من الإنتاج الجاري، وفضلا عن ذلك قد يؤدي الإنتاج إلى خلق آثار جانبية ضارة لا تؤخذ كاملة بالحسبان، ومن بين المشاكل التي تواجه إجمالي الناتج المحلي كمقياس للأداء الاقتصادي :[2]

- التغيرات في الأسعار.
- استبعاد بعض البنود كاستبعاد الإنتاج الذي لا ينساب إلى السوق.
- استبعادات أخرى كالأنشطة الاقتصادية الخفية.
- استبعاد قيمة الآثار الاقتصادية السيئة المتولدة عن الإنتاج.
- استبعاد وقت الفراغ والتكاليف البشرية.
- مشكلة السلع الجديدة والمتغيرة.

2.1.1.1. اكتشاف ظاهرة القطاع غير الرسمي.

---

[1] - Derek Blades, David Roberts, Measuring the non-observed economy (STATISTICS BRIEF), No. (5), .11OECD, France,November 2002, p2./See : www.oecd.org/dataoecd/2389461.pdf/ 15/04/20

[2]- بن عصمان محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53.

من الناحية التاريخية، القطاع غير الرسمي سبق نشأة الدول والاقتصاد الرسمي نفسه، إذ كان الأفراد، يعشون في مجموعات صغيرة لا ترقى لمرتبة الدولة، قاموا بممارسة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية، من زراعة ورعي ومقايضة، إذ لم تكن هنالك حاجة للحصول على تراخيص من أية جهة للقيام بمثل هذه الأنشطة. وإلى اليوم، تنشأ مشروعات وصناعات وحرف متناهية في الصغر، تكاد تكفي بالكاد لتوفير القوت لأصحابها وأسرهم، ولا يمكن معها تصور أن يلجأ صاحب المشروع أو الحرفة إلى الدولة للحصول على ترخيص أو بناء هيكل إداري ومحاسبي يتفاعل مع القوانين واللوائح الرسمية وجهات تحصيل الضرائب[1].

في المقابل الكلام عن ظاهرة القطاع غير الرسمي لم يكن إلا حديثا، إذ يعود الفضل في ذلك إلى "كيث هارت"(keith hart)* منذ حوالي أربعة عقود ونصف، لوصف الانشطة غير المنتظمة التي يقوم بها فقراء المناطق الحضرية في دول العالم النامي، إذ استعمل مصطلح« القطاع غير الرسمي»«Informal Sector» أو«القطاع غير المهيكل»« Sector Non- Structure »[2] وقد شرح هذه الفكرة بطرح ورقة عمل في مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا، والذي انعقد سنة 1971، حيث قدمت هذه الورقة اعتمادا على عمل ميداني في عشوائيات مدينة أكرا، عاصمة غانا، ناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم« ليسوا عاطلين عن العمل» بل كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة، وبطرق مخفية عن التنظيم الإداري. وبعد هذه الفترة(1971) بقليل نشر المكتب الدولي للعمل تقريرا بعنوان «الأجور والتوظيف والنوعية

---

[1]-وائل نوارة، الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الرابع عشر، 2005/10/01، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2005، ص2.

* كيث هارت، أستاذ علم الانسان/الانثروبولوجيا، جامعة غولد سميثز في لندن/المملكة المتحدة.

[2]-Bénédicte fontenau, marth nyssene, abdou salam fall, Le secteur informel : Creuset de Pratiques D'économie solidaire ? ,(1999), Dossier documentaire :le secteur informel, conseil national économique et social,Direction des publications, Alger, juin2002,p77.

في كينيا» سنة 1972حيث تضمن وصفاً للقطاع غير الرسمي كمساهم محتمل في الاقتصاد المحلي[1].

1.1.1. 3. القطاع غير الرسمي حسب بعض التيارات الفكرية.

لقد جذب تقرير المكتب الدولي للعمل انتباه الباحثين فيما يخص الظاهرة. من تيارات فكرية أو خبراء مستقلين، الكل ينظر إلى الظاهرة من زاوية مختلفة، وذلك حسب معايير اعتمدت لتحديد النشاطات التي تدخل في دائرة القطاع غير الرسمي بالمفهوم التصوري في تلك الحقبة–(فترة السبعينيات)– من التاريخ. إذ تفيد الدراسات أنه منذ تاريخ إعداد التقرير1972 والنقاش حول الظاهرة بقيادة التيارات الفكرية التالية:[2]

التيارالإزدواجي «الثنائي»، التيار البنيوي، التيار الوظيفي، التيار القانوني، التيار التنموي. ومن بين هذه التيارات يمكننا انتقاء التيار الازدواجي والبنيوي اللذان كان لهما دوراً كبيرا في رسم معالم القطاع غير الرسمي منذ تلك الفترة، وذلك باستخدام بعض المعايير.

–**التيار الازدواجي:** من بين أهم رواد هذا التيار نجد « Mazumdar,Weeks,Bruno Lautier»[3]. حيث يتبني هذا التيار معايير كان قد وضعها المكتب" الدولي للعمل في تقرير كينيا انطلاقا من أعمال "هارت" ، فقد شملت المعايير السبعة التالية:[4]

- سهولة دخول السوق.
- استعمال الموارد المحلية.

---

[1]-كيث هارت، مرجع سبق ذكره، ص17.

[1]- Nacer eddine.hammouda, Le secteur informel :definitions, approches et methodes d'estimation, Dossier documentaire :le secteur informel, conseil national économique et social,Direction des publications, Alger, juin2002, p26.

[3] - Musette Saïd, et autre, Le secteur informel en milieu urbain en algérie, Dossier documentaire :le secteur informel, conseil national économique et social, Direction des publications, Alger ,juin2002, p202.

[4]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول، القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004، ص39.

- الملكية العائلية للمنشآت.
- نشاطات على نطاق صغير.
- الكثافة العالية للعمل.
- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
- أسواق ذات المنافسة غير المنتظمة.

وفي هذه الإطار فقد تواصلت البحوث، وذلك بوضع خصائص أخرى، لم تكن معروفة قبل سنة 1976 مع برنامج «Sethuraman» ارتفعت هذه المعايير إلى أكثر من خمسة عشر معياراً، فقد أكد «Mazumdar »على انعدام الحماية الاجتماعية، في حين ركز "Weeks"على الخاصية التنافسية للأسواق، أما " Bruno Lautier"فقد لخص جملة من المعايير والخصائص لتحديد القطاع غير الرسمي، مبيناً صعوبة التحديد وطابع التعقيد لهذا القطاع، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:[1]

- التشغيل في منشآت صغيرة الحجم يتراوح عدد من5 الى10عمال.
- غياب تنظيم حكومي لسير النشاط.
- مشاركة أفراد عائلة صاحب المنشأة في نشاط هذه الأخيرة.
- مرونة أوقات العمل.
- تركيبات المظاهر مؤقتة، ظرفية ومتحركة.
- عدم استعمال الكهرباء أو استعمالها ضعيفا.
- عدم اللجوء للاقتراض الرسمي.

[1] - براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي، مظاهره وأسبابه«حالة الجزائر» ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع المالية والنقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(غير منشورة)، 2002/2001، ص ص30-31.

- البيع مباشرة للمستهلك في غالب الأحيان.
- المستوى الضعيف والمتدني من حيث التكوين والتعليم لإفراد المنشأة.
- غياب التجهيزات المتطورة.
- غياب نظام توحيد نمط المنتجات، وغياب رخص الإنتاج.
- تحضير المواد الغذائية دون مراعاة الشروط الصحية.
- الأسعار المنخفضة للسلع والخدمات.
- اللجوء للموارد المحلية.
- ضعف حواجز الدخول وممارسة النشاط.
- غياب تنظيم الأسواق.
- ضعف الإنتاجية.
- غياب الحماية الاجتماعية.
- الأجر المنخفض عن الحد الأدنى القانوني، وعدم استقرار المداخيل.

وجهت لهذا التيار انتقادات فيما يخص الحجم واحترام القانون ومشاكل تمييز الأنشطة .

– **التيار الوظيفي:** من بين أهم رواد هذا التيار نجد«Bose, Sigal, Lconikoff, Gerry ».[1] أصحاب التيار الوظيفي يركزون على علاقة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرأسمالي العصري، معتمدين مقاربات هيكلية[2]. «Lebrunetgerry1975, Moser1978, Mezzera1984»، انطلاقا من نقطتين هما:[3]

– الإنتاج السلعي الصغير.

---

[1] - Musette Saïd, et autre, Op Cit, p202

[2] - Bénédicte fontenau, marth nyssene.abdou salam fall, Op Cit, p164-165.

[3] - براغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص37.

– التهميش «Marginal group» ويقصد بالتهميش هنا الجماعات من السكان التي قبلت جزئينا قيم وأساليب حياة أخري بعيدا عن النظام المهيمن.[1]

وقد أشار أصحاب هذا التيار إلى علاقة استغلالية للقطاعين السابقين، احدهما متخلف والآخر متطور[2]، في إطار هذه العلاقة للتيار الوظيفي، ومع تطور الدراسات غالبا ما تم نقد عبارة "القطاع" «Sector»، مبررين ذلك بازدواجية قائمة، اقتصاد رسمي مسجل وقطاع غير رسمي غير وارد في الحسابات الوطنية، لكل واحد مساهمته الخاصة في الاقتصاد ككل، فحسب (Philippe Adair1984يؤكد علاقة متبادلة بين ثلاثية قائمة «اقتصاد رسمي، اقتصاد غير رسمي، اقتصاد منزلي»[3].

ولقد استعملت عدة مفاهيم ومصطلحات لوصف ظاهرة القطاع غير الرسمي.

2.1.1.الاستفسار عن الظاهرة (من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد غير الملاحظ).

هناك عدة مصطلحات شائعة للدلالة عن القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي، منها ما يعبر عن كافة الأنشطة المكونة للظاهرة، ومنها ما يعبر عن جزء فقط من عناصر الظاهرة، وذلك تبعا لمعايير مختلفة، كما أن النظرة إلى القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي تختلف من باحث لآخر الكل حسب توجهاته، رغم وجود شبه إجماع حول مفهوم الظاهرة من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية في العقد الأخير.

1.2.1.1.المصطلحات المستعلمة للدلالة عن القطاع غير الرسمي.

---

[1] - Constantin Theory, Al-mounged, Dictionary,English-Arabic, librairie orientate Publishers, Beirut,Lebanon,Second edition, 1997, p492/493.

[2] - إسماعيل قيرة، وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004،ص ص 96-97.

[3] - Philippe Adair, L'économie informelle-(Figures et Discours), édition Anthropos, France, septembre 1985, p106.

قبل تحديد مفهوم الظاهرة نعرض مختلف المصطلحات المستعملة للتعبير و الدلالة على القطاع غير الرسمي، إذ هناك مجموعة من المصطلحات و هي واردة حسب معايير مختلفة من بينها[1]: معيار السرية، معيار اللانظامية، معيار العلاقة بالاقتصاد الوطني كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-1): بعض المصطلحات الشائعة المرادفة للقطاع غير رسمي.

المعيار المستخدم	حسب معيارالسرية والوجهة القانونية	حسب معيار اللانظامية	حسب معيار الاتصال بالاقتصاد الوطني
المصطلحات الواردة	- اقتصاد تحت الأرض - الاقتصاد الأسود - الاقتصاد الخفي - الاقتصاد السري - اقتصاد الأبواب الخلفية - اقتصاد غير شرعي - اقتصاد غير قانوني	- الاقتصاد غير الرسمي - الاقتصاد اللانظامي - الاقتصاد غير المنظم - اقتصاد غير مهيكل	- الاقتصاد الظلي - الاقتصاد الموازي - الاقتصاد غير الملاحظ
	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة غير المشروعة	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة المشروعة غير المصرح بها	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة المشروعة غير المصرحة، والأنشطة غير المشروعة لذلك هو اشمل من المعيارين السابقين.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- عاطف وليم اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.
- عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، المركز الجامعي –الطاهر مولاي- بسعيدة، الجزائر، يومي 21/20نوفمبر2007، ص 03.

[1]- عاطف وليم اندراوس:_الاقتصاد الظلي، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005. ص ص 12-13.

في إطار هذه المصطلحات، أدرج «J.C Williard » جدولا يضم ستة وعشرون (26) مصطلحاً للنشاطات غير الخاضعة لقانون الإحصاء[1]. غير أن «Van Eck ,kazemier 1989» وضع جدولا اشمل من السابق يضم خمسة وأربعون (45) مصطلحا كما هو موضح في الملحق رقم(02)[2].

2.2.1.1. استفسارات بعض الاقتصاديين.

تعددت و تطورت المفاهيم المستخدمة للقطاع غير الرسمي، وذلك باختلاف الأنظمة وفترة الدراسات التي اهتمت بالظاهرة.

يعد "كوتمان" « Guttmann,1977» أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة بعد تقرير كينيا (1972) واعمال "هارت"، عندما نشر بحث استعمل فيه مصطلح الاقتصاد السفلى« Subterranean Economy»، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج المحلي ليست بالقدر الهين الذي يمكن إهمالها[3]. دعم هذا البحث بالدراسة الكمية فيما بعد.

---

[1] – سهلية منصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية–حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غير منشورة)، 2006/2005، ص14.

[2] - Brugt Kazemier, L'Economie souterraine : aperçu des méthodes et des estimations, Revue Belge de sécurité Sociale, 3eme, trimestre, 2003, servi public fédéral sécurité social, Bruxelles, Belgeque, 2003, p233.

[3]– عرابة الحاج، قاشي خالد، الاقتصاد الخفي، الأسباب، الآثار وطرق العلاج. مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، المركز الجامعي –الطاهر مولاي– بسعيدة، الجزائر، يومي 21/20نوفمبر2007، ص1.

وينظر الاقتصاديون في الدول الرأسمالية إلى القطاع غير الرسمي، بأنه محددا بالدخل غير المعلن للسلطات الضريبية و/أو الدخل غير الوارد في الحسابات الوطنية. في إطار هذين المعيارين نعرض المفاهيم التالية:[1]

إذ يرى « Vito Tanzi»* أن القطاع غير الرسمي هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات الوطنية. أو ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية، لعدم إعلانه، أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقة للسلطات الضريبية. كما يرى في عبارة أخري أن القطاع غير الرسمي يعبر عن كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني[2].

أما فيجي « Edgar L Feige 1989»فيعرفه بمجموع الأنشطة الاقتصادية التي لا يقر عنها ضريبيا، أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.

ويعرف«Ingowalter » القطاع غير الرسمي، بأنه ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات، تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية التهرب من شيء كالضرائب، واللوائح والروتين الحكومي.

أما هانسن«Ingmar Hansson»فيعرف القطاع غير الرسمي بأنه مجموع الأنشطة التي لا تدخل في إطار الحسابات الوطنية، وقسمها إلى أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب، وأنشطة اقتصادية ذاتية.

---

[1]- عاطف وليم اندراوس:_مرجع سبق ذكره. ص15/13.

* فيتو تانزي : باحث شغل منصب مدير ادارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي منذ 1981الى غاية 2000، له عدة مقالات في ما يخص النظم الضريبية والاقتصاد غيرالرسمي.

[2]- محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة، مصر، 1996، ص13.

وفي دول التخطيط المركزي، حيث تتحدد أساليب وأنماط التوظيف والإنتاج والتوزيع، أسعار السلع والخدمات والأجور إداريا وفق خطط مركزية شاملة، فيتحدد القطاع غير الرسمي، بتلك الأنشطة التي تتجنب ضوابط الرقابة المركزية.

أما فيلدلبيرغ « Feldbrugge» فيرى أن القطاع غير الرسمي، القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية، بسبب أنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو لا تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

وإذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي، فإن القطاع غير الرسمي يعبر عن ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الوارد في الحسابات الرسمية، أي الفرق بين الواقع الاقتصادي والاقتصاد الرسمي حسب« Arnold Heertje, Philippe Barthelemy,1984 »[1].

ويرى« Grossman,1989 »في إطار الرقابة المركزية، إن القطاع غير الرسمي يعبر عن تلك الأنشطة التي يرتبط وجودها: إما بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة.

ويذهب «Smith PHilip1994»إلى القول أن القطاع غير الرسمي يتمثل في إنتاج السلع والخدمات على أساس السوق، سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروعا، والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية لإجمالي الناتج.[2]

وحسب «Friedrich Schneider, Dominik Eneste. 2002»*، القطاع غير الرسمي يتمثل في مجموع الأنشطة المشروعة و/أو غير المشروعة التي يتولد عنها دخل من إنتاج السلع

---

[1] - Arnold Heertje, Philippe Barthelemy, L'économie Souterraine, Economica, Paris, 1984, P8.

[2] - عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص15.

*فريدريك شنايدر: باحث له كتابات عديدة في موضوعات الاقتصاد غير الرسمي، النظم الضريبية، والاقتصاد البيئي، كما شاركه- دومنيك انستي:وهو كذلك باحث في الاقتصاد غير الرسمي - في إعداد بعض هذه الموضوعات.

والخدمات، سواء من المعاملات النقدية أو التي تتم بنظام المقايضة. غير المبلغ عنها والتي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما صرح بها للسلطات الضريبة[1].

كما يعرف القطاع غير الرسمي على انه مجموعة أو سلسلة من النشاطات غير نظامية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تتهرب من الضرائب و رقابة الدولة[2] .

3.2.1.1. استفسارات بعض الهيئات الدولية.

لقد لعبت بعض المنظمات الدولية في العقد الأخير، دورا مهما في تحديد المصطلحات والمفاهيم المقابلة لها، ومن بين هذه الهيئات (المكتب الدولي للعمل، المنظمة الدولية للعمل، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية...). ونشير الى استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ الى جانب مصطلح القطاع غير الرسمي.

***استفسار المكتب الدولي للعمل:** استعمل المكتب الدولي للعمل للتعبير عن الظاهرة مصطلح القطاع غير الرسمي، و حسب ما جاء في التقرير المقدم من طرف المكتب الدولي للعمل في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين 15^{th} (I.C.L.S)* (1993)، تتمثل الظاهرة في مجموع المشاريع من (أعمال منزلية، أعمال حرة، المشاريع المملوكة للعائلات)، التي تتضمن المعايير التالية:[3]

---

[1] – فريدريك شنايدر، دومنيك انستي:(الاختباء وراء الظلال – نمو الاقتصاد الظلي–)، قضايا اقتصادية رقم (30)، صندوق النقد الدولي، واشنطن.(الو م أ)، 2002.ص02.

[2] – بودلال علي، شعيب بغداد: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و العوامل التي تساعد على توسع رقعته، الملتقى الوطني الأول حول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 22/21 ماي 2002، ص167.

*(I.C.L.S): International Conference of Labour Statisticians.

[3] - (ILO) International Labour Office, Women And Men In The Informal economy: A Statistical Picture, International Labour Organization , GENEVA,2002,p11 // See : www.ilo.org/public/english /employment/infeco/download/menwomen.pdf /20/04/2011.

– المنشآت المملوكة للخواص، التي تستخدم أفراد العائلة و /أو مساهمين أو عمال على قاعدة عريضة.

– مشاريع أرباب الأعمال الذين يستخدمون عامل أو أكثر على قاعدة مستمرة، كما يجب أن تحقق معيار أو أكثر من المعايير التالية:

* عدد العمال محدد.

* المشروع غير مسجل.

* عدم تسجيل العمال.

كما أن المفهوم الوارد في (I.C.L.S) يسمح للبلدان لتكييف المعايير السابقة حسب ظروفهم الخاصة بالعمالة، كالمرونة في الحد الأعلى للعمال، عدم تسجيل المنشأة أو العمال، إدراج أو استثناء الزراعة.

غير انه في المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء العمل الإحصائيين 17^{th}(I.C.L.S)، المنعقد بتاريخ(نوفمبر/ديسمبر 2003). تم مراجعة الهيكل التصوري للقطاع غير الرسمي بإضافة بعض التعديلات عما كان عليه في 15^{th} (I.C.L.S)، وهذا بعد دراسة قام بها كل من (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية«OECD*»،منظمة العمل الدولية«I.L.O**»، صندوق النقد الدولي «IMF***»، «CIS**** »الجنة الإحصائية بين الولايات من كومنولث الدول المستقلة، سنة 2002 تم خلالها استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ، إذ أصبح المفهوم المستخدم لدى المكتب

*(OECD) Organisation for Economic Co-operation and Development
**(I.L.O) International Labour Organisation.
***(IFM) International Monetary Fund.
****(CIS) Interstate Statistical Committee of the Commonwealth of Independent States.

الدولي للعمل يعبر عن جزء فقط من الظاهرة إلى جانب مكونات أخرى يتم التطرق إليها فيما بعد[1].

***الاقتصاد غير الملاحظ حسب(CIS,IMF, ILO, OECD) 2002:** في إطار دراسة لهذه المنظمات تم استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ« Non-Observed Economy»كمصطلح مرتبط ايضا بالسمة غير الرسمية. وهو يضم مجموع الأنشطة التالية :

- الأنشطة الخفية (الإنتاج تحت ارضي «Underground Production»).
- الإنتاج غير المشروع«Illegal Production».
- إنتاج القطاع غير الرسمي«Informal Sector Production».
- الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص«Household Production for Own Final Use».
- الإنتاج المفتقد بسبب النقص في برنامج مجموعة البيانات الأساسية المتعلقة به. «Production Missed Due to Deficiencies in Data Collection Programmer».

هذه الأنواع الخمسة تكون الاقتصاد غير رسمي، وهي غير واردة في إجمالي الناتج المحلي، إذ ما يمكن ملاحظته في هذا المفهوم عما سبقوه، هو توسيع الحقل التصوري للقطاع غير الرسمي[2].

إن الأنواع الخمسة المذكورة من الإنتاج تعبر عن المكونات الرئيسية للسمة غير الرسمية، وتشمل كافة جوانب السمة غير الرسمية للاقتصاد.

2.1. مكونات الاقتصاد غير الملاحظ.

[1] - Ralf Hussmanns, Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment, Working Paper No. 53, International Labour Office, Geneva, December 2004,p19/ See : www.ilo.org/public/english/support/lib/resource/subject/informal.htm /18/11/2012.

[2] - (OECD, ILO, IMF, CIS), Measuring the Non-Observed Economy – A Handbook, STATISTICS, Publications, OECD, France, 2002, p37.

لقد تطورت مكونات الاقتصاد غير الملاحظ مع مفهومه، و ذلك اعتمادا على بعض المعايير وتصورات بعض الهيئات الدولية، بناءا على دراسات أجريت حديثا.

1.2.1.مكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب معايير مختارة.

يتكون الاقتصاد غير الملاحظ من مجموعة من الأنشطة، تحدد حجمه و معالمه في كل بلد، ويمكن تصنيف مكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب معايير مختلفة مثل (معيار المشروعية وخصائص السوق، حسب معيار الدخل، معيار الاتصال بالدولة والاقتصاد الرسمي).

2.1. 1.1.حسب معيار المشروعية وخصائص السوق.

يمكن تحديد هيكل الاقتصاد غير الملاحظ بالاستناد إلى معايير عدة، أهمها:[1]

* **معيار المشروعية:** و هو معيار اجتماعي قانوني، و تبعا لذلك تصنف أنشطة الاقتصاد غير الملاحظ وفقا لخصائصها القانونية :

–أنشطة مشروعة: أنشطة اقتصادية تنتج سلعا وخدمات مشروعة، يتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة، والقطاع الحرفي والمهني، حيث يترتب عليها خلق سلع وخدمات عوائدها غير معروفة للسلطات المالية والاقتصادية.

– أنشطة غير مشروعة: و تضم ثلاثة أقسام :

– الأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات غير مشروعة، ومنها أنشطة الجريمة كتهريب المخدرات، الرشوة، الاتجار بالرقيق الأبيض...الخ.

– أنشطة مخالفة للوائح التنظيمية، مثل الاتجار بالصرف الأجنبي أو تهريب السلع المشروعة.

---

[1]– عاطف وليم اندراوس: مرجع سبق ذكره، ص17.

– أنشطة تتم بمخالفة قوانين العمل والهجرة، مثل مخالفة شروط العمل كالعمر، عدد ساعات العمل...الخ.

* **معيار خصائص السوق:** و تقسم حسبه الأنشطة إلى:

- أنشطة نقدية: و هي الأنشطة التي تنتج سلعاً و خدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق و تستخدم النقود كوسيط للتبادل، و قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.
- أنشطة غير نقدية: و هي الأنشطة التي يتمخض عنها سلعا و خدمات حقيقية، و لكن لا تنساب الى الأسواق حيث تستهلك ذاتيا أو يتم مبادلها بالمقايضة بطرق غير رسمية. والملحق رقم (03)يبين تقسيم الاقتصاد غير الرسمي حسب معيار السوق .[1]

2.1. 2.1.حسب معيار الاتصال بالدولة والاقتصاد الرسمي.

حسب هذا المعيار يقسم[2]«Rosavallon»، الاقتصاد الكلي إلى ثلاثة مكونات: (اقتصاد عام رسمي، اقتصاد خاص رسمي، اقتصاد غير الرسمي)، ويرى يجب أن ينظر إلى الاقتصاد غير الملاحظ في إطار البيئة الاقتصادية الكلية، لذا يستند إلى معيار الاتصال بالدولة بدل النظر إلى المعايير الأولى. إذ أن معاملات الاقتصاد غير الملاحظ تنفذ في ظل خط فاصل غير ثابت من رقابة الدولة، وذلك من خلال مسارين:

الأول، مسار سري أو خفي فيما يسمي بالاقتصاد السري والثاني ذاتي تلقائي اسماه بالاقتصاد الذاتي

---

[1] Gabriel P. Fagan, **Measuring The Size Of Ireland's Black Economy** , Journal of the Statistical and Social Inquiry Society of Ireland, Vol. XXVII, Part I, Committee of Governors of EC Central Banks, Basel and Central Bank of Ireland, Dublin , Ireland, 7 October 1993, p04. //See:
http://www.tara.tcd.ie/handle/2262/2179 - 14k/jssisiVolXXVII1_30.pdf //16/12/2011.

[2] – عاطف وليم اندراوس، _مرجع سبق ذكره، ص ص22–23.

«Autonomous Economy». وبالتالي فإن الاقتصاد غير الملاحظ يتكون من قطاعين: احدهما سري ولآخر ذاتي، إذ يضم القطاع السري (الخفي) مجموعة من الأنشطة المخالفة لقوانين وتشريعات الدولة، وتوجد علاقة عضوية بين القطاع السري والاقتصاد الرسمي، ومؤدى تلك العلاقة أن القطاع السري هو نتيجة للجمود المؤسسي والاجتماعي في الاقتصاد الرسمي. أما القطاع الذاتي فأنشطته لا تخالف قوانين ولوائح الدولة، ينتج سلعا وخدمات تستهلك ذاتيا أو يتم تبادلها بالمقايضة. و قطاع ذاتي أو تلقائي أنشطته مشروعة و الأول أنشطته غير مشروعة. كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-1): مجموع الأنشطة الاقتصادية الكلية الرسمية وغير الرسمية.

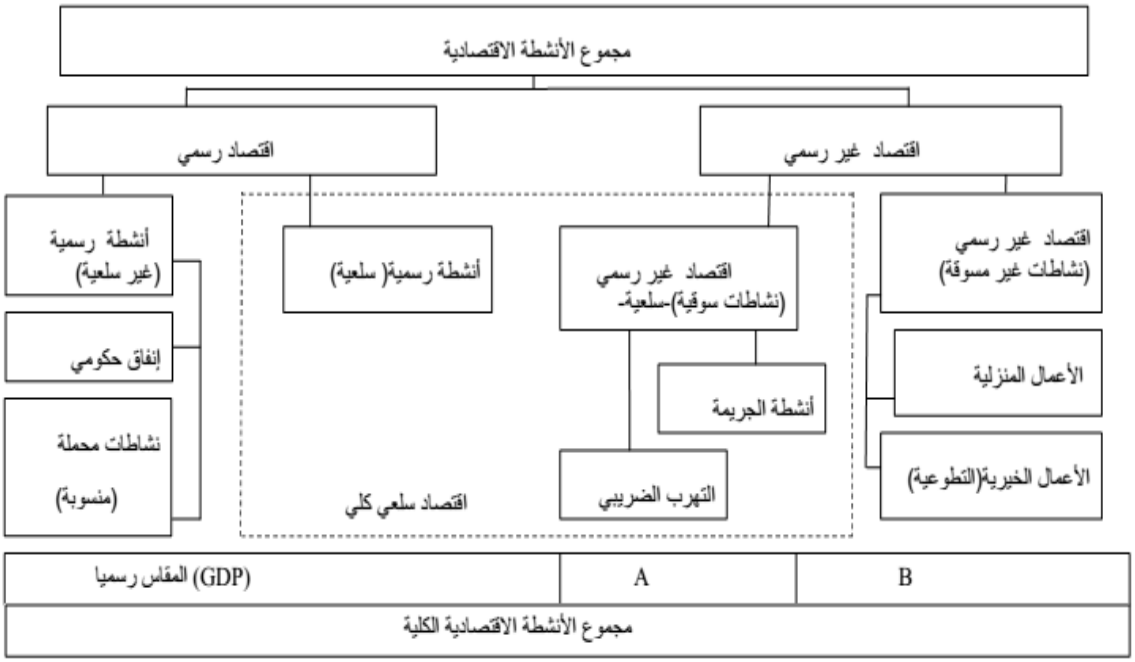

(A) : أنشطة غير مقدرة مبدئيا ضمن (GDP) ،بسب أنها متخفية . / (B) : أنشطة مستثناة من (GDP) بالاتفاقية .

Source: Gabriel P. Fagan, Op Cit, p04.

في هذا الاطار صنف «Lippert and Walker 1997» مكونات الاقتصاد غير الملاحظ في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-2): الأنشطة المكونة للاقتصاد غير الملاحظ.

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الأنشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة، الاتجار في المخدرات وتصنيعها، الدعارة، القمار، التهريب، الاحتيال.		مقايضة المحذرات والسلع المسروقة أو المهربة .إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، السرقة للاستعمال الشخصي.	
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
الأنشطة المشروعة	دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه، الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها والتي تتصل بالخدمات، والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.	تبادل الخدمات والسلع المشروعة.	جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.

Source: Friedrich Schneider, The Size and Development of the Shadow Economies of 22 Transition and p4. 21 OECD Countries, Discussion Paper No. 514, Institut for the Studyof Labor, Germany , June 2002, //See: ftp://repec.iza.org/RePEc/Discussionpaper/dp514.pdf . //23/04/2013

يتضح من الجدول ان الاقتصاد غير الملاحظ، يتكون من أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة، قد تتم من خلال معاملات نقدية او عن طريق المقايضة. كما قد تتهرب من الضرائب او تتجنبها.

2.2.1.مكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب(CIS,IMF, ILO, OECD)

لقد تم تطوير هيكلا تصوريا شاملا ومتقدما للاقتصاد غير الملاحظ في سنة (2002) من قبل (صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المكتب الدولي

للعمل، لجنة كومنولث الدول المستقلة). كما أن للاقتصاد غير الملاحظ مظاهر تتجلى في الإنتاج والتوزيع مولدة معها أسواقاً موازية وأخر ى سوداء، غير مسجلة كما لا تدفع المستحقات الضريبة.

وحسب مقاربة(CIS,IMF, ILO, OECD). فإن الهيكل التصوري للاقتصاد غير الملاحظ يتكون من خمسة عناصر أساسية[1]:

- الإنتاج الخفي.
- الإنتاج غير المشروع.
- إنتاج القطاع غير الرسمي.
- الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص.
- الإنتاج المفتقد بسبب النقص في برنامج مجموعة البيانات الأساسية المتعلقة به.

2.2.1. 1.الإنتاج الخفي (الإنتاج تحت ارضي) و الإنتاج غير المشروع.

***الإنتاج الخفي (الإنتاج تحت ارضي «Underground Production»)**: ويتمثل في مجموع الأنشطة الاقتصادية المنتجة والقانونية، لكنها أخفيت بتعمد عن الإدارة العامة وذلك للأسباب التالية:[2]

- لتفادي دفع الضرائب على الدخل أو على شراء السلع، وضرائب أخرى.
- لتفادي دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- لتجنب امتلاك المطابقة للموصفات القانونية مثل(الحد الأدنى للأجور، ساعات قصوى، معايير الصحة أو الأمان...الخ).

---

[1] - (OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 33.
[2]-(OECD, ILO, IMF, CIS), Ib Id, p p 37-38.

- لتجنب الامتثال إلى بعض الإجراءات الإدارية مثل إكمال الاستفتاءات الإحصائية، أو الأشكال الإدارية الأخرى.

فالنشاطات والمشاريع التي لا تعلن عن جزء، أو كل الدخل لكي تتفادى دفع ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، أو لا تحترم قوانين العمل، أو قوانين الهجرة باستئجار العمل، أو التشغيل بشكل غير قانوني لتجنب الإجراءات الغالية ولمدة طويلة، أو حيث يعلن عمال أصحاب مهن حرة باحتيال بأنهم عاطلون لكي يسحبوا معونات البطالة. تدخل في إطار الأنشطة الخفية.

***الإنتاج غير المشروع«Illegal Production»**:حسب نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (SNA 1993*)، يدخل في دائرة الإنتاج غير المشروع ما يلي[1]:

- الإنتاج وتوزيع السلع غير الشرعية مثل(المخدرات الممنوعة و/ أو المادة الخلاعة...الخ).
- إنتاج الخدمات غير الشرعية مثل الدعارة.
- نشاطات الإنتاج القانونية، والتي تصبح غير ذلك عندما تنفذ من قبل المنتجين غير المخول لهم مثل (النشاطات الطبية غير المجازة، ممارسات القمار غير المجازة، الإنتاج غير المجاز من الكحوليات...الخ).
- إنتاج وبيع المنتجات المزيفة مثل (إنتاج الساعات والمنتجات الأخرى بالعلامات التجارية الخاطئة والنسخ غير المخولة من الأصليين الفنيين مثل، برامج وأقراص مدمجة).
- تهريب، بشكل خاص من التبغ، الكحول، أسلحة، الغذاء، سواءا كان البيع بالجملة أو التجزئة.

---

* (SNA) System of National Accounts.

[1] - Giovanni Savio, 1993 SNA Updating - Issue 33 Illegal Activities, Statistics Coordination Unit, UN-ESCWA Workshop on National Accounts, Cairo, Egypt, 19-21 December 2006, p 05. /See: www.escwa.un.org/divisions/scu/events/19dec06/33%20Illegal%20Activities.ppt -/19/02/2011

- الاتجار في السلع المسروقة.
- الرشوة*: تعتبر الرشوة من اكبر الجرائم التي يمكن أن تؤدي إلى الحصول على أموال طائلة غير مشروعة[1]، وهي أحد أوجه الفساد. تعبر عن وسيلة للوصول إلى المآرب الشخصية، وتتضمن أي شيء (سواءا كان نقديا، و/أو ماديا، و/أو معنويا) يقدم لشخص ما صاحب سلطة

–(وزيرا، مديراً، عاملا، مستخدما، أجيرا، عضوا في لجنة...الخ)– ليحمله على ما يريد، وتدفع عادة لواحد أو أكثر للإغراض التالية[2] :

- الحصول على حقوق أو امتيازات باطلة.
- لإبطال امتيازات أو التزامات مستحقة، ربح الوقت وتجنب الضوابط القانونية.
- لدفع ضرر أو خوف أو خطر متوقع، بالتأثير على نتائج العمليات القانونية والتنظيمية.

- غسل الأموال: ويعبر عن تلك الإجراءات التي يتم اتخاذها لإخفاء مصادر الأموال المحققة بطرق غير شرعية، والعمل على إدخالها إلى الاقتصاد الرسمي (المشروع)، من خلال سلسلة من العمليات المالية والنقدية. أو بعبارة أخري غسل الأموال يعبر عن

---

* –الرشوة في اللغة مشتقة من الرشا، وهو الحبل الذي يستعان به لإخراج الماء من البئر. ويطلق عليها مجازاً البرطيل، وهو الحجر الذي يوضع في فم المتكلم لمنعه من النطق، وتكون بين اثنين أو أكثر، (راش الذي يدفع، مرتشي وهو المستلم ومقدم الخدمة، وسيط إن وجد).

[1] – خالد حمد محمد ألحامدي، جريمة غسل الأموال في عصر العولمة،ـمصر، 2006، ص 19.

[2] – عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص ص 67–68.

العمليات التي يحاول مرتكبو الجرائم المختلفة، إخفاء مصادر هذه الأموال، الناتجة عن الأعمال غير المشروعة وطمس هويتها، بحيث يصعب التعرف على حقيقتها[1].

- تزييف الأوراق النقدية، العقود، عمليات التجسس...الخ.

في إطار الإنتاج غير الشرعي، ما ينبغي أن نشير إليه. وجود اختلاف في تحديد الإنتاج غير المشروع ما بين البلدان، فما هو غير شرعي في بلد ما قد يكون قانونياً في بلد آخر، من منظور التخمينات الشاملة لإجمالي الناتج المحلي. مثال على ذلك الدعارة وإنتاج المشروبات الكحولية غير شرعي في بعض البلدان وقانوني في بلدان أخري. وقد تتغير صفة الإنتاج من غير شرعي إلى قانوني، أو العكس مع مرور الوقت، مثل الإجهاض في إيطاليا قبل وبعد (1978)، تغير من الصفة غير الشرعية إلى الصفة القانونية. وهو ما يؤثر على تقديرات إجمالي الناتج المحلي من حيث المصروفات العائلية أو غير ذلك[2].

من بين المشاكل المتعلقة بالإنتاج غير الشرعي كذلك، نجد أيضا تحديد الحد الفاصل بين الإنتاج غير الشرعي والإنتاج الخفي(تحت ارضي) «Underground Production»، فالحد الفاصل بينهما غير واضح كليا، على سبيل المثال الإنتاج الذي لا يمتثل إلى معايير الأمان الضرورية(الصحة، أو معايير أخرى). يمكن أن يعتبر إنتاجا غير شرعيا، وفي الوقت نفسه يتجنب دفع الضرائب، إذ يعد هنا مخالفة

إجرامية. في المقابل توجد نقطتين هامتين لتوضيح الحد الفاصل[3]:

- التفويض الإداري غير كاف لكي يكون الإنتاج غير شرعي.

---

[1] – عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية علي المستوي العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع(04)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة شلف، الجزائر، جوان 2006، ص217.

[2] - (OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 39.

[3] -Brugt Kazemier, Op Cit, p 237.

- الإنتاج غير الشرعي مرتبط بالدرجة الأولي بسلوك إجرامي، أي بانتهاك قانون العقوبات.

2.2.1. 2.الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص و إنتاج القطاع غير الرسمي.

*** إنتاج القطاع غير الرسمي«Informal Sector Production»**: إنتاج القطاع غير الرسمي يمثل جزء هام من الاقتصاد وسوق العمل، خصوصا في الدول النامية، حيث انه يزود الاقتصاد بسلع وخدمات إنتاجها وتوزيعها قانوني جداً، هذا ما يميزها عن الإنتاج غير الشرعي والنشاطات الخفية السابقة الذكر. بالرغم من وجود بعض التشويش والتداخل بين القطاع غير الرسمي والأنشطة الخفية، فنشاطات القطاع غير الرسمي لا تؤدى بالضرورة المتعمدة بنية تجنب مساهمات الضمان الاجتماعي أو دفع الضرائب أو احترام قواعد العمل أو الإجراءات الأخرى.[1]

"القطاع غير الرسمي قد يتميز بشكل واسع، إذ يشمل وحدات تشتغل في إنتاج السلع أو الخدمات بالهدف الأساسي لتوليد التوظيف والدخول إلى الأشخاص تعلقا به. تشتغل هذه الوحدات نموذجيا في مستوي منخفض من المؤسسة، مع قليلا أو الفصل بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، وعلى نطاق ضيق. علاقات عمل – بحيث يجدون– مستند في الغالب على التوظيف العادي، قرابة أو علاقات شخصية واجتماعية بدلا من ترتيبات تعاقدية بالضمانات الرسمية." [2]

" مجموعة الوحدات الاقتصادية التي لا تمتثل كلينا أو جزئيا بالتعليمات الحكومية "« Loayza 1997»[3].

---

[1] -(OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p37.

[2] - Brugt Kazemier, Op Cit, p 237.

[3] - Esther K. Ishengoma and Robert Kappel, Economic Growth and Poverty :Does Formalisation of Informal Enterprises Matter? , Working Papers , N° 20, (GIGA)German Institute of Global and Area Studies, Germany, April 2006, p08. //See: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/1456.pdf //22/11/2012.

وحسب المكتب الدولي للعمل، في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين 15^{th}(I.C.L.S)1993، تم الإشارة إلى القطاع غير الرسمي على انه " كل الأنشطة الاقتصادية المنفذة من قبل العمال أو الوحدات الاقتصادية – في إطار القانون أو ممارسته – غير مدرجة أو ادرجت بشكل غير كاف في الترتيبات الرسمية"(ILO 2002)[1].

***الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص :**

إن الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص يمثل جزء كبير من الإنتاج الكلي في عديد من البلدان ويشمل ما يلي:

- إنتاج عائلي للاستعمال النهائي الخاص، بضمنة المحاصيل و الماشية، إنتاج السلع الأخرى للاستهلاك الخاص، تكوين حساب رأس مال ثابت خاص.
- الخدمات المنزلية في البيوت.
- دفع خدمات محلية، بتوظيف عمال محليين ذوو رواتب.

حسب نظام الحسابات الوطنية(1993)، قائمة الأنواع الأكثر شيوعاً من سلع الاستعمال النهائي الخاص ما يلي:[2]

- إنتاج المحاصيل الزراعية وتخزينها اللاحق، جمع الفواكه والمحاصيل غير الناضجة، عمليات البستنة، جمع الحطب ومعالجته، صيد السمك...الخ.
- إنتاج المنتجات الأولية مثل تعدين الملح، تجهيز الماء.
- معالجة المنتج الزراعي، إنتاج الحبوب بالدراسة، إنتاج الطحين، إنتاج ومعالجة الجلود، إنتاج وحفظ منتجات السمك واللحم، حفظ الفواكه بالتجفيف والتعبئة، منتجات الألبان (الزبد، الجبن)، إنتاج الجعة والنبيذ، السلال والحصائر...الخ.

---

[1] - Ralf Hussmanns , Op Cit, p12.
[2] - (OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 164.

– أنواع أخرى من الإنتاج، مثل الخياطة، نسج الأقمشة، إنتاج الأحذية، إنتاج الفخاريات والأثاث...الخ.

و في الإطار يمكن تقسيم الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص إلى قسمين رئيسين :[1]

* الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص وفيه نميز بين شكلين هما :

– الإنتاج الزراعي للاستهلاك الخاص : ويعبر هنا عن الزراعة المعيشية، التي كانت ولا تزال منذ فترة طويلة الجزء الرئيسي للإنتاج غير المسوق العائلي، خاصة في كثير من الدول الإفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتتمثل في تربية قطعان الماشية بمختلف أنواعها، وصيد السمك والعمليات المتعلقة بالغابات. وعموما هذا النوع مستثنى من الاقتصاد غير الرسمي وذلك حسب البلدان كما سبق الذكر. ويتم تثمين الإنتاج الأولي للاستهلاك الخاص اعتمادا على أسعار السوق للمنتجات الأولية في الأسواق الريفية والحضرية، باستثناء بعض الأعمال كجمع الحطب وتجهيز الماء.

– إنتاج آخر للاستهلاك الخاص: ويتمثل في نشاطات المنتج الزراعي المنفذة من قبل النساء كنشاطات ثانوية وهي غير مسوقة لذا نادراً ما تدخل في استطلاعات البيانات العائلية لقوة العمل، لذلك فالمعلومات المتوفرة لا تزود البيانات على التثمين النقدي في أسعار السوق، وهنا تعتمد بعض البلدان اشتقاق غير مباشر انطلاقا من تجميع مناضد استعمال التجهيز(مثل أوزباكستان، لجأت إلى جمع إحصائيات لتضمين الإنتاج العائلي للخبز للاستهلاك الخاص) ومثل هذا الحل وارد في نظام المحاسبة الوطنية (SNA1993).

*إنتاج الخدمات العائلية للاستعمال النهائي الخاص خارج حد الإنتاج (SNA1993):

باستثناء(الخدمات المحلية المدفوعة والخدمات المقدمة تحت إدارة مالك السكن)، وفيما يخص الخدمات نميز بين الخدمات المقدمة جزئيا والدائمة المدفوعة الأجر أو غير ذلك(عمالة الأطفال

[1] - (OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 165.

غير المدفوعة الأجر)، وفي هذا الإطار تقترن هذه الخدمات بإنتاج القطاع غير الرسمي(حسب فريق دلهي، حيث مازال التشابك قائما) يظهر هذا خاصة في البلدان النامية لإفريقيا وآسيا. وتقدير هذه الخدمات يثير إشكالا خاصة في المناطق الريفية بالدرجة الأولي.

في إطار التشابك القائم بين الإنتاج العائلي وإنتاج القطاع غير الرسمي نميز بين العمل المنزلي كمنتج مقدم للاستهلاك نهائيا لأفراد العائلة، والعمل في المنزل كمنتج(خدمة أو سلعة) مقدم كليا أو جزئيا للاستهلاك خارج العائلة(لمنشأة او لشخص آخر أو للسوق) وهو متعلق بإنتاج القطاع غير الرسمي.

و العامل في المنزل يعبر عن كل شخص يقبل أن يعمل لمنشأة معلومة أو يورد سلعا أو خدمات، على أساس اتفاق سابق أو عقد – قد يكون رسميا (العمل في إطار الاقتصاد الرسمي) أو غير رسمي – حيث لا يكون مكان العمل احدي محلات المنشأة.[1]

و ينتج عن أنشطة الاقتصاد غير الملاحظ سلعا و خدمات نقدية أو غير نقدية، يتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية.

و في الحالة العامة يمكن أن نعبر عن الاقتصاد غير الملاحظ بأنه جزء من أنشطة الاقتصاد الوطني سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، ينتج عنها سلع و خدمات إما نقدية يتم تبادلها من خلال الأسواق أو غير نقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو تستهلك ذاتيا، و تمارس تلك الأنشطة في إطار قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية، و من ثمة فنواتجها و الدخول المتولدة منها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج المحلي، كما لا تخضع للضرائب.

2.2.1. 3.الإطار التحليلي لمكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب «Istat*».

[1]– براغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص86.

* (Istat): Italian National Statistical Institute (المعهد الايطالي الوطني الإحصائي)

ينظر «**Istat**»إلى مشكلة الاقتصاد غير الملاحظ من ثلاثة أنواع من المشاكل الإحصائية وهي [1]:

– عدم التسجيل وقلة المعلومات المتجددة، حيث وحدات الإنتاج غير مسجلة والحضور أو الغياب غير الملائم، سوء التصنيف، من جهة الوحدات المسجلة يحدث بسبب معلومات التجديد المفقودة أو الخاطئة من المصادر الإحصائية والإدارية، والنتيجة المهمة في النهاية الفشل في الإبقاء على سجل عمل شامل موثوق فيه.

وتظهر هذه الحالة لمختلف الأسباب: نسبة المبيعات العالية للمشاريع، قلة القوانين الكافية حول الإحصائيات، عدم كفاءة النظام الإحصائي، تعمد الفشل في تسجيل بعض المشاريع كليا أو جزئيا، غياب التزام للتسجيل مثل (مشاريع استغلت في النشاطات غير الشرعية، أو مشاريع النطاق الضيق غير الرسمية غير المسجلة).

– عدم الرد، وهو احد المشاكل الرئيسية التي تؤثر على نوعية البيانات، مثل عمليات المسح على المشاريع العائلية، عدم الرد (الخوف من استعمال البيانات لأغراض إدارية، أو تحمل أعباء ثقيلة).

– التقليل من التصريح، حتى إذا كانت الوحدات متضمنة في إطار المسح، قد تكون التصريحات غير صحيحة إلى المكتب الإحصائي لأغراض ضريبية.

الشكل الموالي رقم (1–2): يوضع العلاقة بين مشكلة الاقتصاد غير الملاحظ ومشاكل الإحصاء القياسية، ويرتب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى (07) أنواع وهي[2] :

- إحصائيات أنشطة خفية: بدون رد لأسباب إحصائية (النوع (01)) .
- إحصائيات أنشطة خفية: الوحدات ليست مجددة للمعلومات لأسباب إحصائية (النوع (02)).

---

[1] - (OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 40.
[2] - (OECD, ILO, IMF, CIS), Ib Id, pp 40-41.

- المشاريع غير متضمنة (وحدات انحلت ...)
- مشاريع جديدة مستثناة.
- معلومات خاطئة حول المشاريع، بسب اندماج، انشقاقات...الخ.
- تفاصيل خاطئة حول النشاط الاقتصادي، حجم المشروع، أو عنوان ...الخ.

- إحصائيات أنشطة خفية :الوحدات غير مسجلة لأسباب إحصائية (النوع (03)).

إذ أن بعض المشاريع قد تتغيب بالكامل من مصادر البيانات لأسباب إحصائية، أو لمحاولة الاختفاء من السلطات على سبيل المثال : قد يحدث هذا بسبب نسب عالية من مبيعات المشروع، غياب القوانين والقواعد الإحصائية الكافية، أو في كفاءات النظام الإحصائي .

4- أنشطة خفية نتيجة التقليل من التصريح عنها لأسباب اقتصادية (النوع (04)). خاصة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، وتجنب زيادة الضرائب، والأعباء الاجتماعية...الخ.

5- أنشطة خفية، حيث وحدات غير مسجلة لأسباب اقتصادية (النوع(05)). بعض المشاريع غبر مسجلة بتعمد من المالكين لتفادي دفع بعض الأنواع من الضرائب، مثل الضريبة على القيمة المضافة، مساهمات الضمان الاجتماعي، تكاليف الالتزام بمعايير الصحة والأمان ...الخ. عدم التسجيل بالكامل قد يعني فقدانه كليا أو جزئيا، أو بعض الوحدات منه فقط.

6- وحدات غير مسجلة تعمل بالقطاع غير الرسمي (النوع (06)): قد تتغيب بعض الوحدات عن التسجيل لعدم تسجيلها في أي نوع من المشاريع.

7- الإنتاج غير الشرعي :الوحدات غير مسجلة (النوع (07)) :في اغلب الأحيان وحدات الإنتاج غير الشرعية لا تسجل، لكن في بعض الحالات قد تسجل تحت غطاء أنشطة خاطئة، كتسجيل نوادي قمار غير شرعية تحت غطاء نوادي ليلية ...الخ. كما يوضح الشكل الموالي رقم(1-2).

الشكل رقم(1-2) : الإطار التحليلي لمكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب «Istat»

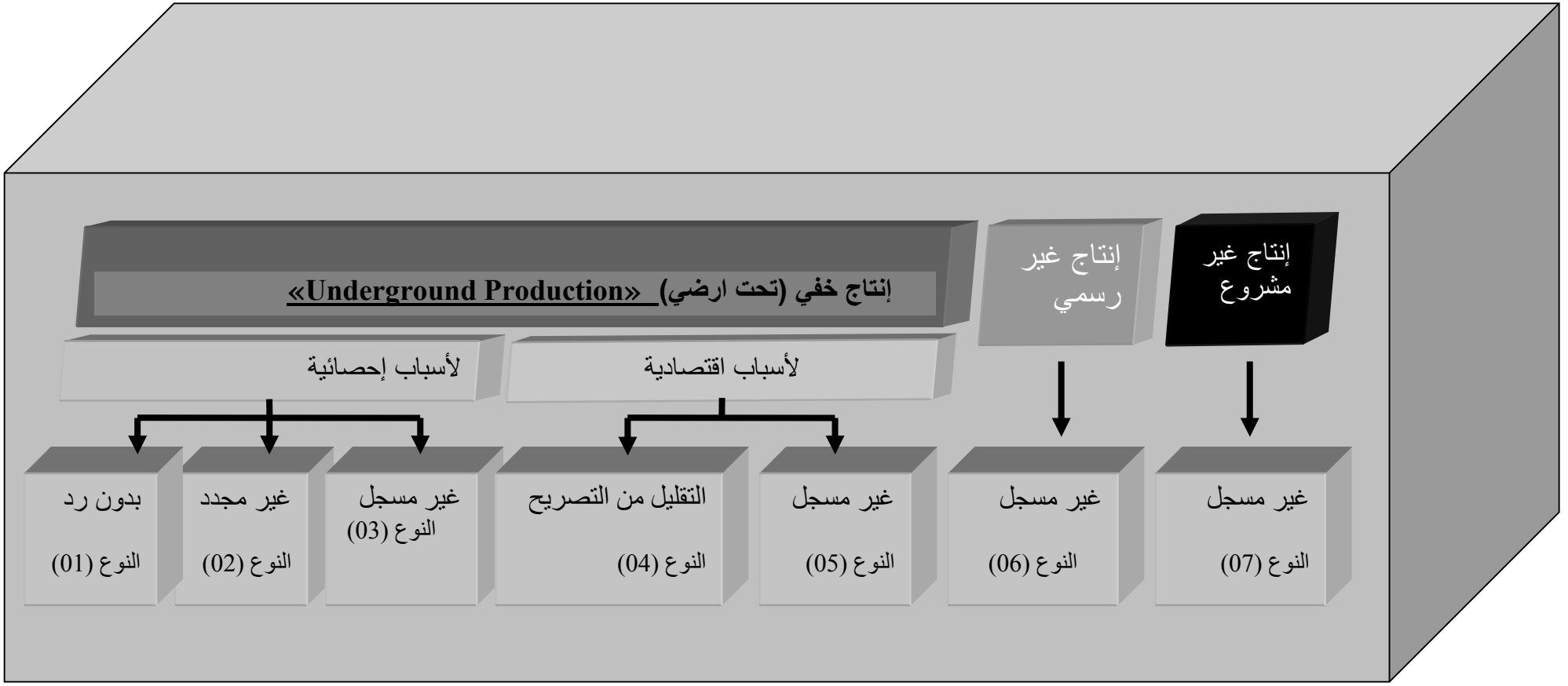

Source : (OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 4.

والجدول الموالي يرتب الأنواع السابقة من الأنشطة المكونة للاقتصاد غير الملاحظ حسب الأسباب والوحدات المنتجة.

الجدول رقم (1-3) : تصنيف الأنشطة غير الرسمية حسب نوع الأسباب والوحدات.

نوع الأنشطة	نوع الأسباب	نوع الوحدة		
		رسمي	غير رسمي	الإنتاج العائلي للاستعمال الخاص
-غير مشروع خفي (تحت ارضي) - مشروع غير خفي (تحت ارضي)	- غير مسجل - غير مسجل. - التقليل من التصريح. - غير مسجل. - غير مجدد. - بدون رد.	النوع(3)	النوع(7) النوع(5) النوع(4) النوع(2) النوع(1)	النـــوع(6)

Source : (OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 42.

والشكل الموالي يرتب مكونات الاقتصاد غير الملاحظ حسب التداخل والاقتراب و الخطورة.

الشكل رقم (1-3):العلاقة بين العناصر المكونة للاقتصاد غير الملاحظ.

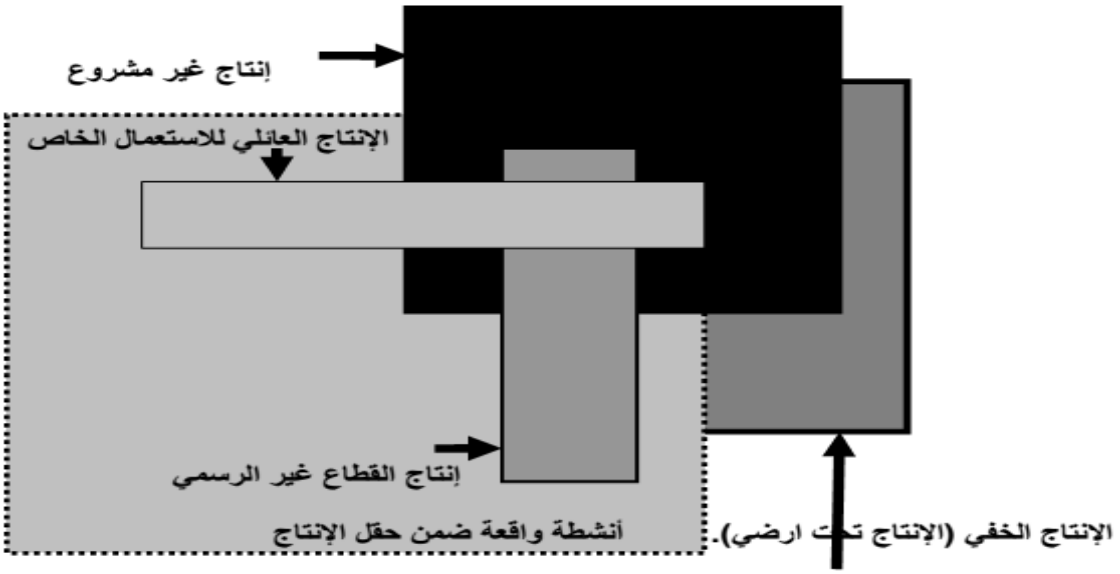

Source: Brugt Kazemier, Op Cit, p239

يشير تدرج اللون الى درجة الخطورة الانشطة، اما تطابق الاشكال فيشير الى تشابك الأنشطة فيما بينها، حيث يتداخل الإنتاج الخفي مع الإنتاج غير المشروع وإنتاج القطاع غير الرسمي، كما قد يرتبط الإنتاج العائلي بالقطاع غير الرسمي.

3.1. مظاهر القطاع غير الرسمي والظواهر المرتبطة به.

للقطاع غير الرسمي* مظاهر عدة، تختلف من بلد لآخر، كما قد تختلف في البلد من منطقة لأخرى، وذلك حسب طبيعة الأنشطة المكونة للظاهرة. نشير كذلك هنا انه يمكننا استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ، خاصة اذا تعلق الامر بالأنشطة غير المشروعة.

1.3.1.مظاهر القطاع غير الرسمي.

ترتبط مظاهر القطاع غير الرسمي بطبيعة النظام الاقتصادي المتبع، وبنية الاقتصاد.

3.1. 1.1.مظاهر في الإنتاج والتوزيع.

* مصطلح قطاع غير رسمي يشير الى مجمل السمة غير الرسمية ، وبالتالي هو مرادف لمصطلح الاقتصاد غير الملاحظ في كافة هذا المبحث.

للقطاع غير الرسمي مظاهر عدة في حياتنا اليومية تختلف من بلد لآخر وذلك حسب درجة انتشار القطاع غير الرسمي بها والعناصر المكونة للظاهرة، إذ يمكن إجمال هذه المظاهر في الإنتاج والتوزيع الموازي لنظيره الرسمي. والذي يظهر بأحد الشكلين من السوق هما : [1]

الشكل الأول: سوق ثانية تكون فيها الأسعار أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية.

الشكل الثاني: سوق ثانية تكون فيها الأسعار اقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية.

يطلق على الشكل الأول، السوق السوداء «Black Market»، أما الشكل الثاني يطلق عليه السوق الموازية «Parallel Market».

* **السوق السوداء «Black Market»:** تعبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار أعلى من الحد الأقصى للسعر القانوني الذي تحدده الحكومة. وتحدث بسبب الندرة النسبية للسلع ووجود فائض طلب عليها.[2] غير مسجلة وغير خاضعة للضرائب تظهر جليا في السلع المحتكر توزيعها من قبل الدولة والمدعمة الأسعار، واسعة الانتشار في دول التخطيط المركزي حيث أسعار بعض السلع مدعمة، والتحكم في أسعار الصرف، ما يؤدي إلى سوق سوداء لهذه السلع والصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الاتجار بالقطع الأثرية المسروقة والحيوانات المعرضة للانقراض.

* **السوق الموازية «Parallel Market»:** تعبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار اقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية المنظمة من قبل الدولة، وهي غير مسجلة وغير خاضعة للضرائب، وتتميز بفائض عرض.

---

[1] - Ahmed Henni, Essai Sur L'Economie Parallèle Cas De L'algerie ,ENAG Editions ,Alger, 1991,p 15.

[2] – ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، القاهرة مصر، 2006، ص822.

للسوق السوداء و الموازية نقاط مشتركة كما توجد حدود فاصلة بينهما. كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول رقم(1-4) : مقارنة بين السوق السوداء والسوق الموازية.

	السوق السوداء	السوق الموازية
نقاط المشتركة	- كلاهما سوق غير نظامية تنشط في دائرة القطاع غير الرسمي. - عدم التسجيل. - عدم الخضوع للضريبة. - كلا السوقين قد تكون منافسة أو مكملة للسوق الرسمية. - الاعتماد على التمويل غير الرسمي (تمويل ذاتي أو من الأصدقاء أو الأقارب).	
نقاط الاختلاف	- أسعار السلع بها أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية. - تعكس الندرة النسبية للسلع والاحتكار من قبل الدولة. - تحدث نتيجة فائض الطلب على السلع والمواد الذي لم تلبيه السوق الرسمية. - سلع وخدمات خاصة ومحدودة.	- أسعار السلع بها اقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية. - لا تعكس ندرة السلع بل تكون نتيجة فائض العرض. - كثرة السلع والخدمات المعروضة.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود، مرجع سبق ذكره، ص822.

- Ahmed Henni, Op Cit, p p15-16.

وفي كلا الشكلين من السوق هي مظهر لمكافحة أشكال الاحتكار للسلع والأنشطة وتجنب اللوائح والقوانين التنظيمية التي تضعها الحكومات. ومهما كانت طبيعة السوق في الاقتصاد غير الرسمي، فهي نتاج تفاعل طلب وعرض :[1]

[1] - Ahmed Henni, Op Cit, p17.

– **عرض موازي :** وهو يعبر عن إنتاج موازي للسلع والخدمات (المحتكرة من قبل الدولة أو إنتاجها مرتبط بلوائح تنظيمية كثيرة). وتكون أسعار هذا العرض أعلى أو اقل ما هو عليه في السوق الرسمية وذلك حسب نوعية السلع والخدمات المعروضة ونوع السوق الموازية. ويقدم هذا العرض في العادة من قبل الأفراد و/أو المنشآت التي تنشط في الجانب الخفي أو غير المشروع أو غير الرسمي أو جانب الأعمال المنزلية من القطاع غير الرسمي.

– **طلب موازي :** وينشأ هذا الطلب في الحالة التي تكون فيها القوانين واللوائح التنظيمية صارمة جدا، بحيث لا يستطيع الأفراد والمنشآت العمل في القطاع غير الرسمي، أي لا يستطيعون التأثير في العرض، لاستحالة الحصول على المواد والتجهيزات المحتكرة من قبل الدولة، ففي هذه الحالة يتجهون إلى السوق الرسمية أو الموازية لشراء السلع والخدمات المعروضة، لغرض استهلاكها أو استعمالها الشخصي، و/أو لإعادة بيعها ثانية في الأسواق الموازية بأسعار أعلى من السوق الرسمية. وهو مظهر خاص بدول التخطيط الاقتصادي من دول متحولة أو نامية.

وفي إطار مظاهر القطاع غير الرسمي، ينبغي أن نميز بين الدول. ففي الدول الرأسمالية تتجلى مظاهر القطاع غير الرسمي في الإنتاج وهو ما يخلق قيمة مضافة من إنتاج أو خدمات مقدمة. أما في الدول النامية فتتجلى مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في التوزيع (إعادة البيع من السوق الرسمية أو الموازية، التهريب...)[1].

3.1. 2.1.خصوصيات المظاهر في الأنظمة الاقتصادية.

لقد ميز الباحثين مظاهر القطاع غير الرسمي حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة من رأسمالية واقتصاديات التخطيط المركزي، ودول متخلفة وفقيرة.[2]

---

[1] - Ahmed Henni , Op Cit, p25.

[2] -Xavier Greffe ,Edith Archambault, Les économies Non Officielles, Edition La Decouvrte, Paris, 1984, pp 9-10.

* **المظاهر في الدول الرأسمالية :** في البلدان الرأسمالية يظهر القطاع غير الرسمي كوسيلة للتهرب من عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والعبء الاجتماعي (لكن بشكل غير رئيسي)، بالإضافة إلى الضغط الضريبي الكبير في بعض البلدان، كالبلدان الاسكندينافية، كما نجد أن الاقتصاد غير الرسمي أكثر تطورا في بلدان أوربا الجنوبية مثل (اسبانيا، إيطاليا، فرنسا)مستفيدا من بعض التسهيلات من السلطات، إذ نجده في شكل وحدات إنتاجية مصغرة، جزء من اليد العاملة بها مصرح به وجزء آخر غير مصرح به، تشتغل في بعض الحالات في المنازل. بالإضافة إلى المتاجرة بالمخدرات والأعمال الخفية التي يمارسها في الغالب المهاجرين غير الشرعيين في بعض بلدان أوربا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، كما نجد أيضا بعض أنشطة القطاع غير الرسمي في الدول الأكثر تحضرا تظهر في صور التضامن الاجتماعي والتكافل، تحت شكل العمل التطوعي للجمعيات، والمنظمات الخيرية بتقديم خدمات للطبقات المحتاجة دون مقابل.

***المظاهر في دول التخطيط المركزي :** تظهر الكثير من الأنشطة غير الرسمية في هذه الدول كأحد أوجه المعارضة للاقتصاد الرسمي المخطط الذي يعتمد أساسا على منشآت إنتاجية كبيرة إنتاجها وتوزيعه مخططا، ملكية وسائل الإنتاج واليد العاملة تخضع للتخطيط المركزي. تظهر هنا الأنشطة غير الرسمية، على شكل أنشطة جزئية تتطفل على الاقتصاد الرسمي، كاستخدام المواد الأولية ووقت العمل الرسمي في المؤسسات العمومية لصناعة أغراض ومنتجات يتم بيعها في الأسواق الموازية أو استهلاكها مباشرة.

وعموما يمكن القول أن القطاع غير الرسمي في هذه البلدان الطلب يمثل القوة المحركة له، لأن اقتصاد الندرة يخلق طلبا اكبر من العرض في الإنتاج، ما يؤدي بدوره إلى وجود :[1]

[1] - Ahmed Henni , Op Cit, p p15-16.

– إنتاجا موازيا للإنتاج الرسمي ممول من طرف وحدات إنتاجية مصغرة تنتج منتجات متنوعة توجه إلى أسواق موازية أو رسمية.

– توزيعا موازيا للتوزيع الرسمي ويتم من خلال الأسواق الموازية، إذ يتم عرض السلع وتقديم الخدمات المتحصل عنها من الإنتاج الموازي أو من السوق الرسمية، بأسعار اكبر أو اقل من السوق الرسمية. وذلك (حسب الطلب والعرض، طبيعة السلع والخدمات، الندرة، أشكال دعم الأسعار من قبل الدولة).

* **المظاهر في الدول المتخلفة:** في هذه البلدان خاصة الأكثر تخلفا وفقرا تأخذ أنشطة القطاع غير الرسمي مظهرين هامين :[1]

- الأنشطة البدائية : وتظهر في الإنتاج الذاتي الفلاحي والتجهيز الذاتي للمناطق الريفية، وبعض الأنشطة المنزلية المرتبطة بها. كما أن جزا ضئيلا من هذه المنتجات يتم تبادلها أو بيعها نقدا وبالتالي فالجزء الأكبر منها لا يسوق ولا يحول إلى نقود.
- النشاطات الحضرية : وتشمل الأنشطة الحرفية والتجارية أو الخدمات ذات الصبغة السوقية، والتي تنشا في المدن وضواحيها نتيجة للتوسع العمراني والنزوح الريفي. وهذه النشاطات قد تكون منافسة أو مكملة للأنشطة الرسمية. في بعض الحالات تؤثر على أسعار المنتجات والخدمات، بل تغطي ندرة المنتجات والخدمات في السوق. وفي حالات أخرى تؤثر سلبا على المنتجات الرسمية وعلى المستهلك أيضا من ناحية الجودة.

لكن مهما كانت طبيعة الأنشطة في هذه البلدان، فإنها تمثل مصدر رزق هام للكثير من العائلات الفقيرة، كما تحد من الثورات الاجتماعية والمشاكل المترتبة عنها، نتيجة البطالة والتهميش، لذا في هذه البلدان تتسامح السلطات إلى حد كبير مع هذه الأنشطة.

---

[1] - Xavier Greffe , Edith Archambault , Op Cit, p p10-11.

في إطار مظاهر القطاع غير الرسمي، فان الشكل البياني الموالي يوضح تشابك هذه المظاهر حسب الأنظمة الاقتصادية وعلاقتها بالسوق الرسمية.

الشكل رقم (1-4): مظاهر القطاع غير الرسمي.

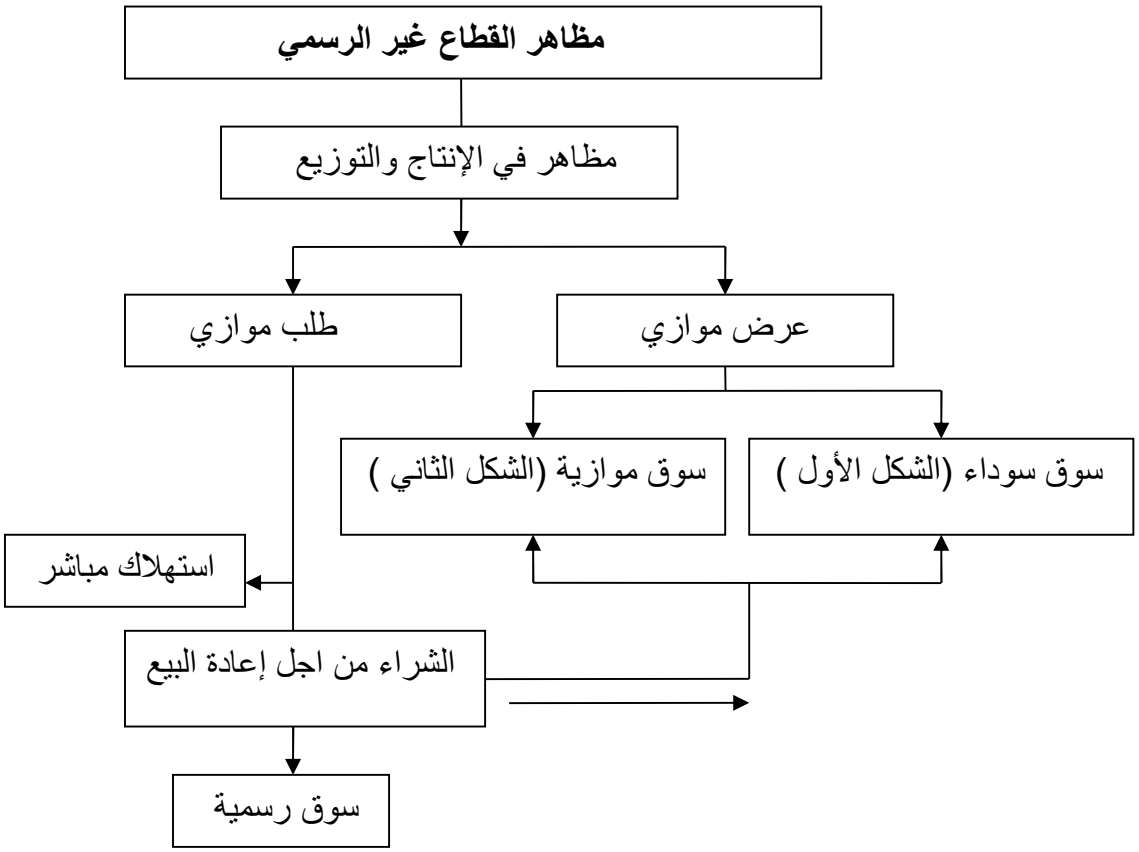

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

– ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود، مرجع سبق ذكره، ص822.

- Ahmed Henni , Op Cit,p p15-16. - Xavier Greffe , Edith Archambault , Op Cit, p p9 -11.

2.3.1.القطاع غير الرسمي وبعض الظواهر المرتبطة به.

ترتبط ظاهرة القطاع غير الرسمي بمجموعة من الظواهر الاجتماعية الأخرى من السلوك الاجتماعي، كما يمكن ان تكون مرادفة لها، مثل التهرب الضريبي والفساد.

1.2.3.1.القطاع غير الرسمي والتهرب الضريبي.

* **التهرب الضريبي:** يعبر التهرب الضريبي عن الحالة التي يقوم فيها المكلف الذي تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا، دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر[1].

ولتحيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، على هذا الأساس نميز بين شكلين من التهرب الضريبي :[2]

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي يطلق عليه "التجنب الضريبي ".
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي يطلق عليه "الغش الضريبي".

* **التجنب الضريبي:** ويقصد به أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي .

ولكي يتجنب المكلف دفع الضريبة يعمل على عدم تحقق الواقعة المنشاة للضريبة.[3]

والتجنب الضريبي يكون في الحالات التالية :[4]

– تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف : ويحدث من خلال السلوكات التي يقوم بها المكلف بغرض تجنب الضريبة وتأخذ الحالات التالية :

- الامتناع عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة.

---

[1]– مصطفى رشدي شيحة، عادل احمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة_، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 227.

[2]– ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومه، الجزائر، 2003، ص ص153–156.

[3]– جمال محمد ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2003. ص 145.

[4] – ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، 154.

- ترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة، والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة اقل.

– تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي: ويستند إلى بعض أهداف الضريبة (المالية، الاجتماعية، الاقتصادية)، مثل استهداف فئات اجتماعية من خلال الضرائب على الدخل أو إخضاع الإرباح المعاد استثمارها لمعدلات اقل.

– تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي : ويتحقق نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي، وهو ناتج عن إهمال المشرع، كأن يقوم المكلف بتغيير صفة نشاطه من الناحية القانونية لتخفيض مبلغ الضرائب، مثل تجنب الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية، رغم أن طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية.

* **الغش الضريبي:** وهو تهرب من الضريبة بطريقة غير مشروعة أي بمخالفة التشريع الضريبي، وبالتالي التخلص من دفع الضريبة، ويأخذ عدة مظاهر منها:

- عدم تقديم المكلف تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة، متعمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، ويكون التهرب كليا.
- إدخال سلع من الخارج خفية دون دفع المستحقات الجمركية.
- إعطاء تصريحات ضريبية اقل من حقيقتها لتخفيض حجم الضريبة الكلية.
- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة وذلك لتقليص الأرباح المفروضة عليها ضرائب.
- هروب المكلف خارج البلاد.

*** الفرق بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي:**

عموما يمكن أن نفرق بين التهرب الضريبي(حالة الغش) والتجنب الضريبي، من حيث مخالفة التشريع الضريبي ففي التهرب المكلف يخالف التشريع الضريبي، وبالتالي يكون مسؤولا أمام الإدارة الضريبية، وتتحقق فيه الواقعة المنشاة للضريبة، أما في التجنب الضريبي فلا يخالف المكلف التشريع الضريبي ويعمل على عدم تحقق الواقع المنشاة للضريبة، وبالتالي لا يكون مسؤولا أمام الإدارة الضريبية.

*** العلاقة بين القطاع غير الرسمي والتهرب الضريبي:**

هنالك بعدين لتحليل أنشطة القطاع غير الرسمي، بعد يكون من جانب التهرب الضريبي وبعد من منظور حسابات الناتج. فإذا أخذنا البعد الأول، فهنا يشمل القطاع غير الرسمي كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي، الناتج عن وجود مثل هذا الاقتصاد، فنقطة البداية تكون هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة. ووفقا لذلك يشمل الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة التي تولد دخولا تخضع للضريبة، والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من الضريبة. أما إذا أخذنا البعد الثاني (حسابات الناتج) فان القطاع غير الرسمي يتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليد دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، وسواء كانت خاضعة للضريبة أو غير ذلك.[1]

إن التطرق للقطاع غير الرسمي لا ينبغي أن يكون بمناءء عن التهرب الضريبي والعكس صحيح، إذ أن زيادة القطاع غير الرسمي. قد تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي نتيجة العبء الضريبي في الاقتصاد الرسمي وعدم العدالة بين المكلفين بالضريبة، كما أن زيادة التهرب

[1]– عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص14–15.

الضريبي تساهم هي الأخرى في زيادة حجم القطاع غير الرسمي. وبالتالي فكل ظاهرة تؤدي دورا مسببا وأثرا للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه، وفي حلقة واحدة وذلك من خلال علاقة تبادلية ايجابية بينهما. كما يمكن القول أن القطاع غير الرسمي، قد يكون مرادفاً للتهرب الضريبي في الحالة التي يقوم المكلف القانوني بالتهرب من الضرائب كليا أو جزئيا وذلك بمخالفة التشريع الضريبي بأساليب مختلفة. لكن لا يصح هذا القول في حالة التجنب الضريبي عندما يمتنع المكلف من إنتاج أو استهلاك سلعة ما و/أو عن طريق إحلال نشاطه المفروضة عليه ضريبة اكبر بنشاط آخر خاضع لضريبة اقل. في المقابل قد يتحايل المكلف ليتجنب دفع جزء من الضرائب المفروضة عليه من خلال تغير الصفة القانونية لنشاطه وإعطائه صفة أخرى حيث الضرائب المفروضة اقل بالاستعانة بأهل الخبرة واستغلال ثغرات في القانون الضريبي. في هذه الحالة لا يمكن اعتبار أن القطاع غير الرسمي مرادفا للتجنب الضريبي. وبالتالي للتهرب الضريبي ككل، وبالرغم من وجود دراسات عملت على تقدير التهرب الضريبي انطلاقا من مدخل قياسي يعتمد على حجم القطاع غير الرسمي، فان هذه الأخيرة تبقى محل شك من ناحية الدقة. وعموما يمكن القول أن القطاع غير الرسمي اشمل من التهرب الضريبي من منظور الاقتصاد الكلي، إذ هناك أنشطة تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهي غير خاضعة للضرائب متعارف عليها من العرف الاقتصادي، لهذا فالنظرة إلى القطاع غير الرسمي من منظور حسابات الناتج تكون أحسن واشمل من جهة التهرب الضريبي ،كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-5) :العلاقة بين القطاع غير الرسمي والأنشطة المتملصة.

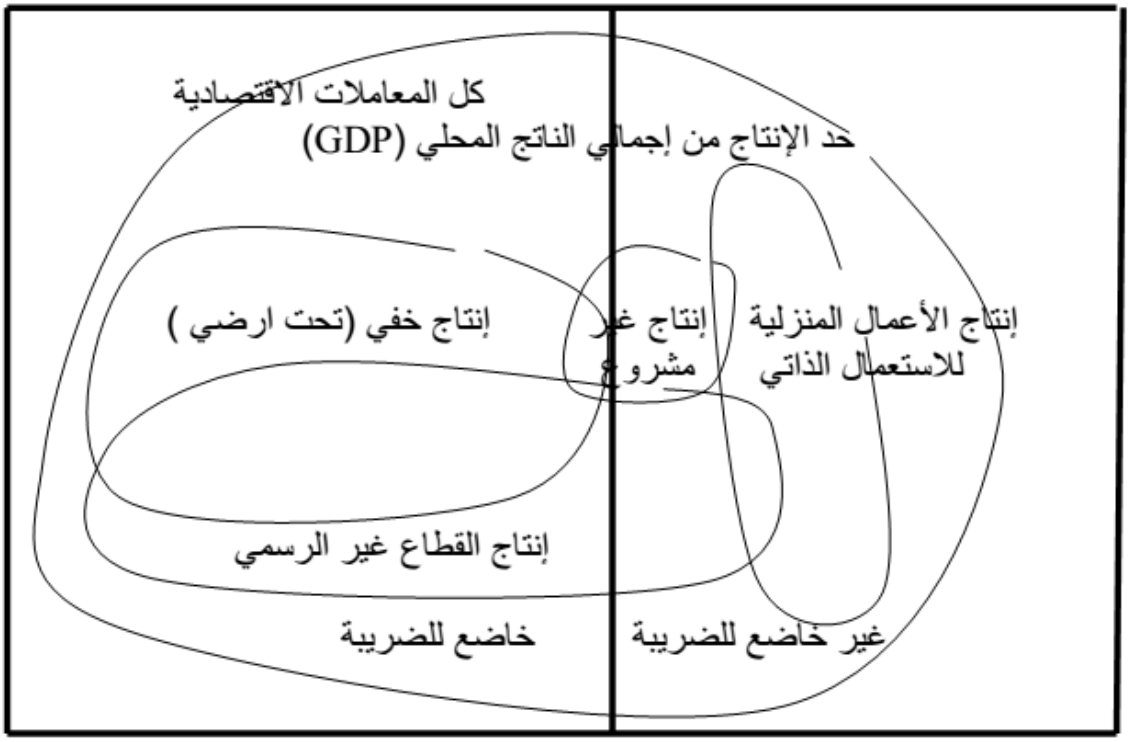

Sources: OECD, Ministry of Economy of Albania, The Informal Economy in Albania (analysis and policy recommendations), Report prepared by the OECD - Investment Compact for the Ministry of Economy of Albania, Published with the support of the Central European Initiative (CEI), December 2004, London, (UK), p26.

يوضح الشكل اهم الأنشطة غير الرسمية الخاضعة للضريبة، والأنشطة الأخرى غير الخاضعة للضريبة من الناحية العملية.

2.2.3.1.القطاع غير الرسمي والفساد، وغسل الأموال.

اثبتت عدة دراسات وجود علاقة قوية بين الفساد والقطاع غير الرسمي، إضافة الى بعض الأنشطة غير المشروعة، كالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

*** القطاع غير الرسمي والفساد.**

الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية*« International Transparency Organisation» "يعبر الفساد عن سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، كقبول الموظفون الحكوميون الرشاوى أو اختلاس الأموال العامة. وله عدة أنواع، فساد إداري، فساد سياسي، فساد صغير أو كبير"[1] بالرغم من صعوبة قياس الفساد، فقد وضعت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد، يتم من خلاله ترتيب البلدان من حيث انتشار الفساد[2].

والفساد يتضمن قائمة لا على سبيل الحصر(الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية والاحتيال، واستغلال أموال التعجيل). وقد عبر «Robert Klitgaard 1998»عن الفساد بالصيغة التالية[3]:

الفساد = احتكار + حرية انتساب – الخضوع للمساءلة(سواء كان النشاط عاما أو خاصا أو لا يهدف للربح)

ويحدث الفساد لعدة أسباب، قد تكون داخلية أو خارجية عن البلد نذكر من بينها[4] :

– القيود الحكومية التي تؤدي إلى خلق التربح، كقيود التجارة مثلا (الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد).

---

* منظمة الشفافية الدولية : هي منظمة غير حكومية، تأسست عام 1993 مقرها في برلين (ألمانيا)، تكرس جهودها لمكافحة الفساد.

[1]– منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2006، الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية، برلين، ألمانيا، 2006، ص9.

[2]– منظمة الشفافية الدولية، المرجع نفسه، ص ص 4–6.

[3] – روبرت كليتجارد، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد(01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998، ص04.

[4] – باولو مورو، الفساد:الأسباب، والنتائج وبرنامج لأبحاث أخري، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد(01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998، ص ص11–12.

– السياسات الصناعية القائمة على المحسوبية (مثل الإعانات والاستقطاعات الضريبية، رخص استخراج الموارد الطبيعية حتى في ظل عدم تدخل حكومي).

– الرقابة على الصرف، وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، و هيكل توزيع القروض.

– ضعف الشفافية والمساءلة.

– أجور الموظفين العموميين مقارنة بالقطاع الخاص، والوضع المعيشي القائم، ودرجة انتسابهم لبعض الخدمات.

– عدم الاستقرار السياسي، الروتين الحكومي البيروقراطي، ضعف الأنظمة التشريعية والقضائية.

وفيما يلي بعض الأنشطة التي تتيح الفرص أمام الفساد[1] :

– وضع إجراءات تنظيمية أو إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة (كفتح متاجر أو قيادة سيارات أجرة).

– تقسيم الأراضي وغير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة.

– إدارة السلع والخدمات العامة، أو تيسير الحصول عليها.

– الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية.

– الرقابة على عمليات التعيين والترقية في القطاع العام.

وفيما يلي القطاعات والهيئات الأكثر تأثرا بالفساد [2]:

---

[1]- Daniel Kaufmann, Simon. Johnson And Pablo Zoido –Lobaton, Regulatory Discretion and the Unofficial Economy, American Economic Review, vol(88),no (02), world bank, Washington. DC. (USA), May 1998, p83. //SEE : http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/unofficial.pdf //18/04/2011.

[2] – ريتشارد شنايدر، مكافحة الجريمة – قضية تتجاوز مسؤولية عناصر الشرطة – مجلة حوار الموئل، العدد (02)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، سبتمبر /أيول 2007، ص06.

- الأحزاب السياسية.
- المنظمات غير الحكومية.
- البرلمان/السلطة التشريعية.
- خدمات التسجيل والتصاريح.
- الشرطة، القطاع العسكري.
- المؤسسات الدينية.
- النظام القانوني /القضاء.
- النظام التعليمي.
- القطاع التجاري /الخاص.
- الجمارك.
- القواعد الضريبية.
- الإعلام.

في إطار تحليل العلاقة بين الفساد والقطاع غير الرسمي. تشير إحدى الدراسات إلى أن بعض البلدان الأكثر تطوراً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك بعض البلدان في أوربا الشرقية، تجد نفسها في حالة توازن موات يجمع بين الأعباء الضريبية والتنظيمية المحدودة نسبياً، والتعبئة الكبيرة للإيرادات، والمستوي الجيد من حكم القانون ومكافحة الفساد، والقطاع غير الرسمي صغير الحجم (نسبياً). في المقابل، تبدي بعض البلدان في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفياتي سابقاً بعض خصائص التوازن غير الموات، فتطبيق الضرائب واللوائح التنظيمية يستند إلى السلطة التقديرية ويفرض أعباء ثقيلة على كاهل المؤسسات، وحكم القانون ضعيف، والرشوة متفشية، ونسبة كبيرة من الأنشطة تتم في القطاع غير الرسمي[1]. إذا فهنا الظروف التي تسبب الفساد تعمل هي الأخرى على زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي، ذلك أن دفع رشاوى للحصول على امتيازات ضريبية (تخفيضات ضريبية، قرض ضريبي، إعفاءات ضريبية ...). أو للالتفاف حول بعض قيود التجارة الخارجية أمور من شانها زيادة حجم القطاع غير الرسمي. وبالتالي يعتبر الفساد من العوامل التي تساهم في انتشار أنشطة القطاع غير الرسمي.

***القطاع غير الرسمي وظاهرة غسل الأموال.**

[1] - فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

هناك عدة مصطلحات مستعملة للدلالة على ظاهرة غسل الأموال، إذ بداية استعمل مصطلح غسيل الأموال والمراد به هنا تنظيف وغسيل الأوراق النقدية وإزالة الروائح الملتصقة بها من تجارة الممنوعات، حتى لا ينكشف أمرها عند إيداعها لدى البنوك. ثم تطور هذا المفهوم وأصبح يعني استعمال وسائل وحيل مالية من اجل إضفاء شرعية قانونية على الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير شرعية.[1]

استخدام حيل ووسائل للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير شرعية وغير قانونية (رشوة، اختلاسات، الغش التجاري، تزوير النقود ...)، ثم استثمارها في أنشطة مباحة شرعا وقانونا لإخفاء مصدرها غير الشرعي، بغرض الخروج من المساءلة القانونية و بالتالي تضليل الجهات الأمنية المراقبة. و تتم عملية التبييض عبر ثلاث مراحل متتالية هي (التوظيف، الإخفاء، الدمج).

وعموما تبيض الأموال يعبر عن العمليات المختلفة التي يتم من خلالها إعطاء وتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة واستثمارها في مشاريع مشروعة و رسمية.

عادة ما تشمل عمليات غسل الأموال الدخول المتولدة عن الأنشطة التالية:[2]

- الأنشطة غير المشروعة مثل (الاتجار بالمخدرات، الدعارة، الاتجار بالرقيق الأبيض...).
- الدخول الناتجة عن تزوير النقد. واختلاسات الأموال العامة.
- أنشطة الأسواق السوداء كالاتجار في العملات الأجنبية.
- الدخول المتولدة عن الجرائم والقرصنة الالكترونية.

---

[1]– ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (عرض ومقارنة تجارب :المكسيك، تونس، السنغال)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2010/2009، ص 28.

[2] – المهدي ناصر، المراكز المالية خارج الحدود وظاهرة غسيل الاموال، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، (غير منشورة)، 2005/2004، ص 58.

- أنشطة الرشوة والفساد التي تسود بعض المنشآت الحكومية.

إن المصدر الرئيسي للأموال التي يتم تبيضها هو الأنشطة غير المشروعة بمختلف أنواعها، وهي أيضا مكونا هاما للقطاع غير الرسمي، لذا فزيادة ظاهرة تبيض الأموال مؤشرا مهما عن انتشار الأنشطة غير المشروعة وبالتالي زيادة حجم القطاع غير الرسمي، في المقابل زيادة انتشار القطاع غير الرسمي قد تزيد من حجم الأموال المتولد بطرق غير مشروعة وهنا الحاجة لتبيضها مهمة، وبالتالي زيادة ظاهرة تبيض الأموال. أي أن كل ظاهرة مكملة للأخرى سببا وأثرا في الوقت نفسه. وبالتالي ترتبط ظاهرة تبيض الأموال بالقطاع غير الرسمي رغم اتساع حقله إلى الأنشطة المشروعة غير المصرحة.

4.1. حدود القطاع غير الرسمي.

من المهم تحديد نطاق القطاع غير الرسمي والمصطلحات المرتبطة به، في حقل السمة غير الرسمية للاقتصاد، حتى يتسنى للحكومات التعامل مع انشطته، بعد تحديد خصائصها.

1.4.1. القطاع غير الرسمي و الجوانب غير الرسمية للاقتصاد.

ان وجهات تحليل وتوصيف القطاع غير الرسمي منذ الاكتشاف، ارتبطت بمجموعة من العوامل التي تتعلق به، مثل (الهدف من وراء الدراسة والتحليل، نطاق الامتداد ضمن السمة غير الرسمية، التركيز على العمالة او التركيز على وحدات الإنتاج ...).

1.1.4.1.وجهات تحليل القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ.

هنالك عدة وجهات لتحليل القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ، ومن ابرزها ما ورد في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008، كما تبين الفقرات الموالية. [1]

---

[1]– الامم المتحدة وآخرون، نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة 2008(SNA2008)،_الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 2009، ص 679.

لا يوجد اقتصاد منظم بشكل كامل ومعكوسا تمام الانعكاس، من خلال الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية، وبالتالي، هناك خطوات يتعين اتخاذها في محاولة لتغطية الانشطة غير الرسمية ولعيوب الدراسات الاستقصائية باعتبارها ممارسات خاصة. وهناك نهجان – على الرغم من أنهما يشتركان في كثير من الفرضيات – الا انهما موجهان نحو تحقيق هدفين مختلفين تماما. النهج الأول هو التأكد من أن كافة الأنشطة – بما في ذلك تلك الأنشطة التي قد يتم وصفها بالأنشطة (الخفية) أو (السرية)– مشمولة في قياسات النشاط الكلي. أما النهج الثاني فهو يعني بتعريف ما هو المقصود من المجموعة الفرعية للوحدات الاقتصادية التي يمكن وصفها بأنها (غير رسمية) وبقياس ذلك.

الأساس المنطقي وراء النشاط الأول واضح، تكوين رؤية للاقتصاد ككل تكون مكتملة بأقصى قدر ممكن وقابلة للمقارنة مع مرور الوقت وعبر البلدان بقدر الإمكان. وقد أصبح يعرف جزء الاقتصاد صعب القياس بالاقتصاد غير الملاحظ، كما ذكرنا سالفا، وقد كرست العديد من المنشورات لقياسه، اهمها كتيب قياس الاقتصاد غير الملاحظ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية، اللجنة الإحصائية بين الدول لرابطة الدول المستقلة 2002). وكما تبين التقنيات الواردة في الكتيب بوضوح، فان وجود قياس محدد للاقتصاد غير الملاحظ ليس له أهمية في حد ذاته، فالاهتمام يتركز بالأساس على ضمان أن يكون قياس النشاط الكلي كاملا أو شاملا.

أما البديل الثاني فهو يسلم بالأهمية التحليلية –ولاسيما في الدول النامية – للتمكن من قياس هذا الجزء من الاقتصاد والذي يعكس جهود الأفراد ممن ليس لديهم وظائف رسمية للانخراط في بعض أشكال النشاط الاقتصادي النقدي. وقد أصبح يعرف هذا الجزء من الاقتصاد بالقطاع غير

الرسمي. ومن خلال تقدير حجم القطاع غير الرسمي يصبح من الممكن تقييم إلى اي مدى تصل فوائد التنمية –على سبيل المثال – للناس الذين يعيشون في الشوارع أو في مدن الصفيح. و أولئك الذين يؤيدون النهج الثاني لا ينكرون أهمية القياس الشامل للاقتصاد ولكن بالنسبة لهم هذا لا يكفي. وعلى الرغم من صعوبة القيام بذلك، لابد من بذل المحاولات لتحديد وقياس والتعرف على القطاع غير الرسمي. وهو المهم في دراستنا هذه.

هناك تداخل بين الاقتصاد غير الملاحظ والقطاع غير الرسمي، إلا أنه لا يمكن اعتبار أي منهما مجموعة فرعية كاملة من الآخر. وبناءا على ذلك، يتألف التداخل من الأنشطة غير الملاحظة والتي تجرى بشكل غير رسمي، كما توجد بعض الأنشطة غير الملاحظة، لكنها لا تمارس بشكل غير رسمي، وبعض آخر يمارس بشكل غير رسمي ولكنه ملاحظ. وسيختلف الحجم النسبي للأشكال الثلاثة من الانشطة في الشكل الموالي من بلد لآخر.

الشكل رقم (1–6) : مجال التقاء القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ.

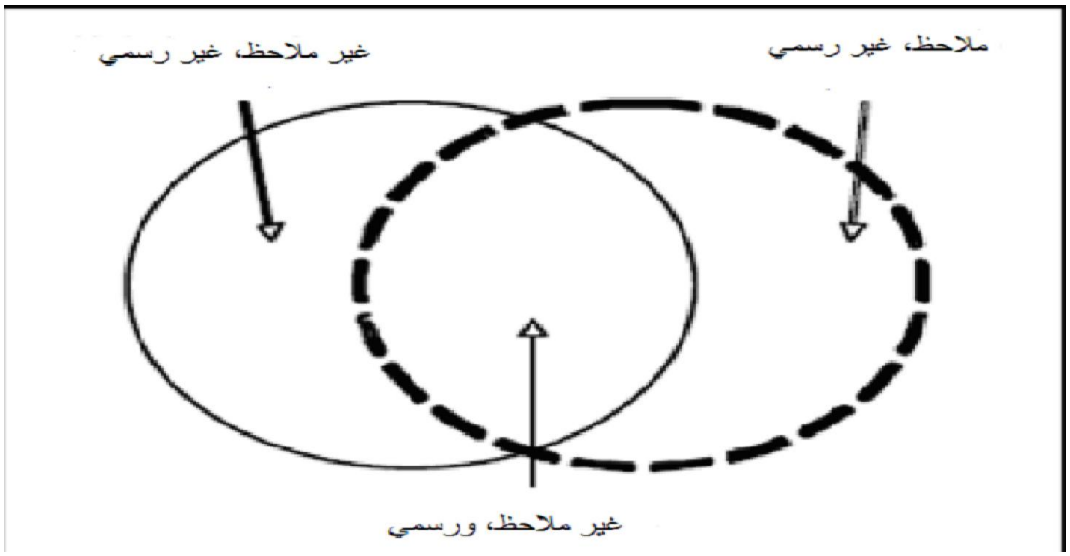

المصدر: الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679.

تضمن الجهود المبذولة لتغطية الاقتصاد غير الملاحظ، أن كافة الوحدات مغطاة في التقديرات الإحصائية حتى وان كانت غير مشمولة في الاستعلامات الإحصائية، وبعض من التقديرات التكميلية قد تتصل بشكل وثيق بتلك الأنشطة الخاصة بالمشاريع الفردية للأسر المعشية التي تعتبر غير رسمية، ولكن بعضها الآخر سيرتبط بوحدات ضخمة لا تعتبر غير رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الاقتصاد غير الملاحظ إلى تغطية شق التقارير غير الصحيحة في المشاريع غير الرسمية الكبيرة، سواء كان ذلك غير مقصود أو متعمد، لذا فالاقتصاد غير الملاحظ يغطي بعض انشطة المنشآت غير الرسمية، فضلا عن معلومات بشان بعض المنشآت الرسمية أيضا. وهنا يمكننا إعطاء بعض الأمثلة، كتجار الشوارع أو سائقي سيارات الأجرة قد يكون كل منهما غير ملاحظ وغير رسمي. ومتجر لإصلاح المركبات يحوي من 5الى 10 عمال، قد يكون رسميا ولكن صغيرا جدا على أن يتم تغطيته من قبل الاستعلامات الإحصائية. وبالتالي يكون غير ملاحظ. وقد يكون مساعدو التدريس غير رسمين ولكن ملاحظين. ويتعقد الوضع في التوظيف، اذ أن تجار الشوارع وسائقي سيارات الأجرة، ومتاجر إصلاح المركبات ومساعدي التدريس، قد يكون جميعهم رسميين في بعض البلدان وغير رسميين في بلدان أخرى، تماما مثلما قد يكونوا ملاحظين في بعض البلدان وغير ملاحظين في بلدان أخرى.

ينبغي ملاحظة أن كافة البلدان لديها كل من الأجزاء غير الملاحظة في اقتصادياتها ومنشاتها غير الرسمية، وذلك على الرغم من أن نطاق كل منهم والاهتمام السياسي بتحديد المنشات غير الرسمية قد يختلف بعض الشيء.

2.1.4.1.الاقتصاد غير الملاحظ وأنشطة المنشآت غير الرسمية.

***الاقتصاد غير الملاحظ:**

في الوقت الذي بدأ فيه تنقيح نظام الحسابات الوطنية عام 1993 للقطاع غير الرسمي، افترض أن تحديده، كان بشكل رئيسي يمثل مشكلة للبلدان النامية، ومع ذلك، وبحلول الوقت الذي اكتملت به النسخة المنقحة كان من الواضح أن المشكلة أثرت على كافة الاقتصاديات أينما كانت حالتها التنموية. وداخل الاتحاد الأوروبي، فقد أدت الحاجة إلى ضمان قابلية مقارنة تغطية الحسابات القومية بين الدول الأعضاء إلى سلسلة من المبادرات لضمان أن الحسابات شاملة. ومع انتقال البلدان في أوربا الوسطى والشرقية لاقتصاديات السوق في أوائل التسعينيات، أصبحت الحاجة إلى تغطية الأنشطة التي تقع خارج نطاق الأساليب السابقة لإعداد وجمع التقارير، سواء تم القيام بها داخل الوحدات الرسمية أو في المنشات غير الرسمية حاجة ملحة وضرورية. [1]

مدى النشاط الاقتصادي غير المدرج في البيانات الإحصائية، وفي المصادر الإدارية أصبح يعرف باسم (الاقتصاد غير الملاحظ) كما اشرنا سالفا، وفي بعض البلدان، انصب الاهتمام ليس على تحديد الاقتصاد غير الملاحظ على هذا النحو، بل الاكتفاء بمجرد التأكد من أن الحسابات شاملة بشكل كامل (متعمقة وشاملة لكل الجوانب)، غير انه من الأيسر وصف العوامل التي تؤثر على مدى الشمولية من خلال مفهوم الاقتصاد غير الملاحظ.

يتداخل احياننا الاقتصاد غير الملاحظ مع القطاع غير الرسمي، لكنهما لا يتطابقان تماما. كما ان تقديرات الاقتصاد غير الملاحظ سوف تتداخل مع الأنشطة المضطلع بها بشكل غير رسمي، ولكن لن تقابلها بشكل كامل، وستشمل العناصر غير الملاحظة تقديرات للمنشآت غير الرسمية غير المغطاة في الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية، وتصحيحات تمس المنشآت

---

[1]– الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679.

غير الرسمية التي تضمنتها الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية، وتم الحكم عليها بأنها دقيقة سيتم استبعادها.

***الاهتمام السياسي بقياس النشاط الذي تضطلع به المنشآت غير الرسمية.**

يظهر الإنتاج خارج الدائرة الرسمية بطرق مختلفة في البلدان المختلفة، فعندما يكون الدافع استراتيجية بقاء بحتة أو رغبة في إيجاد ترتيبات واطر عمل مرنة، فانه يرجح بان يشجع على المضي قدما في هذا المنحى. ومع ذلك، عندما يكون الدافع هو تجنب الضرائب واللوائح أو للدخول في أنشطة غير مشروعة فان الجهود تتجه نحو الحد من هذه الأنشطة. ومعظم أنواع أنشطة الإنتاج قد يكون مضطلعا بها من قبل منشأة غير رسمية. وقد تعمل هذه الوحدات بدون موقع ثابت أو في المنازل أو متاجر صغيرة أو في ورش. وتتضمن الأنشطة المغطاة من قبل الباعة المتجولين ومسح الأحذية وغيرها من الأنشطة التي لا تستلزم سوى القليل من رأس المال، أو من دونه حتى مع بعض المهارات إلى الأنشطة التي تتضمن قدرا معينا من الاستثمار أو مستوى من الخبرة مثل الخياطة وإصلاح السيارات والخدمات المهنية. وتدار العديد من المنشات غير الرسمية من قبل فرد يعمل بفرده كمقاول أو متعهد يعمل لحساب نفسه (عامل لحسابه الخاص)، أو بمساعدة أعضاء من الأسرة بدون أجرة، في حين قد تشرك منشات فردية غير رسمية أخرى عمال باجر.

يعتمد حجم ودلالة الإنتاج الذي تقوم به المنشآت غير الرسمية، على الهياكل الاجتماعية واللوائح والأنظمة القومية والمحلية الاقتصادية، وعلى جهود الإنفاذ في بلد معين، ويختلف مستوى الاهتمام السياسي من بلد لآخر تبعا لنوع النشاط وحجمه. و يمثل الحجم والتسجيل وغيرها من خصائص وحدات الإنتاج المعنية متغيرات أساسية في تحديد. إما تشجيع أو ثني نماذج معينة

من الإنتاج أو توسيع نطاق الاقتصاد الرسمي من خلال الاعتراف بالوحدات التي تعمل في إطار العوامل السابقة.

2.4.1. ضبط مفهوم القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي.

بعد تحديد العلاقة التي تربط القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ، نحاول قدر الإمكان تحديد وضبط المصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية، انطلاقا من اول مصطلح الذي استخدم عند اكتشاف الظاهرة في السبعينيات "القطاع غير الرسمي "، وصولا الى مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي"

بعد سلسلة من الدراسات والنقاشات التي مست السمة غير الرسمية ما بين (1970و2012)، حيث توسع مفهوم السمة غير الرسمية، من ظاهرة على مستوى القطاع يعتمد على تحليل وحدة الإنتاج، الى ظاهرة أوسع على مستوى الاقتصاد تعتمد على تحليل العمل، مع استبعاد الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالاقتصاد غير الملاحظ.

1.2.4.1. من القطاع غير الرسمي الى الاقتصاد غير الرسمي .

عرفت السمة غير الرسمية عدة تغييرات على مستوى المصطلحات والمفاهيم، وهذا نظرا لتشابك أنشطة الظاهرة ومرونتها المستمرة.

*** القطاع غير الرسمي ظاهرة متنوعة ومتعددة الأوجه.**

يشير القطاع غير الرسمي الى أوضاع مختلفة ذات أسباب مختلفة تستلزم حلولا مختلفة. وتتمثل الخطوة الأولى نحو تصميم تدخلات ناجحة لتسهيل الانتقال الى السمة الرسمية، في الاعتراف بتغير القطاع غير الرسمي ومختلف فئات العمل الضالعة فيه، وتعدد الدوافع المؤدية الى نموه، واضفاء السمة غير الرسمية على الاقتصاد الرسمي على حد سواء، ويتباين العمال في

القطاع غير الرسمي تباينا كبيرا من حيث الدخل (المستوى، الانتظام، الموسمية)، والقطاع (تجارة، صناعة، زراعة، خدمات) ونوع المنشاة وحجمها وموقع النشاط (ريفي، حضري)، والوضع في الاستخدام (موظفون، أصحاب عمل، عاملون مستقلون، عمال عرضيون، عمال منزليون)، والحماية الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي)، وحماية العمالة (نوع العقد ومدته ،حماية الاجازة السنوية). ومد نطاق التغطية لتشمل هذه المجموعة المتغيرة من العمال والوحدات الاقتصادية، يستلزم تنفيذ سياسات منسقة ومكيفة مع الخصائص المحددة لمختلف المجموعات والوحدات الاقتصادية، والحالات الطارئة الواجب تغطيتها والسياق الوطني.[1]

لقد تغير مفهوم السمة غير الرسمية، من بداية السبعينيات الى غاية2003، من مصطلح "القطاع غير الرسمي" من مفهوم اضيق يركز على المنشآت غير الرسمية، الى مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" كمفهوم أوسع يركز على العمالة ومجال امتدادها، ومع هذا المفهوم ظهرت عدة مصطلحات ارتبطت بتحليل السمة غير الرسمية، خاصة فيما يخص العمالة غير الرسمية، وذلك من المفاهيم المرتبطة بها واشكالها المختلفة. لهذا فتحديد هذه المصطلحات وضبطها مهم جدا لأغراض التحليل والتوصيف، والقياس.

*** ضبط المصطلحات المتعلقة بالسمة غير الرسمية.**

ان اللجوء الى المصطلحات الدقيقة في اطار المجتمع الاحصائي امر مهم. وقد تبدو عبارات "القطاع غير الرسمي "، "الاقتصاد غير الرسمي"، "العمالة في القطاع غير الرسمي"، و"العمالة غير الرسمية ". جميعها قابلة للتبادل بالنسبة للأشخاص العاديين، الا انها ليست كذلك. فالفروق

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103) 2014، التقرير الخامس (1)، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2014، ص 4.

الدقيقة المرتبطة بكل عبارة تكتسي أهمية بالغة من وجهة نظر تقنية. ويمكن للتعاريف التالية ان تشكل مرجعا بالنسبة للمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية وتعاريفها التقنية :[1]

-**الاقتصاد غير الملاحظ** : استخدم هذا المصطلح من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك في اطار برنامج لشمولية الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد مقياس شامل للإنتاج في اطار الحسابات القومية. و يعبر عن مجموع الأنشطة التي تكون اكثر احتمالا. انها نفذت بطريقة خفية، او في اطار القطاع غير الرسمي، او بشكل غير قانوني، أو نفذتها الأسر المعيشية للاستخدام النهائي الخاص بها. ويمكن ان يشمل أيضا الأنشطة المفتقدة بسبب قصور في البرنامج الأساسي لجمع بياناتها. هذه الاشكال الخمسة تشكل ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ [2]. وهو يشمل بناءا على هذا المفهوم مجموع الأنشطة المشروعة وغير المشروعة صعبة القياس.

-**الاقتصاد غير الرسمي** : جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال او المنشآت الذين لا تشملهم الترتيبات النظامية في القانون او في الممارسة (استنادا الى تعريف مؤتمر العمل الدولي 2002).

يشمل الاقتصاد غير الرسمي، وفق تعريف منظمة العمل الدولية، جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل او بعض الترتيبات النظامية في القانون او في الممارسة. وهذه الفئات من العمال اما تنشط خارج النطاق الرسمي للقانون او ان القانون لا ينفذ بغرض حمايتها لسبب من الأسباب. ويشمل الاقتصاد غير الرسمي القطاع غير الرسمي والاستخدام غير الرسمي في منشآت الاقتصاد الرسمي. ويعني ذلك ان بعض الاشكال غير العادية من العمالة، حين لا تنظمها التشريعات الداخلية على نحو كاف، قد يندرج العمال

[1] - ILO ,The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Employment Policy Department, International Labour Organization, Geneva, 2013, p05.
[2] -(OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 37.

المعنيون بها في اطار شروط العمل غير الرسمي، وبالفعل تزداد في العديد من البلدان، بما فيها الصناعية، السمة غير الرسمية داخل الاقتصاد الرسمي، و

يرجع ذلك الى أمور عدة منها تدهور علاقة الاستخدام وصعوبة رصد تشريعات العمل وانفاذها.[1] وكذلك بعض الجوانب من آثار العولمة على التوظيف، خاصة في الدول الصناعية.

-**القطاع غير الرسمي** : مجموعة من الوحدات (منشآت فردية تمتلكها الاسر المعيشية) بما في ذلك "المنشآت غير الرسمية التي تعمل لحسابها الخاص" ومنشآت أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي

(استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس لخبراء إحصاءات العمل).

القطاع غير الرسمي، قد يتسم على نطاق واسع بأنه يتألف من المنشآت المنخرطة في إنتاج سلع أو خدمات، بهدف رئيسي متمثل في إنتاج وظائف ودخول للأشخاص المعنيين، وعادة ما تعمل هذه الوحدات على مستوى متدني من التنظيم سواء بقليل من التنظيم أو بدون الفصل بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج وعلى نطاق صغير. وتكون علاقات العمل – حيثما وجدت – قائمة بشكل أساسي على العمل العرضي أو قرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية وليس في إطار ترتيبات تعاقدية بضمانات رسمية. [2]

مصطلح (القطاع) في التعبير (القطاع غير الرسمي)، ليس له نفس أساس الاستخدام لكلمة قطاع في نظام الحسابات الوطنية بأسرها، في اطار نظام الحسابات، تؤلف القطاعات من وحدات مؤسسية، في سياق القطاع غير الرسمي الأنشطة الإنتاجية وحدها تكون هي المعنية.

---

[1]– مكتب العمل الدولي، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل :من الالتزام الى العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (101)، جنيف، سويسرا، 2012، ص 34.

[2]– الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679.

وهكذا على سبيل المثال والأهمية، فان الأسر المعيشية التي ليس لديها نشاط إنتاجي لا يتم الالتفاف ببساطة الأمر عند تحديد تلك المنشآت الفردية التي تدار من قبل الأسر المعيشية التي يجرى التعرف عليها لضمها للقطاع غير الرسمي.

-**منشآت القطاع غير الرسمي** : هي منشآت غير مسجلة و/او منشآت فردية خاصة صغيرة الحجم ضالعة في أنشطة غير زراعية مع انتاج جزء من السلع او الخدمات على الأقل للبيع او المقايضة (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل).

منشآت القطاع غي الرسمي، هي المنشآت غير المساهمة الخاصة التي يقل حجمها لجهة الاستخدام عن الحد المتفق عليه في المعايير الوطنية (يتراوح عموما بين خمسة عاملين وعشرة)، و/او التي هي غير مسجلة حسب الاشكال الخاصة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كقانون المصانع او القانون التجاري، او قوانين الضرائب والضمان الاجتماعي، او قوانين الهيئات المهنية، او غيرها من القوانين والتشريعات والنظم الموضوعة من الجهات التشريعية الوطنية (التي تتميز عن اللوائح المحلية التي تحكم اجازات التجارة او الاعمال). وينبغي استبعاد الاسر المعيشية التي تستخدم عاملين منزليين باجر من منشآت القطاع غير الرسمي، ومعالجتها ضمن فئة تسمى "الاسر المعيشية ".[1]

-**العمالة في القطاع غير الرسمي** : سائر الوظائف في منشآت القطاع غير الرسمي (المشار اليها في المفهوم السابق)، او جميع الأشخاص الذين استخدموا في منشاة واحد على الأقل من منشآت القطاع غير الرسمي، بغض النظر عن وضعهم في العمالة وما اذا كانت وظيفتهم أساسية او ثانوية (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل).

---

[1]- منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، منظمة العمل الدولية، حنيف، سويسرا، الطبعة الأولى، 2009، ص04.

-**العمالة غير الرسمية باجر** : سائر الوظائف التي تتميز بعلاقة استخدام لا تخضع لتشريعات عمل وطنية، او لنظام ضريبي على الدخل، او حماية اجتماعية، او استحقاق لإعانات معينة مرتبطة بالعمل. (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل).

-**العمالة غير الرسمية** : مجموع عدد الوظائف غير الرسمية، سواء وجدت في منشآت الاقتصاد الرسمي او منشآت القطاع غير الرسمي، او الاسر المعيشية، بما في ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف غير رسمية (المشار اليها في المفهوم -5-)، أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص الذين يعملون في منشآت القطاع غير الرسمي الخاصة بهم، أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسميين، العمال المساهمون في دخل الاسرة في وحدات القطاع غير الرسمي، او الرسمي، العاملون لحساب انفسهم الضالعون في انتاج السلع للاستخدام النهائي الخاص لأسرهم المعيشية (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل).

-**العمالة في الاقتصاد غير الرسمي** : مجموع العمالة في القطاع غير الرسمي (المشار اليها في المفهوم -5-)، والعمالة غير الرسمية (المشار اليها في المفهوم -7-) خارج القطاع غير الرسمي :لم يقر المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل هذا المصطلح.

-**القطاع غير الرسمي /التشغيل غير الرسمي** : يشير مفهوم القطاع غير الرسمي الى منشآت الإنتاج كوحدات المعاينة، بينما يشير مفهوم التشغيل غير الرسمي الى الوظائف كوحدات المعاينة.

-**التشغيل غير الرسمي** : يضم العدد الكلي للوظائف غير الرسمية، اكانت تزاول في منشآت الاقتصاد الرسمي، او في منشآت القطاع غير الرسمي، او في الاسر المعيشية، خلال فترة زمنية مرجعية معينة.[1] اما اشكاله سوف نتطرق لها بالتفصيل في الفصل الموالي.

---

[1]- منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، مرجع سبق ذكره، ص42.

-**العامل العرضي** :هو العامل على أساس عقد عمل ضمني او صريح لا يتوقع له الاستمرار اكثر من فترة قصيرة، حيث تحدد مدته الظروف الوطنية، ويمكن تصنيف العاملين في هذا النمط كمستخدمين او كعاملين لحسابهم الخاص وذلك تبعا للسمات الخاصة بعقد العمل.[1] ويمتاز العمل العرضي عموما بالتقطع، عادة ما يتولد عنه دخل غير منتظم، لذا فالعمالة التي تنشط في هذا الصنف، كثيرا ما تكون عرضة للفقر والعمل في اطار الأنشطة غير الرسمية .

-**العمل اللائق** :هو العمل المنتج الذي يؤدى في ظروف تسودها الحرية والانصاف والامن وكرامة الانسان، والذي يحصل عليه النساء والرجال على قدر من المساواة. ويشكل العمل اللائق محور التقاء الاهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية : تعزيز الحقوق في العمل، الاستخدام، الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي.[2]

2.2.4.1. خصائص ومعايير الوحدات التي تتصرف بشكل غير رسمي.

* **تحديد مصطلح المنشاة(الوحدة /الشركة):** في نظام الحسابات الوطنية، تمثل الشركة منشاة واحدة، ولكن قد تتكون من عدد المنشآت الفردية، وهناك فرق رئيسي بين منشاة ومنشاة فرعية وهو انه لابد من وجود مجموعة كاملة من الحسابات – أو يمكن إيجادها – لأي منشاة، ولكن بالنسبة لمنشاة فرعية، تتاح مجموعة من البيانات الأكثر تحديدا وتقييدا، وعادة ما تكون معلومات مرتبطة فقط بالإنتاج وعدد الموظفين، وتكوين رأس المال يكون ذو صلة بطبيعة بالنشاط.[3]

---

[1]– منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، المرجع نفسه، ص04.

[2]– منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، مرجع سبق ذكره، ص ص9-10.

[3]– الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 675.

المنشاة هي وحدة معنية بإنتاج السلع او الخدمات المعروضة للبيع او للمقايضة. ومن حيث التنظيم القانوني، قد تكون المنشآت، اما شركات (بما في ذلك شبه الشركات)، او مؤسسات لا تستهدف الربح، او منشآت غير مساهمة تملكها مؤسسات حكومية، او منشآت غير مساهمة خاصة. ويستخدم مصطلح المنشاة بالمعنى الواسع، ويشمل ليس فقط وحدات الإنتاج التي تستخدم عمالا، بل أيضا وحدات الإنتاج التي يملكها ويشغلها افراد يعملون لحسابهم الخاص فيعتبرون أشخاصا عاملين لحسابهم الخاص، اما بمفردهم، او بمساعدة غير مأجورة يقدمها افراد اسرهم. وقد تنفذ الأنشطة داخل منزل صاحب المنشاة او خارجه، او في موقع محدد او غير محدد. لذا فان البائعين المتجولين العاملين لحسابهم الخاص وسائقي سيارات الأجرة والعاملين من المنزل يعتبرون جميعا منشآت.[1]

لا يتوافق استخدام المنشاة الفردية في وصف منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي، مع المجموع الكلي للنشاط الفردي للأسرة المعيشية، ولكن مع كل نشاط بشكل منفصل، و من حيث مصطلحات نظام الحسابات الوطنية، تفصل وتقسم المنشاة الفردية إلى عدد من المنشات الفرعية الفردية، بعض منها يتم إدراجه في القطاع غير الرسمي ويستبعد البعض الآخر، حتى بالنسبة لنفس الأسرة المعيشية على أنهم يملكون كل منشاة فرعية وقادرين على توظيف عمال. وفي نظام الحسابات الوطنية، تكون الأسر المعيشية جميعها معا مسؤولة عن كل النشاط وعن استخدام العمال.[2]

---

[1]– منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]–الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 680–681.

اما فيما يخص استخدام هذه المصطلحات المذكورة، من وجهة نظر نظام الحسابات الوطنية. هنالك عدة اختلافات ما بين النسختين (SNA1993) و(SNA2008). خاصة في الجوانب التي تتعلق بمصطلحات السمة غير الرسمية.

اما فيما يخص المعايير المستخدمة في تصنيف المنشآت غير الرسمية. فعلى الرغم من أن باحثين يركزون بصورة اكبر على بعض المعايير دون أخرى، إلا أن هناك اتفاق واسع النطاق على انه لا يوجد معيار بعينه وفي حد ذاته كافيا لتحديد ما المقصود من السمة غير الرسمية، لذا يجب الالتفات إلى معايير عدة. مع الاخذ بعين الاعتبار، هل هذا المعيار حقا جوهريا بالنسبة لتعريف النشاط الذي تضطلع به وحدة تعتبر منشاة غير رسمية. وهل ذلك يشكل أساس للتوصل إلى تعريف من شانه أن يحقق نتائج قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، لذا لابد من اخذ عدة معايير : [1]

-**التسجيل** : احد التفسيرات لما هو غير رسمي، هو أي ما كان غير مسجل في احد سلطات الحكومة. والمشاكل المتعلقة بهذا المعيار واضحة، حيث أن البلدان المختلفة لديها ممارسات مختلفة بشان التسجيل، اذ قد تصر أنظمة بعض البلدان على أن كافة الأنشطة – مهما كانت صغيرة وعادية – ينبغي أن تكون مسجلة، في المقابل تسجيل الأنشطة في بلدان أخرى، يتطلب يكون فقط عندما يتجاوز معدل دورانها أو رقم أعمالها رقما معينا. وعلاوة على ذلك، فأي ما كانت المتطلبات الرسمية للتسجيل فان الامتثال للمتطلبات ستختلف تبعا لمدى إنفاذها في واقع الممارسة العملية. وبالتالي، فان وضع تعريف للقطاع غير الرسمي يقوم على أساس التسجيل لن يسفر عن قابلية للمقارنة دوليا، أو ربما عن قابلية للمقارنة مع مرور الوقت داخل البلد الواحد، إذا ما اختلفت متطلبات التسجيل أو درجة الامتثال.

---

[1]– الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص675-677.

-**التأسيس القانوني** : يرتبط التأسيس القانوني ارتباطا وثيقا بخاصية التسجيل. وهو الحال الذي تكون فيه كافة المنشآت المؤسسة بشكل قانوني معاملة في نظام الحسابات الوطنية على أنها تقع في نطاق احد قطاعات الشركات ولكن هذه القطاعات أيضا تضم أشباه الشركات في بعض الحالات. نشير أيضا ان القوانين التي تتطلب أو تسمح بتأسيس الشركات تختلف من بلد لآخر مما يحد من قابلية المقارنة دوليا.

-**الحجم** :غالبا ما يواجه هذا المعيار عدة مشاكل في الممارسات الإحصائية و الإدارية، خاصة في المقارنات الدولية. وعادة ما يعرف حجم المنشاة من حيث دوران العمل أو عدد العمال. وهذا الأخير يثير كذلك مشاكل في المقارنات بين البلدان، وفي نفس البلد بمرور الوقت، لتحديد المنشآت غير الرسمية، مع ذلك يعتبر هذا المعيار مهم لتصنيف بعض المنشآت التي ليس لديها حسابات كاملة.

-**التغطية من قبل المسوحات الإحصائية** : تختلف تغطية المسوحات الإحصائية، ولا سيما المسوحات الخاصة بالمنشات اختلافا كبيرا من بلد لآخر، وأيضا من قطاع لآخر داخل البلد الواحد. وعادة ما يتم استبعاد المنشات صغيرة النطاق، لان تكلفة جمع المعلومات لمثل هذه الوحدات باهظة للغاية نظرا لنسبة المخرجات التي تنتجها واحتمالية عدم الدقة في البيانات المنقولة. ومع ذلك، قد يكون هنالك سبب وجيه يسمح بتغطية الوحدات الأصغر.

-**حدود النشاط** : بعض الأنشطة الاقتصادية تستبعد من حدود الإنتاج، من وجهة نظر الحسابات القومية، لذا حدا الإنتاج يمكن استخدامه كمعيار لتمييز السمة غير الرسمية.

-**النشاط غير المشروع أو غير القانوني** : من حيث المبدأ. فان حقيقة أن نشاط ما قد يكون غير قانوني لا يمثل سببا لاستبعاده من حد الإنتاج. ففي بعض البلدان، قد تعني صعوبات التعرف

على الأنشطة غير القانونية، أنها إما لم يتم تغطيتها بشكل حسن، أو تم تجاهلها عن قصد لأسباب عملية، ومع ذلك بالنسبة لبعض البلدان فان تجاهل إنتاج المخدرات على سبيل المثال، قد يقلل بشكل عام من المستوى العام للنشاط الاقتصادي. كما يفيد هذا المعيار في تحديد المنشآت غير الرسمية التي تدخل في نطاق الاقتصاد غير الملاحظ.

-**الموقع** : قد يكون الاهتمام بتنمية المنشآت غير الرسمية في المناطق الحضرية، ولا سيما تلك المسماة بمدن الصفيح او العشوائيات، والتي تتواجد على مشارف التجمعات السكنية الكبيرة. او يتم التركيز مناطق أخرى. لذا فمعيار الموقع يختلف من بلد لآخر حسب مستوى التنمية في البلد.

-**شروط العمل** : بعض العمال لديهم شروط عمل تعطى لهم الحق في منافع متنوعة بالإضافة إلى أجورهم ورواتبهم. وعادة ما تشمل هذه المنافع إجازة سنوية ومرضية مدفوعة واستحقاق معاشي. في المقابل تتلاشى هذه المنافع لدى بعض المنشآت، وذلك حسب الحالة والوضع في التوظيف.

في اطار المعايير المستخدمة لتمييز المنشآت غير الرسمية، لعل اهم ما نشير اليه، انه لكل معيار إيجابيات ونقاط ضعف تتعلق بأحد جوانب التحليل، لذا لا يمكن تمييز معيار عن اخر ومن الاحسن تنويع المعايير واختيارها بدقة بما يخدم اهداف الدراسات والتحليل، ويسهل تحديد حدود ونطاق المنشآت غير الرسمية وما يستبعد منها، من نطاق القطاع غير الرسمي.

3.4.1. منشآت الإنتاج غير الرسمية و تحليل حدود القطاع غير الرسمي.

ان تحديد المنشآت غير الرسمية، ونوعية العمالة التي تستخدمها مهم جدا لتحديد نطاق القطاع غير الرسمي، ما يدرج من منشآت وما يستبعد منها لجوانب أخرى من السمة غير الرسمية.

1.3.4.1.نطاق و تصنيفات منشآت الإنتاج غير الرسمية :عادة ما تأخذ المنشآت غير الرسمية كوحدات للإنتاج عدة أصناف، وتختلف ترتيباتها من بلد لآخر.[1]

*** فئتان من المنشآت غير الرسمية للقطاع غير الرسمي:** يختلف استبعاد الوحدات من القطاع غير الرسمي من بلد لبلد آخر، تبعا لظروف وشروط التسجيل أو للعدد الأدنى من الموظفين المختار لتحديد أي المنشات تعامل على أنها رسمية. ومع ذلك، دائما ما يكون مفهوم منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي هو مجموعة فرعية للمنشات الفردية للأسر المعيشية، التي تعمل داخل حد الإنتاج في نظام الحسابات الوطنية.

في هذا الاطار، يأخذ مفهوم منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي، المنشآت الفردية للأسر المعيشية ويقسمها الى ثلاثة أجزاء، جزء يشكل القطاع غير الرسمي، وجزء ثاني يحوي الوحدات التي تعامل على انها رسمية بسبب عدد العمال او التسجيل، والجزء الثالث يشار اليه بالأسر المعيشية. وتنقسم هذه المنشآت إلى المجموعتين الفرعيتين التاليتين :[2]

- منشآت فردية بدون موظفين :ومصطلح منظمة العمل الدولية لهذه الوحدات هو (المنشآت الشخصية غير الرسمية).
- منشآت فردية بموظفين : ومصطلح منظمة العمل الدولية لهذه الوحدات هو (منشات أصحاب العمل غير الرسميين).

من خلال هذه المعايير الإضافية، فان وحدة الإنتاج في القطاع غير الرسمي تعرف على أنها منشاة أسرة معيشية لديها على الأقل بعض الإنتاج للبيع أو المقايضة، والتي توفي معيار أو أكثر من معايير الحجم المحدود للعمالة، او عدم تسجيل المنشاة أو موظفيها.

---

[1]– الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679.

[2]– الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 679–680.

ونشير الى استبعاد المنشآت التالية :[1]

*** استبعاد المنشآت التي تنتج بشكل بحت للاستخدام النهائي الذاتي.**

التقيد الأول هو انه على الأقل بعض الإنتاج لابد وان يباع أو يقايض، وهكذا، فان بعض منشآت الأسر المعيشية التي يعاملها نظام الحسابات الوطنية، على أنها تنتج (للاستخدام النهائي الذاتي)، لان معظم إنتاجها يستخدم على النحو السالف يتم تضمينها، ولكن تلك المنشآت التي تنتج للاستخدام النهائي الذاتي على سبيل الحصر يتم استبعادها. ويتبع ذلك أن نشاط الخدمات السكنية المنتجة بشكل بحت للإقامة من قبل مالكها يتم استبعادها هي الأخرى من القطاع غير الرسمي.

*** استبعاد المنشآت ذات الخصائص الرسمية.**

علاوة على ذلك، تقيد تغطية القطاع غير الرسمي باستخدام معايير إضافية لغرض العمالة أو للتسجيل، والعدد الأدنى للموظفين المختار يترك تحديده للبلد تبعا للظروف الوطنية. وهنا المنشآت غير المسجلة تحت اية أشكال محددة من التشريع الوطني (مثل القوانين التجارية أو قوانين الضرائب والتامين الاجتماعي والقوانين المنظمة)، هي وحدها ينبغي معاملتها على أنها غير رسمية.

*** الاستبعاد على أساس النشاط.**

بصرف النظر عن مفهوم القطاع غير الرسمي، أوصى المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمالة بالاعتبارات الإضافية التالية، بشان نطاق القطاع غير الرسمي ومعاملته الإحصائية.

---

[1]- الأمم المتحدة وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 678-679.

من حيث المبدأ، فان كافة الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات مشمولة في النطاق، وهذه قد يتم تقديمها تبعا للتجميع البديل الموصى به، لتحليل أنشطة القطاع غير الرسمي في النسخة المنقحة الرابعة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد. ويأخذ هذا العرض البديل في اعتباره أن بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الإدارة العامة والدفاع، التي تضطلع بها وحدات في الحكومة العامة. وبالتالي لا يمكن اعتبارها أنشطة في القطاع غير الرسمي. ومع ذلك، أوصى المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة بأن :

- الأنشطة الزراعية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد) تقاس بشكل منفصل عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية، لضمان قابلية المقارنة الدولية، ولتسهيل اختيار وتطبيق أدوات جمع بيانات إحصائية مناسبة وتصميم عينة ملائمة (الوحدات التي تقوم فقط بنشاط كفاف هي مستبعدة بالفعل حيث أنها لا تبيع أي من مخرجاتها).
- أنشطة الأسر المعيشية بصفتها أصحاب عمل لموظفين محليين (التصنيف الصناعي الدولي الموحد) والتي تكون فيها الأسر المعيشية هي المنتجة للاستخدام النهائي الذاتي تكون خارج نطاق القطاع غير الرسمي.
- تشمل التغطية الجغرافية كل من المناطق الحضرية والريفية، حتى وان كان التفضيل ممنوح بشكل أولي للمنشآت غير الرسمية العاملة في المناطق الحضرية.

*** منشآت الإنتاج غير الرسمية من وجهة نظر نظام الحسابات الوطنية ومنظمة العمل الدولية.**

يوضح الجدول الموالي، كيف أن المنشآت المحتملة ليتم معاملتها وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي، والتي ترتبط بالقطاعات المؤسسية في نظام الحسابات

الوطنية، ويدل التظليل أسفل. على المنشآت، حيث انه من حيث المبدأ أي وحدة تكون غير مسجلة ولديها اقل من عدد معين من العمال، ينبغي تحديدها إذا كان قد تم تضمينها في الوحدات. وفي واقع الممارسة العملية، فربما لا يكون من الممكن الفصل بين تلك التي تكون مسجلة عن تلك غير المسجلة. ويخص هذا الجانب بعض المهن التي لا تمسك حسابات كاملة، وتختلف من بلد لآخر.

الجدول رقم (1-5):تحديد منشآت القطاع غير الرسمي طبقا لمنظمة العمل الدولية من داخل نطاق القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات الوطنية.

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية								الشركات غير المالية والمالية		الحكومة العامة
	الأسر المعيشية المؤسسية، الأسر المعيشية بدون منشآت فردية، الأسر المعيشية المضطلعة بالإنتاج فقط للاستخدام النهائي الذاتي (بما في ذلك المساكن المشغولة من قبل مالكيها)	منشأة فردية بموظفين (منشآت لأصحاب عمل غير رسميين)			يعمل لحسابه الخاص (منشأة شخصية غير رسمية)			منشآت مسجلة أو بموظفين أكثر من عدد معين	شركات غير مسجلة أو بعدد من الموظفين أقل من عدد معين	شركات مسجلة أو بعدد من الموظفين أكثر من عدد معين	
		منتجين للاستخدام النهائي الذاتي		منتجين سوق	منتجين للاستخدام النهائي الذاتي		منتجين سوق				
		لا يبيعون أي إنتاج	يبيعون بعض الإنتاج	يبيعون معظم الإنتاج	لا يبيعون أي إنتاج	يبيعون بعض الإنتاج	يبيعون معظم أو كل الإنتاج				

المصدر: الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 638.

2.3.4.1.حدود القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي (الاتجاهات العالمية والإقليمية)

إن أهم المشاكل التي تواجه الباحثين والدارسين للقطاع غير الرسمي، تتمثل في تحديد مفهومه والاتفاق على مكوناته الأساسية، خاصة في الدول النامية حيث السمة غير الرسمية ركيزة الأنشطة والعمل. كما انصبت بعض المشاكل على تعيين حدود هذا القطاع، وهذه الحدود مرتبطة

أساسا بمجموعة من المتغيرات ذات الصلة بالإطار القانوني والتنظيمي، الذي يمارس من خلاله القطاع وظائفه، سواءا على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي، فهو مرتبط بطبيعة المجتمع (ريفي، حضري)، وحجمه و أنشطته الأساسية (تجارة، صناعة، زراعة، صيد، بناء...)،كما تتغير هذه الحدود تبعا لعامل الزمن ،من جهة كون المفاهيم ذات طبيعة ديناميكية مرتبطة أساسا بالظروف السوسيو اقتصادية، والتي تسعى دائما إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بكل مجتمع.[1]

في المقابل، ان تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي كمفهوم قائم على تحليل نطاق العمل، وتوثيق الاتجاهات في العمالة غير الرسمية ليس بالمهمة السهلة. ولم تتوصل الدراسات بعد الى توافق في الآراء

بشكل كامل ودقيق، حول كيفية تعريف "السمة غير الرسمية ". غير ان هناك توافقا على ان عالم العمل في مختلف انحاء البلدان النامية يتسم بانتشار كبير للسمة غير الرسمية، سواء تعلق بالافتقار الى تسجيل المنشآت او قلة تغطية الضمان الاجتماعي، او غياب عقود الاستخدام. كما نشير الى انه، تم احراز إنجازات هامة خلال العقد الماضي، انطلاقا من نتائج المؤتمر الدولي الخامس عشر 1993، من حيث توافر البيانات بشان العمالة غير الرسمية. وبعد مناقشة مؤتمر العمل الدولي السابع عشر نهاية 2002، اتفق خبراء إحصاءات العمل على أهمية استكمال المفاهيم والإحصاءات بشان العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، بإحصاءات بشان العمالة غير الرسمية. ونشير الى ان العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، مفهومان يشيران الى جوانب مختلفة من "السمة غير الرسمية " للعمالة والى اهداف مختلفة بالنسبة الى وضع السياسات العامة. ففي حين يشير القطاع غير الرسمي الى المنشآت غير الرسمية، تشير العمالة

---

[1] – هاني الحوراني وآخرون، القطاع غير الرسمي في الأردن (دراسة ميدانية)، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، الأردن، 2006، ص 28.

غير الرسمية الى الوظائف غير الرسمية. ويمكن تعريف العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، على انها مجموع العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية الموجودة خارج القطاع غير الرسمي. ومن غير الممكن تبادل المفهومين، الا ان الاثنين مفيدان لأغراض الوصف والتحليل، وهما بالتالي يكملان بعضهما.[1]

وفي سنة 2003، اعتمد المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، المبادئ التوجيهية لمفهوم "العمالة غير الرسمية " كما ذكرنا سالفا. لكن نظرا للتنوع الكبير في حالات العمالة غير الرسمية الموجودة في مختلف البلدان، تترك المبادئ التوجيهية المذكورة المعايير التشغيلية لتعريف الوظائف غير الرسمية، كي تحدد تماشيا مع الظروف الوطنية ووفقا لإمكانية جمع المعلومات المناسبة في الواقع.

في إطار المفاهيم التي تطرقنا اليها سالفا، والمرتبطة بالسمة غير الرسمية، ينبغي تحديد الأنشطة التي تدخل في دائرة هذا القطاع و الأنشطة التي تستثنى من دائرته. هل أنشطته تلك التي يتم استيعاب معطياتها في سجلات الإحصاءات والمسوح الرسمية، أم تلك التي تخرج جزئيا أو كليا عن مجال السلطات الضريبية، يتقبلها المجتمع أو يرفضها.

انطلاق من الدراسات العالمية والإقليمية الحديثة، التي قام بها بعض الباحثين و الهيئات الدولية (CIS,IMF,ILO, OECD)، فإن أنشطة القطاع غير الرسمي تم حصرها نوعا ما مقارنة مع البحوث التي مهدت لاكتشاف الظاهرة، وضبط المصطلحات المعبرة عنها. حيث أصبح مصطلح القطاع غير الرسمي يعبر عن مفهوم اضيق للسمة غير الرسمية، يركز على المنشآت غير الرسمية، ويعامل على انه مجموعة فرعية من قطاع الاسر المعيشية. ومن هنا تغير المصطلح المرادف للسمة غير الرسمية من "القطاع غير الرسمي" الى مصطلح "الاقتصاد غير

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الرسمي" كمفهوم أوسع يركز على تحليل نطاق العمالة غير الرسمية، بوصفها مفهوما يجمع بين العمالة بالقطاع غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية خارج هذا الأخير. وعموما تمارس هذه العمالة أنشطتها أساسا لتوليد التوظيف لأصحابها، وهي مشروعة ويتقبلها المجتمع ينقصها التنظيم فقط.

لهذا في إطار دراستنا هذه، سوف نتناول كافة الأنشطة التي يقبلها المجتمع عموما. لكن تنقصها الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الضرائب والرسوم والجانب التنظيمي، في المقابل يتم استبعاد كافة الأنشطة التي تمارس بطريقة غير مشروعة أو تتعمد التخفي لأسباب ضريبية، والتي تدرج في اطار الاقتصاد غير الملاحظ.

اما فيما يخص مصطلح السمة غير الرسمية، فإننا نستخدم مصطلح "القطاع غير الرسمي" لكن كمفهوم أوسع يركز على نطاق العمالة غير الرسمية. وهو نفس التوصيف المعتمد في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008.

خلاصة الفصل :

نستخلص من هذا الفصل ان القطاع غير الرسمي، ظاهرة قديمة مرتبطة بكل الدول لكن حدتها تختلف من بلد لآخر، وذلك حسب بنية الاقتصاد الرسمي نفسه، للظاهرة عدة مصطلحات ومفاهيم منها ما يعبر عن كافة أنشطتها ومنها ما يعبر عن جزء منها فقط، رغم اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الظاهرة منذ الاكتشاف في بداية السبعينيات، الا انه في الآونة الأخيرة هنالك دراسات قدمتها بعض الهيئات والمنظمات الدولية، ساهمت بشكل كبير في ضبط مفهوم الظاهرة، واهم مكوناتها من أنشطة مشروعة و أخرى غير مشروعة، والاجماع حول المصطلحات المعبرة عنها، ونشير هنا الى استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ، كمصطلح يعبر عن الأنشطة صعبة القياس في الاقتصاد سواء كانت مشروعة او غير مشروعة.

في هذا الاطار تغير مفهوم السمة غير الرسمية، من مصطلح "القطاع غير الرسمي "كمفهوم قائم على تحليل المنشآت غير الرسمية الى مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" كمفهوم أوسع قائم على تحليل نطاق العمالة، المتعلقة بتوليد التوظيف لأصحابها، وتمارس أنشطة مشروعة ومقبولة من قبل المجتمع تحتاج الى تنظيمها وتحويلها الى الدائرة الرسمية. لهذا الامر يرتبط القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، بما يعرف بالتشغيل غير الرسمي، وهو ظاهرة موجودة في كل الدول خاصة الفقيرة منها، ما يستدعي دراستها وبحث أسبابها، وسبل التعامل معها.

الفصل الثاني

الفصل2: التشغيل والعمالة غير الرسمية، وقضايا الانتقال الى السمة الرسمية.

تمهيد :

يؤدي القطاع غير الرسمي دورا هاما في الحياة اليومية للكثير من الافراد وعائلاتهم، وذلك من خلال توفير فرص العمل والمرونة في التوظيف مقارنة بالاقتصاد الرسمي. وفي هذا الاطار تفيد الدراسات الحديثة. أن بيانات التشغيل غير الرسمي في كثير من البلدان، خاصة النامية شكلت في الآونة الأخيرة جزا هاما من اجمالي التشغيل، لذا سعت حكومات عدة بلدان لتنظيم عمالة القطاع غير الرسمي.

في هذا السياق وللإلمام بقضايا التشغيل والعمالة غير الرسمية، قسمنا هذا الفصل الى أربعة مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول لأهمية القطاع غير الرسمي و التشغيل غير الرسمي، اما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه الى المفاهيم والتصنيفات المختلفة للتشغيل والعمالة غير الرسمية. وسنتطرق في المبحث الثالث لتقديرات حجم التشغيل غير الرسمي، و المبحث الرابع للتعامل مع التشغيل غير الرسمي.

1.2. أهمية القطاع و التشغيل غير الرسميين.

قبل ان نتطرق لأهمية القطاع والتشغيل غير الرسميين، نتكلم أولا عن الاقتصاد الرسمي والتشغيل الرسمي.

1.1.2. التشغيل الرسمي و أهمية القطاع والتشغيل غير الرسميين.

ان بنية الاقتصاد الرسمي تعتبر محددا مهما لخصائص وحجم القطاع والتشغيل غير الرسميين، ذلك ان كثرة حواجز المشاركة الرسمية، تحد من مشاركة القطاع غير الرسمي في الدورة الاقتصادية.

1.1.1.2. التشغيل الرسمي.

عادة من وجهة نظر نظام الحسابات الوطنية. لا يستخدم تعبير اقتصاد رسمي أو قطاع رسمي، غير انه ليس من الصعب تصور كافة الوحدات الموجودة في إطاره كقطاع المنشآت، والحكومة العامة و المنشآت غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على أنها جزء من هذا الأخير. بقدر ما يكون الإنتاج والتشغيل هما المقصودان هنا. كما انه لا يمكننا الجزم تماما بان أي وحدة غير رسمية هي وحدة رسمية بالضرورة. ذلك نظرا لان الأسر المعيشية ذات المشاريع الفردية، غير المدرجة في القطاع غير الرسمي مقسمة بين مشاريع تعامل على أنها رسمية (نتيجة للحجم أو للتسجيل) والباقي منها لا يعامل على انه غير رسمي، ولكن يترك ببساطة في مجموعة الأسر المعيشية.

تعرف منظمة العمل الدولية التشغيل الرسمي المأجور بأنه العمل وفقا لأحكام تجلب فوائد مرتبطة مثل الإجازة المدفوعة واستحقاق المعاش. [1]

التشغيل الرسمي يعبر عن كل أشكال العمل التي تحترم معايير قوانين العمل. كالتسجيل، الأجور، سن العمل، دفع المستحقات الضريبية، واقساط التامين الاجتماعي، والاستفادة من الإجازة المدفوعة....

عادة ما يشمل الاقتصاد الرسمي قطاع الرواتب ودفعات الرهون العقارية، و صافي الائتمان، ودفع المستحقات الضريبة، والواجبات المنتظمة، وأقساط التامين، والمساهمات في صناديق التقاعد،

[1]– الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679.

والرسوم المدرسية، والإجازات والعطلات الصيفية. القواعد والقوانين هي التي تجعل هذا الطابع رسميا.

2.1.1.2.الوحدات الرسمية حسب نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008.

بشكل عام هذه الوحدات المؤسسية تتخذ الأشكال التالية :

- الحكومة العامة.
- الشركات غير المالية والمالية.
- الأسر المعيشية.
- المنشآت غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

الجدول رقم (2-1): تحديد الوحدات المؤسسية في القطاع الرسمي تبعا لمنظمة العمل الدولية.

الحكومة العامة	الشركات غير المالية والمالية	الأسر المعيشية			المنشآت غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
		الأسر المعيشية التي تضم منشاة فردية أو بها أكثر من عدد معين من الموظفين	**منشآت القطاع غير الرسمي** ا-بدون موظفين (منشات شخصية غير رسمية) ب-بموظفين (منشات	**الأسر المعيشية المؤسسية** الأسر المعيشية التي ليس لديها منشآت فردية، الأسر المعيشية التي تضطلع فقط	

			لأصحاب عمل غير رسميين)	بإنتاج للاستخدام النهائي الذاتي (بما في ذلك شغل المساكن من قبل مالكيها)	

المصدر : الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 679-680.

3.1.1.2. أهمية القطاع والتشغيل غير الرسميين.

يمكن إدراج هذه الاهمية في النقاط التالية :[1]

- لسنوات عديدة، حكومات واقتصاديون افترضوا أنه مع المزج الصحيح بين السياسات والموارد الاقتصادية، من شأنه أن يحول الاقتصاديات التقليدية الفقيرة إلى اقتصاديات حديثة ديناميكية. في عملية كان من المتوقع أن يختفي معها نمو القطاع والتشغيل غير الرسميين، باستيعاب التشغيل في الدائرة الرسمية. لكن ومع ذلك، خلافا للتوقعات، فإن القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية لا تزال مرتفعة في بعض الاقتصاديات. إذ لم تعد العديد من البلدان قادرة على تطوير اقتصاد حديث قادر على خلق فرص عمل كافية لسكانها المتزايدون بسرعة. كما لا يزال حجم التشغيل غير الرسمي معتبرا و مصدرا رئيسيا للعمالة في العديد من البلدان، حيث يضم مشاريع الحساب الخاصة أو منشآت صغيرة غير الرسمية...الخ .

[1] - ILO, Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Department of Statistics, International Labour Organization, Geneva, 2013, P 2.

- في كلا البلدان النامية والمتقدمة، جزء مهم من الاقتصاد الحديث الرسمي يتم تحويله، عن طريق تكاملات وتحولات في السياسات الاقتصادية العالمية. إذ بعض أشكال الإنتاج تتحرك من المصانع الكبيرة المسجلة ويجري تنظيمها إلى وحدات أكثر لامركزية ومرونة وتخصصا. حيث الترتيبات التعاقدية غير القياسية(النمطية) أو الوظائف غير الرسمية، تقوم باستبدال العمالة بدوام كامل. أمثلة على الأشكال الناشئة لفرص العمل بدوام جزئي أو العمل بدوام عام، عقود العمل محددة المدة، وفرص العمل التي تنظمها وكالات مساعدة مؤقتة، تشغيل عادي أو العمل بالعقود المؤقتة، أو العمل في المنزل. لذا لا تزال هناك فرصا عديدة للعمل في القطاع والتشغيل غير الرسميين و في وظائف خارج القطاع غير الرسمي. وبهذا أصبحت الترتيبات التعاقدية ووقت العمل أكثر تعقيدا.
- نموذجيا أنشطة القطاع غير الرسمي (العمل بدون أجر في منشأة الأسرة، والعمل المأجور عاديا، والعمل بالمنزل، البيع في الشوارع) توفر الفرص الوحيدة للكثير من الناس الفقراء لتأمين احتياجاتهم الأساسية من أجل البقاء. خاصة في البلدان بدون تأمين عن البطالة أو أنواع أخرى من الإعانات الاجتماعية، والبديل الوحيد لكونه عاطلا عن العمل. الانخراط في التشغيل غير الرسمي (كأرباب الأعمال في الورشات الصناعية غير الرسمية أو العاملين لحسابهم الخاص من ذوي المهارات في المنشآت الصغيرة) قد توفر لهم في بعض الأحيان أجورا. أعلى من الموظفين الدائمين بوظائف رسمية، وغالبا ما يكون الخيار الوحيد للتشغيل.
- التشغيل غير الرسمي يوفر مصادر دخل مهمة بالنسبة للفقراء، كما تؤدي العمالة في القطاع غير الرسمي دورا رئيسيا في الحد من الفقر.

- القطاع والتشغيل غير الرسميين مهمان. ليس فقط كمصدر للعمالة ولكن أيضا لإنتاج السلع والخدمات. إذ في العديد من البلدان تساهم المشاريع غير الرسمية في تكوين إجمالي القيمة المضافة. كما تشير تقديرات حصة القطاع غير الرسمي باستثناء الزراعية، اذ تصل إلى(14%) في البلدان الأوروبية الشرقية وآسيا الوسطى وأكثر من (50%) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حسب منظمة العمل الدولية.
- العمالة غير الرسمية تمثل جزءا مهما من العمالة الكلية. إذ تشمل الأشخاص الذين يقومون بأعمال لا تخضع لتشريعات العمل الوطنية، أو لا تدفع ضريبة الدخل، كما لا تتمتع بحماية اجتماعية و استحقاقات العمل. العمالة غير الرسمية يمكن أن توجد في كل من الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي. في معظم البلدان النامية العمالة غير الرسمية تمثل الجزء الأكبر من القوى العاملة الكلية مقارنة بالعمالة الرسمية. كم تشير التقديرات في بعض البلدان النامية باستثناء الزراعية. (82%) في جنوب آسيا، و (66%) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و(65%) في شرق وجنوب شرق آسيا (باستثناء الصين)و (51%) في أمريكا اللاتينية وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، في حين أن المتوسط هو(45%)، ومن (31%) في تركيا إلى (57%) في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة... بالإضافة إلى ذلك، إحصاءات من ست مدن في الصين في المناطق الحضرية تظهر أن(36%) من العمالة غير رسمية دون الزراعة. (حسب منظمة العمل الدولية 2012).

يتفاعل التشغيل غير الرسمي بشكل وثيق مع الاقتصاد الرسمي. حيث يعتمد الاقتصاد الحديث بشكل متزايد على العمالة غير الرسمية، بالأشكال المختلفة من التعاقد، والعمل انطلاقا

من المنزل حيث المرونة والعمل المؤقت. إذ أصبحت منشآت الاقتصاد الرسمي تعتمد على القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية لضمان المرونة وانخفاض التكاليف وتوليد المزيد من الدخل لأصحابها. وبالتالي مرتبطة بوجودها .

2.1.2.أهداف تتعلق بتطوير برامج لجمع البيانات وإعداد تقديرات حول التشغيل غير الرسمي.

أهمية أخرى تتعلق أساسا بتطوير برامج لجمع بيانات، والتي تساهم بدورها مع الوقت في إعداد تقديرات حول نمو القطاع والتشغيل غير الرسميين.

1.2.1.2. أهمية إعداد بيانات حول التشغيل غير الرسمي.

* إن تكوين نظام شامل للإحصاءات عن العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية من شانه تقديم معلومات عن حجم ومساهمة القطاع غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية لتحسين إحصاءات

العمل والحسابات الوطنية، بوصفها قاعدة معلومات مهمة لما يلي:[1]

–تحليل الاقتصاد الكلي والتخطيط وصياغة السياسات وتقييمها، فضلا عن إدماج بعض أنشطة القطاع غير الرسمي في عملية التنمية و إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي لها.

–صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك خلق فرص العمل والإنتاج وتوليد الدخل، وتكوين رأس المال البشري، وتعبئة الموارد المالية.

– تصميم وتنفيذ ورصد سياسات دعم محددة وبرامج لمساعدة العمالة غير الرسمية ككل أو في جزء منها، بهدف زيادة القدرة الإنتاجية وفرص العمل والقدرة على توليد الدخل للمشاريع غير الرسمية، وتحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية للعمال، ووضع إطار تنظيمي مناسب،

[1] - ILO, Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p 06 .

وتشجيع تنظيم هؤلاء العمال من أجل مساعدتهم في التحول إلى الاقتصاد الرسمي، وتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفئات معينة من العمال، على سبيل المثال(النساء والأطفال والمهاجرين من الريف إلى الحضر).

* إن تقييم أثر السياسات الاقتصادية يدعو إلى إحصاءات أكثر تفصيلا على العمالة من أجل التمييز بين الأشكال المختلفة للعمالة غير الرسمية. هذه الإحصاءات ضرورية لصياغة وتقييم السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، وكذلك لتصميم وتنفيذ ورصد برامج المساعدة والدعم. لبعض القضايا الرئيسية التالية :[1]

- سياسات التنمية الاقتصادية الكلية وما يتصل بها:

* واحدة من المقاصد الرئيسية لإنتاج إحصاءات عن أنشطة القطاع غير الرسمي هو توفير المعلومات لتنفيذ ورصد و تحليل سياسات التنمية الاقتصادية الكلية وما يتصل بها. كما أن تقديرات أكثر شمولية ودقة عن هذا، بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، تساعد في عملية تحليل مصادر نمو الناتج المحلي الإجمالي و القابلية النسبية للقطاع غير الرسمي في السياسات الاقتصادية . ويبرز هذا الهدف في نظام الحسابات الوطنية لعام 1993 (SNA1993)، الذي نص على أنه لأغراض التحليل الاقتصادي " من المهم بشكل خاص بالنسبة للعديد من البلدان النامية أن تكون قادرة على التمييز بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية لصنع السياسات الاقتصادية حسب نظام الحسابات الوطنية 1993 وفي هذا الإطار. يؤكد نظام الحسابات الوطنية 2008، كذلك على أهمية تكوين إحصاءات عن القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية من

[1] - ILO, Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p p 6-9.

خلال تكريس فصلا خاصا يتعلق بـ"الجوانب غير الرسمية للاقتصاد " (الأمم المتحدة وآخرون، 2009).

* بالنسبة للبلدان النامية، الإحصاءات عن التغييرات في التشغيل غير الرسمي والقطاع غير الرسمي هي ذات الصلة خصوصا لفهم بنية سوق العمل و نوعية التشغيل، وكذا معرفة وتحليل معدلات البطالة.

* إحصاءات عن العمالة غير الرسمية بأشكالها المختلفة هي أيضا مهمة لتصميم وتقييم السياسات و البرامج الحكومية الرامية إلى تعزيز وخلق فرص العمل. وتشمل هذه الأخيرة، البرامج التدريبية، وخطط لمساعدة الناس على بدء أو العودة إلى العمل، و إعانات الأجور والإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز لتوليد العمل، ورصد ظروف العمل من الحماية الاجتماعية والقانونية، حماية العمال غير الرسميين داخل وخارج القطاع غير الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، دور العمالة غير الرسمية باعتبارها مصدرا مهما لتشغيل النساء، والشباب المهاجرين، و تطوير وتقييم السياسات على خلق فرص العمل والمساواة بين الجنسين، وتوظيف الشباب و التنمية الريفية مثل هذه السياسات يجب أن تستند إلى مجموعة شاملة حول العمالة و الإحصاءات الديمغرافية، على مجموع أو على سن العمل بالنسبة للسكان .وتشمل الإحصاءات ذات الصلة تصنيف كل من التشغيل الرسمي و غير الرسمي، ونوع وحدة الإنتاج (المشاريع الرسمية و المشاريع غير الرسمية، المشاريع العائلية)، وضعية التشغيل والصناعة و المتغيرات الديمغرافية الأساسية (الجنس، والعمر والإقامة الريفية أو بالمدينة).

* التمييز بين التشغيل الرسمي وغير الرسمي له أهمية خاصة لرصد السياسات الموجهة نحو قضايا المساواة بين الجنسين. حيث العمالة غير الرسمية هي مصدر رئيسي لعمالة النساء. نظرا

للطبيعة المتعددة لسوق العمل، العمل يتطلب أيضا تصنيف منزلة (وضع) التوظيف في القطاعات، العمالة في قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية، والعمالة الرسمية وغير الرسمية .

* إحصاءات عن العمالة غير الرسمية هي أيضا واحدة من المؤشرات الرئيسية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق العمل اللائق على المستوى الوطني. حسب منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية.

– **تنمية المشاريع الصغيرة:** المشاريع الصغيرة هي محط اهتمام واضعي السياسات نظرا للدور الذي تلعبه في خلق فرص العمل وتوليد الدخل. وهناك حاجة إلى إحصاءات عن خصائص الوحدات الاقتصادية التي تشمل القطاع غير الرسمي لتصميم وتنفيذ برامج تهدف إلى زيادة إمكانات المؤسسات الرسمية. يمكن لمسوحات المنشآت غير الرسمية تقديم معلومات عن الإنتاج، وكذلك على حجم وعدد العمال، وعمر المنشأة، خصائص أصاحب هذه الوحدات ورأس المال و المعدات، و معرفة قيود التشغيل، وعلاقتها مع الاقتصاد الرسمي و السلطات العامة و تحليل طريقة تنظيمها. كما توفر هذه الإحصاءات معلومات أساسية للجهود الرامية إلى خلق الحوافز و تبسيط إجراءات تسجيل أرباب الأعمال، فضلا عن خدمات الدعم الضرورية مثل التمويل المصغر، وتطوير الأعمال وتنمية الاستثمار. كما قد تفيد الإحصاءات أيضا في تحسين ظروف العمال، عن طريق إقناع أصحاب العمل بتوفير المزيد من الفوائد و حماية أفضل. علاوة على ذلك، يمكن استخدام الإحصاءات لتحديد المشاكل الخاصة التي تواجهها النساء في إدارة وتنمية مشاريعهن، وتصميم أشكال التدخل لتحسين فرص حصولهن على الأصول و قدرتها التنافسية.

– **الحد من الفقر** :إن البرامج التي تسعى إلى تحسين الرفاه الاقتصادي لحاجة الفقراء، غالبا ما تكون مدعومة بإحصاءات عن العمالة غير الرسمية. ذلك أن عددا من الفقراء يعملون في مشاريع

غير رسمية، وأشكال التشغيل غير الرسمي تعتبر الوسيلة الأكثر فعالية بالنسبة للتخفيف من حدة الفقر. على نطاق أوسع، لأن المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لمعظم الناس هو العمل، في هذا الإطار إحصاءات الدخل لفئات مفصلة من العمالة غير الرسمية، ضرورية لتصميم وتنفيذ وتقييم السياسات الحكومية على توليد الدخل وتخفيف حدة الفقر وإعادة توزيع الدخل. بالإضافة إلى ذلك، قياس وتحليل فرص العمل ودخول الأسرة الواحدة. مهمة لفهم العلاقة بين كونهم فقراء ويعملون في وظائف غير رسمية. هذه الإحصاءات ذات أهمية خاصة في استكشاف الروابط بين الجنسين والعمل والفقر.

-**لوائح العمل** : إن الإحصاءات عن عدد وخصائص العاملين في شتى أشكال العمالة غير الرسمية. يمكن أن تكون مفيدة من اجل الدعوة إلى تطوير معايير العمل. كما تساعد على تركيز انتباه الرأي العام حول بعض القضايا ذات الاهتمام الاجتماعي، مثل عمالة الأطفال والتمييز العنصري أو التمييز القائم على نوع الجنس. ويمكن أيضا تسليط الضوء على وضع العمال في أنواع معينة من العمالة غير الرسمية مثل العاملين في المنزل، والباعة المتجولين وعمال المداومة النهارية. كما أن إحصاءات عن الدخل المتعلقة بالتوظيف، وساعات العمل، والاستقرار والأمن في العمل والحماية الاجتماعية لفئات معينة من العمال، هي مفيدة في تصميم أشكال التدخل لتحسين ظروف العمل وتطوير إطار تنظيمي ملائم.

2.2.1.2. تطوير برامج لجمع البيانات حول التشغيل غير الرسمي.

إن تطوير برامج لجمع البيانات حول التشغيل غير الرسمي، أمر من شانه أن يساعد على تحقيق بعض القضايا الهامة منها :[1]

[1] - ILO, Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p p 9-11.

*لتحقيق أهداف تقديرية حول حجم التشغيل غير الرسمي. لا بد من تطوير برنامج متماسك لجمع البيانات. وينبغي أن يستند هذا البرنامج على الدراسات الاستقصائية التي تقيس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية بطرق مباشرة، وبالتالي تجنب طرق التقدير غير المباشرة قدر الإمكان .ذلك أن العديد من البلدان قد أجرت بنجاح عمليات المسح لإنتاج إحصاءات عن العمالة غير الرسمية، إذ أصبحت في الفترات الأخيرة إمكانية جمع البيانات حول هذه النقطة واضحة. نظرا لطبيعة و أهمية قضايا السياسة العامة المعنية. وبهذا الدراسات الاستقصائية قد تؤدي دورا هاما في توفير معلومات شاملة ومفصلة عن الأنشطة التي تمارس في إطار القطاع غير الرسمي.

*الإحصاءات عن القطاع غير الرسمي و العمالة غير الرسمية. تحتاج إلى أن تعنى بأولوية عالية في إعداد السياسة الإحصائية الوطنية، و إنتاج إحصاءات و إدماج هذه المواضيع في النظام الإحصائي الوطني المنتظم. كما أن الاستراتيجيات والبرامج المهتمة بإحصاءات القطاع غير الرسمي و العمالة غير الرسمية يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من كل خطة وطنية لتطوير الإحصاءات و تصميم البيانات وذلك من اجل:

– رصد التغيرات في كل أشكال العمالة غير الرسمية.

– إجراء تحليل معمق لعدد وخصائص و أداء المنشآت غير الرسمية فضلا عن تحليل العمل و بيانات هذه المنشآت بالتعاون مع غيرها من خصائص الأسر والعمال. وينبغي جمع بيانات العمل على فترات منتظمة، إذا كان ذلك ممكنا في كل عام. والاستفادة منها من وجهة نظر الحسابات الوطنية.

*إنتاج إحصاءات عن القطاع غير الرسمي و العمالة غير الرسمية. إذ يمثل العمل خطوة هامة نحو تحسين العمل الإحصائي، وتطوير الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية. في كل بلد

وإعطائها منهجية ملائمة لتقديم إحصاءات للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية والتي تعتمد بدورها على متطلبات المستخدمين وأهمية التقديرات، وتنظيم النظام الإحصائي الوطني و الموارد المتاحة.

*بمجرد اتخاذ قرار إجراء دراسات استقصائية لجمع البيانات عن العمالة غير رسمية و / أو القطاع غير الرسمي، يحتاج الخبراء الإحصائيين للعمل و المستخدمين إلى التخطيط التفصيلي. ونقطة البدء في عملية التخطيط هي تحديد نوع الإحصاءات المطلوبة من قبل المستخدمين الرئيسيين، كما يجب تحديد المتطلبات التي تحتاج إلى معالجة من قبل برنامج جمع البيانات .

*المستخدمين الرئيسيين يمكن تصنيفهم حسب (OECD) إلى :[1]

– المكتب الإحصائي الوطني، الذي يقوم بإعداد إحصاءات مطلوبة للتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات وللنقاش العام، بما في ذلك إحصاءات العمل والحسابات الوطنية.

– الحكومة الوطنية، التي تحتاج الإحصاءات للتخطيط و تنفيذ وتقييم السياسات، أي بنك وطني والوزارات التي تتعامل مع الشؤون الاقتصادية والمالية، والصناعة، والتجارة، والعمالة.

– النقابات والمنظمات غير الحكومية، والتي تحتاج إلى إحصاءات لتفعيل أنشطتها.

– المؤسسات الأكاديمية والبحثية، والتي تحتاج إلى إجراء إحصاءات البحوث، ورصد وتقييم السياسات.

– وسائل الإعلام والجمهور العام، والتي تحتاج إلى فهم واقع إحصاءات، رصد التطورات والمشاركة في مناقشة السياسات.

[1] - ILO, Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p 11.

– المنظمات الدولية، والتي تحتاج الإحصاءات الوطنية المقارنة لتسهيل تحليل ورصد التطورات على حد سواء إقليميا وعالميا، بما في ذلك رصد التطورات فيما يتعلق أهداف الإنمائية للألفية، برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، و إعداد برامج استراتيجية للحد من الفقر.

والمشاورات مع هذه المجموعة الواسعة من المستخدمين المحتملين. تساهم في بناء دعم جمع البيانات وتوفير أساس لتحديد أولويات البيانات التي تساهم في بناء دعم جمع البيانات وتوفير أساس لتحديد أولويات البيانات التي سيتم جمعها.

3.1.2.أسباب التشغيل غير الرسمي.

خلافا للتوقعات السائدة. التي تفيد دراسات، بان القطاع غير الرسمي يقوم بدور مركز العبور بالنسبة للعاطلين عن العمل، حيث يتلاشى بمجرد ان ينمو الاقتصاد ويستوعب ما لديه من فائض اليد العاملة، ثبت بالدليل عبر البلدان ان السمة غير الرسمية تبقى قائمة في البلدان التي شهدت نموا اقتصاديا قويا ومستداما. وتشهد الكثير من البلدان بروز علاقة على قدر اكبر من العقيد، حيث يزح الركود الاقتصادي بالناس في اتون العمالة غير الرسمية (بوصفها خيارا للبقاء) ويفشل الانتعاش الاقتصادي في اعادتهم الى الاقتصاد الرسمي. وترد تفاصيل مناقشة النمو التي لا تواكبها زيادة في فرص العمل والاهمية البالغة لسياسات العمالة، باعتبارها همزة وصل رئيسية بين النمو والحد من الفقر، في الجوانب المتعلقة بأنماط النمو الاقتصادي و القطاع غير الرسمي. وعموما يزداد حجم التشغيل غير الرسمي لعدة أسباب منها :[1]

منها الفقر والمرونة، وضعف قدرات القطاع الصناعي على استيعاب العمالة، الازمات وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وتنظيم العمل.

[1]-ILO, The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Op Cit, p p7-10.

1.3.1.2. الفقر والمرونة، و وضعف قدرات القطاع الصناعي على استيعاب العمالة.

* **الفقر** : ثمة عوامل متعددة كامنة وراء السمة غير الرسمية. وفي مقدمتها مشكلة الفقر وقلة فرص الحصول على سبل الرزق والوظائف لصالح الفقراء العاملين .بالرغم من ان الجميع ليسوا فقراء في القطاع غير الرسمي، كما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية بشان الخلاص من الفقر، الا ان ثمة تداخلا متكررا بين السمة غير الرسمية والفقر. ويحول تدني المداخيل ومحدودية فرص الوصول الى المنشآت العامة دون استثمار الفقراء في تطوير المهارات، التي يمكن ان تحفز قابلية الاستخدام والإنتاجية لديهم وتكفل حمايتهم من الصدمات والمخاطر التي تتهدد الدخل. كما يحول الافتقار الى التعليم والاعتراف المحدود بالمهارات المكتسبة في القطاع غير الرسمي دون دخولهم الى الاقتصاد الرسمي، في حين ان شح فرص كسب العيش في المناطق الريفية، كثيرا ما تدفع بالمهاجرين الى العمل في القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية وفي البلدان المتقدمة. وغالبا ما يفضي التمييز الذي تتعرض له الفئات المستضعفة مثل النساء الفقيرات والمعوقين والمجموعات العرقية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة، الى وقوع هذه الاسر في مأزق الفقر، ويدفعها الى العمل في الأنشطة غير الرسمية.

* **ضعف قدرات القطاع الصناعي على الاستيعاب** : يتمثل العامل الآخر الذي يفضي الى السمة غير الرسمية، في عدم قدرة قطاع الصناعة على استيعاب الايدي العاملة في وظائف اكثر إنتاجية. ويفسر هذا في الغالب عن رجحان كفة العمالة متدنية الجودة في قطاع الخدمات. ومع ان البلدان النامية ماضية في التصنيع، الا ان ما يصاحب ذلك من تدهور فيما يتعلق بالهجرة من الأرياف الى المراكز الحضرية والتوسع الصناعي لا تواكبه في أحيان كثيرة، زيادة متناسبة في فرص العمل الصناعية. وبدلا من ذلك، يجري استحداث معظم الوظائف في قطاع الخدمات في

نهاية المطاف. وبينما تمتد العمالة في قطاع الخدمات الى جميع مجالات ظروف العمل ومستويات الأجور وتشمل الأنشطة التجارية البسيطة والخدمات المالية، ثمة قرائن على ما، للقطاع من قيمة مضافة متدنية اجمالا في العديد من المناطق. ويوحي ذلك بإمكان استحداث فرص عمل في هذا القطاع، تتضمن وظائف بالقطاع غير الرسمي.

* **السعي الى تحقيق المرونة** :إضفاء المرونة على العمل في الاقتصاد الرسمي نتيجة الضغوط التي تشكلها العولمة. عامل آخر يسهم في نمو القطاع غير الرسمي. وفي هذا السياق، عقود الاستخدام المنظمة او المنتظمة كفيلة بتامين فرص عمل دائمة لصالح العمال، فضلا عن اتاحة قدر من استقرار الدخل والضمان الاجتماعي لديهم. كلما مكنتهم هذه العقود من تفادي المخاطر بالاستثمار في الأدوات والمواد والمباني، ذلك ان صاحب العمل هو الذي كان يتحمل تكاليفها. وتوخيا لمواكبة أسواق اكثر تنافسية، تلجا المنشآت الى ترتيبات عمل مرنة مثل التعاقد من الباطن او العمل المؤقت...الخ.

* **هياكل الإنتاج المتغيرة** : شجع اجراء تخفيف العوائق التجارية والمالية، الى انخفاض تكاليف النقل والاتصالات، لقطاع الاعمال على تفكيك عمليات الإنتاج والتعاقد عليها من الباطن في البلدان التي لا ترتفع فيها تكاليف اليد العاملة. ويتجلى ذلك في حقيقة ان حصة العمالة الصناعية، الى اجمالي العمالة في جميع انحاء العالم ظلت مستقرة عند (21%) بين عامي 1995و 2005، مع انخفاضها في البلدان الصناعية، بينما ارتفعت الحصة ذاتها في عدد من البلدان النامية، بما فيها البرازيل والصين واندونيسيا والمكسيك وباكستان والاتحاد الروسي وجنوب افريقيا، وتايلاند وتركيا وفيتنام .[1]

[1]- ILO, The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Op Cit, p p 8-9.

2.3.1.2. تنظيم العمل، الازمات وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

* **إعادة الهيكلة الاقتصادية** :ساهمت إعادة الهيكلة الاقتصادية في بعض البلدان، بما في ذلك خوصصة المؤسسات والخدمات العامة التابعة للدولة، في نمو القطاع غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، اعقب انهيار النظام السوفياتي ارتفاع معدلات البطالة وتسارع وتيرة الهجرة الى المناطق الحضرية، في منطقة اوروبا الوسطى وجنوب شرق اوروبا (غير الاتحاد الأوروبي)، بدون ان يقترن ذلك بزيادة في حصة العمال في القطاع الصناعي. وقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات وركود العمالة المستضعفة ومعدلات البطالة تقريبا، فضلا عن تفشي الإحباط بين الشباب.

* **نقاش تنظيم العمل** : تعلق اكثر النقاشات اثارة للجدل بشان محركات القطاع غير الرسمي بالبيئة التنظيمية. ويجادل انصار الغاء الضوابط بان ارتفاع تكلفة الامتثال للتنظيم يؤدي الى "جمود سوق العمل" و"الاختيار الطوعي للسمة غير الرسمية". ويرى اصحاب هذا الراي ان التنظيم يؤثر سلبا في استحداث العمالة الرسمية ويدفع بها الى اللارسمية. ومع ذلك، لا يوفر استعراض المؤلفات قرائن تدعم الجدال الذي اثاره انصار "الإلغاء المنهجي للضوابط". وقد فحصت اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء وعلى الأخص فريق الخبراء العامل لديها (بما في ذلك منظمة العمل الدولية)، الدراسات والبراهين التجريبية التي تثبت صلة جمود الاطر التنظيمية لسوق العمل، بزيادة السمة غير الرسمية على مدى فترة مختارة، وخلصت الى ان القرائن لم تكن كافية. واوصت اللجنة، بدلا من ذلك. فحص ملائمة الاطار التنظيمي في السياقات المحلية بهدف تعزيز الدور الذي تقوم به في تمكين الأشخاص الذين يعملون في القطاع غير الرسمي. و القيام على نحو فعال

باستحداث وانفاذ مجموعة الحد الأدنى من الحقوق، تشمل وتتخطى منظمة العمل الدولية بشان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لعام 1998.

كما ان الاستقصاءات والدراسات القطرية العديدة، التي صدرت في الماضي لا تؤيد ما استنتج من علاقة سببية بين السمة غير الرسمية وجمود سوق العمل. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك التقرير الذي أصدره فريق دلهي بشان القطاع غير الرسمي 2009. وقد حلل التقرير نمو العمالة في الهند وبياناتها المسجلة في العقد المنصرم، وخلص الى ان وتيرة استحداث فرص العمل كانت اكبر في العمالة متدنية الجودة غير الرسمية، مقارنة بوتيرة استحداث فرص العمل في العمالة الرسمية في فترة النمو الذي حققته البلاد ولوائح سوق العمل "مرنة". وبعبارة أخرى، من الممكن عزو زيادة السمة غير الرسمية، بما في ذلك بالنسبة الى كلتا فئتي الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص ولا سيما بالنسبة الى المستخدمين باجر في الاقتصاد الرسمي، الى رقابة تنظيمية اكثر صرامة. ومن ناحية أخرى، لم تؤيد دراسة استقصائية حديثة اجراها البنك الدولي في الارجنتين. نظرية "العمالة غير الرسمية الطوعية" ودلت على حزمة سياسات متعددة الابعاد، قد تحد من زيادة السمة غير الرسمية عقب الازمة المالية.[1]

* **الازمات الاقتصادية** : تؤدي الازمات الاقتصادية الى ضغوط إضافية على العمالة الرسمية، وكثيرا ما ينجم عنها توسيع نطاق القطاع غير الرسمي. اذ في كثير من الأحيان، يعتبر القطاع غير الرسمي أداة طبيعية ومرنة تقوم بدور " ممتص الصدمات " ويمكنها توفير فرص غير محدودة من الاعمال الحرة وسبل كسب العيش للأشخاص الذين مستهم الازمة المالية العالمية الأخيرة، نتيجة تراجع الطلب الإجمالي عامليا في عدة قطاعات رئيسية. ويضاعف كلا الاتجاهين من

[1] - ILO,The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Op Cit, p p9-10.

الضغوط التنافسية في القطاع غير الرسمي، ويزيد من تدهور فرص الكسب ومستويات الدخل. وتحتاج تدابير الإنعاش الى ان تركز جهودها خارج نطاق الاقتصاد الرسمي بغية تحاشي المصاعب التي تعترض بلوغ هدف الانتقال الى الاقتصاد الرسمي. ولا بد من ادماج ودعم سبل كسب عيش العمالة غير الرسمية، واستراتيجيات التصدي وشبكات الأمان لديهم، اذا ما اريد التخفيف من حدة هذه الاثار طويلة الاجل.

2.2. المفاهيم والتصنيفات المختلفة للتشغيل والعمالة غير الرسمية.

لقد كان لانتقال مفهوم السمة غير الرسمية من اطار المنشآت غير الرسمية، الى نطاق العمالة غير الرسمية، اثرا مهما على ظهور اشكال جديدة من الوظائف غير الرسمية.

في جانفي 1993، المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين 15^{th}(I.C.L.S)، قدم حلولا متعلقة بإحصاءات العمالة في القطاع غير الرسمي (منظمة العمل الدولية1993). لمساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية لضبط المفاهيم، والتصنيفات، وطرق جمع البيانات عن القطاع غير الرسمي. الحلول المقدمة في القرار 15^{th}(I.C.L.S) تغطي القضايا ذات العلاقة بمفهوم القطاع غير الرسمي، وكذا التصميم والمحتوى، وإجراء الدراسات الاستقصائية حول القطاع غير الرسمي. هذه المقترحات تعتبر المعايير الإحصائية الدولية الأولى حول القطاع غير الرسمي.

في إطار هذا السياق ومع نهاية فترة التسعينيات(1998)، ظهر فريق عرف بفريق دلهي يتكون من مجموعة من الخبراء اهتموا بالقطاع والتشغيل غير الرسميين. أيضا في 2003 تم اعتماد المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراءالعمل الإحصائيين 17^{th}(I.C.L.S)، وهذا بتنقيح

معايير القرار 15^{th} (I.C.L.S) و المبادئ التوجيهية المتعلقة بالقطاع غير الرسمي التي جاء بها فريق دلهي .

إن المبادئ التوجيهية الواردة في المؤتمرات الإحصائية الدولية 15^{th}(I.C.L.S)و 17^{th}(I.C.L.S)، وعمل فريق دلهي كان لها دورا هاما في تحديد المفاهيم والتصنيفات الإحصائية الدولية لمشاريع القطاع غير الرسمي، العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، بما في ذلك العلاقة بين مفهوم القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية و الاقتصاد غير الملاحظ.

1.2.2. المفاهيم الإحصائية الدولية لأشكال التشغيل غير الرسمي.

هناك عدة أشكال للتشغيل غير الرسمي خاصة في الدول النامية، ولقد حدد المكتب الدولي للعمل وفريق دلهي هذه الأشكال، وذلك من خلال مؤتمرات إحصائية دولية متعددة. وتتراوح هذه الأشكال ما بين التشغيل في القطاع غير الرسمي، التشغيل غير الرسمي خارج القطاع غير الرسمي (بأشكاله المختلفة).

1.1.2.2. المفهوم الإحصائي الدولي للتشغيل في القطاع غير الرسمي.

لقد أدرك أن الإنتاج وحده، ليس هو الجانب الوحيد من الاقتصاد الذي يكون فيه التمييز بين الرسمي وغير الرسمي أمرا ثريا بالمعلومات، بل يتصل الأمر كذلك بالعمل أو التشغيل. من الممكن للمنشآت الرسمية أن يكون لديها موظفين غير رسميين كما انه من الممكن (على الرغم من انه اقل احتمالا) أن المنشآت التي تصنف على أنها غير رسمية يكون لديها شروط توظيف لبعض من

عمالها بما يجعلهم موظفين رسميين. ويمكن رؤية مدى العمل غير الرسمي في الجزء المظلل من الجدول رقم (2-2).[1]

* **المفهوم الإحصائي الدولي للتشغيل في القطاع غير الرسمي:** كل الوظائف في المشاريع القطاع غير الرسمية، أو كل الأشخاص الذين استخدموا في القطاع غير الرسمي – أثناء فترة إشارة معطية–

بصرف النظر عما كان العمل رئيسي أو ثانوي. أما مشاريع القطاع غير الرسمي عرفت في 15th (I.C.L.S) حسب المعايير التالية [2]:

- المشاريع (ماعدا أشباه الشركات)* المملوكة للأفراد أو العائلات، والتي ليست لها كيانات قانونية منفصلة عن حقوق الملكية الأخرى، كما لا تتوفر على حسابات كاملة تسمح بالقيام بفصل مالي بين إنتاج المشروع والنشاطات الأخرى. بالإضافة إلى الشراكات والتعاونيات بين العائلات.
- المشاريع التي تنتج على الأقل سلعا و/أو خدمات قابلة للتسويق أو المقايضة، واستخدام عمال محليين ذوا رواتب للإنتاج أو لتقديم خدمات شخصية.
- الحجم من ناحية التشغيل. محدد عند عتبة (حسب الظروف الوطنية لكل بلد، لكن مجموعة دلهي أوصت على أن لا يفوق العدد خمسة مستخدمين((CSO/India

---

[1]– الامم المتحدة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 681-682.

[2] - Ralf Hussmanns, Op Cit, p13.

* تشمل أشباه الشركات فروع الشركات الأجنبية المقيمة خارج بلد الشركة الأم، والمنشآت الفردية الهامة التي لها محاسبة تامة والهيئات العامة مثل البريد والمواصلات.

1999) **)، و/أو عدم التسجيل تحت أي من الإشكال مثل(المصانع، الأعمال التجارية، الضمان الاجتماعي، الضرائب، الرخص التجارية، رخص العمل ...الخ)، و/أو المستخدمون غير مسجلون.

- الاشتغال في أنشطة غير زراعية، أو أنشطة ثانوية في القطاع الزراعي.
- الوظائف الرئيسية من حيث السلوك والأهداف لها بعض الخصائص المشتركة.

باختصار فالمشروع هنا يعبر عن أي وحدة اشتغلت في إنتاج السلع أو الخدمات للبيع أو المقايضة، التي تستخدم العمل المستأجر، كما يشمل وحدات الإنتاج المشتغلة من قبل الإفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، كأصحاب المهن حرة، إما بمفردهم آو بمساعدة أفراد العائلة الغير مدفوع لهم، النشاطات قد تمارس داخل أو خارج بيت مالك المشروع، في مباني مميزة أو غير مميزة، أو بدون موقع ثابت، قد يكون شارع صاحب المهنة الحرة، سائق سيارة أجرة، عامل مقره في بيته...الخ[1].

في إطار إنتاج القطاع غير الرسمي نتطرق لأهم العناصر المكونة له وهي: [2]

- المنشآت* غير الرسمية.
- العامل غير الرسمي.
- الإنتاج غير الرسمي.

** Central Statistical Organisation/India (منظمة هندية متخصصة في القطاع غير الرسمي تأسست في 1999)

[1] - Ralf Hussmanns, Op Cit, p14.

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول، القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004،ص ص43-44.

* يشار إلى المنشآت غير الرسمية إلى مستويات بنائية اقل مما هي عليه المنشآت التقليدية.

* **المنشآت غير الرسمية:** وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات، تتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها. ويتعلق الأمر بالمنشآت التالية:

- عائلية (تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية)، وحرفية(تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية).
- متنقلة(لا يوجد لها مكان محدد دائماً)، محدودة الإنتاج والربح.
- لا تستجيب لمعايير الصحة والأمان، وذات نمط تسيير تقليدي.
- موادها الأولية من السوق، أما من ناحية التمويل فهو في الغالب تمويل غير رسمي.

* **العامل غير الرسمي** :وهو عامل دائم أو مؤقت لا يستفيد بتشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من أشكال الحماية المختلفة، وقد يكون هذا العامل:

- عاملا بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجراً وغير مصرح بها.
- عاملا مهمشا، أو مساعدا عائلياً، أو يمارس نشاطا رسمياً غير مصرح به.
- متمرنا يتقاضى أجرا جزئيا.
- كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانوياً خلال ساعات العمل (قد تكون ساعات العمل الرسمي و/أو في المساء و/أو خلال أيام العطل).
- كل عامل يمارس خارج ساعات العمل نشاطا ثانوياً غير مصرح به(ميكانيكي، بناء، دهان...الخ)
- المدرس الذي يقدم دروساً خصوصية غير رسمية ويتقاضى عنها أجراً.
- الطبيب أو الممرض اللذان يقومان بفحوصات ويحقنان المرضى في مساكنهم، أو في الهياكل العمومية والخاصة، ويتقاضيان عنها أجرة مباشرة من المرضى.

- المتخصص الذي ينجز أشغال استشارة.
- غير العامل الذي ينجز أعمالا تكميلية ويصرح بأنه عاطل عن العمل.

***الإنتاج غير الرسمي** : يتمثل في إنتاج السلع والخدمات، تتميز في بعض الحالات بغياب معايير الصحة والأمان، وسعرها تنافسي، وتكون إما للاستهلاك النهائي الخاص أو للسوق.

2.1.2.2. النموذج البنائي لأشكال التشغيل غير الرسمي.

لتمييز أشكال التشغيل غير الرسمي، وضع المكتب الدولي للعمل المصفوفة الموالية، من خلالها تم شرح النموذج البنائي للتشغيل غير الرسمي، حيث (تمثل الصفوف نوع وحدة الإنتاج، بينما تمثل الأعمدة نوع العمل)، وقد تم تمييز الأشكال الثلاثة التالية:[1]

***تشغيل في القطاع غير الرسمي:** يشمل الخلايا من 03الى 08.

***تشغيل غير الرسمي:** يشمل الخلايا من 01الي 06 و08الى 10 نعتبر عمالاً لهم وظائف غير رسمية إذا كانت علاقات توظيفهم، عمليا ليست خاضعة لتشريع العمل، الدخل الضريبي، مساهمات الضمان الاجتماعي، التأهيل، توظيف يستفيد من(راتب فصل، دفعات سنوية، عطل مرضية، إخطار مسبق قبل الطرد....الخ). لأسباب قد تكون، عدم إعلان الوظائف والمستخدمون، وظائف لمدة قصيرة، أو لساعات من العمل، الأجور تحت عتبة الاستفادة من مساهمات الضمان الاجتماعي...الخ.

* **تشغيل غير الرسمي خارج القطاع غير الرسمي** : ويشمل الخلايا 09،02،01 و10. كما يلي:

- مستخدمون في وظائف غير رسمية كما في الخلية (رقم(02))، أو مستخدمون محليون ذوو رواتب لدى عائلات الخلية (رقم(10)).
- عمال المساهمات العائلية يعملون في مشاريع القطاع الرسمي خلية(رقم(01)).

---

[1] - Ralf Hussmanns, Op Cit, pp 36-37.

– عمال لحسابهم الخاص اشتغلوا لإنتاج السلع للاستعمال النهائي الخاص بعائلاتهم خلية (رقم(09)).

بعض البلدان تستثني الأنشطة الزراعية من القطاع غير الرسمي.

ولتمييز النشاطات والأعمال المنفذة من قبل المنشآت والأشخاص، سواء كان ذلك في الوظائف الرسمية أو غير الرسمية، وكذلك لإزالة التشويش القائم بين القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي، والإنتاج الخفي و/أو غير الشرعي. قام «Ralf Hussmanns, 2004 *» بعد المؤتمر الدولي 17th (I.C.L.S) بوضع شكل مكعبي ثلاثي الأبعاد نسخة مبسطة من المصفوفة، مكون من (18) مكعباً (موزعة على 45 مكعباً اصغر، النسخة الكاملة للمصفوفة)كما هو موضح في الملحق رقم (02)، حيث تمثل هذه الأخيرة نوع وحدة الإنتاج، ونوع العمل. والجدول الموالي يشرح ما سبق ذكره.

* « Ralf Hussmanns » خبير إحصائي ورئيس التوظيف والأجور بالمكتب الدولي للعمل(I.L.O).

الجدول رقم (2-2) : مصفوفة النموذج البنائي للتشغيل غير الرسمي.

وحدات الإنتاج حسب النوع	أعمال بالمنزلة في التوظيف«Jobs by status in employment »							
	عمال لحسابهم الخاص		أرباب الأعمال		أعمال المساهمات العائلية	أرباب الإعمال		أعضاء تعاونيات المنتجين
	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي
منشآت (مشاريع) في القطاع الرسمي					1	2			
منشآت(مشاريع) في القطاع غير الرسمي[a]	3		4		5	6	7	8	
العائلات[b]	9					10			

(a):كما هو معرف من قبل المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين ،ماعدا(العائلات التي تدفع استخدام عمال محليين).

(b):العائلات التي تنتج السلع للاستعمال النهائي الخاص، و/أو تدفع استخدام عمال محليين.

- الخلايا الرمادية المظلمة تحيل إلى الوظائف، حيث لا يوجد في نوع وحدة الإنتاج موضع سؤال.

- الخلايا الرمادية الخفيفة تحيل إلى الوظائف الرسمية. /- الخلايا غير المظللة تحيل إلى الأنواع المختلفة من الوظائف غير الرسمية.

Source: ILO, **Decent Work and the Informal Economy**, Report VI, International Labour Conference, 90th Session, (Geneva 2002).p127.
//See: http://Resolution concerning decent work and the informal economy, ILO, 90, 2002 pdf //02/03/2013.

تم شرح الخلايا المكونة للمصفوفة على الشكل التالي :[1]

***الخلايا01و05:** عمال المساهمات العائلية، لا عقد توظيف قانوني أو حماية اجتماعية تنشا عن الشغل، في مشاريع القطاع الرسمي خلية(رقم(01)). أو مشاريع غير رسمية خلية (رقم(05)).

* **الخلايا02و06:** المستخدمون الذين يحملون وظائف غير رسمية، سواء كان ذلك في مشاريع رسمية كما في الخلية (رقم(02))، أو وظائف في مشاريع غير رسمية الخلية (رقم(06)).

* **الخلايا03و04:** عمال لحسابهم الخاص كما في الخلية (رقم(03))، أرباب الأعمال الذين يعملون في مشاريع خاصة غير رسمية خلية(رقم(04))، إذ تأتي الطبيعة غير الرسمية من خصائص المشاريع التي يملكونها.

* **الخلية07:** المستخدمون الذين يعملون في المشاريع غير رسمية،لكن عندهم وظائف رسمية. (قد يحدث هذا متى توفرت على الأقل معيار وحيد للدلالة على أن المشاريع غير رسمية).

* **الخلية08:** أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسميين.

* **الخلية09:** عمال لحسابهم الخاص اشتغلوا لإنتاج السلع للاستعمال النهائي الخاص بعائلاتهم (مثل: زراعة معيشية).

* **الخلية10:** العمال المحليون ذوو رواتب الذين استخدموا لدى العائلات في الوظائف غير الرسمية.

في إطار الكلام عن التشغيل غير الرسمي، الشكل الموالي يحدد مدى ونطاق التشغيل غير الرسمي داخل الوحدات الإنتاجية المحتملة والأشكال المختلفة للتشغيل غير الرسمي.

[1] - ILO, Women And Men In The Informal Economy: A Statistical Picture, Op Cit, P12.

الجدول رقم (2-3): التشغيل غير الرسمي والتشغيل في القطاع غير الرسمي.

	الوظائف الرسمية	الوظائف غير الرسمية
المنشات الرسمية		
المنشات غير الرسمية		
المنشآت الأخرى الفردية لدى الأسر المعيشية		

المصدر: الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 681-682.

إن اختلاف وتشابك الأصناف المختلفة لأشكال التشغيل غير الرسمي بين البلدان، خاصة النامية، وكذا العلاقة مع بعض الأنشطة المكونة للاقتصاد غير الملاحظ. أدى إلى تعقيد مسالة تحليل ودراسة بعض الأشكال من التوظيف. كذلك ظهور بعض المشاكل المتعلقة بالمقارنات الدولية. لهذا الأمر كان لابد من الكلام عن بعض القضايا ذات العلاقة بالتشغيل غير الرسمي، وذلك لكشف اللبس عن بعض الغموض المتعلق بهذا الأخير.

2.2.2. قضايا ذات علاقة بتصنيفات العمالة غير الرسمية.

يرتبط بالعمالة غير الرسمية عدة قضايا، منها ما يتعلق باستثناء بعض العمالة غير الرسمية مثل تلك الموجودة بقطاع الزراعة، بتصنيفات وضعية التوظيف.

1.2.2.2. وظائف على الشريط الحدودي من فئات الوضع في العمالة.

هنالك أنواع معينة من الوظائف يصعب تصنيفها حسب الوضع في التوظيف لأنها على الشريط الحدودي بين اثنين أو أكثر من مجموعات التصنيف الدولي للوضع في العمالة، وخاصة بين بعض العاملين والعاملين لحسابهم الخاص، مثل العاملين من الخارج (Out workers)، مثل (عمال بالمنزل). الأطر المعتمدة من قبل 17^{th}(I.C.L.S) عملت على حصر العمال خارج العمل ضمن العمالة غير الرسمية، بغض النظر عن تصنيفها حسب الوضع في العمل. إذ تم إدراجهم في الخلايا (3) أو(4)من المصفوفة السابقة، حيث يشتغلون في مشاريع لحسابهم

الخاص، وإذا كانت هذه المشاريع تلبي معايير مفهوم القطاع غير الرسمي. سوف تدرج مشاريعهم ضمن المشاريع غير الرسمية، و العمل الظاهري للمساهمة في الأعمال العائلية يدرج في الخلية (5)، و الأشخاص العاملين في هذه المشاريع كموظفين يدرجون في الخلايا (6) أو(7) (حيث يشغلون وظائف رسمية). عمال خارج العمل يحملون وظائف غير رسمية بمشاريع رسمية في الخلية (2)، إذا كان لديهم وظائف رسمية، و في الخلية حيث اللون رمادي فاتح بجانب الخلية (2)، إذا كان لديهم وظائف رسمية[1].

وبالتالي تظهر بعض المشاكل في إسناد الوظائف إلى تصنيفات الوضع في العمالة. تؤثر في البيانات على العمالة غير الرسمية القائمة على نهج العمل إلى حد أقل مما يؤثر على البيانات على العمالة في القطاع غير الرسمي على أساس نهج المنشأة. فإنها تؤدي إلى أخطاء في التصنيف بدلا من أخطاء التغطية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتطوير المنهجيات، والتي من شأنها أن تساعد على الحد من مثل تشابك هذه التصنيفات لوضع العمالة.

*** إحصاءات عن العمالة غير الرسمية في ظل غياب بيانات عن العمالة في القطاع غير الرسمي:**

قد ترغب بعض البلدان في تطوير إحصاءات عن العمالة غير الرسمية، على الرغم من أنها لا تملك إحصاءات عن العمالة في القطاع غير الرسمي. كما ترغب بلدان أخرى في تطوير إحصاءات عن العمالة غير الرسمية، ولكن تجد أن تصنيف العمل حسب نوع وحدة الإنتاج غير ذي صلة بتصنيفات لها. ما يقف حاجزا وحدا لقياس العمالة غير الرسمية، لذا تحتاج إلى تحديد المفاهيم المناسبة للوظائف غير الرسمية من العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل وأعضاء تعاونيات المنتجين، والتي لا تستخدم بشكل واضح مفهوم القطاع غير الرسمي.

---

[1] - Ralf Hussmanns, **Op Cit**, p7/8.

***وظائف غير رسمية بالزراعة :**

فيما يتعلق بالمعالجة الإحصائية للأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الزراعية، فهنا تظهر مشكلة متشابهة للبلدان، والتي، وفقا للفقرة 16من القرار(I.C.L.S 15 th)، تم استبعاد الزراعة من نطاق إحصاءات القطاع غير الرسمي. ومن أجل أن تكون قادرة على تصنيف جميع الوظائف (بما في ذلك الوظائف الزراعية) رسمية أو غير رسمية، كما ستعمل هذه البلدان على وضع مفاهيم مناسبة للوظائف غير الرسمية في الزراعة غير تلك التي تحتفظ بها بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في الزراعة المعشية حسب الخلية (9)، وهذا ينطبق، على وجه الخصوص على الوظائف في الزراعة من قبل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل وأعضاء تعاونيات المنتجين. وفيما يتعلق بمفهوم العامل بوظائف غير رسمية في الزراعة، فإنه يمكن استخدام نفس المعايير لمفهوم العامل في أنشطة أخرى غير رسمية.

2.2.2.2.الروابط بين العمالة غير الرسمية والأنشطة المكونة للاقتصاد غير الملاحظ.

الإطار المفاهيمي لمؤتمر خبراء العمل الإحصائيين (I.C.L.S)17th تطرق لمسالة الروابط بين مفاهيم العمالة غير الرسمية والاقتصاد غير الملاحظ المشار إليه سابقا، في جزء من كتيب لقياس الاقتصاد غير الملاحظ، والذي نشر في عام 2002 من قبل (CIS,IMF, ILO, OECD) كما ذكرنا سالفا. حيث تم الربط بين أنشطة ومشاريع القطاع غير الرسمي و الاقتصاد غير الملاحظ، وذلك ضمن أربعة مفاهيم أخرى، والتي غالبا ما يتم الخلط بينها (إنتاج تحت الأرض(الخفي)؛ الإنتاج غير المشروع، والإنتاج المنزلي للاستخدام النهائي الخاصة، إنتاج مفتقد بسبب نقص برنامج البيانات المتعلقة به (غياب إحصاءات عنه)).[1]

[1]- ILO,Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p p 45-46.

ويقر نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008، أنه من الناحية العملية، فإنه قد يكون من الصعب وضع حدودا واضحة بين إنتاج القطاع غير الرسمي والإنتاج تحت الأرض والإنتاج غير المشروع. ولإزالة هذا التشويش تم تمييز ثلاثة أنواع من الأنشطة الإنتاجية حسب مكونات الاقتصاد غير الملاحظ وهي :

- أنشطة، مشروعة وليس خفية.
- أنشطة، مشروعة، ولكن خفية.
- أنشطة، غير مشروعة.

الجدول الموالي يصنف هذه الأنشطة حسب الوحدات والمشاريع المولدة لها، حيث يمثل العمود أي نوع من وحدات الإنتاج (منشآت الاقتصاد الرسمي، مشاريع القطاع غير الرسمي، مشاريع العائلات). أما الأسطر تمثل أي نوع من الأنشطة (مشروعة وليست خفية، مشروعة و خفية، غير مشروعة)، ومع ذلك، كما هو معروف على نطاق واسع أنه في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية أنشطة القطاع غير الرسمي تميل أكثر إلى مشاريع القطاع غير الرسمية والمشاريع العائلية وبشكل اقل إلى الأنشطة الخفية والأنشطة غير المشروعة. لأن هذه الأنشطة تمارس بالهدف الأساسي لتوليد التوظيف والدخول إلى الأشخاص وأسرهم أكثر تعلقا بها، لهذا قد تسهل عملية إجراء دراسات استقصائية على القطاع غير الرسمي في هذه البلدان.

الجدول رقم (2-4) : الوحدات الإنتاجية والأنشطة الإنتاجية والوظائف.

الوحدات الإنتاجية	**الأنـــــــــشطة**		
	مـــــــــشروعة		***غير مشروعة***
	ليست خفية	خفية	
مشاريع القطاع الرسمية			
مشاريع القطاع غير الرسمية(أ)			
العائلات (ب)			

(ا)حسب مفهوم 15^{th} (I.C.L.S) (ماعدا الأسر التي تستخدم عمال محليين ذووا رواتب).

(ب)الأسر التي تنتج سلعا لاستعمالها النهائي الخاص والأسر التي توظف عاملات منازل مدفوع لهم.

source : Ralf Hussmanns , Op Cit, p47.

هذه الأنشطة نفذت بوحدات إنتاج قام بها أشخاص استخدموا في وظائف رسمية أو في وظائف غير رسمية. يظهر هذا الارتباط المفاهيمي في الشكل رقم (2-1) الموالي، والذي يجمع الجدول رقم (2-4)مع نسخة مبسطة من المصفوفة التي اعتمدها 17^{th}(I.C.L.S) كجزء من مبادئه التوجيهية. والنتيجة هي مكعب ثلاثي الأبعاد يتكون من 18مكعبات صغيرا أو 45 مكعبات اصغر، كما هو موضح في الملحق رقم (03)، إذا تم استخدام النسخة الكاملة من المصفوفة (كل من مكعبات صغيرة تقف على مجموعة محددة من نوع وحدة الإنتاج، ونوع النشاط، ونوع الوظيفة. ويجري حاليا العمل من قبل منظمة العمل الدولية لتحديد المكعبات الصغيرة، وإعطاء أمثلة لحالات العمل التي يمثلها كل منهم. ومن شان هذا العمل أن يساعد على إزالة التشويش القائم فيما يخص تمييز أنشطة العمالة غير الرسمية بين مكونات الاقتصاد غير الرسمي(القطاع غير الرسمي، الإنتاج غير المشروع، الإنتاج الخفي).

الشكل رقم (2-1): انوع العمالة غير الرسمية داخل وخارج القطاع غير الرسمي حسب (I.C.L.S)17th

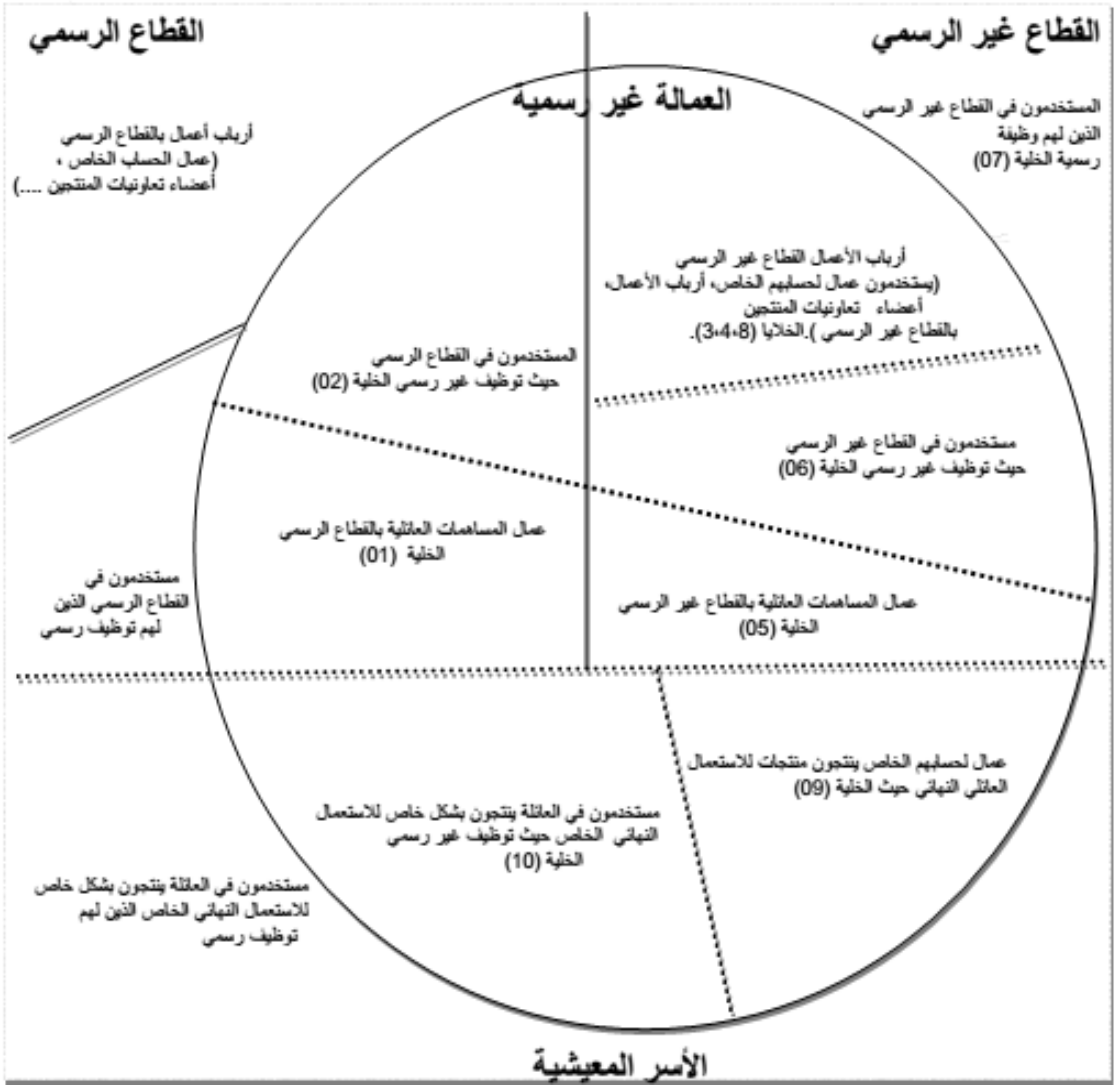

Source : ILO, Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p 40.

بعدما تكلمنا عن التشغيل والعمالة غير الرسمية واهم تصنيفاتها المختلفة داخل وخارج القطاع غير الرسمي، سنتطرق لأهمية وكيفية اعداد البيانات حول التشغيل والقطاع غير الرسميين، وذلك لغرض الحسابات الوطنية، من جهة، ولإعداد سياسات العمالة من جهة أخرى.

3.2. إعداد البيانات حول التشغيل غير الرسمي.

يؤدي اعداد بيانات حول التشغيل غير الرسمي دورا مهما في فهم توازن أسواق العمل، ومعرفة المعدلات الحقيقية للبطالة وسياسات التشغيل الوطنية. لذا فمسالة تطوير طرق لجمع البيانات حول التشغيل والقطاع غير الرسميين مهم للغاية.

1.3.2. طرق جمع البيانات حول التشغيل غير الرسمي.

تكتسي عملية تطوير وإعداد بيانات حول التشغيل غير الرسمي، أهمية بالغة في معرفة مدى مساهمة التشغيل غير الرسمي في التوظيف الكلي.

1.1.3.2.مناهج إعداد البيانات عن العمالة غير الرسمية.

يتوقف اختيار الوسيلة المناسبة لقياس القطاع غير الرسمي على قدر كفاية تغطية أساليب جمع البيانات للأنشطة محل الاهتمام، ونشير هنا إلى ثلاثة نهج رئيسية للقياس. وسيعتمد الاختيار من بينهم على ماهية المعلومات الناقصة في مجموعات البيانات القائمة وعلى قدر تنظيم النظم الإحصائية والموارد المتاحة واحتياجات المستخدم.[1]

*** مسوحات أو استقصاءات الأسر المعيشية:**

– قد يوفر مسح للأسر المعيشية (أو استقصاء قوة العمل) وسيلة لجمع المعلومات عن الإنتاج من قبل منشات الأسر المعيشية غير المدرجة في اطر اخذ العينات المستخدمة في الدراسات الاستقصائية للمنشآت، كما قد يكون من الممكن أيضا جمع بيانات من خلال مسوحات عمالة القطاع غير الرسمي في الأسر المعيشية أو لقوة العمل. والأسئلة التي تسعى إلى هذا النوع من المعلومات يمكن توجيهها للجميع في الأسر المعيشية المضمنة في العينة خلال الفترة المرجعية للمسح، بصرف النظر عن وضعهم في العمل وفيما يتعلق بوظائفهم الرئيسية والثانوية نظرا لأنه

[1]- الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 686-687.

في العديد من البلدان هناك عددا هاما من أنشطة القطاع غير الرسمي مضطلعا بها كوظائف ثانوية. وقد يلزم وجود أسئلة خاصة لتحديد العمل غير المدفوع في المنشات الأسرية الصغيرة والأنشطة التي يقوم بها الأطفال والنساء والأنشطة غير المعلن عنها والأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي المضطلع بها كوظائف ثانوية. ويعتمد نجاح نهج مثل هذا على عينة المسح بما يشمله ذلك من مناطق جغرافية تمثيلية حيث تقع أنشطة الأسر المعيشية ويعيش عمال القطاع غير الرسمي.

–برغم ذلك، ينبغي الوضع في الاعتبار على الرغم من أن الموظفين وأعضاء اسر العمال المساهمين والمستجيبين قد يكونون منخرطين في منشآت اسر معيشية وغير رسمية، إلا انه قد يكون لديهم معرفة محدودة بعمليات المنشآت المعنية وربما لا يكون في مقدرتهم الاستجابة لمثل هذه الأسئلة.

*** مسوحات أو استقصاءات المنشآت :**

في معظم الحالات، يمكن استخدام مسح للمنشآت لقياس النشاط المضطلع به من قبل منشاة غير رسمية فقط حينما يجرى مسح لمنشات الأسر المعيشية للتو بعد إحصاء اقتصادي أو إحصاء للمنشآت لان اخذ إطار العينة قد يكون شاملا لمعلومات – أو شاملا لمعلومات غير محدثة– عن منشآت الأسر المعيشية. وحتى عندما يستخدم مسح للمنشآت لقياس وحدات إنتاج الأسر المعيشية بما في ذلك المنشآت بالقطاع غير الرسمي فانه ينبغي ملاحظة أن وحدات الإنتاج التي بدون موقع محدد أو ذات أماكن أعمال تجارية غير معترف بها، تكون سهلة الحذف في مجموعة البيانات. وعلاوة على ذلك، قد يحدث تعداد مضاعف لإنتاج الأسر المعيشية إذا ما تمت عمليات تجميع لأنواع مختلفة من النشاط الاقتصادي في أوقات مختلفة وليس في آن واحد من خلال تصميم متكامل، على سبيل المثال، نشاط التصنيع الخاص بأسرة معيشية منتجة للسلع في ورشة صغيرة أو

بالمنزل قد يتم شموله في دورة للتجميع في حين أن نشاط المبيعات بالتجزئة المضطلع به من قبل نفس الأسر المنتجة لهذه السلع يتم قياسه في دورة أخرى.

***الدراسات الاستقصائية المختلفة للأسر المعيشية والمنشآت معا :**

-احد أنواع الدراسات الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية وللمنشآت معا يتم تصميمية ليتضمن قياس قوة العمل المرتبطة بالمنشآت القائمة أو بغيرها من مسوحات الأسر المعيشية، ومثل هذا المسح قد يغطي كافة مشاريع الأسر المعيشية المتضمنة في العينة بما في ذلك المشاريع غير لرسمية (بما في ذلك الوحدات التي تعمل بدون أماكن عمل ثابتة، مثل الوحدات المتحركة) وأنشطتها، بصرف النظر عن حجم المنشآت ونوع النشاط ونوع مكان العمل المستخدم، وسواء ما كانت الأنشطة رئيسية أو ثانوية.

-هناك نوع من الاستقصاءات – يوصف بمسح مختلط للأسر المعيشية وللمنشآت معا – مبينا في التوصيات الدولية بشان الإحصاءات الصناعية (الأمم المتحدة، 2008).

-عندما يستخدم مسح مختلط للأسر المعيشية وللمنشآت معا على انه الأسلوب المفضل ينبغي الالتفات إلى مسالة ما إذا كانت العينة تعكس بشكل كافي التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية لإنتاج الأسر المعيشية، كما انه من الضروري أيضا العناية بكيفية التعامل مع إدارة المنشآت التي يكون فيها وحدات إنتاج في أكثر من موقع وكيفية تجنب ازدواج تغطية المنشآت التي تعمل في إطار شراكات إذا ما تم رفع تقارير عن نفس المنشاة من قبل كل المشاركين فيها، والذين قد يكونوا منتمين لأسر معيشية مختلفة.

2.1.3.2.مسوحات قوة العمل كمصدر للبيانات عن العمالة في القطاع غير الرسمي /التشغيل غير الرسمي.

جعلت العديد من البلدان بالفعل التجارب الإيجابية في استخدام مسوح القوى العاملة مصدرا مهما للبيانات عن العمالة في القطاع غير الرسمي (منظمة العمل الدولية 2002). بالإضافة إلى

ذلك، تظهر مسوح القوى العاملة لتكون أداة المسح الأنسب لتطبيق مفهوم العمالة غير الرسمية التي اعتمدها المؤتمر 17^{th}(I.C.L.S)، رصد عدد وخصائص الأشخاص الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، أو أي شكل من العمالة غير الرسمية، والتحقق من ظروف عملهم و بصفة دورية، في هذا الإطار طرحت بضعة أسئلة إضافية تتعلق بمفاهيم العمالة غير الرسمية وخصائص العمالة في القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية. حيث تكاليف القيام بها منخفضة نسبيا. كما ينبغي أن تشمل هذه الأسئلة جميع العاملين و خلال فترة مرجعية للمسح، بغض النظر عن وضعهم في العمل. بهذه الطريقة، من الممكن جمع بيانات شاملة عن حجم وخصائص العمالة في القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية والحصول على معلومات عن العمالة وظروف العمل لجميع فئات العمالة غير الرسمية، بما في ذلك الموظفين وعمال المساهمة الأسرية.

هذه البيانات يمكن أن تكون ذات علاقة بالمستوى الكلي لبيانات العمل في الاقتصاد الرسمي أو العمالة الرسمية وكذا البطالة، اما على المستوى الجزئي جميع المعلومات التي يتم جمعها في أسئلة الاستطلاع بشأن الأشخاص المستجوبين. وبعبارة أخرى، فإن إجمالي عدد السكان (أو السكان في سن العمل) يمكن تصنيفهم إلى العاملين والعاطلين عن العمل والأشخاص غير النشطين اقتصاديا، ويمكن تصنيف العاملين حسب التصنيفات الفرعية والحالة في العمل، غير الرسمية أو طبيعة الرسمية للوظائف، وكذا نوع وحدات الإنتاج(منشآت الاقتصاد الرسمي، منشآت القطاع غير الرسمي، أو الأسر)، مسوح القوى العاملة يمكن أن تستند أيضا في المرحلة الأولى إلى مسوح مختلطة من منشآت الأسر المعيشية و منشآت القطاع غير الرسمي .

وكثيرا ما تجرى مسوح القوى العاملة، والدراسات الاستقصائية على القطاع غير الرسمي في العمق. يمكن استخدامها لاستقراء البيانات بشأن بعض الخصائص الأخرى (مثل القيمة المضافة) الناتجة عن القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية.

يمكن الحصول على تقدير لإجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، باستخدام المعلومات عن خصائص مشروعهم (بما في ذلك التنظيم القانوني والممارسات، مسك الدفاتر والتسجيل و/ أو عدد من الأشخاص الذين يعملون فيه.) التي يقدمها المشاركين. التعرف على أصحاب العمل أو العاملين لحسابهم الخاص. والاحتمال الآخر هو أن تبني التقدير على جميع المشاركين بغض النظر عن وضعهم في العمل، والحصول من المستطلعين على معلومات تقريبية حول التنظيم القانوني، ونوع الحسابات و تسجيل المشاريع التي يعملون فيها. لهذا الغرض، هناك حاجة إلى أسئلة واحد أو اثنان على نوع المؤسسات (الجهة الحكومية، والمنشآت العامة والمصانع و البنوك، و شركات التأمين، ورشة عمل صغيرة، متجر أو مطعم ... الخ) .

في المقابل هناك بعض القيود على استخدام مسوح القوى العاملة كمصدر للبيانات عن العمالة في القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية منها: [1]

- في كثير من الأحيان، جمع معلومات تتعلق بخصائص مهمة رئيسية ما. مسوح القوى العاملة هنا، في العديد من البلدان، لا تعطي فكرة شاملة حول أنشطة القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية نتيجة وجود وظائف ثانوية أخرى مرتبطة بها. وبالتالي، فمن الضروري أن وضع أسئلة الاستبيان يجب أن تكون شاملة أي لا تتعلق بالوظائف الرئيسية للمستجوبين، ولكن يجب أن تشمل وظائفهم الثانوية. والوظائف المتشابكة معها سواءا كانت رسمية أو غير رسمية.
- يتم الحصول على بيانات العمالة في القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية كجزء من العمالة الكلية، والتي عادة ما تقاس نسبة إلى فترة مرجعية قصيرة مثل أسبوع أو أكثر وذلك حسب طبيعة الأنشطة ومدى تكرارها، إذ وتتميز العديد من أنشطة القطاع غير

[1] - Ralf Hussmanns, Op Cit, pp12-13.

الرسمي أو العمالة غير الرسمية بالتغيرات الموسمية وغيرها مع مرور الوقت، لذا قد لا تكون البيانات على العمالة في القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية التي تم الحصول عليها لفترة مرجعية قصيرة تمثل السنة بأكملها. في هذا الإطار يمكن تحسين تمثيل البعد الزمني بتكرار القياس عدة مرات خلال السنة في حالة مسوح ربع سنوية أو شهرية، أو باستخدام فترة مرجعية أطول مثل سنة واحدة في حالة الدراسات الاستقصائية.

- من الصعب تقدير عدد مشاريع القطاع غير الرسمي، إن لم يكن مستحيلا. في بعض الحالات، وذلك لأن عدد مشاريع القطاع غير الرسمي ليس مطابقا لعدد أصحاب الأعمال، بسبب وجود شراكات تجارية والتشابك بين الأنشطة.
- الاحتمالات عن تفصيل البيانات حسب فرع النشاط الاقتصادي (الصناعة، تجارة ...) وغيرها من الخصائص تعتمد على حجم العينة وتصميمها ونوعية الأسئلة. وكذا عدد العمالة غير الرسمية المدرجة في عينة المسح.

2.3.2.أسئلة المسح.

أسئلة المسح مهمة لإعداد المسوحات المختلفة، ونوعية النتائج تعتمد عليها بشكل رئيسي، وتتبع أسئلة المسح بالدرجة الأولى طبيعة النشاط غير الرسمي، كما تختلف من بلد لآخر.

1.2.3.2. التشغيل في القطاع غير الرسمي.

عادة، المعلومات التالية على الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية هي بالفعل متاحة من مسح القوى العاملة:[1]

[1] - Ralf Hussmanns, Ib Id، pp13-14.

- الخصائص الاجتماعية والديموغرافية: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، العلاقة مع الشخص المرجعي للأسرة، ومستوى التعليم، ومكان الإقامة المعتادة، في المناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية، وما إلى ذلك.
- خصائص الأسرة / العائلة: عدد أفراد الأسرة / العائلة، نوع الأسرة / العائلة، وما إلى ذلك.
- ساعات العمل والأرباح.
- فرع النشاط الاقتصادي (الصناعة، تجارة، بناء، خدمات، صيد...)، التصنيف في العمل.
- الخصائص الأخرى المهمة :العمل بدوام كامل مقابل العمل لبعض الوقت، ديمومة العمل (دائمة، الموسمية، وفرص العمل في بعض الأحيان، مؤقتة ...الخ) .

المعلومات التي يتم الحصول عليها من المسح حسب فرع النشاط الاقتصادي المدروس، تجعل من الممكن تحديد الأشخاص الذين يعملون في الزراعة، والصيد، والغابات، المستخدمين المحليين العاملين لدى الأسر، وكذلك الأشخاص الذين يعملون حصرا في إنتاج السلع للاستخدام النهائي الخاصة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، إذا صممت الأسئلة بشكل صحيح، أي تغطي كافة جوانب المشاريع (معيار التسجيل، نوع الملكية، التنظيم القانوني، نوع الحسابات، الحجم، عدد العاملين ...). سوف تنعكس ايجابيا على طبيعة المعلومات المتعلقة بالعمالة والمشاريع غير الرسمية والعكس صحيح. لذا تصميم أسئلة مسوح القوى العاملة لا بد أن يحظى باهتمام خاص. في هذا

الإطار نعرض أهم الأسئلة التي استخدمتها العديد من البلدان في مسوح القوى العاملة التي تتعلق بالعمالة غير الرسمية، وهي كما يلي:[1]

*** أسئلة موجهة لجميع المشاركين :**

(س1): كم عدد الأشخاص (بما فيها أنت) الذين عادة ما يعملون في المنشاة التي تستخدمكم؟

(إذا كان للمنشاة أكثر من عامل واحد، كم عدد العمال في المنشاة الكافي للإبلاغ عنها.)

1- اقل من 10 ..... **واصل**

2- 10 إلى 19

3- 20الى 49 ..... اذهب إلى (س4)

4- 50الى 99

5- 100 أو أكثر

(طبقات الحجم يتم تحديدها وفقا للظروف الوطنية للبلد.)

(س2): يرجى إعطاء العدد الدقيق : / _ / _ /

(س3): ما نوع وخصائص العديد من الأشخاص الذين يعملون معك في المنشاة ؟

	المجموع	رجال	إناث
1-أصحاب (شركاء في الأعمال)	/_/_/	/_/_/	/_/_/
2- عمال المساهمة الأسرية	/_/_/	/_/_/	/_/_/
3- عاملين بأجر	/_/_/	/_/_/	/_/_/
4- موظفين غير مسدد لهم	/_/_/	/_/_/	/_/_/

[1]- Ralf Hussmanns, Op Cit, pp13-14.

(ملاحظة :إذا كان من الصعب الحصول على معلومات عن خصائص المنشآت من الموظفين، تقديرا لفرص العمل في القطاع غير الرسمي حسب الجنس والحالة، يمكن الحصول على معلومات تتعلق بالعمل فقط على أساس إجابات إلى (س3) التي يقدمها العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل غير الرسميين، وهناك حاجة أيضا إلى (س3) لمعرفة حجم المنشاة والحد الأدنى للعمال، كما أوصى به (فريق دلهي)، والذي يحدد معيار حجم، أقل من خمسة موظفين مدفوع لهم (المنظمة المركزية للإحصاء /الهند 1999).

***أسئلة موجهة لأرباب العمل، العاملين لحسابهم الخاص وعمال المساهمة الأسرية:**

(س4): هل المنشاة بالفعل تم تسجيلها؟

1–نعم المتابعة

2– هو في طور التسجيل؟)

3– لا) الذهاب إلى (س10).

3– لا أعرف)

5–لا نريد أن الإجابة)

(س5): تحت أي شكل المنشاة مسجلة؟

(فئات الاستجابة يتم تحديدها وفقا للظروف الوطنية.)

اذهب إلى (س10).

أو بدلا من **(س4)** و**(س5)** :

(س 6) :ما نوع الضرائب المدفوعة من قبل المنشاة ؟

(فئات الاستجابة يتم تحديدها وفقا للظروف الوطنية، على سبيل المثال : الضريبة على الشركات، الإقرار الضريبي الحقيقي، نظام الدفع الجزافي...)

*** أسئلة موجهة للمستخدمين:**

(س7):هل أنت موظف من قبل الحكومة، وهي المنشاة عامة أو مملوكة للدولة، أو المنشاة غير هادفة للربح أو منظمة غير حكومية، جمعية... الخ؟

1- نعم اذهب إلى س 10

2- لا واصل

(س8):ما هو الوضعية القانونية للمنشاة التي تعمل فيها لك؟

1. شركة مساهمة، شركة.)
2. شركه ذات مسؤولية محدودة /مقاولة.)
3. تعاونية مسجلة) اذهب إلى س 10
4. مقاولة عادية .)
5. ملكية فردية.)
6. مشروع عائلي خاص بموظفين محليين مدفوع لهم .)
7. أخرى، حدد ...)
8. لا أعرف) واصل

(س9): عن طريق أي نوع من المشاريع أنت موظف؟

1. مصنع أو مزرعة.
2. البنك أو شركة التأمين .
3. تجارة /مطعم /سلسلة الخدمة.
4. شركة البناء .
5. مستشفى خاص أو المدرسة.

6. شركة هندسية، المهندسين المعماريين / مكتب طبيب أو محامي ...الخ

7. المزرعة، ورشة عمل صغيرة / مرآب / متجر / مطعم /خدمة التعهد.

8. أخرى، حدد ... **استمر**

*** لجميع المشاركين :**

(س10): أين كنت تقوم أساسا عملك؟

1.في منزلك (أي مساحة العمل الخاصة).

2.مساحة العمل داخل أو جوار منزلك.

3. مصنع ومكتب، ورشة عمل، متجر، كشك... الخ/ مستقلة من المنزل.

4. مزرعة أو تعاونية زراعية.

5.المنزل أو مكان العمل عند الزبون .

6. منزل صاحب العمل .

7. موقع البناء .

8. السوق أو الكشك .

9. الشارع .

10. لا مكان ثابت (متنقل)

11.أخرى، حدد ...

(ملاحظة : على الرغم من عدم استخدام "مكان العمل "كمعيار لتحديد القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية، انه مفيد للمساعدة في تحديد بعض المجموعات الفرعية من العمال غير الرسميين، مثل العاملات من منازلهن والباعة المتجولين).

2.2.3.2. العمالة غير الرسمية.

للحصول على بيانات حول العمالة غير الرسمية، فإنه يكفي لتشمل بعض الأسئلة لتحديد الوظائف غير رسمية للعمالة. لجميع الفئات والتصنيف في العمل، و/ أو خصائص المشروع المدروس.

في هذا الإطار استخدمت عدة دول مثل البرازيل وجورجيا والهند والمكسيك وتركيا وأوكرانيا المعايير التشغيلية التالية لتحديد العمالة غير الرسمية[1] :

- عدم وجود عقد العمل.
- عدم وجود تغطية من قبل نظام الضمان الاجتماعي.
- عدم استحقاق دفع الإجازة السنوية أو المرضية.
- عدم وجود عقد عمل مكتوب أو طبيعة عارضة / مؤقتة من العمل.

ويستند المثال التالي على سلسلة من الأسئلة التي تم اختبارها خلال عام 2003 في المسح الفصلي للقوى العاملة من جمهورية مولدوفا (إدارة الإحصاء وعلم الاجتماع 2003).

***أسئلة للمستخدمين (موظفين)فقط:**

(س11) :هل تعمل بصفة دائمة أو مؤقتة؟

1. بشكل دائم

2.مؤقتا

(س12): هل تعمل على أساس عقد مكتوب أو اتفاق؟

1. نعم

2. لا

(س13): هل دفع رب عملك المساهمات في صندوق التقاعد بالنسبة لك؟

---

[1] - Ralf Hussmanns, Op Cit, pp 16-18.

1. نعم

2. لا

3. لا أعرف

(س14): هل تستفيد من إجازة سنوية مدفوعة الأجر أو من التعويض بدلا من ذلك؟

1. نعم

2. لا

3. لا أعرف

(س15): في حالة العجز عن العمل لأسباب صحية، هل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر؟

1. نعم

2. لا

3. لا أعرف

(س16):في حالة ولادة طفل، هل تتاح الفرصة للاستفادة من إجازة الأمومة؟

1. نعم

2. لا

3. لا أعرف

4. لا ينطبق (غير وارد)

(س17) :في حالة حدث خطأ في العمل بسبب احد العمال، هل يمكن أن يكون استبعاده من قبل صاحب العمل دون إشعار مسبق؟

1. نعم

2. لا

3. لا أعرف

(س18) : في حالة الفصل، هل تتلقى الفوائد والتعويض المحدد في تشريعات العمل؟

1. نعم

2.لا

3.لا أعرف

بعض الأسئلة قد لا تكون ذات الصلة بجميع البلدان، لذا يجب أن يتم حذفها أو تحل محلها أخرى.

ما ينبغي الإشارة إليه فيما يخص إعداد أسئلة المسح. سواء تعلق الأمر بالتوظيف في القطاع غير الرسمي أو العمالة غير الرسمية، لا بد من مراعاة الظروف الوطنية لكل بلد على حدى، وكذا طبيعة القطاعات الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات، صيد ...) والأنشطة الممارسة من قبل العمال ومدى تكرارها وخصائصها الأساسية.

3.3.2 .استخدام إحصاءات التشغيل غير الرسمي لغرض الحسابات الوطنية.

تفيد البرامج الدولية فيما يخص التعامل مع القطاع والتشغيل غير الرسميين، إلى أهمية تكوين وتطوير إعداد البيانات حول الظاهرة. خاصة لأغراض الحسابات الوطنية، ولاتخاذ سياسات اقتصادية في الاتجاه الصحيح. انطلاقا من رصد العمالة غير الرسمية والمعلومات المتاحة عنها.

1.3.3.2.أهمية بيانات القطاع والتشغيل غير الرسميين لغرض الحسابات الوطنية.

عادة يتم إعداد بيانات حول القطاع والتشغيل غير الرسميين لتكوين رؤية واضحة للاقتصاد من وجهة نظر الحسابات الوطنية ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية :[1]

[1]- ILO,Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p p 244-247.

* إن أحد أهم الاستخدامات الرئيسية للإحصاءات، هو تحديد مساهمة القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية في الاقتصاد. إذ هناك نوعان من المؤشرات التي يتم استخدامها على نطاق واسع من قبل المحللين لهذا الغرض(حصة الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي الناتج المحلي، وحصة العمالة غير الرسمية في إجمالي العمالة في الاقتصاد.). وبالتالي، قياس إنتاج القطاع غير الرسمي سوف يعزز جودة الحسابات الوطنية ويساعد على تلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات في البلدان التي تتسع بها دائرة مشاريع الأسر المعيشية المرتبطة بالقطاع غير الرسمي.

* في العديد من الاقتصاديات، لا سيما في البلدان النامية و البلدان المتحولة. هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن إحصاءات القطاع غير الرسمي ارتبطت بجزء هام من الإنتاج. والتوظيف. خاصة في العقود الأخيرة، حيث برزت في مظاهر جديدة في أعقاب إعادة الهيكلة الصناعية، والعولمة والفقر، والأزمات المالية. وبالتالي للقطاع غير الرسمي فائدة هامة في أجزاء كثيرة من العالم، خاصة فيما يخص توليد الدخل وخلق فرص العمل والحد من الفقر. إذن إعداد بيانات حول القطاع غير الرسمي عامل أساسي لتصميم ورصد الدعم والمساعدة وإعداد برامج هادفة.

* القياس الفعلي للقطاع غير الرسمي من شأنها تحسين نطاق الحسابات الوطنية، وبالتالي التأكد من قياس شامل من لإجمالي الناتج المحلي.

*لا يتم تطبيق معايير تحديد القطاع غير الرسمي بشكل موحد على جميع البلدان بسبب أن تنفيذها يتوقف على ممارسات تسجيل وطنية وحجم العمالة. نتيجة لذلك، التقديرات الوطنية الحالية لإنتاج القطاع غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تظهر مشاكل في القابلية للمقارنات الدولية. لذا على البلدان التي تتسع بها المشاريع الأسرية، تحسين إعداد بيانات حول القطاع غير الرسمي، خاصة على المدى الطويل.

*تطوير بيانات المسح للأنشطة الاقتصادية مهم لإعداد الحسابات الوطنية، لقياس الناتج المحلي الإجمالي بشكل أفضل، وكذا رفع مستوى الوعي بين المحاسبين الوطنيين من أهمية استخدام بيانات المسح المباشر على أنشطة القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.

*العمالة غير الرسمية، كما حددتها المبادئ التوجيهية 17^{th} (ICLS)الذي اعتمد في عام 2003. هذا المفهوم يغطي العمالة في القطاع غير الرسمي، و العمالة غير الرسمية في المنشآت الرسمية والأسر المنتجة في حصرا للاستخدام النهائي الخاصة، بل يستثني العمالة الرسمية في القطاع غير الرسمي اعتمادا على المعلومات المتاحة، يمكن تكوين رؤية شاملة حول العمالة وسوق العمل على مستوى الاقتصاد الكلي وهي مؤشرات مهمة للحسابات الوطنية.

*البيانات المتاحة حول العمالة غير الرسمية خارج القطاع غير الرسمي تعطي معلومات مهمة حول الإنتاج الخفي المنفذة من قبل الورشات الخفية خاصة المرتبطة بالقطاع العائلي.

*المعلومات المتاحة عن مشاريع قطاع الأسر المعيشية بمختلف أشكالها في إطار الحسابات الوطنية. يمكن استخدامها لإعداد بيانات حول مشاريع القطاع غير الرسمي كمجموعة فرعية من قطاع الأسر المعيشية، وبالتالي دعم إحصاءات الحسابات الوطنية.

* من وجهة نظر الحسابات الوطنية، ولغرض استخدام إحصاءات القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية. على البلدان أن لا تكتفي ببيانات العمالة الموجودة ضمن القطاع غير الرسمي، بل تتعدى إلى التصنيفات الفرعية للعمالة غير الرسمية. كتلك الموجودة خارج القطاع غير الرسمي مثل العمل في ورشات خفية –(ضمن الإنتاج الخفي من الاقتصاد غير الملاحظ)– وذلك لتكوين بيانات أكثر شمولا. كما ان تكوين رصيد من البيانات مع الوقت حول القطاع والتشغيل غير الرسميين. ضمن الحسابات الوطنية سوف يعزز من موثوقية هذه الأخيرة، وبالتالي مصداقية المؤشرات الاقتصادية الكلية. لهذا الأمر من المهم بالنسبة للبلدان –خاصة النامية – أن تعمل مع

الوقت على تطوير برامج لجمع البيانات حول القطاع والتشغيل غير الرسميين، وذلك وفقا لظروفها الوطنية، ولأغراض الحسابات الوطنية. تحديد نوع البيانات والحد الأدنى منها، وترتيبها من حيث الأولوية مهم للغاية.

2.3.3.2.إحصاءات عن القطاع غير الرسمي لغرض الحسابات الوطنية.

يوصي نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008 إلى أن، حيثما كان ذلك ممكنا، يتم إعداد جداول متعلقة بالقطاع غير الرسمي، واحد يغطي الإنتاج و توليد الدخل والآخر للعمالة. هذا يمكن من الاستعداد لاستخدام الإحصاءات المتوفرة عن أنشطة مشاريع القطاع غير الرسمي (الطريقة المباشرة) أو على أساس المعايير والنسب (الطريقة غير المباشرة). والجدول الموالي يبن ذلك.

الجدول رقم (2-5) :بيانات الحد الأدنى المرغوب فيها حول القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية التي يتعين جمعها واستعملت لأغراض المحاسبة الوطنية.

حساب		عناصر البيانات التي سيتم جمعها من منشآت القطاع غير الرسمي.	الأولوية لبيانات الحسابات القومية	التقارير التي أوصى بها 2008 SNA
حساب الإنتاج	●	**<u>قيمة الإنتاج (بما في ذلك الاستخدام النهائي الخاصة)</u>** -قيمة المبيعات /شحن البضائع و الخدمات المنتجة. - كمية السلع والخدمات المنتجة بيع /شحن. - قيمة الإنتاج لتستخدم النهائية الخاصة، المقايضة، الخ. - قيمة شحنة /المبيعات من جميع السلع و الخدمات التي تم شراؤها لإعادة بيعها في نفس	** ** * ** **	X

		الحالـــــــــــة كمـــــــــــا وردت. – قيمـــة الأصـــول الثابتـــة للحســـاب الخاص.		
جيـل مـن حســـاب الـــدخل، وتخصيص حســـاب الـــدخل الأولي	● ● ● ● ●	**<u>قيمة الاستهلاك الوسيط</u>** –تكلفـة المـواد الخـام واللـوازم باسـتثناء الغـــاز والوقـــود والكهربـــاء. – كميـة مـن المـواد الخـام ومسـتلزمات اشـــــــــــــــــــتريت. – تكلفة الغاز والوقود والكهرباء المشتراة –شـراء الخـدمات (اسـتئجار المبـاني، الآلات والمركبـــات، والصـــيانة، النقـــل والتـــأمين ورســـوم التـــرخيص، وغيرهـــــــــــــــــــا). – شـراء السـلع والخـدمات لإعـادة بيعهـا فـــــــــــــــــــــــي نفس الحالة كما وردت.	* * * * * * * * * * *	X
		<u>التغير في المخزون</u> –الوقـــود والمـــواد والإمـــدادات. –السلع تامة الصنع ونصف المصنعة . –السـلع المشـتراة لإعـادة بيعهـا فـي نفس الحالة كما وردت.	* *	
		<u>القيمة المضافة</u> –تعويضـــــــات العـــــــاملين (الأجـــور والمرتبـــات نقـــدا وعينـــا، المكافـــــــآت والبـــــــدلات). – الضـرائب علـى الإنتـاج والـواردات. – الـــدخل المخـــتلط الإجمـــالي. – اســـتهلاك رأس المـــال الثابـــت.	* * * * * * * *	X X X X

		– صافي الدخل المختلط.	**	X
			**	X
التوظيف		**عدد الوظائف، وهنا نوضح ما يلي:**	**	X
		ا– العمل في القطاع غير الرسمي.		
		* وظائف ر سمية (رغم أنه أقل احتمالا)	**	X
			**	X
		*وظائف غير رسمية	**	X
		ب– والعمالة غير الرسمية خارج القطاع غير الرسمي.	**	X
			**	X
		*في القطاع الرسمي	**	X
		*في المشاريع قطاع الأسر المعيشية الأخرى .		

** الحد الأدنى الموصى به لمجموعة البيانات لأغراض المحاسبة الوطنية. * مجموعة البيانات مرغوب فيها.
●تحدد في كثير من الأحيان البيانات المستخرجة والمستمدة من مجموعات بيانات أخرى التي تم جمعها .

Source:ILO ,Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment, Op Cit, p p254-255.

لا تكفي مسالة اعداد البيانات حول التشغيل والقطاع غير الرسميين، للأغراض المخصصة لها، لذا هنالك قضية اهم من هذه الأخيرة، وهي كيفية التعامل مع التشغيل غير الرسمي.

4.2. التشغيل غير الرسمي والانتقال الى السمة الرسمية.

بعدما تكلمنا عن المفاهيم المتعلقة بالتشغيل غير الرسمي والتصنيفات المختلفة له، نحاول في مرحلة أخرى التطرق لنقطة مهمة تتعلق بكيفية التعامل مع التشغيل غير الرسمي، وذلك من خلال إيجاد السبل والوسائل الملائمة لتنظيم العمالة غير الرسمية.

1.4.2. توليد العمالة الجيدة (سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية).

منذ الانكماش العالمي للفترة (2008–2009)، وما تبعه من أزمة في منطقة اليورو، احتلت سياسات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على أسواق العمل مكانة مركزية. وقد دعا مؤتمر العمل الدولي

لعام 2010 المكتب الدولي للعمل إلى تعزيز المعارف بشان اطر الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة، وكررت هذه الدعوة خلال مناقشات مؤتمر العمل الدولي لعام 2012 بشان عمالة الشباب.

واستجابة لذلك، شرع المكتب في اتخاذ المبادرات التالية، خاصة للاقتصاديات النامية والناشئة [1]:

1/توليد ونشر الانتقادات الموجهة إلى الاقتصاد الكلي التقليدي باستخدام البيانات المشتركة بين البلدان.

2/إجراء دراسات خاصة بالبلدان بشان سياسات الاقتصاد الكلي، لمعرفة هل تعيق خلق العمالة.

3/ استخدام نتائج هذه الدراسات لبناء القدرات التي تستهدف الهيئات، وكبار الاكاديميين على حد سواء.

وتشير النتائج أيضا إلى انقطاع الصلة بين انشغال الاقتصادات الكلية التقليدية و الشواغل الإنمائية مثل استحداث العمالة والحد من الفقر. والمطلوب هو (بعد مزدوج) ينفذ في إطاره مديرو سياسات الاقتصاد الكلي عملية دقيقة لتحقيق توازن يضمن استقرار الاقتصاد الكلي بالترافق مع توليد العمالة.

إن سياسات الاقتصاد الكلي المتخذة من قبل الحكومات، المصاحبة لتوليد وظائف رسمية دائمة. سوف تلعب دورا مهما في الحد من توسع دائرة التشغيل غير الرسمي كما تسهل التحول إلى الدائرة الرسمية. وتتجلى هذه الأدوار في ما يلي :[2]

---

[1]– المكتب الدولي للعمل، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103)2014، التقرير السادس، جنيف، سويسرا، 2014، ص ص 51–52.

[2]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103) 2014، التقرير الخامس (1)، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2014، ص ص 32–33.

* لعل من بين أسباب توسع دائرة العمالة غير الرسمية يعود إلى العجز الحاصل في استحداث عدد كاف من فرص العمل الرسمية، لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وبالتالي، يستلزم كبح انتشار العمالة غير الرسمية، في المقام الأول، جعل العمالة موضوعا من مواضيع الاهتمام الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية من خلال النهوض بأطر سياسات الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة ودعم القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تؤثر تأثيرا شديدا في العمالة.

* تتمثل الأهداف الصريحة لإطار اقتصاد كلي منتج موجه نحو العمالة في رفع الإنتاجية وتسهيل التحول الاقتصادي وزيادة توافر فرص العمل الرسمية، إلى جانب تحسين قدرة العمال على القيام بهذه الوظائف.

*شدد مؤتمر العمل الدولي لعام 2010 أيضا على أهمية السياسات الصناعية بالنسبة إلى التنويع الاقتصادي وتوسيع نطاق العمالة المنتجة.[1]

* تشكل السياسة القطاعية احد الجوانب الرئيسية لخلق التوظيف. ما يستوجب استراتيجيات إنمائية جديدة. توسيع نطاق القطاعات التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات القيمة المضافة للعمالة، والتي تخلف قدرا كبيرا من الآثار المضاعفة والروابط بالاقتصاد المحلي. وتستلزم إعادة هيكلة نمط النمو بحيث يكون شاملا وغنيا بالوظائف، سياسات تشمل جميع القطاعات التي تتمتع بأعلى الإمكانيات من حيث توليد فرص العمل، بشكل مباشر أو غير مباشر. ويشكل الدعم المستهدف للقطاعات التي تتوافر فيها إمكانية توليد معدلات عالية من العمالة الجيدة (مثل السياحة البيئية) أو القطاعات عالية التشغيل غير الرسمي (مثل الزراعة)، بعدا أساسيا لإضفاء السمة الرسمية. في إطار هذه السياسات القطاعية، تبنت بعض البلدان نهجا متعددة الجوانب لخلق الوظائف، مثل

[1]– مكتب الدولي للعمل، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

سياسة سري لانكا الوطنية للموارد البشرية والعمالة 2012، باتخاذ تدابير عامة تتعلق بخلق العمالة إلى جانب سياسات لتشجيع النمو في قطاعات مستهدفة.

* تعتبر الأشغال العامة من بين السياسات القطاعية التي جرى تنفيذها على نطاق أوسع في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من اجل الحد من البطالة، وتحسين أفاق العمال المحرومين، بما في ذلك الفقراء والعمال غير المهرة والعاطلون عن العمل منذ مدة طويلة، ما يؤدي إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية باستخدام موارد محلية. وتؤثر مشاريع البنية التحتية (الربط بالطاقة الكهربائية، الطرقات الريفية، مراكز الخدمة الصحية والتعليمية والأسواق المحلية)، على إنتاجية القطاع الخاص، وإيرادات صغار المنتجين وتامين سبل عيش الجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي، كما تسهم الاستثمارات كثيفة العمالة الموجهة توجيها حسنا، في تسهيل عملية الانتقال إلى السمة الرسمية.

* برامج العمالة شديدة الفعالية التي تم الاضطلاع بها في بعض البلدان مثل. جنوب إفريقيا خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وفي أوربا الوسطى والشرقية. واعتماد نهج ابتكاريه في الهند لضمان العمالة الريفية، ضمنت (100يوم)عمل للأسر الريفية، وقد وفرت فرص عمل(49.9 مليون)أسرة معيشية في السنة المالية 2012/2011. ولا تتمتع هذه البرامج وغيرها من برامج العمالة العامة بإمكانية الحد من البطالة والإسهام في أرضيات الحماية الاجتماعية فحسب، ولكنها تتمتع أيضا بإمكانية ترسيخ الحق في العمل ووضع الهياكل الأساسية والنهوض بالعمالة الرسمية المنظمة في الاقتصاد الريفي.[1]

*كذلك منذ 2010، دأبت منظمة العمل الدولية على بناء القدرات المؤسسية لمعالجة موضوع التجارة والعمالة من خلال إجراء دراسات ذات صلة بالسياسات وحشد البراهين التجريبية وتعبئة

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، المرجع نفسه، ص 33.

الموارد بشان التعاون التقني المرتبط بالتجارة. وتشمل مشاريع وأدوات المساعدة التقنية في هذا المجال ما يلي :[1]

-(تقييم ومعالجة آثار التجارة على العمالة)، وهو مشروع من تمويل الاتحاد الأوروبي لدعم صياغة وتحليل سياسات فعالة ومتسقة بشان التجارة وسوق العمل، تضطلع بمعالجة تحديات التكيف التي يواجهها العمال وأصحاب العمل وزيادة الفرص لاستحداث العمالة اللائقة في البلدان النامية. وضم هذا المشروع، الذي نفذ في بنغلادش وبنن وغواتمالا واندونيسيا، وزارتي الاستخدام والتجارة للنظر في اثر التجارة على العمالة. كما انشأ المشروع في بلدان عديدة فريق عمل مختص معني بالسياسة متعددة أصحاب المصلحة، يقوم على أساس ثلاثي لصياغة السياسات الفعالة و المتسقة بشان تكيف التجارة وسوق العمل. ومن المتوقع تنفيذ مرحلة ثانية من المشروع في عام 2014.

-تقدم منهجية المهارات من اجل التجارة والتنويع الاقتصادي إرشادا استراتيجيا من اجل ادماج تنمية المهارات في السياسات القطاعية الرامية، إلى دعم النمو واستحداث العمالة اللائقة في القطاعات التي تنطوي على إمكانيات زيادة الصادرات والمساهمة في تنويع الاقتصادي. وقد تم تنفيذ هذه الأداة في بنغلادش وقيرغيزستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويجري تطبيقها في الوقت الراهن في قطاعات مختارة في الأردن وفيتنام، وستطلق كذلك في بعض بلدان شمال إفريقيا وربما في طاجيكستان. والهدف الرئيسي المنشود من هذا البرنامج هو استشارة الوعي وتحفيز الحوار بشان تنمية المهارات في صفوف أصحاب العمل ونقابات العمال ومقدمي التدريب ضمن قطاع موجه نحو التجارة.

*ويستلزم التنفيذ الناجح للاستراتيجيات القطاعية المنتجة نحو العمالة إجراء حوار ثلاثي وإقامة تعاون وثيق بين الحكومات والقطاع الخاص. ومن شان وضع استراتيجيات قطاعية متينة أن

[1]- مكتب الدولي للعمل، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

يحسن القدرات لتحقيق أهداف تنمية المهارات والقدرة التنافسية المعززة للمنشآت والإنتاجية الأعلى واستحداث العمالة المستدامة. وقد ضمت ندوة نضمتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع المنظمة الدولية لأصحاب العمل في عام 2013، الرؤساء والمديرين التنفيذيين لمنظمات أصحاب العمل من جميع أنحاء إفريقيا في الدار البيضاء، وأعطت إشارة استهلال فريق عمل معني بالعمالة تابع لأصحاب العمل الإفريقيين. وركزت حلقة عمل من اجل منظمات أصحاب العمل من إفريقيا جنوب الصحراء، نظمت في وقت سابق من السنة ذاتها في جوهانسبرغ، على دورها المهم في سياسات ونظم تنمية المهارات .[1]

2.4.2. الإدارة الجيدة والمنشآت المستدامة والإنتاجية.

عادة تكون الإدارة الجيدة للعمل والمنشآت المستدامة والإنتاجية، من خلال تحسين ظروف العمل وتفتيش العمل، وكذا تعزيز بيئة ملائمة للمنشآت المستدامة.

1.2.4.2.تحسين ظروف وتفتيش العمل.

ثمة قيود على نطاق تفتيش العمل، ترتكز على معايير مختلفة تتعلق بنطاق قوانين العمل بين البلدان، مثل :حجم المنشاة أو الحد الأدنى للعمال. و نتيجة لذلك، فان شروط العمل لنسبة كبيرة متباينة من القوى العاملة في البلاد تستبعد من أي نظام للرصد، لأنها مبعثرة بين مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية والتجارية. ولهذا السبب ،لا يستفيد البعض من أي إرشاد تقني أو معلومات من مفتشي العمل، تمكن من إدخال التحسينات اللازمة. ولا شك في أن إغفال حقوق العمال واستغلال الموقف الضعيف لأخرين، ينطوي في نهاية الأمر على تكلفة باهظة، وهذا هو الحال تحديدا، في القطاع غير الرسمي وفي البلدان التي يوجد فيها كم ضخم من المنشآت الصغيرة المستبعدة من تغطية القوانين أو التي يوجد فيها منشآت تستخدم اقل من الحد الأدنى لعدد العمال.

---

[1]– مكتب الدولي للعمل، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، المرجع نفسه، ص 57.

كما أن العدد المحدود من مفتشي العمل في البلدان النامية، جعل من الصعب على المفتشين تغطية القطاع غير الرسمي والزارعة، حيث يوجد معظم عمل الأطفال. ولمعالجة هذه المسالة وضع المشروع الدولي للقضاء على عمل الأطفال، مفهوم (نظم رصد عمل الأطفال)، التي تقوم فيها إدارات تفتيش العمل بدور الشريك الأساسي. ونظام الرصد هذا هو بمثابة عين وأذن إدارة التفتيش من خلال فرق المراقبين التي تنشا محليا. [1]

في كثير من البلدان النامية وكذلك في بعض البلدان الصناعية، يتضح أن الموارد المخصصة لتفتيش العمل لا تكفي للقيام بمهام التفتيش التي يتعين القيام بها بطريقة ملائمة، ذلك أن قيود الميزانية تتسبب في عدم كفاية عدد الموظفين وعدم كفاية العاملين المدربين وفي ظروف خدمة لا توفر ضمانات كاملة للاستقلال والنزاهة.[2]

كذلك في عدة بلدان نامية، حيث تتسع دائرة التشغيل غير الرسمي، مع ارتفاع معدلات البطالة و تدني العمالة الرسمية. لا تنطبق لوائح وقوانين العمل في مجالات من قبيل الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية والصحة و السلامة، وحماية العمالة، إلا على عدد قليل من العمال. ونظرا لضعف الإنفاذ الناتج عن سوء الإدارة وضعف القدرات المؤسسية (بما في ذلك عدم كفاية إجراءات تفتيش العمل)، لا تستفيد العمالة غير الرسمية من هذه الأنواع من تشريعات الحماية. ضف إلى ذلك تشتغل العمالة غير الرسمية عادة في بيئة وظروف تتميز بالخطورة، وارتفاع نسبة الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل، خصوصا النساء والأطفال. وهذا ما يجعل الوقاية من الحوادث

---

[1]– مكتب العمل الدولي، توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم، ملخص لتعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية بخصوص الاقتصاد غير المنظم، المكتب الدولي للعمل، جنيف، سويسرا، 2013، ص 54.

[2]– مكتب العمل الدولي، توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم، ملخص لتعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية بخصوص الاقتصاد غير المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 54.

والأمراض المرتبطة بالعمل من الجوانب الهامة في الجهود المبذولة لمعالجة ظروف التشغيل غير الرسمي.[1]

في هذا الإطار ترتبط إستراتيجية الحد من تكلفة وحواجز الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، وزيادة الفوائد من وراء ذلك. بزيادة تكلفة الانتماء إلى القطاع غير الرسمي. وتعتبر حقوق ومعايير العمل الأساسية حدودا دنيا لا تقبل التفاوض وتعرض من لا يمتثل لها لعقاب غير تقديري. بيد انه يمكن اعتماد نهج علمي، نظرا لأنه يرجح أن تكون اللوائح أكثر فعالية عندما تتاح خيارات مختلفة لإنفاذها، بما في ذلك الابتكار في عمليات تفتيش أماكن العمل، إلى جانب توفير المشورة وتسوية المنازعات وتشجيع التنظيم والعمل الجماعي وبرامج التدريب التي تستهدف المنشآت غير الرسمية. وبهدف الوصول إلى القطاع غير الرسمي، أقامت بعض البلدان شراكات على سبيل المثال بين وزارتي الصحة والزراعة، وكذلك قامت المجتمعات المحلية كشريكة في الرصد ووضعت مدونات السلوك الطوعية وأرست شراكات ثلاثية.[2]

كما نشير في هذا الإطار إلى انه، بدلا من الاعتماد فقط على العقوبات، تحقق النهج التعليمية والاقناعية والتشاركية التي تتسم بالشفافية نجاحا بصورة خاصة في الوصول، إلى مواطن العمالة غير الرسمية. ففي فلندا وفرنسا وهولندا، على سبيل المثال تشمل حملات تفتيش العمل الأنشطة التوعوية، وأنشطة استشارة الوعي لصالح المزارعين ومستخدميهم وعائلاتهم، مع التركيز على المخاطر المهنية

[1]- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، المرجع نفسه، ص 36.

الجسيمة[1]. وفي شيلي، يمكن استبدال الغرامات بالتدريب بالنسبة للمنشآت التي تستخدم اقل من تسعة عمال. و في الصين، يتبع مفتشي العمل وأعوانهم، في إطار شبكة نظام الإدارة، خطوات واضحة وقابلة للتقصي من اجل تعزيز الوعي بالقوانين ورصد الامتثال لها، والعمل على إنفاذها في مجالات معينة.

ولمعرفة وتحليل قوانين ظروف العمل والاستخدام وإجراء المقارنات بين البلدان، وضعت منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات قوانين ظروف العمل والاستخدام وهي كما يلي :[2]

*** حماية الأمومة :**

-عطلة الأمومة وأنواع العطل ذات الصلة، بما فيها عطلة التبني.

-توفير إعانات نقدية خلال فترة العطلة، إعانات طبية مرتبطة بحماية الأمومة.

-إجراءات حماية الصحة مثلا: تحديد وقت العمل، تفادي العمل الخطر وغير الصحي، أحكام الرضاعة.

-أحكام تستهدف حماية المرأة من التمييز على أساس الأمومة وعند تقديم الأمان الوظيفي.

*** الحد الأدنى للأجور :**

-مستويات الحد الأدنى للأجور بالعملة الوطنية والدولار الأمريكي.

-المعايير المستعملة لتكييف الحد الأدنى للأجور.

-آليات التحديد، مثلا :السلطات العامة، المفاوضة الجماعية.

-التغطية :أي عمل يحق لهم الحصول على الحد الأدنى للأجور.

---

[1] - ILO: The informal economy and decent work: A policy resource guide: Supporting transitions to formality, ILO, Brief 4C2, Geneva, 2013, p p3-6.

[2] – منظمة العمل الدولية، المساواة في العمل، مجلة عالم العمل، العدد 59، منظمة العمل الدولية، جنيف سويسرا، نوفمبر 2007، ص 29.

-توافر تكييف الحد الأدنى للأجور.

*** وقت العمل :**

-حدود وقت العمل : يوميا وأسبوعيا وسنويا.

- ساعات العمل الإضافية، بما فيها عدد الساعات ومعدلات الأجور.

-فترات الاستراحة خلال النهار، بين أيام العمل ونهاية الأسبوع .

-العطلة السنوية والعطلات العامة.

-العمل الليلي، بما فيه حماية الصحة، والأجر الإضافي، وحماية: العاملات الحوامل والعمال الشباب).

-العمل بدوام جزئي، بما فيه حقوق المساواة في المعاملة للعمال بدوام جزئي.

-خيار العمل أهم من ساعات العمل : قوانين تسمح للعمال باختبار وقت أو برنامج ساعات عملهم.

2.2.4.2. تهيئة بيئة ملائمة للمؤسسات وتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.

يرتبط دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذا إيجاد بيئة ملائمة لها، بتحسين مناخ الأعمال. ويرتبط هذا الأخير بمجموعة من المتغيرات، تحسين أدائها يحسن من مناخ الأعمال، وأي خلل بها سوف يؤثر سلبا على بيئة أعمال المنشآت. وللمنظمات والهيئات الدولية دورا مهما في سياسات الإصلاح بالبلدان خاصة الدول النامية، وترتيب البلدان من حيث بيئة الأعمال. في هذا الإطار تصنف مجموعة البنك الدولي هذه المتغيرات كالتالي :[1]

- دفع الضرائب. - إجراءات بدا نشاط تجاري. - استخراج تراخيص البناء.

[1]- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال – فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم-، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو.م.أ، 2014، ص 2.

- توظيف العمال. -الحصول على الائتمان. - حماية المستثمرين.
- إنفاذ العقود. - تسوية حالات الإعسار. - التجارة عبر الحدود.
- تسجيل الملكية. - توصيل الكهرباء.

تعتبر هذه المتغيرات محددا مهما لبيئة الأعمال، وبالتالي تحدد النمط السائد من المنشآت وتؤثر عليها، خاصة صغيرة الحجم منها. ما يجعلها تنشط في إطار القطاع غير الرسمي أو الاقتصاد الرسمي حالة البيئة الملائمة والجيدة. وهذه الوضعية تحدد نوعية العمالة. رسمية فو غير رسمية.

الشكل رقم (2-2): مؤشرات بيئة الأعمال وتأثيرها على وضع المنشآت.

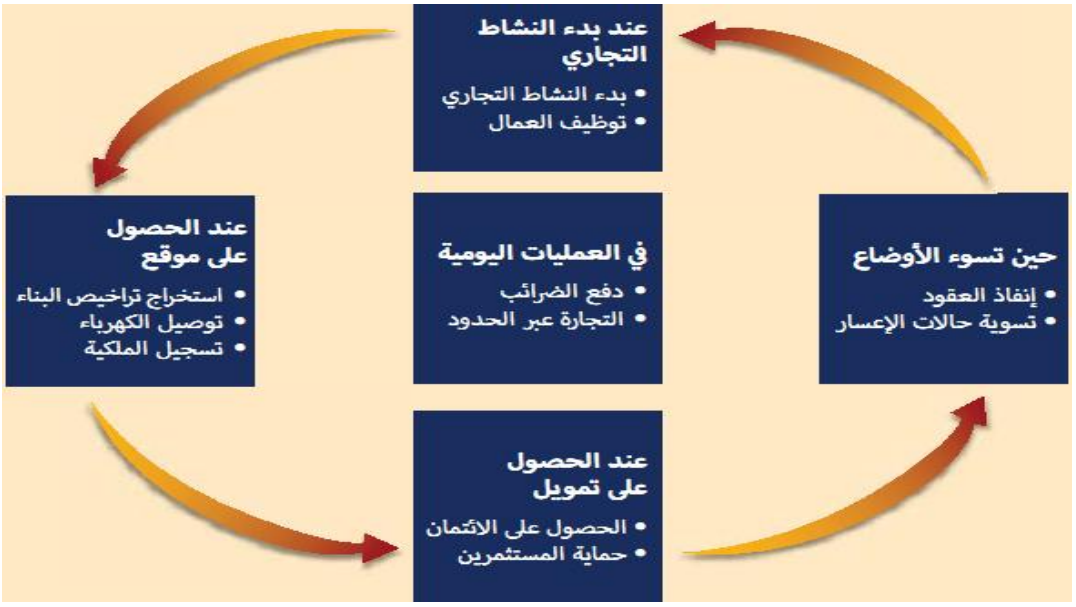

المصدر: البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

إن التدخلات على مستوى المنشاة. أكثر فعالية بكثير من حيث إيجاد فرص عمل أكثر، وأفضل إذا ما دعمتها عوامل في البيئة، من قبيل الإطار القانوني والهيكل الأساسي المادي وسبل الحصول على التمويل. وفي إطار متابعة قرار مؤتمر العمل الدولي لعام 2008 بشان المنشآت المستدامة وبغية تقييم هذه العوامل الخارجية وإعداد المشورة القائمة على البيانات بشان كيفية

تحسين بيئة الأعمال، وضع المكتب منهجية جديدة لتقييم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمحيط الذي تنشط فيه مشاريع الأعمال. وقد استخدمت هذه المنهجية المعنونة (البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة) وشرع في تنفيذها في 22 بلدا. مع تحديد المجالات ذات الأولوية لإحداث تغيير في بيئة مؤاتية، في كل من هذه البلدان، كأساس لسياسات وقوانين ولوائح وترتيبات مؤسسية جديدة أو منقحة. وفي بعض البلدان، وضعت منظمات أصحاب العمل في كل منها ورقات مواقف و/أو اطر للسياسة الإستراتيجية بالتعاون مع مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل في مكتب العمل الدولي كأساس للتوعية. في إفريقيا، على سبيل المثال، تم وضع خطة عمل بقيادة الاستشارية لأصحاب العمل ومؤتمر نقابات العمال ووزارة الصناعة والتجارة في ملاوي، بشان كيفية تحسين البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، مع التركيز على تعزيز ثقافة روح تنظيم المشاريع والإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي أوربا اضطلع اتحاد أصحاب العمل في الجبل الأسود بوضع برنامج وإستراتيجية للتوعية تحت عنوان (العوامل الخمسة المبددة لقطاع الأعمال في الجبل الأسود)، بالتركيز على الإطار التنظيمي غير المناسب وقلة سبل الحصول على التمويل والقطاع غير الرسمي والفساد وعدم مواءمة المهارات في سوق العمل. وفي أمريكا اللاتينية، وضع مجلس الأعمال الوطني في هندوراس برنامجا وخطة عمل لإصلاح بيئة الأعمال قام بتقديمها إلى مجمع المنشآت الوطنية في أكتوبر 2013. وفي أسيا، اعد الاتحاد الكمبودي لأصحاب العمل ورابطات الأعمال أربع ورقات سياسية تتمحور حول ما يلي :[1] 1/ التعليم و التدريب والمهارات .2/ الفساد .3/ الضمان الاجتماعي .4/ الحوار الاجتماعي .

[1]– مكتب العمل الدولي، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

نشير في هذا الإطار انه من السابق لأوانه الحكم على آثار هذه المبادرات، على صعيد المنشآت من حيث استحداث الوظائف وتحسين نوعيتها .بيد انه يتوقع أن يؤدي خفض اشتراطات التسجيل وتبسيط النظم الضريبية ووضع اطر قانونية موثوق بها، إلى تحسين أداء المنشآت تحسينا كبيرا بتكلفة منخفضة نسبيا. كما أن من شانها أن تساعد المنشآت غير الرسمية على الدخول في الاقتصاد الرسمي، مع ما يلازم ذلك من منافع فيما يتعلق بنوعية العمالة. إذ يتعاون برنامج استدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس، الذي يشجع ممارسات مكان العمل المسؤولة في المنشآت الصغيرة و المتوسطة، مع 19 منشاة (وكالات حكومية ورابطات صناعية ومقدمو التدريب)في سبعة بلدان ناشئة لتدريب 300 منشاة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم 60000 مستخدم على تحسين الإنتاجية وظروف العمل من خلال تحسين التعاون في مكان العمل. وتمكن المكتب من الحصول على تمويل خارجي استكمل بموارد داخلية، لتعزيز برنامج استدامة المنشات المسؤولة والقادرة على التنافس تعزيزا كبيرا خلال السنوات لخمس الممتدة من 2014الى 2018، بزيادة عدد المنشآت المشاركة بمقدار أربعة أضعاف. كما يشكل برنامج استدامة المنشات المسؤولة والقادرة على التنافس جزءا لا يتجزأ من عمل مجال الأهمية لبالغة بشان الإنتاجية وظروف العمل في المنشات الصغيرة والمتوسطة.[1]

في هذا الصياغ واستنادا إلى مناقشة مؤتمر العمل الدولي عام 2008، بشأن المنشآت المستدامة، وضعت منظمة العمل الدولية، دليل البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة كأداة لتوفير الإرشاد بشان تحسين بيئة الأعمال، وجرى تطبيقه في معظم الأقاليم. واستحداث منظمة العمل الدولية أيضا عددا من الأدوات المصممة لبناء قدرات المنشآت الصغرى، بما في ذلك "كيف تبدأ

[1]– مكتب العمل الدولي، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مرجع سبق ذكره ، ص ص58–60.

مشروعك وتحسنه"، وتحسين ظروف العمل في المنشآت الصغيرة " كيف تحسن بيئة عملك وأعمالك "و"وتحسين العمل لبيت آمنة " لصالح العاملين في المنزل و المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر. وفي كمبوديا، ساعدت هذه الأدوات التي تشمل تدابير عملية تشاركية ومنخفضة التكلفة، المنشآت الصغيرة على زيادة الإنتاجية من خلال أماكن عمل يسودها اكبر قدر من الصحة والسلامة .[1]

ومن شان توفير بيئة سياسية وقانونية مؤاتية. أن يدعم روح تنظيم المشاريع، عن طريق خفض تكاليف إقامة الأعمال، مثل اجراءات التسجيل والحصول على التراخيص والقواعد واللوائح الملائمة والضرائب المعقولة والعادلة. ومن شان هذه البيئة كذلك أن تزيد منافع التسجيل القانوني، التي تسهل الوصول إلى المشترين، و خفض تكلفة الحصول على القروض، وعلى الحماية القانونية وإنفاذ العقود والحصول على التكنولوجيا والإعانات والنقد الأجنبي والنفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية. كما أن من شان هذه السياسات أن تثني المنشآت الرسمية عن الانتقال إلى القطاع غير الرسمي.[2]

في إطار بيئة العمل الملائمة للمنشآت ، على الرغم من أن ا المنشآت في القطاع الخاص لها دور هام في التشغيل و العمالة، فان العديد من هذه المنشآت في البلدان النامية تنشط في القطاع غير الرسمي، حيث غالبا ما يعني عدم الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية، عدم تمكنها من الاستفادة من الدعم والخدمات التي تحتاجها. وهذا يؤثر في مرد وديتها واستدامتها ونوعية العمالة التي توفرها. وبالتالي، يتعين على السياسات الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية للمنشآت أن تشمل، على سبيل الأولوية، إتاحة فرص الوصول، إلى التمويل والمهارات والهياكل الأساسية

---

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، المرجع نفسه، ص 36.

والأسواق ونقل التكنولوجيا. لكن رغم بيئة العمل غير الرسمية. الكثير ممن يعملون في إطار العمالة غير الرسمية يتمتعون بحنكة حقيقية في مجال الأعمال، وبالقدرة على الإبداع والمرونة والابتكار، وقد تزدهر هذه الطاقات إن أمكن إزالة عقبات معينة.[1]

3.4.2. تنمية المهارات و تسهيل الحصول على التمويل .

إن تسهيل سبل حصول التمويل خاصة، بالنسبة للمشاريع المصغرة ومتناهية الصغر، من شانه ان يساهم في تطوير نشاطها وحجمها، وبالتالي زيادة فرص نموها. كما أن تنمية المهارات بالنسبة للعمال من خلال التدريب والتمهين، والتوعية، يساهم في رفع إنتاجية المؤسسات وزيادة تنافسيتها، والتوعية بحقوق العمال. هذه الأمور تساهم في التحول إلى الاقتصاد الرسمي.

1.3.4.2.تسهيل سبل الحصول على التمويل.

إن الوصول المحدود إلى التمويل بالنسبة للعمالة غير الرسمية. يعني أن الفرص المتاحة أمامهم لتوسيع مشاريعهم وتحسين إنتاجيتهم قليلة. ويؤدي عدم وجود ضمانات في كثير من الأحيان إلى إغلاق أبواب منشآت الائتمان الرسمية في وجوههم. وبالتالي اضطرارهم اللجوء إلى المقرضين أو التامين التكافلي من اجل الحصول على القروض الطارئة. ويعزى ذلك إلى أسباب متنوعة. فجهات التمويل الرسمية لا يجوز لها التعامل مباشرة مع المنتجين من بيوتهم و المنشآت بالغة الصغر، بسبب صغر حجم عملياتها وافتقارها إلى الوضع القانوني، وتكاليف المعاملات العالية وضعف المعلومات، بشان الزبائن والافتقار إلى تاريخ انتمائي رسمي، وصغر حجم الخدمات المالية اللازمة. واستجابة لذلك، اعتمد صانعوا السياسات في بعض البلدان لوائح الإدماج المالية التي تشجع البنوك وشركات التامين على تقديم خدماتها للعمالة غير الرسمية أو تقتضي منها ذلك. وعلى سبيل المثال، يتعين على المنشآت المالية في الهند تخصيص جزء من حوافظها

[1]- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، المرجع نفسه، ص 36.

لصالح القطاعات الريفية والاجتماعية. في هذا الصدد، من أهم رسائل منظمة العمل الدولية، تشجيع نهج متوازن يراعي على حد سواء الاحتياجات الإنتاجية والوقائية للعمالة غير الرسمية. وتقوم الاحتياجات الإنتاجية لديهم أساسا على توفير القروض لصالح المنشآت بالغة الصغر من اجل تحفيز المداخيل واستحداث الوظائف، بينما تشمل الاحتياجات الوقائية الادخارات والقروض الطارئة، والتامين بحيث تتمكن العمالة غير الرسمية، من التصدي للصدمات والمخاطر. وفي هذا الصدد، يشجع مرفق تحديث التامين بالغ الصغر، الذي وضعته منظمة العمل الدولية، توفير منتجات أفضل للتامين لصالح الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. في صياغ هذا التحليل تقوم إحدى الوسائل الابتكارية لتشجيع إضفاء السمة الرسمية، من خلال منشآت التمويل بالغ الصغر. وتتضمن القروض بالغة الصغر والودائع وعقود الخدمة الأخرى عناصر من الاقتصاد الرسمي، دون أن ترقى إلى مستوى الخدمات المصرفية العامة. علاوة على ذلك، تشجيع منشآت التمويل بالغ الصغر، التي ترغب في النمو، زبائنها على التوسع من الأنشطة الداعمة لأسباب الرزق إلى منشآت بالغة الصغر بمعنى الكلمة، ومن ثم إلى منشآت صغيرة ومتوسطة. وجربت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع منشآت التمويل بالغ الصغر في بوركينا فاسو والهند، مبادرات لاختبار اثر السمة الرسمية في رفاه الزبائن والدور الذي يمكن أن تضطلع به منشآت التمويل بالغ الصغر. [1]

2.3.4.2.تنمية المهارات.

تتسع الفجوات القائمة في المهارات، اتساعا يصل إلى أقصاه في القطاع غير الرسمي. وتتناقص السمة غير الرسمية كلما انتقلنا في اتجاه قمة الهرم التعليمي وتصل، إلى أدنى مستوياتها بالنسبة للعمال ذوي المهارات العالية، الذين ينعمون بأكبر قدر من الأمن الوظيفي والإعانات في

[1]- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

الاقتصاد الرسمي. وفي الكثير من البلدان النامية، يؤدي تدني مستويات التعليم والمهارات المهنية للعمالة غير الرسمية، إلى الدخول في حلقة مفرغة من حيث انخفاض الإنتاجية، وتدني الدخل وقلة الاستثمار في المهارات. وبالتالي، فان تحسين مهارات العمالة غير الرسمية. أمر أساسي لوصولهم إلى الوظائف المجزية والمنتجة. كما يوفر الارتقاء بالمهارات منافع فورية لأصحاب المشاريع والعمال في القطاع غير الرسمي، من خلال تحسين إنتاجيتهم وإيراداتهم وجودة المنتجات، والحد من التبذير وتشجيع الابتكار وتحسين ظروف العمل والارتقاء بالقدرة على القراءة والكتابة والحساب والمفاوضة والاتصال، وتعزيز القدرة التفاوضية. بالإضافة إلى ذلك يمكن لارتفاع مستويات المهارات أن يحد، على الصعيد الوطني، من نقص اليد العاملة في القطاعات مرتفعة النمو أو القطاعات ذات الأولوية، وان يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وان يحسن القدرة التنافسية العالمية ويحث الابتكار والنمو الاقتصادي ويسهل التحول الإنتاجي.[1]

ولابد من أن تكون برامج تنمية المهارات. متاحة ومرنة وعملية ومكيفة بحيث تتلاءم مع الخصائص والمستويات التعليمية المتنوعة للمتدربين الذين عادة ما يشكلون مجموعة غير متجانسة تعاني من تراكم مستويات الحرمان. ومن الضروري أيضا أن يكون التدريب مدفوعا بالطلب لمساعدة العمال الفقراء، الذين يعيشون في أحيان كثيرة عند مستوى الكفاف، على الوصول إلى المزيد من فرص العمل للحساب الخاص أو الوظائف المنتجة. وقد أثبتت المنهجية المتكاملة لمنظمة العمل الدولية، أن التدريب من اجل التمكين الاقتصادي الريفي، يمكن توسيع نطاق الفرص المحدودة أمام تنمية المهارات في المناطق الريفية الفقيرة وربطها بالعمالة عن طريق تحديد الفرص الاقتصادية الممكنة والقيود على المهارات ووضع وتنفيذ التدريبات القائمة على المجتمع المحلي (أو توسيع نطاق الاستفادة مما هو قائم منها) وتوفير خدمات ما بعد التدريب.

---

[1]- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

ومن المحركات الأخرى التي تسهم في توسع دائرة التشغيل غير الرسمي. عدم التنسيق القائم بين نتائج منشآت التعليم والتدريب وأنواع المهارات المطلوبة في سوق العمل، مما قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات بطالة الشباب والعمالة غير الرسمية والهجرة، التي يثيرها الإخفاق في إيجاد سبيل للحصول على عمل لائق في الاقتصاد الرسمي. وتفتقر نظم التدريب الرسمية، في كثير من الحالات، إلى المرونة اللازمة وسهولة الوصول إلى سبل تلبية الاحتياجات المتنوعة للعمالة غير الرسمية، وفي الهند، يجري تطوير تدابير إصدار الشهادات وإقامة الروابط بين نظم التدريب والصناعة والخدمات والزراعة، وذلك توخيا لتلبية الطلب على المهارات التقنية. وفي الكثير من البلدان النامية، وبوجه خاص في إفريقيا، أبانت خطط التلمذة الصناعية غير الرسمية عن إمكانيات هائلة لتوفير المهارات في القطاع غير الرسمي. وتعمل بلدان، مثل بنن والكامرون وغانا وكينا وزمبابوي، على اتخاذ التدابير اللازمة للارتقاء بمهارات المدربين والتلامذة الصناعيين على السواء، ولتوحيد المهارات والاعتراف بها على المستوى الوطني.[1]

التلمذة الصناعية في البلدان النامية، نظام تدريب متعارف عليه، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة وفي القطاع غير الرسمي. ولقد أدت الأزمة الاقتصادية التي أصابت بلك البلدان وبرامج التكيف الهيكلي، التي حتمت إجراء تخفيضات جوهرية في عدد العاملين في الإدارات، وهي من كبار أصحاب العمل في الغالب، إلى نشوء صعوبات في تنمية الموارد البشرية. وفي هذا السياق قد يلاحظ البعض أن عددا قليلا من الحكومات كانت تتطلع منذ مدة، بمساعدة منظمة العمل الدولية لتوفير تدريب التلمذة الصناعية. لكن يبدو أن تدريب التقنيين هو نقطة الضعف في البلدان النامية، على الرغم من أن معظم المنشآت الكبيرة في البلدان النامية، لديها نظم للتدريب وربما مراكز للتدريب في مواقع العمل. مثلا في كينيا، تملك إدارة التدريب الصناعي وحدها السلطة القانونية

[1]- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

لتنظيم الامتحانات المهنية. ويفهم من هذا انه يقدم درجة معينة من الاتساق، لان الشهادات معترف بها في جميع أنحاء البلاد. ولا توجد شروط لإجراء تلك الامتحانات، وهو أمر يضع التدريب في القطاع غير الرسمي على قدم المساواة مع التدريب في المنظمات غير الحكومية ومراكز تدريب الشباب.[1]

وتحظى مسالة نقل المهارات بالأهمية أيضا في عمليات الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، بهدف تعزيز قابلية العمال للاستخدام وتيسير وصولهم إلى عدد اكبر من فرص العمل المنتجة في الاقتصاد الرسمي. ولا تتمتع المهارات المكتسبة عن طريق التجربة والتدريب أثناء العمل والتلمذة الصناعية في القطاع غير الرسمي بالاعتراف في العادة في أسواق العمل المنظمة أو لدى منشآت التدريب. ومن الضروري، بالتالي إنشاء منشآت وآليات تضطلع بتقييم المهارات والكفاءات، التي اكتسبها العمال بحيث يمكن تأكيدها والاعتراف بها من خلال إصدار الشهادات. وتقدم بنن وجنوب إفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة أمثلة مثيرة للاهتمام على الاعتراف بالتعلم السابق. وفي بنغلادش، يرى تعزيز الاعتراف بالمهارات المكتسبة بطرق شتى، بما في ذلك العمل في القطاع غير الرسمي، من خلال إنشاء إطار المؤهلات التقنية والمهنية على المستوى الوطني الذي يوفر علامات مرجعية لاكتساب المهارات وتنسيقها والاعتراف معا.[2]

نتيجة عدم مواءمة الوظائف مع المستويات التعليمة. تتفشى البطالة بمعدلات مرتفعة وبشكل متزايد بين الحاصلين على مستويات تعليمية عالية في البلدان النامية، مما يحد من عائدات الاستثمار في التعليم وهدر رأس المال البشري الذي يمكن استغلاله في العمالة المنتجة. ففي شمال

---

[1]– مكتب العمل الدولي، توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم، ملخص لتعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية بخصوص الاقتصاد غير المنظم، مرجع سبق ذكره، ص ص 58–59

[2]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص ص 36–37.

إفريقيا، تصنف معدلات بطالة الحاصلين على التعليم العالي من بين أعلى المعدلات في العالم، إذ بلغت (21.4%) في الجزائر، (18.9%) في مصر، (17.4%) في المغرب عام 2010. وتفوق هذه المعدلات في الجزائر ومصر معدلات البطالة بالنسبة للحاصلين فقط على التعليم الابتدائي أو الثانوي. وقد تشمل أسباب ذلك قلة استحداث القطاع الخاص للوظائف الجيدة والمنظمة وكبر حجم القطاع غير الرسمي، وميل المتخرجين إلى الوظائف عالية الجودة التي تضمن أمنا وظيفيا أفضل (عادة في القطاع العام). إذ يجسد التوازن بين الأجور الزهيدة والمهارات المتدنية والإنتاجية المنخفضة. مثالا على مواءمة لا تؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية ولا إلى زيادة فرص العمل اللائق. وأصبحت استراتيجية (الطريق المنحدر)في الأعمال القائمة على تخفيض تكاليف المدخلات عاملا مثبطا لاكتساب المهارات، أو تقديمها إذا تعلق الأمر بالقطاع الخاص. ومن المطلوب وضع استراتيجيات قائمة على القطاعات أو سياسات عامة تقدم حوافز لمساعدة الأعمال على سلك (الطريق المرتفع)، وهو درب ذوي المهارات العالية إلى الإنتاجية والى التقدم في سلاسل القيم .[1]

4.4.2. التنظيم والتنمية المحلية والحوار الاجتماعي.

يلعب الحوار الاجتماعي والتنمية المحلية، دورا مهما في فهم دوافع التشغيل غير الرسمي من جهة، والتحول التدريجي الى الاقتصاد الرسمي.

1.4.4.2. التنظيم والتمثيل والحوار الاجتماعي

يمثل تنظيم العمال وأصحاب المشاريع، في القطاع غير الرسمي. الخطوة الأولى نحو الحوار الاجتماعي، ووضع الحلول الثلاثية التي تراعي العوامل السياقية والتنوع في القطاع غير الرسمي. ومع ذلك فان المنظمات الديمقراطية المستقلة للعمال بأجر، العاملين في عمل مستقل أو العاملين

[1]- مكتب العمل الدولي، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

لحسابهم الخاص، أو أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي لا يسمح لها أحيانا بالعمل في ظل التشريع المحلي أو الوطني وكثيرا ما تستبعد من منشآت الحوار الاجتماعي وعمليات صنع السياسات، أو تمثل فيها تمثيلا ناقصا. وبدون التنظيم والتمثيل، لا يستطيع الأشخاص العاملون في القطاع غير الرسمي متابعة مصالحهم في العمل من خلال المفاوضة الجماعية، أو ممارسة الضغط على صانعي السياسات بشان قضايا مثل إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية وحقوق الملكية والنظام الضريبي والضمان الاجتماعي.[1]

إضافة إلى ذلك. يمكن أن يؤدي الشركاء الاجتماعيون دورا أساسيا، ضمن مجالات أخرى، في البحث عن السبل الكفيلة بتوسيع نطاق تغطية القوانين لتشمل العمال والمشاريع الاقتصادية في القطاع غير الرسمي. وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تتخذ المبادرات لإشراك العمال والمشتغلين في القطاع غير الرسمي، إما عن طريق الهياكل التنظيمية القائمة ،أو عن طريق تشكيل رابطات القطاع غير الرسمي. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على حد سواء، أن تضطلع بدور هام لاسترعاء انتباه جميع الشركاء، إلى الأسباب الكامنة وراء القطاع غير الرسمي وحفزهم على العمل للتصدي لها وإزالة العوائق أمام الدخول في التيار العام للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي على نطاق واسع تعميم وتقاسم الممارسات الابتكارية والفعالة التي تستخدمها منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال في بلدان مختلفة للوصول، إلى العمال و المنشآت في القطاع غير الرسمي وتنظيمهم ومساعدتهم من اجل تسهيل عمليات الانتقال إلى الدائرة الرسمية. كما تساعد منظمات أصحاب العمل بالتعاون مع منظمات أو منشآت أخرى ذات صلة، مشتغلي القطاع غير الرسمي بواسطة عدد من الأساليب الهامة، من خلال توفير فرص الحصول على المعلومات، عن اللوائح أو فرص سوق العمل،

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وتوفير فرص الحصول على التمويل والتامين والتكنولوجيا وغير ذلك من الموارد. ويمكن لهذه المنظمات أن تقدم خدمات دعم المشاريع، من قبيل تحسين الإنتاجية وتنمية روح المبادرة وإدارة الموظفين والسلامة والصحة والمحاسبة، وان تقوم مقام صلة الوصل لإرساء الصلات بين منشآت القطاع غير الرسمي، ومنشآت الاقتصاد الرسمي.

في إطار الحوار الاجتماعي، تعمل نقابات العمال على توعية العمال في القطاع غير الرسمي بأهمية التمثيل الجماعي وتبذل جهودا كبيرة لإدراجهم في الاتفاقات الجماعية. كما تركز على مشاركة النساء وتمثيلهن، إذ يكثر عددهن على وجه الخصوص في القطاع غير الرسمي، وعلى مراعاة احتياجاتهن الخاصة. وتشمل الخدمات الخاصة التي توفرها نقابات العمال في العديد من البلدان لصالح عمال القطاع غير الرسمي، المعلومات عن حقوقهم القانونية ومشاريع التعليم والتوعية والمساعدة القانونية والتامين الطبي، ونظم الائتمان والقروض وإقامة التعاونيات. كما أن ثمة حاجة إلى وضع استراتيجيات ايجابية لمكافحة التمييز بجميع أشكاله والذي يتعرض له عمال القطاع غير الرسمي بصورة خاصة.[1]

2.4.4.2. استراتيجيات التنمية المحلية والتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي

تلعب التنمية المحلية والتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي، دورا مهما في خلق وتنمية المشاريع المصغرة خاصة في البلدان النامية، والمناطق الريفية. لذا لها أهمية بالغة في مسالة الحد من القطاع والتشغيل غير الرسميين، و المساهمة في عملية التنظيم والانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. حسب بعض التجارب الدولية مثل البيرو والأرجنتين، وبعض دول أسيا .

[1]- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

تتأثر استراتيجيات التنمية على الصعيد المحلي في مسالة احتوائها للعمالة غير الرسمية، بمجموعة كاملة من العوامل، بما في ذلك الهياكل الأساسية والبيئة المؤسسية التي تجرى في إطارها عملية التكليف (لا سيما نطاق اللامركزية) والنفوذ السياسي وشبكات الأقارب والمهارات. وتشمل التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطات المحلية لدعم عمليات الانتقال ما يلي :[1]

- دعم المبادرات الإدارية القائمة على المجتمع المحلي.
- تعزيز آليات الحوار الاجتماعي.
- تيسير الوصول إلى السوق وزيادة الاستثمارات الداخلية والمشتريات المحلية.
- الارتقاء بسلاسل القيم وتعزيز المنهجيات كثيفة العمالة من اجل تطوير الهياكل الأساسية.
- تبسيط تسجيل الأعمال وتنظيمها وتوفير خدمات دعم الأعمال.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويقدم النهج التعاوني إزاء التنمية، آلية مفيدة للربط بين متطلبات ومسارات التنمية المحلية والوطنية. وتمثل التعاونيات رصيدا هاما بالنسبة، إلى نهج التنمية الاقتصادية المحلية، بدءا من المنظمات بالغة الصغر ووصولا، إلى المنشآت العالمية التي تقدر بملايين الدولارات. وبإمكان هذه التعاونيات سد الفراغ الذي يخلفه غياب المجتمع المدني. اذ وثبت أن التعاونيات تشكل خطوة هامة في المضي قدما نحو الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. في هذا الإطار. في بيرو، بمنطقة اياكو تشو، يعزز برنامج منظمة العمل الدولية بشان الصناعات الإبداعية والشاملة، التعاونيات التي اتخذت شكلا منظما، وذلك خصوصا من خلال توفير التدريب والمساعدة على إنشاء التعاونيات وإدارتها التي اتخذت شكلا منظما واستشارة الوعي واستحداث عملية وحيدة لإضفاء السمة الرسمية.

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 39.

في هذا الصدد يشكل تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، طريقا واعدا لتسهيل عمليات الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي على الصعيد المحلي. وتضطلع التعاونيات بمختلف أنواعها والمنظمات التابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدور هام في التنمية المحلية، لا سيما في المناطق الريفية. [1]

3.4.4.2. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز.

إن عدم المساواة والتمييز، أو حرمان فئات معينة من العمل في إطار الاقتصاد الرسمي. كثيرا ما ينعكس على توسع دائرة القطاع غير الرسمي، نظرا لصعوبة الحصول على وظائف في الاقتصاد الرسمي، خاصة بالنسبة للنساء و/أو المهاجرين في بعض البلدان. لذا عادة مداخيل النساء ورؤوس أموالهن ومهاراتهن، أدنى من مدا خيل الرجال ورؤوس أموالهم ومهاراتهم، ويقل احتمال أن يصبحن من أصحاب العمل بالمقارنة مع الرجال في القطاع غير الرسمي. كما تتركز النساء عادة في الأنشطة غير المأمونة، بما في ذلك العمل في المنزل، والبيع في الشوارع والعمل المنزلي. وعادة يحدث التمييز وعدم المساواة على أساس (العرق، الجنس، اللون، الدين).

رغم إحراز تقدم في العقود، لا يزال التفاوت الكبير بين الجنسين يطبع أسواق العمل في جميع بقاع العالم. فمعدلات مشاركة النساء في القوى العاملة اقل بكثير من مشاركة الرجال في جميع الأقاليم وفي جل البلدان. ولا يزال عدد كبير من الوظائف التي تشغلها النساء اقل أجرا وأمنا ومكانة من الوظائف التي يشغلها الرجال. إذ في عام 2013، ضمت العمالة المستضعفة عالميا (49.1%)من النساء و(46.9%)من الرجال. وتخفي هذه الفجوة الصغيرة نسبيا فجوات اكبر في شمال إفريقيا (24.5%)والشرق الأوسط (9.5%)وإفريقيا وجنوب الصحراء (15%). وهناك أيضا

[1]– مكتب العمل الدولي، العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، التقريرالسادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 90، جنيف، سويسرا، 2002، ص92.

فوارق قطاعية شاسعة بين الجنسين في التركيبة القطاعية للعمالة. ففي عام 2013، وظف قطاع الخدمات في العالم (49.4%)من النساء مقارنة بـ(42.3%) من الرجال. وفي قطاع الصناعة (17.4%)من النساء مقارنة بـ(26.8%) من الرجال، اما قطاع الزراعة استوعب (33.2%)من النساء مقارنة بـ(31%) من الرجال لنفس العام. مع ذلك كانت حصة العمل الزراعي بالنسبة للنساء أعلى بكثير في جنوب إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي مناطق معدلات مشاركة النساء بها اقل من مشاركة الرجال.[1]

ويمكن تفسير رجحان عدد النساء في القطاع غير الرسمي، إلى حد ما في ما يقع على عاتقهن من عبء غير متوازن للمسؤليات الأسرية غير مدفوعة الأجر. وفي جميع المجتمعات، عادة ما تنفق النساء ساعات أكثر بكثير في العمل غير مدفوع الأجر مما ينفقه الرجال، مما يحد من الخيارات المتاحة أمامهن فيما يتعلق بمشاركتهن في سوق العمل وبساعات ومكان عملهن. لذا فقد يتيح القطاع غير الرسمي العمل الوحيد مدفوع الأجر الذي يوفر ما يكفي من المرونة والاستقلالية والقرب الجغرافي، بما يسمح للنساء الجمع بين العمل مدفوع الأجر والمسؤوليات الأسرية.[2]

في إطار العلاقة بين المساواة في العمل وحجم القطاع غير الرسمي. تفيد دراسات للبنك الدولي، أن الاقتصاديات جيدة من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، تتميز بأنها تضم قطاعا غير رسميا اصغر و مساواة اكبر بين الجنسين، كما يوضح الشكل الموالي.

---

[1]- مكتب العمل الدولي، **توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم، ملخص لتعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية بخصوص الاقتصاد غير المنظم، مرجع سبق ذكره، ص** ص 34-35.

[2]- مكتب العمل الدولي، **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره،** ص 40.

الشكل رقم (2-3): الاقتصاديات الجيدة الأداء على مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال هي أكثر احتمالا لان تكون أكثر شمولا ،حيث تضم قطاعا غير رسميا اصغر ومساواة اكبر بين الجنسين .

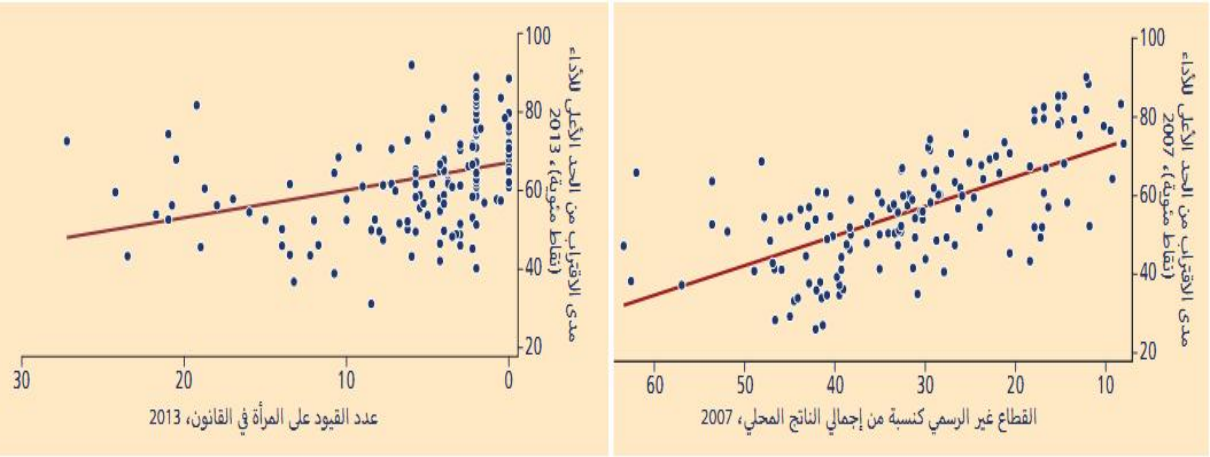

ملاحظة: علاقة الارتباط بين مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء وحجم القطاع غير الرسمي هي 0.65-. وعلاقة الارتباط بين مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء وبين عدد القيود المفروضة على المرأة في القانون هي 0.34-. وكل من العلاقتين جوهرية عند مستوى 1% بعد ضبط نصيب الفرد من الدخل. ويشير عدد القيود المفروضة على المرأة في القانون إلى القيود التي يقيسها مشروع المرأة والأعمال والقانون، وهو مجموعة بيانات تستعرض 47 قيدا قانونيا على تشغيل المرأة وريادتها للأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ شنايدر وبون ومونتنجرو 2010؛ مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المرأة والأعمال والقانون.

المصدر: البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

4.4.4.2. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

في إطار الكلام عن أهمية نظم الحماية الاجتماعية بالنسبة للعمالة غير الرسمية. لا بد أن نشير إلى النقاط التالية، التي ينبغي مراعاتها لتصميم أنظمة حماية اجتماعية فعالة ومستدامة وهي كما يلي[1]:

- أهمية الضمان الاجتماعي والحاجة إليه.
- إيجاد استراتيجيات لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي.
- ضمان تحمل وتمويل الضمان الاجتماعي.
- الإدارة السديدة للضمان الاجتماعي.

[1]- مكتب العمل الدولي، قرارات مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (الدورة 100)، مكتب العمل الدولي، جنيف سويسرا، 2011، ص ص 8-12.

غالبا ما يكون انعدام فرص الحصول على الضمان الاجتماعي نتيجة مباشرة، للتشغيل غير الرسمي، ومن شان الاستراتيجيات الرامية إلى مد نطاقه، أن تضطلع بدور هام في عمليات الانتقال، إلى الاقتصاد الرسمي، لا سيما بالنسبة إلى النساء. وعلى المدى البعيد، لا تساعد إجراءات مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، من خلال تحسين الظروف المعيشية للأشخاص الأكثر استضعافا والسكان ككل، على تحقيق عمليات الانتقال إلى الدائرة الرسمية فحسب، بل تساعد أيضا على توليد الدخل وزيادة الإنتاجية والازدهار. في هذا الميدان تبين مجموعة متباينة من القرائن أن مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، عن طريق تعزيز فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، يساهم في تحسين الحالة الغذائية والصحية ويؤدي دورا هاما في النهوض بالعمالة المنتجة، إضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نشير كذلك، إلى أن السمة غير الرسمية تشكل عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمنصف ومصدرا مهما من مصادر عجز الضمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، لا حظ مؤتمر العمل الدولي في عام 2011 أن "إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، يشكل احد الشروط اللازمة الأساسية للنمو طويل الأمد، ومن شانه أن يزيد قاعدة العائدات العامة الضرورية لتمويل مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي لصالح دافعي الاشتراكات والضرائب.[1]

والغرض من استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي، أن تشمل فئات أوسع من العمال في نظم الضمان الاجتماعي، مثل العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص والعمال المنزليين والعمال في قطاع الزراعة والعمال في المؤسسات الصغيرة وبالغة الصغر. ومع مراعاة الطابع غير المتجانس لظروف هذه الفئات.

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وتضطلع المفاوضة الجماعية والحرية النقابية بدور هام، في مساعدة أصحاب العمل، والعمال على التفاوض بشان أحكام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمخططات المهنية وغيرها من المخططات التكميلية. وينبغي أن تندرج هذه الاتفاقات في سياق إطار تنظيمي تابع للدولة. كما أن الحوار الاجتماعي أساسي في : تحديد الأهداف السياسية ذات الأولوية، تصميم ما يوازي ذلك من إعانات واستحقاقات وأساليب تقديمها، توزيع العبء المالي فيما بين الأجيال، وفيما بين دافعي الاشتراكات ودافعي الضرائب، ضرورة إيجاد توازن عادل بين التوقعات الاجتماعية والقيود المالية .[1]

لابد لنظم الضمان الاجتماعي، أن تكون مدارة ومنظمة، على نحو جيد لضمان الفعالية. وتعتبر مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة نشطة، العمال و أصحاب العمل من خلال آليات حوار اجتماعي وإشراف ثلاثي، إحدى أهم الوسائل الكفيلة لضمان الادراة السديدة لنظم الضمان الاجتماعي.[2]

ويسهم مد نطاق الحماية الصحية الاجتماعية، ليشمل عمال القطاع غير الرسمي. في تحسين الحالة الصحية للسكان وقدرتهم على توليد الدخل. ويعزز عملية الانتقال إلى السمة الرسمية من خلال توفير الحماية المالية من الفقر المرتبط بالصحة. وكثيرا ما يتم الاهتداء إلى مزيج من آليات التمويل المختلفة، بما فيها النظام الصحي الوطني القائم على الضرائب والتامين الصحي الاجتماعي والوطني الممول من خلال الاشتراكات، و/أو الإقساط والتامين الصحي القائم على المجتمع المحلي والتامين الصحي الخاص. ويمكن مد نطاق الحماية الصحية الاجتماعية ليشمل عمال القطاع غير الرسمي من خلال آليات تمويل متنوعة، بما في ذلك الرعاية الصحية

---

[1]- مكتب العمل الدولي، قرارات مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (الدورة 100)، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]- مكتب العمل الدولي، قرارات مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (الدورة 100)، المرجع نفسه، ص12.

الممولة من الضرائب (كما هو الحال في تايلند)، أو دعم اشتراكات الفقراء في النظم الوطنية للتامين الصحي (ومثال ذلك كولومبيا وغانا والفلبين ورواندا).[1]

في اطار تنظيم التشغيل غير الرسمي. وضعت منظمة العمل الدولية بعد 2002 استراتيجية دعم خاصة لتنظيم التشغيل غير الرسمي، ولتشجيع التحول من القطاع غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي ،

وذلك في اطار النهج السياسي الشامل لبرنامج العمل اللائق، مما افضى الى وضع اطار سياسي وتشخيصي يقوم على سبعة سبل سياسية رئيسية نحو الاقتصاد الرسمي، كما يوضح الشكل الموالي. ويشدد هذا الاطار، على اهمية التكامل العمودي والاتساق السياسي ضمن مجموعة السياسات لكبح السمة غير الرسمية، في حين يركز البعد على تكثيف العمل في كل مجال من المجالات السياسية. وهذه المجالات السياسية هي :استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة، البيئة التنظيمية، الحوار الاجتماعي والتنظيم والتمثيل، تعزيز المساواة والتصدي للتمييز ،التدابير الرامية الى دعم روح تنظيم المشاريع والمهارات والتمويل، مد نطاق الحماية الاجتماعية، استراتيجيات التنمية المحلية.

[1]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الشكل رقم (2-4): استراتيجية منظمة العمل الدولية في تنظيم التشغيل غير الرسمي والعمل اللائق.

المصدر: مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلاصة الفصل :

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل، ان للتشغيل والعمالة غير الرسمية عدة مفاهيم وتصنيفات، كما يمتاز باتساع حقله ليمتد الى الاقتصاد الرسمي. في هذا الاطار مسالة اعداد بيانات حول القطاع والتشغيل غير الرسميين، جد مهم لغرض الحسابات الوطنية، ولإعداد سياسات الاقتصاد الكلي بشكل صحيح. نشير كذلك انه في السنوات الأخيرة هنالك اهتمام سياسي بمسالة التعامل مع القطاع والتشغيل غير الرسميين، من خلال التنظيم والدمج في اطار الاقتصاد الرسمي.

في اطار هذا السياق تعتبر الجزائر من بين البلدان التي يمثل فيها القطاع غير الرسمي دورا هاما في اقتصاد البلد رغم سلبياته. وذلك من خلال خلق التوظيف والمرونة فيه، في عدة قطاعات. وهذا نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما نشير هنا الى الدور الهام للتشغيل غير الرسمي بالجزائر حسب البيانات الصادرة عن بعض الدراسات، وهو ما يحتاج الى دراسات معمقة للظاهرة بالجزائر.

الفصل الثالث

الفصل3: التعامل مع التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

تمهيد :

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي يلعب فيها القطاع والتشغيل غير الرسميين، دورا مهما في خلق التوظيف للشرائح الاجتماعية التي لم يستوعبها الاقتصاد الرسمي. اذ رغم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري في الفترات الأخيرة، الا ان البيانات تشير الى انه رافق تراجع معدلات البطالة زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي، وهو ما يدل على عمق الظاهرة.

في اطار هذا الطرح، وللإلمام بجوانب التشغيل غير الرسمي في الجزائر، قسمنا هذا الفصل الى أربعة مباحث، اذ تطرقنا في المبحث الأول لنشأة وتطور القطاع غير الرسمي في الجزائر، اما المبحث الثاني فقد خصصناه للتشغيل غير الرسمي في الجزائر، والمبحث الثالث لإداء سوق العمل والتشغيل غير الرسمي، وخصصنا المبحث الرابع لتنظيم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

1.3.تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر

قبل التطرق للقطاع غير الرسمي في الجزائر، نحاول ان نشير الى الجوانب غير الرسمية في الاقتصاد الجزائري، والتي يعتبر القطاع غير الرسمي احد اشكالها، تتمثل هذه الأخيرة في النقاط التالية :

- الأنشطة غير المشروعة، والأنشطة الخفية.
- أنشطة القطاع غير الرسمي.
- الإنتاج العائلي للاستخدام النهائي الخاص.

في اطار دراستنا سوف نركز على القطاع غير الرسمي من بين هذه الاشكال، وهذا من خلال التطرق لنشأة وتطور القطاع غير الرسمي واهميته في الجزائر.

1.1.3. نشأة وتطور القطاع غير الرسمي في الجزائر

مر تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر بمراحل عدة، وذلك تبعا لتطور بنية المجتمع و الاقتصاد الجزائري نفسه، والمراحل مقسمة كما يلي :

1.1.1.3. المرحلة الأولى(1962- 1989)

إن اغلب الأنشطة الممارسة في الجزائر خلال فترة الستينيات بعد الاستقلال، تميزت بطابع زراعي بالدرجة الأولى، لكن مع نهاية هذه الفترة وبداية السبعينيات تبنت الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة بإتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط المركزي، والاعتماد على المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى، و تأميم قطاع المحروقات في (1971) والاستفادة من الطفرات النفطية لتلك الفترة (1973) حتى أوائل الثمانينيات، الأمر الذي ساعد على توفير مدخرات محلية كافية لإرساء بنيان اقتصادي متين. أدت هذه العوامل إلى انخفاض مستويات البطالة خاصة في المناطق الحضرية، إذ انتقل معدل البطالة من (33%)سنة (1966) إلى (14%)سنة(1985). في المقابل ومع اكتشاف ظاهرة القطاع غير الرسمي في بداية السبعينيات، فانه في الجزائر خلال هذه الفترة يمكن حصر الأنشطة غير الرسمية في الأنشطة الفلاحية وأنشطة الأسر المعيشية[1]. وقد تميزت فترة ما بعد منتصف الثمانينيات بخصائص عدة نذكر منها :[2]

- احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية.
- تدعيم الأسعار. إهمال دور القطاع الخاص.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2]- براغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص113.

- ارتفاع القدرة الشرائية.

- ازدياد عدد السكان ونقص الادخار.

إن هذه الخصائص للاقتصاد الجزائري نتج عنها نقص في المواد الاستهلاكية وازدياد الطلب عليها، و عجز السوق الوطنية عن تلبية هذا الأخير. غير أن هذا الأمر عولج في تلك الفترة ببرنامج محاربة الندرة وتراخيص استيراد السلع الاستهلاكية، مثل السيارات وسلع التجهيز والمواد ذات الاستهلاك الواسع (قطع غيار السيارات، الآلات، المنتوجات الالكترونية والكهرومنزلية). لكن هذا الإجراء مع وجود احتكار أدى في الحقيقة إلى ظهور نمط استهلاكي اصطناعي ساهم بدوره في توسع دائرة الأنشطة غير الرسمية بظهور سوق سوداء وسوق موازية للسلع والعملات و الممارسات غير القانونية (الرشوة، الفساد، المحسوبية، اختلاس الأموال... الخ). وخلاصة القول، فان الانخفاض الذي عرفه عرض السلع والخدمات (الإنتاج الوطني و الواردات)والفوضى التي شهدها القطاع العمومي للتوزيع، أدت إلى ظهور الأنشطة غير الرسمية، إما على شكل مضاربات لسلع التوزيع أو نشاطات منتجة وذلك بإنشاء وحدات حرفية وشبه صناعية ذات طابع عائلي، أما فيما يتعلق بالعمل في القطاع غير الرسمي كجزء من القطاع غير الرسمي، حسب المعيار القانوني يتكون من الأشخاص غير المصرح بهم أساسا، الذين لم يبلغوا السن القانونية للعمل والأشخاص الذين يعملون في منازلهم والنساء اللواتي يمارسن نشاطات جزئية والرعاية العائلية، والأشخاص الذين يعملون رغم تجاوزهم سن التقاعد والمعوقين العاملين غير المحميين بتشريع العمل. غير انه في سنة(1978) تم إصدار القانون الأساسي العام للعامل بغية تنظيم عمل النساء والقصر، إذ قلص النص السن القانونية للعمل من 18الى 16سنة. [1]

2.1.1.3. المرحلة الثانية (1990- 1997)

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص73.

وتميزت هذه المرحلة، بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية، إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في (1994/1991/1989)والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة(1994).

إذ تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي، عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالانتقال التدريجي الى اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وفي هنا تجدر الإشارة إلى ما يلي :[1]

– إعادة تنظيم القطاع العمومي المنتج (الصناعة، البناء والإشغال العمومية، الفلاحة)، تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة تقليص الاستثمارات.

– تقلص سوق العمالة وغياب التنظيم في سوق العمل.

– فتح المبادرات أمام الخواص وارتفاع منشآت القطاع الخاص.

– إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ (1988) وتوسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة ومتابعة.

– زيادة عدد النساء المشتغلات جزئيا، والعاملات بالمنازل، والتي لا تخضع لمعايير التنظيم.

– انتشار عمالة الأطفال في المدن والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة لفقر الأسر والتسرب المدرسي.

– التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والعمال الدائمين أو المسرحين من القطاعات المنظمة العمومية والخاصة اثر تقليص العمال والتقاعد المسبق والذهاب الإرادي.

– الايدولوجية الرجعية التي تتبنى حرية التجارة خارج القانون ومنع الضريبة الجبائية والجمركية.

– الحالة الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد لهذه الفترة.

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع نفسه، ص73.

– لجوء الشباب العاطلين عن العمل إلى الطرق الملتوية لكسب قوتهم، خاصة في ظل عجز الدولة لتوفير فرص عمل لهم.

أما المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية فقد عرفت تطورا سلبيا:[1]

– انخفاض محسوس للدخل الفردي، رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء سنتي 1991/1990.

– ارتفاع التضخم، وهو ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار حيث خفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة (22%) نهاية سبتمبر 1991، أما في افريل 1994وصلت نسبة التخفيض إلى (40.17%)، إذ ارتفع معدل التضخم من (18%)سنة 1990ليصل إلى (29.8%)سنة1995). [2]

– تزايد معدلات البطالة بسب فقدان مناصب الشغل في القطاع العمومي نتيجة إعادة هيكلة المنشآت

(إذ انتقل من (15%)سنة1986الى (25%) سنة 1994، وفي سنة 1995وصل إلى (28%)).

– المديونية الخارجية ارتفعت من (25.7)مليار دولار سنة 1993الى (33.6) مليار دولار سنة 1996 و(31.2%) مليار دولار سنة 1997كما يظهر في الجدول الموالي.

– انتشار واسع للسوق السوداء للصرف الأجنبي، مع وجود فوارق كبيرة نوعا ما، إذ سجل الفرق بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 1991بـ(14.3) دينار ليصل إلى (32.4) دينار سنة 1997. كما يظهر ذلك في الجدول الموالي.

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2]– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 210– 218.

الجدول رقم (3-1) :تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار بين السوق الرسمية للصرف والسوق السوداء في الجزائر للفترة (1991- 2001). الوحدة : دج

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السوق الرسمية (متوسط مرجح)	17.7	36	54.7	57.6	66.6	75.3	77.3
السوق السوداء (متوسط)	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14.3	19	30.3	32.4	33.4	24.7	12.7

المصدر : بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، نمو سلبي سنتي 1993(2.2-)%، 1994(0.9-)%، تحسن طفيف سنة 1997(1.1)% .

- انخفاض الدخل الأسري، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الأوضاع الاجتماعية نتيجة عدم الاستقرار الأمني للبلاد.

إن هذه الظروف زادت من تدهور الظروف المعيشية للسكان، مما أدى بدوره إلى نمو الأنشطة غير الرسمية سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة في المجتمع الجزائري. إذ سجلت اكبر كمية من المخدرات بـ(5542.619 كلغ)سنة 1992، آما في سنة 1996تم حجز كمية اقل (391.23 كلغ). لكن النقص في الكميات المحجوزة لا يعني الانخفاض بالضرورة، حيث اعتبرت الجزائر لهذه الفترة منطقة استهلاك وعبور هامة للمخدرات. انتشار واسع لباعة الأرصفة والباعة المتجولون، تهريب قطعان المواشي والماعز والتمور والبنزين عبر الحدود المغربية والتونسية أو

الدول المجاورة الجنوبية، مقايضة بعض السلع، انتشار سرقة وتزوير وثائق السيارات إما داخل الوطن أو مع دول الجوار. [1]

3.1.1.3. المرحلة الثالثة (1998- 2014)

إذ يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين :

* **مرحلة (1998- 2005)** : إن أهم ما ميز هذه الفترة ما يلي:[2]

- استقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية. بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم صادرات المحروقات.

- تحسن ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إذ انتقل من (3.2%) سنة 1999الى (6.9%) سنة 2003. [3]

- انخفاض نسبة البطالة من (29.5%) سنة 2000 إلى (23.7%)سنة 2003. بسب برامج تشغيل الشباب بعد سنة 2002. [4]

- تحسن مداخيل الأسر واستهلاكها وهذا نتيجة لرفع الأجور والمعاشات والمنح وانعكاسات النمو.

- عرف دخل الأسر ارتفاعا بالقيمة الحقيقية قدره (20%)خلال الفترة (1995- 2000) ونسبة (15%)بين (2000- 2002).

- تحسن نفقات الاستهلاك للفرد في الأسرة قدر بنسبة (4.4%) وفقا للتحقيق الخاص باستهلاك الأسر لسنة2000، و(4.8%) في سنتي 2003/2002.

- تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص74.
[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع نفسه، ص ص74-75.
[3]- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "الإسكان والدورة الاقتصادية "، صندوق النقد الدولي، واشنطن (الو م أ)، الطبعة العربية، افريل 2008، ص 236.
[4]- صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص236.

في هذا الإطار، تم العمل على تنظيم جزء من الأنشطة التي تتعلق بإنتاج القطاع غير الرسمي والعمل المنزلي. ما أدى إلى ارتفاع عدد العمال المستقلين، والإجراء المؤقتين، ومساعدو الأسر، والعمال في المنزل، ذلك على حساب الإجراء الدائمين المصرح بهم. وقد تم هذا من خلال سياسة الدولة الجديدة التي تشجع التشغيل الذاتي، من خلال تحفيز المتعاملين الخواص على الاستثمار والتمويل الجزئي للمنشآت المصغرة وتقديم القروض المصغرة والإشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برامج تشغيل الشباب.

* المرحلة الرابعة (2006- 2014) : هذه المرحلة لا تختلف كثيرا عن المرحلة التي سبقتها، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة غير الرسمية، وذلك حسب القطاعات رغم انخفاض معدلات البطالة.

2.1.3.جحم القطاع غير الرسمي في الجزائر.

بالرغم من تطور المقاربات الكمية لتقدير حجم التشغيل والقطاع غير الرسميين في العالم، إلا أن التقديرات التي تخص الجزائر بهذا الشأن تبقى جد محدودة وتختلف حسب طريقة ومنهج التقدير من مصدر لآخر. لكن رغم ذلك ما ينبغي الإشارة إليه وهو أن التشغيل غير الرسمي لعب دورا مهما في استقطاب الأيد العاملة خاصة في القطاع غير الرسمي، بقطاعات عدة من الاقتصاد الجزائري وذلك حسب المراحل التي مر بها. في هذا الإطار هنالك عدة محاولات لتقدير حجم التشغيل والقطاع غير الرسميين بداية من فترة التسعينيات.

1.2.1.3.تقديرات مكاتب الدراسات الوطنية

*** مكتب إكوتكنيكس (Ecotechnics) 1997.**

هذه الدراسة اهتمت بتحديد حجم القطاع غير الرسمي، وذلك انطلاقا من إجمالي اليد العاملة المشتغلة به، المتكونة من أرباب العمل والإجراء ومساعدي الأسر غير المصرح بهم لدى الضمان

الاجتماعي، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل الذين يزاولون نشاطا مؤقتا مأجورا. وقد اعتمدت هذه الدراسة معايير التصنيف التالية: [1]

- التصريح الإداري (السجل التجاري، رخصة البلدية...).

- التصريح الضريبي (التصريح بوجود النشاط لدى مصالح الضرائب).

- التصريح لدى الضمان الاجتماعي (أرباب العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، والعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

وقد أسفر تركيب هذه المعايير بروز درجات مختلفة من التشغيل غير الرسمي :

* القطاع غير الرسمي الفعلي غير المسجل حسب المعايير الثلاثة السابقة.

* القطاع غير الرسمي المسجل إداريا، والمصرح به جزئيا لدى مصالح الضرائب و/أو الضمان الاجتماعي. وحسب الدراسة المنجزة مثلت هذه الفئة ما يقارب (50%)من المشتغلين في القطاع الخاص.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي : [2]

- القطاع غير الرسمي سنة 1996 شغل حوالي مليون شخص.

- انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992و1996 من (17.4%)إلى (22.4%)خارج قطاع الفلاحة، في المقابل ارتفاع قدره (2%)بالنسبة للتشغيل الرسمي.

- انتقال حصة التشغيل في القطاع غير الرسمي من (28%)إلى (58%)خلال نفس الفترة، في المقابل انخفضت حصة التشغيل في القطاع الرسمي من (72%)إلى (42%) خلال نفس الفترة.

---

1 -Ihaddaen Tofik, Définitions et Caractéristiques du Secteur Informel en Algérie, Séminaire de Formation des Cadres de L'Inspection de travail ,Sur : (Inspection de travail et Secteur Informel) Alger du : 20 Au 22 Mai 2001,Ministère du Travail et la Protection Sociale, Inspection Générale du Travail ,Alger, 2001,p 06.

1 -Ihaddaen Tofik, Op Cit,p 06.

– يحتل قطاعا التجارة والخدمات الصدارة في توزيع التشغيل غير الرسمي حسب فرع النشاط الاقتصادي سنة 1996 بنسبة (67%)، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح ما بين (21%)إلى (31%)، وقطاع الصناعة (تفصيل الملابس والصناعات الغذائية الزراعية... الخ)بنسبة تتراوح بين (8%)إلى (15%).

*** مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية الخاصة بالتنمية**

في دراسة واستنادا إلى تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء لدى الأسر التي أجراها، سنوات 1992، 1997، 2001 و2004 تم تقدير التشغيل غير الرسمي، وذلك بالاستناد إلى معياري الضمان الاجتماعي ومعيار حجم المنشآت. حيث خصت التحقيقات العائلات و المنشآت الفردية التي تعتبر من الناحية التصورية فرص هامة للعمالة في القطاع غير الرسمي، و المنشآت ذات الحجم الصغير هي في الغالب خارج النظام الضريبي والضمان الاجتماعي كما أنها تمارس نشاطها دون رخصة.

– **معيار الضمان الاجتماعي** : وحسب هذا المعيار فان نسبة عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا قدر بـ(16.4) نقطة خلال الفترة 1992 إلى 2004 وذلك بالانتقال من (26.6%) إلى (43%)، حيث ارتفعت هذه النسبة في كافة الفئات باستثناء فئة المتمرنين ومساعدي الأسر التي سجلت ارتفاعا طفيفا، أما اكبر النسب ارتفاعا سجلت عند الإجراء حيث انتقلت من (11.1%) سنة 1992الى (29.8%) سنة 2004، وأرباب العمل والمستقلون حيث انتقلت من (51.09%) سنة 1992الى (66.3%) سنة 2004. [1]

[1] - Hammouda Nacer Eddine,et autre ,Reflets de L'économie Sociale –Informalisation des économies Maghrébins ,Volume (1), CREAD, Rostomia ,Alger,2006,p97.

-**معيار حجم المنشأة** : تعتبر مكاتب الإحصاء أن كافة الانشطة التي تمارس على المستوى المصغر تنتمي إلى القطاع غير الرسمي، وذلك حسب التصريح. وبالتالي تسمح هذه الطريقة بإعطاء اتجاه عام حول التشغيل غير الرسمي من خلال معيار حجم المنشأة.

من خلال الجدول رقم (3-2) الموالي نلاحظ أن عدد أرباب العمل المستقلين تضاعف مرتين، إذ انتقل من (666.000)سنة 1992الى (1.737.000)سنة 2004، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة التشغيل في حالة عدم وجود أجير دائم، حيث ازداد بـ(8.59)نقطة خلال الفترة (1992- 2004)، في المقابل نلاحظ انخفاض نسبة التشغيل حالة اقل و/أو اكثر من (5) أجراء دائمين.

الجدول رقم (3-2) :تطور وتوزيع أرباب العمل المستقلين حسب حجم المنشأة(1992-2004).

الوحدة: (بالآلاف)

	1992		1997		2001		2004	
حجم المنشأة	التعداد	(%)	التعداد	(%)	التعداد	(%)	التعداد	(%)
عدم وجود أجير دائم	541	81.21	1075	91.49	965	76.89	1561	89.8
اقل من (5)أجراء دائمين	99	14.9	83	7.06	230	18.33	149	8.6
خمس أجراء دائمين أو أكثر	26	3.89	16	1.36	60	4.78	27	1.6
المجموع	666	100	1175	100	1255	100	1737	100

Source : Hammouda Nacer Eddine,Musette Mohamed Saïd , Jacques Charmes ,Reflets de L'économie Sociale –Informalisation des économies Maghrébins ,Volume (1), CREAD, Rostomia ,Alger,2006,p98.

كما توجد محاولات أخرى لتقدير حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر، خلال فترة منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات [1985- 1992]. [1]

2.2.1.3.تقديرات مصالح التخطيط و الديوان الوطني للإحصاء وبعض التقديرات الخاصة.

* **مصالح التخطيط:** قامت مصالح التخطيط، ابتداءا من التسعينيات، بإدراج الأنشطة غير الرسمية في تقديراتها السنوية للتشغيل دون أن يتم تصنيفه حسب قطاع النشاط، ويتعلق الأمر بتقدير غير مباشر للتشغيل غير الرسمي، وذلك انطلاقا من المعطيات الديمغرافية، والشغل المنظم، انطلاقا من معطيات مقدمة من المصادر الإدارية المختلفة، وكذا نسبة البطالة. حيث تم تقدير نسبة التشغيل غير الرسمي لسنة 1996بـ(14.33%)باستثناء قطاع الفلاحة، وقد تطور التشغيل غير الرسمي ايجابيا لسنة 2003 مقارنة بسنة1999 حيث ازداد بنسبة (8.2 %)، في حين لم تبلغ نسبة تطور التشغيل الرسمي إلا

(9.3 %). كما ارتفعت نسبة التشغيل غير الرسمي من (13.8%)سنة 1992 إلى (17.2%) سنة 2003، أما اكبر نسبة فقد سجلت سنة 1997 بـ(15.4%) من إجمالي التشغيل. [2]

* **الديوان الوطني للإحصاء:** حيث قدر سنة 1992 التشغيل غير الرسمي بـ(375.000)و (900.000)في مارس 1996. وأخذت هذه التقديرات بعين الاعتبار كل من العاملين في البيوت، ومساعدي الأسر. كما اعتبر الديوان الوطني للإحصاء أن المنشآت الخاصة التي تشغل اقل من (10) عمال –منشآت عائلية–لأنها لا تمسك محاسبة شاملة، رغم دورها المهم في التشغيل والقيمة المضافة. وبالنظر إلى حجم هذه المنشآت ، والنمط العائلي لتسيرها، والعلاقات التي تربطها بالنظام المؤسساتي للتمويل و الاستثمارات تنشط في معظمها ضمن القطاع غير الرسمي، وبالتالي تفلت من التسجيل الضريبي والضمان الاجتماعي.

---

[1]- Hammouda Nacer Eddine,et autre ,Ib Id,p103.

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

* **تقديرات فريدريك شنا يدر:** ما يميز تقديرات (Friedrich Schneider) عن التقديرات السابقة الذكر، هو أن هذا الأخير لم يهتم فقط بالتشغيل غير الرسمي ولكن بتقدير حجم الاقتصاد غير الملاحظ أي بكل الأنشطة غير الرسمية صعبة القياس، كذلك من حيث طريقة التقدير إذ اعتمد على بيانات متوسطات طريقة الطلب على العملة وطريقة منهج المتغير الكامن، وهي من بين أهم الطرق المستخدمة في العالم لتقدير حجم الاقتصاد غير الملاحظ، التقديرات موضحة في الملحق رقم (03).

يبين الملحق تطور حجم الاقتصاد غير الملاحظ في الجزائر للفترة (1999- 2003)، حيث ازداد خلال هذه الفترة بـ(1.8)نقطة وذلك بالانتقال من (34.1%)للفترة (2000/1999)إلى (35.9%) للفترة (2003/2002)من إجمالي الناتج المحلي.

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث، أن القطاع غير الرسمي مر بعدة مراحل في الجزائر، كما أن جزءاً هاما من العاملة في الجزائر تشتغل في الأنشطة غير الرسمية، إضافة إلى ذلك تعتبر التسربات المدرسية والتهرب الضريبي والاجتماعي، و التعقيدات الإدارية المرتبطة بأداء القطاع العام محدداً هاماً للقطاع والتشغيل غير الرسميين في الجزائر. كما أن توسع حجم هذه الظاهرة في الجزائر أفرز آثاراً عدة على مستويات مختلفة، من بينها توسع حجم التشغيل غير الرسمي.

2.3. التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

من اجل تحليل ومعرفة خصائص التشغيل غير الرسمي في الجزائر، سوف نتطرق لاهم اشكاله ومصادره، بالإضافة الى مسبباته، كما سنتطرق لتقديرات التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

1.2.3. أشكال و مصادر التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

يؤدي التشغيل غير الرسمي في الجزائر، دورا هاما في توفير مناصب شغل للكثير من الأفراد الذين لم يستوعبهم سوق العمل الرسمي. كما يعتبر حلا لمشاكل سوق العمل الجزائري واختلالا ته. ولهذه الأنشطة غير الرسمية عدة أشكال ومصادر وقطاعات تغذيها.

1.1.2.3.أشكال التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

تتخذ الأنشطة غير الرسمية عدة أشكال، كما لها عدة مصادر. وهي عادة تعبر عن مجموع الأنشطة المشروعة اجتماعيا المولدة لسلع أو خدمات، يلجا الأفراد و المنشآت إلى ممارستها لكن بدون ترخيص رسمي. وفي الجزائر تتخذ الأشكال التالية:[1]

– التجار المتجولون، سواء كانوا بسيارات أو راجلين، والذين يعملون بدون رخص رسمية، العارضين لمختلف السلع (أواني منزلية، ملابس، أفرشة، اسماك... الخ).

– تجار الأرصفة، وهم الأشخاص الذين يعملون في أرصفة الشوارع، وأبواب الأسواق ومحطات النقل، وأمام المحلات المسجلة رسميا.

– البائعون على حواف الطرق السريعة أو العادية أو أثناء زحمة السير، الذين يعرضون سلعا مختلفة، كالسجائر، الشاي، والخبز المصنوع في البيوت المعروضة من قبل الأطفال، الفواكه والخضر المنتجة في مزارعهم أو التي يتم شراؤها من السوق.

– نقل الأشخاص في المدن والأرياف، بسيارات مختلفة وفي أماكن معروفة لدى الزبائن، تزاحم سيارات الأجرة والنقل الحضري المرخص لهم والخاضعين للضرائب.

– شحن وتفريغ السلع بدون رخص، في الموانئ والأسواق، والأماكن المخصصة لبيع مواد البناء... الخ.

– حراسة مواقف السيارات بدون رخص رسمية، خدمات أجهزة الكمبيوتر غير المصرح بها.

---

[1]– براغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 124–125.

– حلاقة النساء في البيت أو في بيوت الزبائن، الخياطة في البيت (ملابس وافرشه مختلفة).

– تحضير بعض المواد الغذائية التقليدية كالكسكس، الحلويات الموجهة مباشرة للمستهلك أو لمحلات البيع الرسمية الأخرى، العناية بالأطفال، التي يتولد عنها أجورا غير مصرح بها.

– أنشطة التصوير غير المصرح عن دخولها، في الأماكن السياحية وحفلات الزفاف المختلفة.

– تكوين الفرق الموسيقية، وإحياء الحفلات بدون تصريح رسمي عن الدخول.

– الدروس الخصوصية والتدعيمية غير المصرح عن دخولها في بيوت الزبون أو بيت مقدم الخدمة.

– أنشطة الاعتناء بالحدائق الخاصة غير المصرحة الدخول.

– التجارة في العملات الأجنبية في السوق السوداء (مثل عمليات البيع والشراء التي تتم في بور سعيد بالجزائر العاصمة).

– التجارة في الذهب بدون ترخيص رسمي في الأرصفة، وأمام المقاهي والبنوك أو حتى أمام محلات بيع الذهب بتراخيص رسمية.

– مبادلة السلع المشروعة لهدف التسويق بدون ترخيص سواء كان محليا أو على حدود الدول المجاورة.

2.1.2.3. مصادر التشغيل غير الرسمي في الجزائر

هناك عدة قطاعات تعتبر مصدرا مهما للتشغيل والقطاع غير الرسميين في الجزائر.

***القطاعات المساهمة في القطاع والتشغيل غير الرسميين :**

– **قطاع التجارة** : يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية و في بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد ساعات محدود في اليوم، ولهذا يمكن اعتبارها كصمام أمان لامتصاص سخط هذه الفئة لسياسة التوظيف في البلاد. وتمارس

التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات اقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر) كما تمارس في أسواقا سوداء (حيث أسعار المواد والخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب). ومن بين أهم عوامل توسع دائرة التجارة غير الرسمية في ما يلي :[1]

– تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني للمنتوجات الأجنبية وتثبيط الاستثمار الوطني في القطاعات المنتجة.

– البطالة لدى فئة الشباب من حملة الشهادات والذين التحقوا بسوق العمل لأول مرة .

– عجز جهاز الإنتاج الوطني على سد حاجات المستهلكين المختلفة.

– الرسوم الجمركية المرتفعة على بعض المواد للحد من استردادها. في المقابل تزايد الطلب عليها الأمر الذي حتم إيجاد قنوات تمويل غير رسمية لها.

– غياب العمران التجاري المنظم والمدروس في إطار التخطيط الحضري للمدن.

– الإجراءات المتعلقة ببداية أنشطة تجارية جديدة خاصة السجل التجاري. كما تشير تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2009–2015)، كما هو موضح في الجدول رقم (3–3)، حيث عدد إجراءات بدء نشاط تجاري تقدر بحوالي(14) إجراءا، وتأخذ من الوقت حوالي (24) يوما ورتبت الجزائر خلال هذه الفترة بـ (141 و153) ضمن عينة مكونة من (183) بلدا أي أن الجزائر ضمن الثلاثون بلد الأخيرة في العينة.

– **قطاع البناء والأشغال العمومية** : يلعب هذا القطاع دورا هاما في توفير مناصب شغل للعمالة غير الرسمية خاصة بعد فترة الثمانينيات وخلال فترة التسعينيات، وهذا بعد غلق وخوصصة بعض المنشآت العمومية، وكذا مشاكل عدم الاستقرار الأمني التي أثرت سلبيا على الاقتصاد، ما فتح

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص136 –137.

المجال أمام الورشات المصغرة غير الرسمية في هذا القطاع كمصدر مهم للتوظيف خاصة مع تزايد أزمة السكن في الفترات الأخيرة. نميز الحالات التالية من التشغيل غير الرسمي في هذا القطاع :

– ورشات رسمية توظف عمالة رسمية (مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).

– ورشات غير رسمية تنشط في إطار غير رسمي في الغالب (انجاز مساكن أو ورشات عمل فوضوية) وهذا بتوظيف عمالة غير رسمية.

– ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية، أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء.

إضافة إلى ذلك من أسباب توسع العمالة في هذا القطاع هو تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وكذا إجراءات وتكاليف رخص البناء، مما يجعل البناء من البداية غير رسميا، وبالتالي العمالة غير رسمية أيضا. والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر من حيث تسجيل الملكية وتراخيص البناء ضمن عينة تفوق (183) بلدا، خلال الفترة (2009– 2015)، ادرجت الجزائر ضمن البلدان الأخيرة من حيث تسجيل الملكية أي ما بين (160و172) من أصل 183 بلدا وما بين (10و14) إجراءا و حوالي ما بين (50و60) يوما وتكلفة تقدر بـ(7%) من قيمة العقار للعملية. في المقابل نفس الشيء تقريبا بالنسبة لتراخيص البناء كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-3) : سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الجزائر (2009-2015).

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	132	136	136	148	152	153	154
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	141	148	150	153	156	164	141
- عدد الإجراءات	14	14	14	14	14	14	13
- الوقت بالأيام	24	24	24	25	25	25	22
- التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.8	12.1	12.9	12.1	12.1	12.4	11.0
- الحد الأدنى لرأس المال(% من متوسط الدخل القومي للفرد)	36.6	31.0	34.4	30.6	27.2	28.6	24.1
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	112	110	113	118	138	147	127
- عدد الإجراءات	22	22	22	19	19	19	17
- الوقت بالأيام	240	240	240	281	281	241	204
- التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	46.8	39.6	44	23.1	54.6	60.1	0.7
توظيف العمال (الترتيب)	118	122	-	-	-	-	-
- مؤشر صعوبة التعيين (0- 100)	44	44	-	-	-	-	-
- مؤشر صعوبة ساعات العمل(0- 100)	60	40	-	-	-	-	-
- مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة(0- 100)	40	40	-	-	-	-	-
- مؤشر صعوبة قوانين العمل (0- 100)			-	-	-	-	-
- تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	48	41	-	-	-	-	-
	17	17			-	-	-
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	118	122	124	127	129	133	131
- عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	8	8	8	8	8	8
- الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17	17	17	17	17	17	17
- تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1.248	1.248	1.248	1.248	1.260	1.27	1.270
- عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9	9	9	9	9	9	9
- الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23	23	23	27	27	27	26
- تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1.428	1.428	1.428	1.318	1.330	1.33	1.33
إنفاذ العقود (الترتيب)	126	123	127	122	126	129	120
- عدد الإجراءات	47	46	46	45	45	45	45
- الوقت (بالأيام)	630	630	630	630	630	630	630
- التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9

154	153	152	148	136	136	132	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
157	176	172	167	165	160	162	***تسجيل الملكية (الترتيب)***
10	10	10	10	11	11	14	- عدد الإجراءات
55	63	63	48	47	47	51	- الوقت بالأيام
7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.5	- التكلفة (% من قيمة العقار)
171	130	129	150	138	135	131	***الحصول على الائتمان (الترتيب)***
2	3	3	3	3	3	3	- مؤشر قوة الحقوق القانونية (0- 10)
0	4	4	3	2	2	2	- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0- 6)
0.0	2.4	2.3	0.3	0.2	0.2	0.2	- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%من عدد السكان الراشدين)
2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	- تغطية المراكز الخاصة المعلومات الائتمانية(% من عدد السكان الراشدين)
132	98	82	79	74	73	70	***حماية المستثمرين (الترتيب)***
-	5	6	6	6	6	6	- مؤشر نطاق الإفصاح (0- 10)
5	6	6	6	6	6	6	- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0- 10)
4	4	4	4	4	4	4	- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0- 10)
4.5	5	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	- مؤشر قوة حامية المستثمرين (0- 10)
176	174	170	164	168	168	166	***دفع الضرائب (الترتيب)***
27	29	29	29	34	34	34	- المدفوعات (عدد المرات سنويا)
451	451	451	451	451	451	451	- الوقت (بالساعات سنويا)
72.7	71.9	72	72	72.0	72.0	74.2	- إجمالي سعر الضريبة (% من الإرباح)
97	60	62	59	51	51	49	***تصفية النشاط التجاري (الترتيب)***
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	- المدة الزمنية (بالسنوات)
7	7	7	7	7	7.0	7	- التكلفة (% من قيمة موجودات التقليسة)
41.7	41.7	41.7	41.7	41.7	41.7	41.7	- معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)

Sources: WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, Doing Business (2009,2010,2011,2012,2013,2014,2015)(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183-189 economies –WORLD BANK, Washington D. C: -Doing Business (2009) p86. -Doing Business (2010) p103. -Doing Business (2011) p145 -Doing Business (2012) p78. -Doing Business (2013) p146. -Doing Business (2014) p174. -Doing Business (2015) p168.

– **قطاع الفلاحة :** بالرغم من أن إحصاءات التشغيل غير الرسمي عادة ما تستبعد قطاع الفلاحة، إلا انه مساهما رئيسيا بتوفير العمل وتوليد الدخل للكثير من الأشخاص وأسرهم في الجزائر، وغالبا ما هو مرتبط بنشاط الأسر المعيشية وأدائه مازال تقليديا.

2.2.3. أسباب توسع دائرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

يعود توسع حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر، لعدة عوامل منها: النمو الديموغرافي، بطالة الشباب وأزمة سوق العمل، جمود النظام الضريبي واللوائح التنظيمية.

1.2.2.3.النمو الديموغرافي، تطور حجم السكان في سن العمل في الجزائر.

يتأثر سوق العمل في أي اقتصاد بنمو وتطور السكان مع الوقت، وكذا تطور حجم السكان في سن العمل، أيضا الشرائح العمرية المختلفة للسكان، من شباب (ذكور وإناث)، نسبة الشيخوخة، معدل مشاركة المرأة في سوق العمل. عادة يرافق ارتفاع معدل نمو السكان زيادة القوى العاملة الوافدة إلى سوق العمل، لكن هذا المعدل يختلف من بلد لآخر حسب توليفة الظروف القائمة، وفي نفس البلد من فترة لأخرى. وما يهمنا هنا هو توازن سوق العمل في ظل تطور نمو السكان، فالزيادة في معدل السكان النشطين اقتصاديا التي يرافقها زيادة مواتية في فرص العمل الجديدة. فهذه الحالة لا تشكل أي ضغط على سوق العمل. لكن حدوث العكس يؤدي إلى اختلالات في سوق العمل، نتيجة عدم قدرته على تلبية عرض العمل، وهو ما يشجع ازدهار سوق العمل غير الرسمي، وبالتالي توسع التشغيل غير الرسمي.

حسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في الأول من جانفي 2014(38.7 مليون نسمة) وحوالي (39.5 مليون نسمة) في الأول من جانفي 2015. لعل أهم ما يميز الحصيلة الديمغرافية لسنة 2013 انخفاض في عدد الولادات الحية وكذلك الوفيات، إضافة إلى انخفاض طفيف لمستوى وفيات الرضع، مع ارتفاع معتبر لعدد الزواجات. أما بالنسبة لتركيب السكان ارتفعت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات من (11.2%) إلى (11.4%) ما بين 2012و2013. كما ارتفعت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من (27.9%) إلى (28.1%) خلال نفس الفترة. كما انخفضت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59سنة) من (64%) إلى (63.6%)، في حين واصلت الارتفاع نسبة الفئة التي تتجاوز أعمارها 60سنة من (8.1%) إلى (8.3%) خلال نفس الفترة. معدل الخصوبة العام انخفض لكل الفئات العمرية ما بين(1990-2013). [1]

[1]- الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2013، (ONS)، الجزائر، 2015، ص 01.

في هذا الإطار تفيد مؤشرات التنمية العالمية، أن معدل نمو السكان في الجزائر ازداد مع بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات ثم بدا في التراجع نوعا ما. إذ ارتفع من (3.01%)عام 1970 إلى (3.30%) سنة 1982ثم التراجع بعد 1986. حيث وصل إلى (2.53%) عام 1990و(1.43%)عام 2011 أي تراجع بأكثر من النصف. كما يبين الجدول رقم (14). رافق هذه التغيرات الديمغرافية تراجع في معدل الخصوبة من (6- 4) ولد لكل امرأة ما بين (1985- 1990) على الترتيب إلى اقل من (2 ولد) لكل امرأة سنة 2011. كما يوضح الجدول رقم (3-4). [1]

الجدول رقم (3-4) : معدل نمو السكان في الجزائر للفترة (1970-2011) (%).

2011	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970
1,43	1,47	1,51	1,43	1,93	2,53	3,06	3,27	3,13	3,01

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية في الجزائر (1970-2011) على الموقع :
10/01/2015http://www. indexmundi. com/facts/algeria/population-growth

هذه الزيادة السريعة في معدل السكان خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانيات شكلت ضغوطات على سوق العمل في عقد التسعينات و العقد الماضي. في المقابل قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينيات مع الهيئات الدولية، وذلك تزامنا مع مشاكل تتعلق بالأمن والاستقرار السياسي، وهي عوامل أثرت سلبا على خلق فرص التوظيف ما أدى إلى اختلال في سوق العمل، وبالتالي التوجه إلى التشغيل غير الرسمي خاصة بالنسبة للوا فدون الجدد لسوق العمل.

[1] – البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية في الجزائر (1970-2011) على الموقع :
10/01/2015http://www. indexmundi. com/facts/algeria/population-growth

الجدول رقم (3-5) : معدل نمو السكان في الجزائر للفترة (1970-2013) (%)

السنة	1985	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان									
عدد السكان في وسط السنة (بالالاف)	-	25022	30416	34591	35268	35978	36717	37495	38297
معدل النمو الطبيعي (%)	3.06	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07
معدل الخصوبة الكلي(طفل/امراة)	5.93	4.5	2.4	2.81	2.85	2.87	2.87	3.02	2.93
متوسط العمر عند الانجاب (بالسنة)		29.5	32	31.9	31.8	31.7	31.6	31.5	31.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS) 2013.

2.2.2.3.مشاكل تتعلق بالأمن، والنظام التعليمي.

*** مشاكل تتعلق بالاستقرار الأمني** : تميزت فترة أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات بحالة من العنف السياسي انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي وعلى سوق العمل، وهجرة السكان من الأرياف إلى المدن. ما زاد من تفاقم المشاكل الاجتماعية والبطالة. هذه الظروف مجتمعة شجعت نمو القطاع والتشغيل غير الرسميين في الجزائر.

*** مشاكل تتعلق بالنظام التعليمي و التسرب المدرسي :**

تضم هذه الفئة الأطفال الذين لم يتمدرسوا أبدا، وأولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية بصفة إرادية، والمطرودين بسبب الرسوب في امتحانات الانتقال من طور إلى آخر والمتعارف على تسميتهم بالمتسربين من المدارس.

في هذا الإطار الجدول رقم(3-6) يبين بعض المعلومات المتعلقة بتمدرس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، عموما خلال العقد الماضي تميز معدل التمدرس بالاستقرار نوعا ما، إذ انتقل هذا الأخير من (93%) عام 2000 إلى (96%) عام 2006. عادة الأطفال الموجودين خارج المنظومة التعليمية يكونون عرضة للتشغيل المبكر في إطار القطاع غير الرسمي، خاصة إذا تعلق

الأمر بالأسر الفقيرة، لذا فالفئة العمرية ما بين (5 –10) سنوات تشكل ضغطا على سوق العمل بعد عقد أو نصف العقد، وفي حالة عدم التوسع في خلق فرص العمل، فان التشغيل غير الرسمي يبقى الملاذ الأخير للعمل.

الجدول رقم (3–6) : معدل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس (2000–2006).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأطفال في سن التمدرس	745,86	745,32	694,64	645,87	636,83	604,79	582,54
الأطفال المتمدرسين	695,44	700,81	647,96	608,66	606,21	580,89	558,37
النسبة الحقيقية للتمدرس	93%	94%	93%	94%	95%	96%	96%

المصدر : عدمان مريزق، دور الإنفاق على قطاع التربية والتعليم في تراكم رأس المال البشري في الجزائر، ملتقى دولي حول : رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، الجزائر، يومي 13و14 ديسمبر 2011، ص 09. نقلا عن وزارة التربية الوطنية.

3.2.2.3.أزمة سوق العمل والبطالة.

عادة الاختلالات التي تسود أسواق العمل، والناتجة عن عدم قدرة عروض العمل على تلبية كل طلب العمل. تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. وهو ما يقود إلى البحث عن فرص عمل في إطار سوق العمل غير الرسمي، وبهذا تتوسع دائرة التشغيل غير الرسمي. لهذا فتحليل البطالة يعتمد على سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي، خاصة في البلدان النامية ومن بينها الجزائر حيث يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في خلق فرص العمل.

إن تحليل أداء سوق العمل الجزائري مرتبط بأداء الاقتصاد ككل. ولقد مر هذا الأخير بمراحل وتغييرات خاصة في الثلاث عقود الأخيرة للفترة **(1975–2013)**، ما اثر على سوق

العمل سلبا أو إيجابا حسب الظروف. لذا نميز المراحل التالية كما هي موضحة في الشكل الموالي :[1]

المرحلة الأولى (1975-1984) : وهي مرحلة تشمل المخطط الخماسي الأول، حيث ارتفع معدل التشغيل السنوي بـ(4.2%) ويعود إلى الاستثمارات العمومية بعد تحسن سعر النفط عام 1979. وهنا لعب كل من قطاع الإدارة والأشغال العمومية، وكذا الخدمات في هذا النمو. في المقابل نشير إلى ضعف مشاركة القطاع الصناعي واستقرار مشاركة القطاع الفلاحي.

المرحلة الثانية (1985-1989): وهي مرحلة تشمل المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وقد اعترض تنفيذ هذا المخطط الأزمة البترولية 1986. وهنا انخفض معدل التشغيل من (90.1%) إلى (81.9%) كنسبة من الفئة النشطة، وارتفاع معدل البطالة من (9.69%) إلى (20.42%) ومن هنا بدأت الضغوطات على سوق العمل.

المرحلة الثالثة (1989-1999): وهي مرحلة دخلت فيها الجزائر في إصلاحات مع الهيات الدولية (صندوق النقد الدولي) في محاولة للتوجه لاقتصاد السوق، لذلك قامت بإصلاحات هيكلية (التكييف والتعديل الهيكلي) وإصلاحات على مستوى المنشآت ، وتميزت بتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية ورافق ذلك مشاكل سياسية أثرت على الأمن والاستقرار. كل هذه الظروف أثرت سلبا على سوق العمل ما أدى إلى مواصلة ارتفاع معدل البطالة حيث وصل إلى (29.8%) عام 2000.

المرحلة الثالثة (2000-2014):وتتميز هذه الفترة بتطبيق مجموعة من برامج التنمية، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2005-2009)، برنامج التنمية

---

[1]- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، (غير منشورة)، دفعة 2013/2012،ص ص 189-191.

المستدامة (2010-2014). وتميزت هذه المرحلة باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية رافقها انخفاض في معدلات البطالة حيث وصل إلى (9.8%) عام 2013. المراحل السابقة موضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-1) : تطور معدل البطالة في الجزائر (1975-2010).

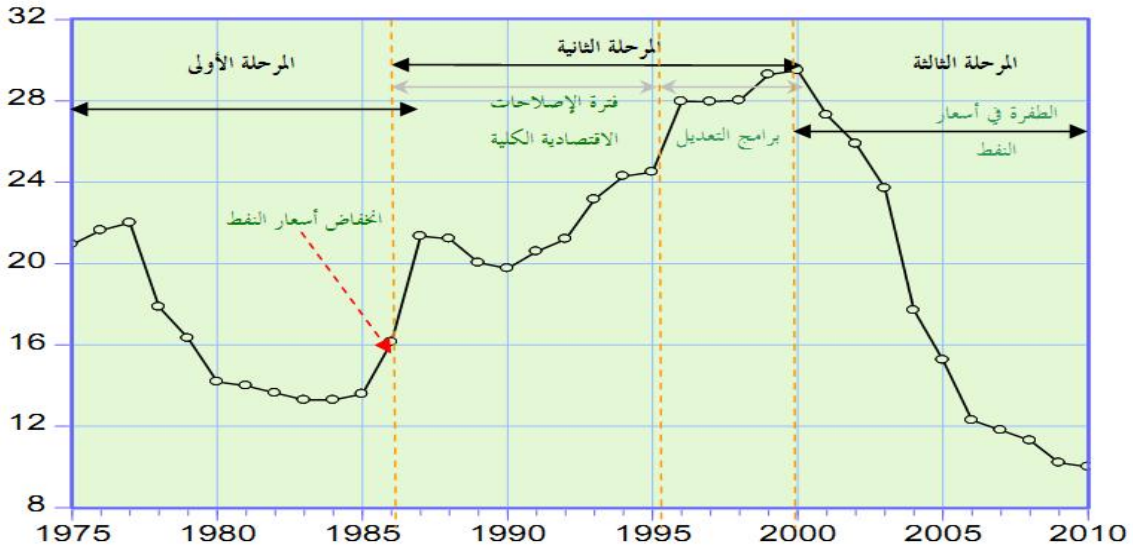

المصدر : دحماني ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

إضافة الى ذلك الجدول الموالي يوضح اهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر للفترة (1997-2013). حيث نلاحظ، تراجع في معدلات البطالة من (28.9%) عام 2000 إلى (9.8 %) عام 2013، نشير كذلك إلى أن كل من قطاع الخدمات والتجارة استحوذا على الجزء الأهم من عدد المناصب التي تم خلقها خلال الفترة (2000-2013). وذلك بنسبة (62.52%) عام 2000و(59.8%) عام 2013، مع الثبات النسبي لهذه المساهمة من حيث العمالة. ويعود ذلك إلى السياسة الميزانية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بداية من 2000 بعد تحسن أسعار المحروقات واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وانتهاج برامج تنموية، والتغييرات التي مست كتلة الأجور خاصة

بعد 2008، هذه العوامل زادت من طلب المواطنين على الخدمات وانتعشت معها التجارة خاصة مع زيادة الواردات وتراجع مساهمة قطاع الصناعة مقارنة بالسبعينيات، حيث استحوذت هذه الأخيرة على ما يقارب (19.85%) عام 1978 من العمالة باستثناء الزراعة في حين لم تساهم سوى بـ(13%) عام 2013 من إجمالي العمالة.

الجدول رقم (3-7): البطالة و توزيع العمالة حسب قطاع الأنشطة في الجزائر(1997-2013). (الوحدة :بالآلاف)

	1997	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قوة العمل السكان النشطون	7757	8690.855	9492.508	10315	10544	10812	10661	11423	11964
معدل البطالة	%26.41	%28.9	%15.3	%11.3	%10.2	%10.0	%10.0	%11	%9.8
العمالة المشتغلون	5708	6179.992	8044.220	9146	9472	9736	9599	10170	10788
البطالون	2049	2510.863	1448.288	1169	1072	1076	1062	1253	1175
نسبة الشغل	%43.6	%30.5	%34.7	%37.0	%37.2	%37.6	%36.0	%37.4	%39
قطاعات الاقتصاد									
الصناعة	584	826.06	1058.835	1141	1194	1337	1967	1335	1407
	(%10.2)	(%13.37)	(%13.16)	%12.48)	(%12.61)	(%13.73)	%14.24)	(%13.1)	(%13)
البناء والأشغال العمومية	588	617.357	1212.022	1575	1718	1886	1595	1663	1791
	(%10.3)	(%9.99)	(%15.07)	%17.22)	(%18.14)	(%19.37)	%16.62)	(%16.4)	(%16.6)
تجارة ،خدمات وادارة	3651	3863.69	4392.843	5187	5318	5377	5603	6260	6449
	(%64)	(%62.52)	(%54.61)	%56.61)	(%56.14)	(%55.23)	%58.37)	(%61.6)	(%59.8)
الفلاحة	884	872.88	1380.52	1252	1242	1136	1034	912	1141
	(%15.5)	(%14.12)	(%17.16)	%13.69)	(13.11)	(%11.67)	%10.77)	(% 9)	(%10.6)
توزيع العاملين حسب المهنة									
أرباب العمل و المستقلون	1597	1645.897	2183	2655	2762	2847	2963	2882	3117
	%28	%26.63	%27.13	%29.03	%29.15	%29.24	%30.86	%28.33	%28.89
الأجراء الدائمون	2693	3017.956	3076	3198	3136	3208	3456	3675	3878
	%47.2	%48.83	%38.23	%34.96	%33.10	%32.95	%36	%36.13	%35.94
الأجراء غير الدائمون والمقربون	1072	1213.054	2203	2815	3101	3250	2978	3396	3562
	%18.8	%19.63	%27.38	%30.78	%32.73	%33.38	%30.02	%33.39	%33.01
مساعدو الاسر	346	303.095	582	477	473	404	202	217	231
	%6	%4.9	%7.23	%5.21	%4.99	%4.14	%2.10	2.13	%2.14

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائري 2014.

كذلك نشير إلى تقلص مساهمة قطاع الفلاحة حيث تراجعت مساهمته في التوظيف من (15.5%) عام 1997 إلى (10.6%) عام 2013، ويعود ذلك إلى النزوح الريفي في مرحلة التسعينيات وعزوف الشباب عن العمل بالزراعة خاصة مقارنة بانتعاش التجارة، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد ازدادت حصته في التشغيل من (9. 99%)عام 2000 إلى (16.6%) عام 2013. [1]

أما بالنسبة للتشغيل حسب النوع وكذا تشغيل الشباب، فنشير إلى أن معدل بطالة الذكور تراجع مع تراجع معدل البطالة الوطني، وذلك من (17.5%) عام 2004 إلى (8.3%)عام 2013. في المقابل خلال نفس الفترة لم يتغير كثيرا معدل بطالة الإناث (18.1%) عام 2004 إلى (16.3%)عام 2013. لهذا لا يزال معدل مشاركة المرأة في سوق العمل محدودا مقارنة بالدول المتقدمة. ومن هنا تكون عرضة للتشغيل غير الرسمي رغم قلة البيانات في هذا الميدان. أما بطالة الشباب (16–24 سنة) فهي مرتفعة رغم التراجع حيث بلغت(24.8%) أواخر 2013 وبهذا تشكل ضغطا على سوق العمل.

أما بالنسبة لتطور معدل الحماية الاجتماعية وهو مؤشر مهم عن تصريح العمل. فقد ارتفع معدل الانتساب من (48.4%) عام 2004الى (57.6%) عام 2013، نشير إلى انه خلال العقد الماضي ما بين (2000–2010) فاق عدد غير المنتسبين عدد المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي، لكن بعد 2010ازداد عدد المنتسبين كما يبين الشكل الموالي رقم (12). رغم هذه الزيادة يبقى معدل الانتساب منخفض ما يؤشر على وجود أنشطة غير مصرح بها نظرا لتعقيدات العمل أو لارتفاع الاقتطاعات.

[1] – مصدر البيانات من الديوان الوطني للإحصاء الجزائري.

الشكل رقم (3-2):السكان النشطون (2004-2013)المنتسبون إلى الضمان الاجتماعي (بالآلاف)

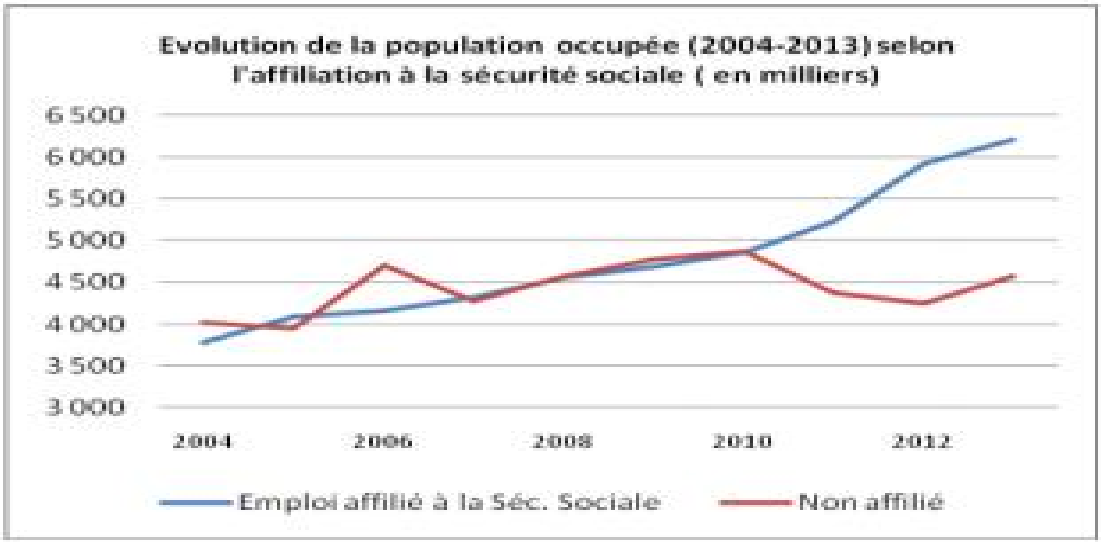

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائري.

أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب المهنة، نشير إلى استقرار نسبي في حدود (28%) لأرباب العمل والمستقلون للفترة (1997و 2013)، تراجع معدل الأجراء الدائمون من (48.83%) عام 2005الى (35.94%) عام 2013، وكذا تراجع نسبة مساعدو الأسر من (6%) عام 1997الى (2.14%) عام 2013. في المقابل زيادة نسبة الأجراء غير الدائمون والمتدربون من (1963%) عام 2005الى (33.01%) عام 2013. إن زيادة التوظيف المؤقت وتراجع التوظيف الدائم مع زيادة معدل قوة العمل والسكان في سن العمل خاصة الشباب في سن العمل، مؤشر على وجود ضغوطات بسوق العمل الرسمي، كما أن زيادة التوظيف المؤقت مع انخفاض القدرة الشرائية للمجتمع يؤدي إلى البحث عن وظائف ثانوية عادة ما تكون في إطار القطاع غير الرسمي.

4.2.2.3.مشاكل تتعلق بالنظام الضريبي واللوائح التنظيمية.

***مشاكل تتعلق بالنظام الضريبي** :في هذا الإطار تشير تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي لعام 2014و2015، إلى أن ترتيب الجزائر في عينة مكونة من (189) بلدا فيما يخص أداء النظام الضريبي. رتبت الجزائر ضمن الثلاثين (30)بلد الأخيرة من العينة. ما يمكن

ملاحظته من الجدول الموالي رقم (3-8)، أن ترتيب الجزائر فيما يخص دفع الضرائب انخفض من 174في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 إلى 176 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015، أما مقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء فيما يخص الضرائب فقد استقر عند (41.63) نقطة في الوقت الذي تعطى فيه (100) نقطة للأداء الجيد والنقطة (0) للأداء الضعيف. هذه النقاط تشير إلى ضعف أداء النظام الضريبي في الجزائر. قامت الجزائر بعدة إصلاحات ضريبية، بداية من الإصلاح الضريبي لسنة 1991. لكن رغم ذلك لا يزال هذا الأخير يتميز بالتعقيد وعدم المرونة مقارنة ببعض البلدان.

الجدول رقم (3-8) :ترتيب الجزائر فيما يخص دفع الضرائب (ممارسة أنشطة الأعمال) للفترة 2014 -2015.

ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال 2015	176	ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال 2014***	174	التغيير في ترتيب	-2
**مقياس الاقتراب من الحدّ الأعلى للأداء 2015	41.63	**مقياس الاقتراب من الحدّ الأعلى للأداء 2014	41.63	التغيّر في مدى الابتعاد عن الحدّ الأعلى للأداء** (نقاط مئوية)	0.00
**يظهر مقياس الاقتراب من الحدّ الأعلى للأداء مدى اقتراب كلّ اقتصاد من الحدّ الأعلى المتمثّل بأفضل أداء سُجّل عبر كلّ من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جميع البلدان و السنوات التي يغطّيها التقرير منذ عام 2005. و يتراوح المقياس بين 0 و 100 حيث يشكّل الصفر مقياس الأداء الأسوأ و 100 مستوى الأداء الأعلى . ***تم تعديل ترتيبات العام الماضي: و هي تستند إلى 10 موضوعات و تعكس تصحيحات البيانات.					

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

في هذا الإطار يبين الجدول رقم(3-9) أهم مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015. مقارنة بدول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول رقم (3-9) :مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر حسب ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتوسط
المدفوعات (عدد)	27.0	17.4	11.8
الوقت (عدد المرات سنويا)	451.0	220.4	175.4
ضريبة الأرباح (%)	6.6	12.8	16.4
المدفوعات و الضرائب المتعلقة بالعمال (%)	30.6	16.2	23.0
ضرائب أخرى (%)	35.6	3.6	1.9
إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الربح)	72.7	32.6	41.3

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

نلاحظ من الجدول. أن عدد مرات دفع الضرائب في الجزائر يفوق متوسط عدد مرات دفع الضرائب في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ (10) مرات تقريبا، وأكثر من ضعف المتوسط السائد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما فيما يخص الوقت المستغرق سنويا بالساعات لدفع الضرائب في الجزائر يقدر بحوالي (451 ساعة) وهو يفوق بذلك المتوسط السائد في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكثر من الضعف تقريبا، وأكثر بثلاث أضعاف ما هو سائد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث الأنظمة الضريبية تميل إلى الفعالية. مدفوعات أخرى من الضرائب غير ضرائب الأرباح والدخول قدرت بـ(35.6%) وهي كبيرة مقارنة بـ(3.6%) المتوسط في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و(1.9%) المتوسط دول منظمة التعاون والتنمية. أما فيما يخص نسبة إجمالي سعر الضريبة من الأرباح فهي مرتفعة في الجزائر (72.7%) مقارنة بالمتوسط السائد بدول منظمة التعاون (41.3%)، و منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (32.6%).

تشير هذه البيانات إلى التعقيد والجمود في النظام الضريبي الجزائري مقارنة بالبلدان جيدة الأداء الضريبي، أو تلك التي أجرت إصلاحات ضريبية في العقود الأخيرة واقتصاداتها مشابهة للاقتصاد الجزائري. حقيقة المؤشرات الضريبية في الجزائر و المبينة في الجدول، لها اثر سلبي على ممارسة أنشطة الأعمال في إطار الدائرة الرسمية للاقتصاد. وهو أمر يشجع نمو الأنشطة غير الرسمية وبالتالي توسع دائرة التشغيل غير الرسمي.

* **اللوائح التنظيمية المتعلقة ببدء الأنشطة التجارية :** في هذا الميدان يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 في الجزائر إلى تحسن طفيف في الترتيب مقارنة بعينة القياس. لكن رغم هذا التحسن تبقى الجزائر ضمن الأربعين بلد الأخيرة في الترتيب في عينة مكونة من (189) بلدا كما هو موضح في الجداول الموالية.

الجدول رقم (3-10) : بدء الأنشطة التجارية في الجزائر حسب ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتوسط
عدد الإجراءات	13	8	4.8
الوقت (بالأيام)	22	18.9	9.2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11	28.1	3.4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.1	45.6	8.8

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن إجراءات بداية أنشطة تجارية في الجزائر مشابه لما هو موجود في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء تكلفة بداية الأنشطة التي تقل عنها في الجزائر نوعا ما. أما إذا قارنا هاته الإجراءات مع دول منظمة التعاون والتنمية فهي مضاعفة عما

هو موجود في الجزائر من حيث عدد الإجراءات والوقت المستغرق وكذا التكلفة. إن كثرة هذه الإجراءات في الجزائر (13 إجراءا)، وطول فترة بداية الأنشطة (22 يوما)، وكذا التكلفة (24.1%) من متوسط الدخل القومي للفرد). إجراءات مثقلة من شانها تثبيط نمو الأنشطة في الجزائر. ما يساعد على تحول هذه الأخيرة إلى القطاع غير الرسمي. وبالتالي زيادة التشغيل غير الرسمي.

3.2.3. تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

تختلف تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر، وذلك حسب جهة التقدير وكذا المنهج المعتمد في التقدير ، رغم صعوبة التقدير ما ينبغي الإشارة إليه وهو أن التشغيل غير الرسمي لعب دورا مهما في استقطاب الأيد العاملة خاصة في القطاع غير الرسمي، خلال حقبة الثمانينيات مع تسريح العمال وإعادة هيكلة المنشآت ، لذا كانت هنالك عدة محاولات لتقدير حجم القطاع والتشغيل غير الرسميين بداية من فترة التسعينيات.

تشير بعض التقديرات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ارتفع من(34%) إلى (37.1%) وذلك ما بين (1999– 2007) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. هذه النسب تدل حقيقة على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يفرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي، ويرافق ذلك استقطاب للعمالة غير الرسمية والتي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي وهذا من فئات مختلفة للمجتمع الجزائري. واتساع حجم ودائرة الاقتصاد غير الرسمي دليل على زيادة حجم العمالة غير الرسمية، والجدولين المواليين يعرضان بعض تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي بالجزائر. [1]

[1] - Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , *Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007* (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank & Europe and Central Asia Region ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, Washington D. C July 2010. p45.

الجدول رقم (3-11): التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001-2010)نسبة الى اجمالي التشغيل.

التشغيل غير الرسمي(باستثناء الزراعة)	2001	2005	2010
الذكور	%33.3	%42.7	%46.2
الإناث	%34.9	%34.1	%42.5
الإجمالي	%33.5	%41.3	%45.6

Source : ONS ,enquête emploi auprès des ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012,Alger. 2012. p11 .

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن حصة التشغيل غير الرسمي ارتفعت ما بين 2001 و 2010 وذلك في حدود 10**%** بالنسبة للذكور أو الإناث، وهذا باستبعاد قطاع الزراعة وهو قطاع معظم عمالته غير رسمية في الجزائر.

الجدول رقم (3-12): نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975-2010).

السنوات	79-75	84-80	89-85	94-90	99-95	2000-	2005-2010
كنسبة (%) من إجمالي التشغيل دون الزراعة	21.8	-	25.6	-	42.7	41.3	45.6

Sources: Jacques Charmes , The Informal Economy Worldwide: Trends and Characteristics, Margin: The Journal of Applied Economic Research, National Council of Applied Economic Research , Washington DC,2012,p110.

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق، والذي يمثل نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975-2010). ان نسبة التشغيل غير الرسمي ارتفعت من (21.8**%**) خلال الفترة (75-79) إلى (45.6**%**) خلال الفترة (2005-

2010) أي ازداد حجم التشغيل بأكثر من النصف، كما أن النسب المسجلة في السنوات الأخيرة تشير إلى أن حجم التشغيل غير الرسمي يلعب دورا مهما في توفير فرص العمل للكثير من الأفراد بالجزائر.

وكنتيجة أخرى أيضا نسبة التشغيل غير الرسمي تعتبر نسبة معتبرة مقارنة بإجمالي التوظيف، وهو أمر يحتاج إلى الدراسة المعمقة للظاهرة والبحث في كيفية تنظيمها والاستفادة من القيمة المضافة المولد بسوق العمل غير الرسمي بالجزائر.

3.3. التشغيل غير الرسمي وأداء سوق العمل في الجزائر.

ان تحليل وفهم أداء أسواق العمل، مهم لتحليل أسباب التشغيل غير الرسمي، ذلك ان فشل أداء سوق العمل في استقطاب العمالة، خاصة الوافدون الجدد لسوق العمل. يؤدي الى زيادة التشغيل غير الرسمي.

1.3.3. أداء سوق العمل في الجزائر.

لمعرفة أداء سوق العمل في الجزائر نعرض بعض مؤشراته للفترة ما بين (2010-2013)[1]:

بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل (11964000) شخص خلال شهر سبتمبر 2013 وتخطى إجمالي السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2مليون (227500) مشكلة (19%) من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديا.

[1]- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS)، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013. الجزائر، 2013، ص ص 1-2.

بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر(43.2%) بزيادة بلغت 1.2 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012 وأزيد من 3 نقاط مقارنة بسبتمبر 2011. وبلغت هذه النسبة (69.5%) لدى الذكور و(16.6%) لدى الإناث.

وتدلي نتائج المسح حسب الديوان الوطني للإحصاء، بوجود تباينات معتبرة حسب الجنس ومنطقة الإقامة والمستوى التعليمي. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل، حيث يتقلص الفارق بين نشاط الذكور والإناث مع ارتفاع المستوى التعليمي(من ما يقارب 57 نقطة لدى الفئة بدون مستوى إلى 14 لدى ذوي المستوى الجامعي). ويبدو أن المستوى التعليمي العالي والشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ (10788000)شخص، أي نسبة (28%) من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية (17.6%) من إجمالي السكان المشتغلين أي 1904000مشتغلة. عرفت بذلك زيادة بلغت 0.1 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012.

وفيما يخص نسبة العمالة والتي تعرف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت (39%) على المستوى الوطني (36.7 %)لدى الذكور و 13.9 % لدى الإناث). ويعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين إلى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيرة (المستخدمين وأصحاب المهن الحرة)، حيث نسجل فائضا بلغ 23500 مقارنة بـ 2012، أي بزيادة نسبية بلغت (8.2 %) بعد الانخفاض المسجل خلال سبتمبر 2012. كما عرف عدد الإجراء الدائمين ارتفاعا بلغ 203000، وكذا عدد الأجراء غير الدائمين (166000مقارنة بنفس الفترة). وتظهر نتائج المسح أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء (69 %) مع تراجع نسبي لصالح المستخدمين وأصحاب المهن الحرة، ويمثل الإجراء الدائمون (35.9 %) والإجراء غير الدائمين (33 %).

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي، تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (59.8 %)، يليه قطاع البناء والإشغال العمومية (16.6 %) والصناعة (13 %) وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة (10.6 %)، مع ارتفاع محسوس لهذا الأخير في الحجم والتركيبة النسبية لليد العاملة مقارنة بـ 2012 (9 %).

كما تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل (59.8 %) من المشتغلين مسجلا ارتفاعا مقارنة بسبتمبر من السنة 2012. بينما ترتفع نسبة العاملين في القطاع العمومي عند الإناث لتبلغ (61.2 %) من إجمالي العمالة النسوية. أما بالنسبة فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـ 1175000شخص وبلغت نسبة البطالة (9.8 %) على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجل نسبة (8.3 %)لدى الذكور و (16.3 %) لدى الإناث.

وتجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة البطالة على المستوى الوطني لدى الجنسين مقارنة بسبتمبر 2012، إلا أن مستوى الانخفاض كان اكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث مع انخفاض بلغ 1.3 نقطة مقابل 0.7 لدى الإناث.

كما تبين أن نسبة البطالة لدى الإناث استمرت في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011، حيث تراجعت من (19.2 %) إلى (17.2 %) ما بين 2010و2011 ثم (17 %)خلال 2012، لتصل إلى (16.3%) خلال 2013. ولعل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيت تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من (21.4 %) إلى (15.2%) من 2010 إلى 2012، لتبلغ (14.3 %) خلال 2013. كما تظهر نتائج المسح انخفاض نسبة البطالة لدى فئة الشباب (الفئة البالغة ما بين 16و 24

سنة) مقارنة حيث تراجعت من (27.5)% إلى (24.8 %) أي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن أربعة.

أدلت نتائج المسح بان (73.8%) من البطالين صرحوا انه يلجؤون إلى العلاقات الشخصية للبحث عن منصب شغل، بينما صرح (55 %) أنهم قاموا بالتسجيل لدى مكتب التوظيف و (55.4 %) قاموا بإجراءات للبحث لدى المنشآت و(26.4 %)كانوا بصدد البحث عن أساليب التمويل أو الموافقات الإدارية للقيام بمشاريع لحساباتهم الخاصة.

وصرح (60.8 %) من البطالين أنهم يبحثون عن منصب شغل منذ أكثر من سنة، مع تراجع نسبي بلغ 2.3 نقطة مقارنة بـ 2012. ويبدو ان البطالة الطويلة الأمد تمس بشكل اكبر الأشخاص دون شهادة (65.1 %) وخريجي معاهد التكوين المهني (62.2 %) مقارنة بحاملي الشهادات الجامعية (48.5 %). هذا، وقد بلغ عدد البطالين الذين اشتغلوا سابقا (481000) أي (40.9 %) من إجمالي البطالين، كان يشتغل منهم كإجراء غير دائمين و (62.7 %) في القطاع الخاص.

من جهة أخرى، إضافة إلى تصنيف السكان بين نشطين وغير نشطين، والذي تم بشأنه اعتماد جملة من التعاريف و الاتفاقات الدولية، بغية التمكن من تحديد هذه المفاهيم بالطرق الأكثر دقة، فقد تم اللجوء الى المستوى الدولي للاستخدام مفاهيم، أخرى مكملة بغية فهم أوسع لديناميكية سوق العمل عن طريق الإلمام بحالات تقارب مفهوم البطالة (حيز البطالة). تتضمن هذه الفئة الأشخاص في سن العمل والذين لم يقوموا بإجراءات فعلية لبحث عن عمل خلال الشهر السابق للمسح إلا أنهم صرحوا كونهم مستعدين للعمل في اجل أقصاه أسبوعين من تاريخ إجراء المقابلة.

وبلغ حجم هذه الفئة (852000) شخص (368000 ذكر و 485000 أنثى) بتاريخ سبتمبر 2013تتميز هذه الفئة بالشباب (55.1%لم يبلغوا سن الثلاثين) ومستوى تعليمي متدني (76.7% ليست لديهم أية شهادة). كما صرح (28.5 %) من هذه الفئة أي (243000) عدم البحث عن عمل خلال سبتمبر لاعتقادهم عدم وفرة مناصب شغل.

إن ازدياد نسبة البطالة لدى الذكور والإناث في سن العمل، و عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم أمر يشجع الكثير منهم إلى العمل بالقطاع غير الرسمي، وبالتالي توسع دائرة التشغيل غير الرسمي.

الجدول رقم (3-13):مؤشرات سوق العمل في الجزائر للفترة 2004-2013 .

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة(%)	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8
بطالة الشباب 16-24 (%)	32.4	31.1	24.3	27.4	23.8	21.3	21.5	22.4	27.5	24.8
معدل مشاركة القوى العاملة(%)	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7	40.0	42.0	43.2
معدل نمو التوظيف(%)	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6	36	37.4	39.0
الذكور										
معدل البطالة(%)	17.5	14.9	11.8	12.8	10.1	8.6	8.1	8.4	9.6	8.3
معدل نمو الأنشطة(%)	69.1	69.2	69.9	67.8	69	68.7	68.9	65.3	67.8	69.5
معدل نمو التوظيف(%)	57	58.9	61.6	59.1	62	62.8	63.3	59.8	61.3	63.7
الإناث										
معدل البطالة(%)	18.1	17.5	14.4	18.3	17.4	18.1	19.1	17.2	17	16.3
معدل نمو الأنشطة(%)	14.9	12.4	14.8	13.6	14.1	13.9	14.2	14.2	15.8	16.6
معدل نمو التوظيف(%)	12.2	10.2	12.6	11.1	11.6	11.4	11.5	11.8	13.1	13.9
الحماية الاجتماعية										
نسبة المنتسبين/إلى إجمالي التوظيف (%)	48.4	50.9	46.9	50.3	49.9	49.6	49.9	54.4	58.2	57.6

Source : (ONS) ,Activité ,Emploi a Chômage au 4éme Trimestre 2013,Nº 653 ,Algérie,2013, p p11-12.

الجدول السابق يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة في سوق العمل للفترة 2004-2013، والتي تتعلق بتطور معدلات البطالة، بطالة الشباب نمو التوظيف ومشاركة القوى العاملة بالنسبة للذكور والإناث، وكذا مستوى الحماية الاجتماعية.

نلاحظ من الجدول السابق ان معدل البطالة انخفض من (17.7%) سنة 2004 إلى (9.8 %) في 2013، أي انخفض تقريبا ب (8%) خلال تسعة سنوات. اما بالنسبة لمعدل بطالة الشباب الوافدون الجدد إلى سوق العمل من 16-24 سنة، فقد انخفض من (32.4%) سنة 2004 إلى (24.8 %) في 2013. لكن بالرغم من هذا الانخفاض نسبة البطالة لدى هذه الشريحة تمثل نسبة معتبرة وتشكل ضغوطا على سوق العمل الجزائري.

أما بالنسبة لمشاركة القوى العاملة تميزت بالاستقرار نوعا ما خلال هذه الفترة وهي قليلة مقارنة بمتوسط مشاركة قوة العمل العالمي. في هذا الإطار انتقل معدل المشاركة من (42.1 %) سنة 2004 إلى (43.2 %) سنة 2013، إذ كانت (48.1%) سنة 2001 أي انخفض معدل مشاركة القوى العاملة بـ(6 %) ما بين 2001- 2013. في المقابل يبلغ المتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل 64%. بينما 65% في أمريكا اللاتينية. و69% في جنوب شرق أسيا. 73% في شرق أسيا.

أما بالنسبة لمعدل بطالة الذكور فقد انخفض من (17.5%) سنة 2004 إلى (8.3 %) في 2013 مثل معدل البطالة العام. وبالتالي فهو محدد مهم له. لكن معدل نمو مشاركة القوى العاملة ازداد فقط بمقدار (0.4%) خلال نفس الفترة، في حين ارتفع معدل التوظيف بمقدار (6%) تقريبا. وهذا يشير إلى اختلافات مهمة في طبيعة مناصب الشغل التي تم خلقها (ما بين التوظيف الخدمي أو الأنشطة المولدة للإنتاج...).

في المقابل معدل بطالة الإناث لم ينخفض بنفس المعدل مثل الذكور، فقد انخفض بمقدار (2%) تقريبا خلال هذه الفترة- وهو ضعف معدل بطالة الذكور في السنوات الأخيرة-. مع معدل بطالة ما بين (16-18%) تقريبا وهو ما يوحي إلى المشاركة المحتشمة للإناث في سوق العمل الجزائري مقارنة بالذكور. أما معدل المشاركة بالقوى العاملة ازداد فقط بمقدار (1.7%)خلال نفس الفترة، في حين ارتفع معدل التوظيف بمقدار (1.7%) تقريبا وهو ما انعكس سلبيا على معدل بطالة الإناث.

أما بالنسبة لمعدلات الحماية الاجتماعية فقد ارتفع معدل الانتساب في الضمان الاجتماعي من (48.4%) سنة 2004 إلى (57.6%) في 2013، أي ازداد بمعدل(9%) تقريبا خلال تسعة سنوات.

الشكل رقم (3-3): معدلات البطالة في الجزائر حسب الشرائح الاجتماعية خلال الفترة 2004-2013.

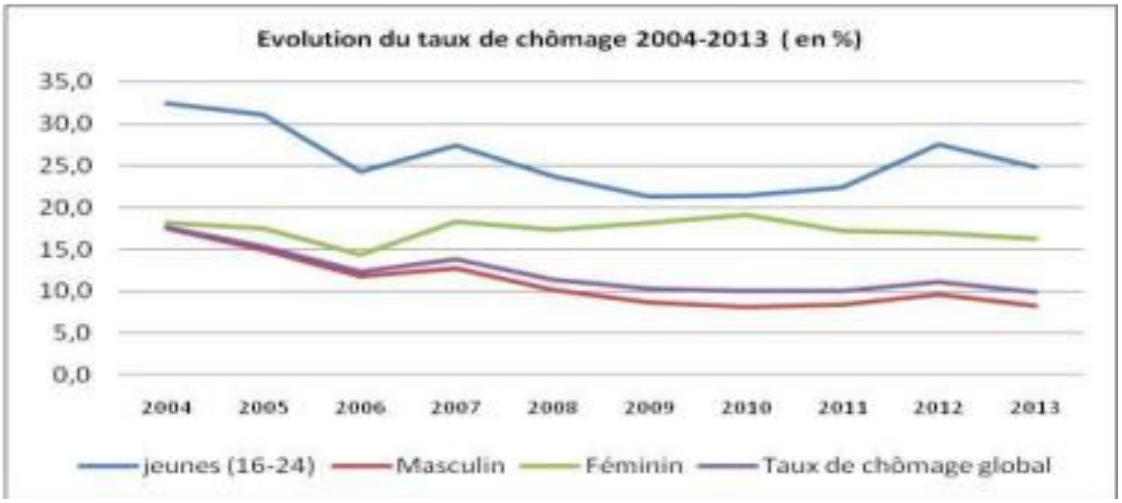

Source : (ONS) ,Activité ,Emploi a Chômage au 4éme Trimestre 2013,Nº 653 ,Algérie,2013. p13.

ما يمكن استنتاجه من المخطط أعلاه أن معدل بطالة الذكور يعتبر محددا مهما لمعدل البطالة الوطني خلال الفترة (2004-2013) وهذا ما يظهره شبه التطابق إلى حد ما. كذلك نقطة أخرى مهمة تتعلق ببطالة الشباب(16-24)، إذ نلاحظ تشابه تغيرات المنحنيات مع معدل البطالة الوطني، كما تعتبر مستويات بطالة هذه الفئة محددا مهما لمعدل البطالة الوطنية. إذ تمثل

حوالي 75% من مجموع العاطلين عن العمل. تلي هذه الفئة العمرية من حيث البطالة. بطالة الإناث إذ هي محصورة ما بين (15-19%) وبالتالي تساهم في تشكيل ضغوطا لسوق العمل الجزائري. في المقابل عدم قدرته على استيعاب هذه الشرائح، وهذا ما يفتح مجال البحث عن فرص عمل بالقطاع غير الرسمي. ما يوسع من دائرة التشغيل غير الرسمي.

2.3.3. التشغيل غير الرسمي واختلالات سوق العمل في الجزائر.

عادة لتحليل وتقييم أداء أسواق العمل في البلدان. نستخدم أهم مؤشرات سوق (معدل البطالة الوطني، بطالة الشباب الذكور والإناث، معدل الوافدون الجدد لسوق العمل، معدل نمو القوى العاملة، معدل تطور الوظائف ونوعيتها وتوزيعها حسب المؤهلات، معدل نمو الأنشطة...). إضافة إلى ذلك نعتمد على المعطيات الديمغرافية للسكان(تطور عدد السكان، السكان النشطون والعاطلون، نسبة الشباب، معدل الخصوبة...). هذه المعطيات ضرورية لفهم دينامكية وتطور سوق العمل. لكن هذه المؤشرات غير كافية للتقييم خاصة في البلدان النامية التي يلعب فيها القطاع والتشغيل غير الرسميين دورا محوريا في خلق مناصب شغل للكثير من الأفراد. لذا تحديد نوعية فرص العمل مهم جدا، كذلك طبيعة الوظائف وهيكل توزيع الأجور، ساعات العمل، والقدرة الشرائية للمواطنين. الطلب على العملة وسرعة دورانها. لهذا الأمر فالبلدان التي تتميز بتوسع دائرة التشغيل غير الرسمي. مؤشرات سوق العمل تفقد دلالتها من الناحية العملية، وفي هذا الإطار مسوحات سوق العمل ومسح دخل الأسرة تلعب دورا مهما في تحليل سوق العمل، و إعداد بيانات حول التشغيل غير الرسمي كما ذكرنا سالفا.

بالنسبة لسوق العمل الجزائري، شكل التشغيل غيرالرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) 45.6% سنة 2010 من مجموع العمالة، مرتفعا بذلك من (33.5%)سنة 2001، أي زيادة بمقدار (12%) تقريبا. في المقابل انخفض معدل البطالة من (27.3%)سنة 2001 الى (10%)سنة

2010 ليصل في 2013 الى (9.8%)، انخفض معه معدل بطالة الذكور من (51.3%) الى (8.1%) و معدل بطالة الاناث من (55.8%) الى (19.4%) خلال نفس الفترة، اما بالنسبة لمعدل بطالة الشباب من الشريحة العمرية (من15-24 سنة) فقد انخفض من(47%)سنة 2001 الى (22. 2%)سنة 2010. أي اكثر من النصف. لكن رغم هذا الانخفاض تبقى بطالة هذه الفئة العمرية تشكل ضغطا على سوق العمل الجزائري اضافة الى بطالة الاناث. من خلال هذه الارقام والمخططات الموالية نلاحظ ان تراجع معدلات البطالة في الجزائر رافقه زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي كما يبين الشكل الموالي. رغم الاصلاحات والبرامج التي قامت بها الجزائر خلال العقد الماضي. نفسر هذا الارتفاع في التشغيل والقطاع غير الرسميين باختلالات وعدم قدرة سوق العمل على استعاب كافة طلبات العمل للفئة النشطة من السكان خاصة شريحة الشباب، كذلك من مقارنة الارقام الواردة للتوظيف والبطالة والتشغيل غير الرسمي، يمككنا القول ان بعض مؤشرات سوق العمل تميل الى التقليل من الدور الحقيقي الذي يلعبه القطاع والتشغيل غير الرسميين في خلق فرص العمل مع الوقت.

ان معدل نمو التوظيف ومعدل مشاركة القوى العاملة في الجزائر، اذا ما قورن بمعدل البطالة الوطني. رغم تراجع معدل البطالة الا ان نمو التوظيف ومشاركة القوى العاملة تميزا بالثبات النسبي تقريبا خلال العقد الماضي، كما يبين الجدول رقم (23)، اذ ازداد معدل مشاركة القوى العاملة ما بين (2004-2013) فقط بـ (1%) او اقل مقارنة مع بعض السنوات، اما معدل التوظيف ازداد ما بين

(2-4%) تقريبا خلال نفس الفترة، ومعدل نمو الانشطة بالنستة للذكور انخفض بـ(4%) تقريبا ما بين (2004-2011)، وبقي ثابتا في حدود (14%) بالنسبة للاناث خلال هذه الفترة ليرتفع بعدها قليلا بـ (1.7%) سنة 2013. ان هذه الارقام توحي من الناحية العملية الى وجود ضغوطات على

سوق العمل، يعود اساسها الى فائض عرض العمل على الطلب وذلك حسب طبيعة ونوعية الوظائف. يستوعب هذا العرض في العمل القطاع غير الرسمي وهو ما تشير اليه التقديرات حول التشغيل غير الرسمي التي اشرنا اليها آنفا.

بالرغم من قلة البيانات في الجزائر حول القطاع والتشغيل غير الرسميين. خاصة في السنوات الاخيرة، الا ان بعض من المؤشرات في الاقتصاد يمكن ان تعطي دلالة عن حجم الانشطة غير الرسمية مثل الطلب على العملة. والشكل الموالي رقم (3-4) يبين ذلك.

الشكل رقم (3-4) : معدل البطالة والتشغيل غير الرسمي في الجزائر للفترة 1999-2008.

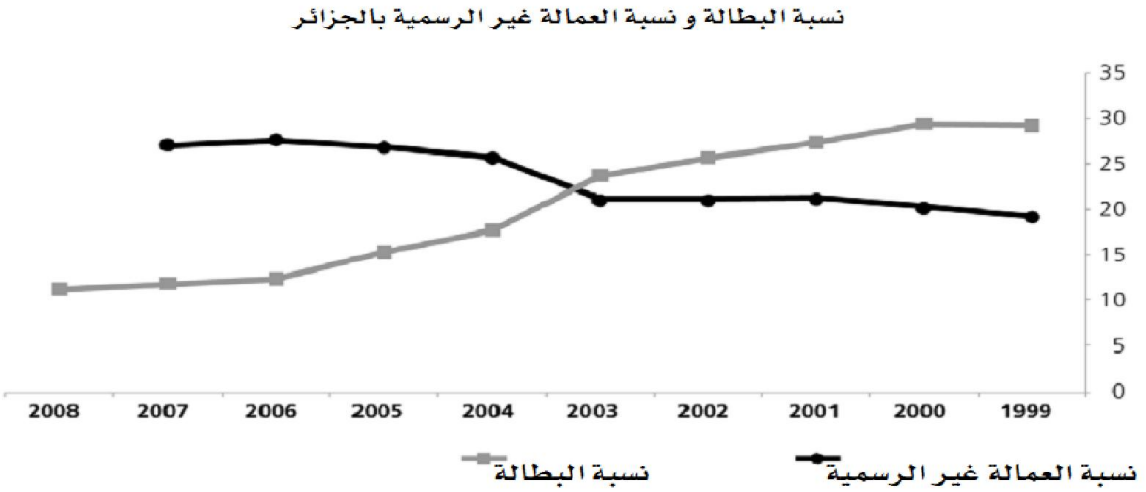

المصدر : الحسن العاشي، مقايضة البطالة بالعمل اللائق :تحديات البطالة في المغرب العربي، أوراق كارنيغي، مجلة مركز كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، واشنطن، الو م أ، 2010، ص 12.

في اطار هذا السياق الشكل الموالي يبين بعض المؤشرات المستخدمة لمعرفة حجم القطاع غير الرسمي.

الشكل رقم (3-5): مؤشرات عن القطاع غير الرسمي في الجزائر.

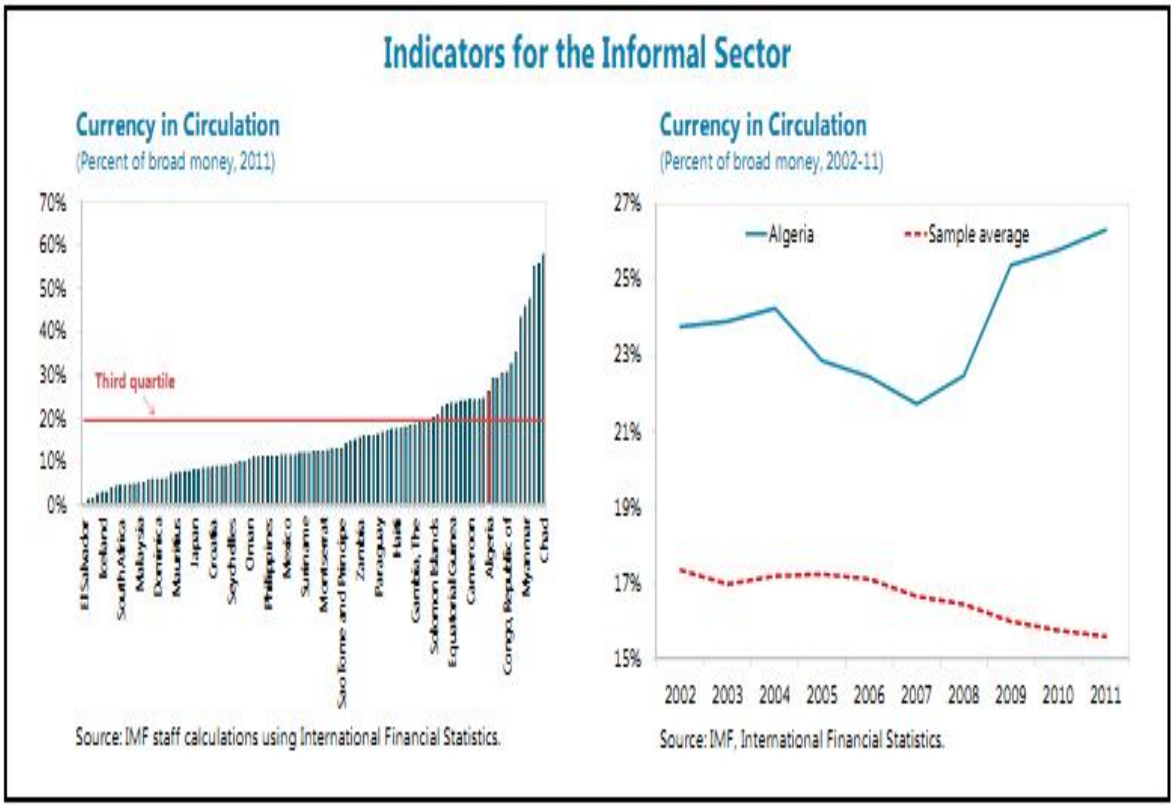

Source : IMF, ALGERIA : Staff Report for the 2012 Article IV consultation
, IMF Country Report No. 13/47. International Monetary Fund , Washington, D. C ,2013. p42

يبين الشكل أعلاه أن معدل تداول العملة في الجزائر خلال العقد الماضي مقارنة بعينة من البلدان. تميز بالارتفاع مقارنة بمعدل متوسط العينة.

في هذا الإطار حسب خبراء صندوق النقد الدولي، بيانات القطاع النقدي في الجزائر. تشير أيضا إلى أن القطاع غير الرسمي يمثل جزء كبير من الاقتصاد، كما يبين الشكل تداول العملة خلال العقد الماضي. حيث ازداد معدل التداول ما بين عام 2000 و2011، إذ لوحظ أن نسبة العملة المتداولة (نسبة إلى النقود بمفهومها الواسع) في الجزائر أعلى مما هي عليه في (75%) من بلدان في العالم، وهو مؤشر يؤكد أن هذه النسبة لا تعود فقط لتطور القطاع المالي، ولكن تشير أيضا إلى أن نسبة كبيرة من المعاملات تجرى خارج أنظمة الدفع الرسمية. إضافة إلى

ذلك، في الوقت الذي انخفضت فيه حصة العملة المتداولة نسبة إلى العرض النقدي لعينة من 101 بلدا بين عامي 2002 و 2011. تشير الأرقام إلى أن هذه النسبة ظلت مستقرة في الجزائر وارتفعت قليلا في نهاية هذه الفترة، ذلك حتى أواخر السداسي الأول من عام 2013. [1]

لا تزال حصة مهمة من السكان في سن العمل خارج قوة العمل. معدل المشاركة في القوى العاملة في حدود (47%) وهو منخفض جدا وفقا للمعايير الدولية، ويعود ذلك إلى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وكذا مشاركة الشباب المنخفضة. ومع ذلك، يعود معدل هذه المشاركة أيضا، إلى سياسات التشغيل في حد ذاتها، إذ ومن المتوقع تباطؤ نمو القوى العاملة في الجزائر من حوالي (2%) سنويا، إلى (1%)سنويا خلال العقد القادم (قاعدة بيانات ILO STAT، 2014). [2]

استقر معدل البطالة في الجزائر عند (9.8%)في ابريل عام 2014، وهذا المعدل هو أفضل قليلا مما كان عليه في الشرق الأوسط (11%) وشمال أفريقيا (10%)، مع تونس والمغرب المجاورة في (13%)و (9%)على التوالي. والبطالة طويلة الأجل هي أيضا مهمة في التحليل، إذ ما يقارب عن (46%)من العاطلين عن العمل قد يبحثون عن وظيفة منذ أكثر من عام اعتبارا من أبريل 2014. وهذا يعتبر مصدر قلق خاص لسوق العمل، خاصة مع الوافدين الجدد لسوق العمل ومعظمهم من الشباب (حيث مهارات اقل وفرص توظيف اقل) (ILO، 2013). وغالبية الباحثين عن عمل وإمكانيات تقبل الوظائف هي أقل من كفاءاتهم ومؤهلاتهم، أو لا تتوافق مع ملفهم الشخصي، والتي تنتمي إلى أي قطاع من قطاعات النشاط. وهنا نشير إلى أن النساء أقل مرونة من الرجال. فقط حوالي ثلث (مقارنة مع ثلاثة أرباع الرجال) يقبلون بوظائف بعيدة عن

[1] - IMF, ALGERIA : Staff Report for the 2012 Article IV consultation , IMF Country Report No. 13/47. International Monetary Fund , Washington, D. C ,2013. p42.
- IMF,International Financial Statistics ,International Monetary Fund , Washington, D. C ,2013. p78.
[2] - IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES : IMF Country Report No. 14/342
. International Monetary Fund , Washington, D. C ,2014. p45.

مقر سكناهم. ما يميز أيضا سوق العمل الجزائري في السنوات الأخيرة. زيادة فرص التوظيف محددة المدة، خاصة إذ ازدادت حصة (الموظفين/المتدربين) من (23%)إلى (33%)من مجموع العمالة بين عامي 2004 و 2013 (لم يتغير اعتبارا من أفريل 2014)، في المقابل حصة العمالة الدائمة استقرت عند حوالي (36%). الزيادة في حصة العمالة المؤقتة يمكن ربطها بخلق فرص العمل محدد المدة في القطاع العام. إذ زادت حصة العاملين بعقود محددة المدة من (18.6%)من العمالة عام 2010 إلى (23.3%)في 2013 في القطاع العام. ويعود هذا إلى فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص في العقد الأخير، أيضا إلى تفضيلات العمالة بين القطاع العام والخاص خاصة الشباب، كما أن أغلبية العمالة في القطاع الخاص تتمثل في العاملين لحسابهم الخاص عمالة مؤقتة(42.1%)، و (39.8%)من المتدربين في القطاع الخاص. فقط ما يفوق (70%)من العمالة في القطاع الخاص تكون في المنشآت التي لديها أقل من خمسة موظفين. ويهيمن على القطاع الخاص أيضا المنشآت الصغيرة في القطاعات التي تميل إلى أن تكون إنتاجيتها منخفضة. وفي القطاع غير الزراعي، و (99%)من المنشآت الخاصة لديها أقل من 10 موظفين. ويشارك أكثر من النصف بقليل من إجمالي العمالة في القطاع الخاص بين قطاعي التجارة والبناء، تمثل القطاعات الأخرى مع إمكانية أكبر للتوظيف في الصناعات التحويلية (12.9%)والنقل والاتصالات بنسبة (7.6%) من الوظائف.[1] والمخططات الموالية تظهر ذلك.

[1] - IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES, OP Cit, p p45-47.

الشكل رقم (3-6): هيكل توزيع العاملين بين منشآت القطاع العام والخاص (2012).

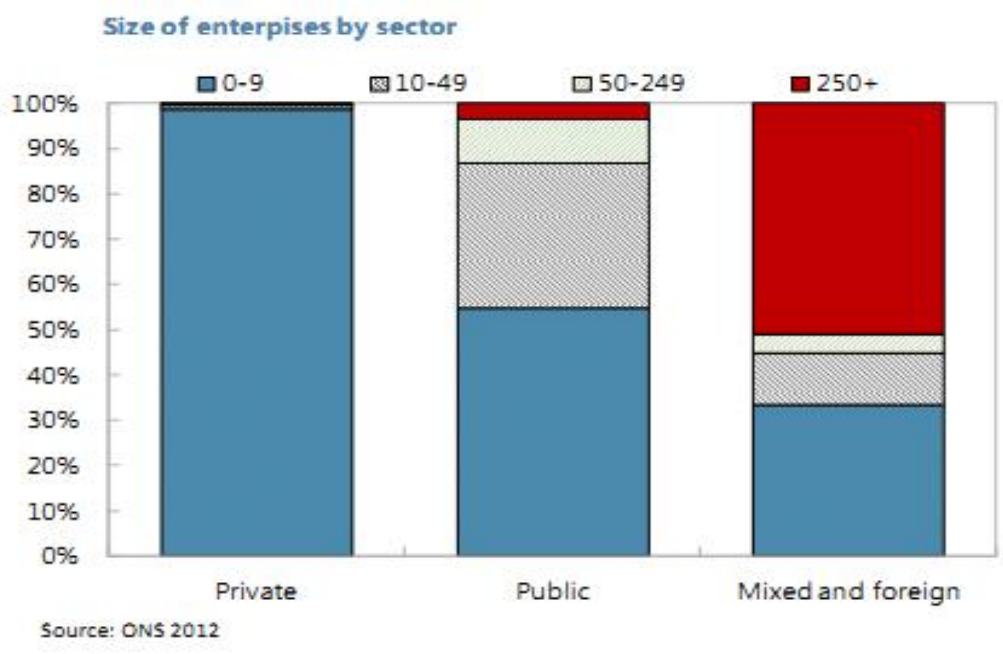

Source : IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES : IMF Country Report No. 14/342 . International Monetary Fund , Washington, D. C ,2014. p47.

الشكل رقم (3-7): تفضيلات الشباب العربي بين العمل في منشآت القطاع العام والخاص 2013.

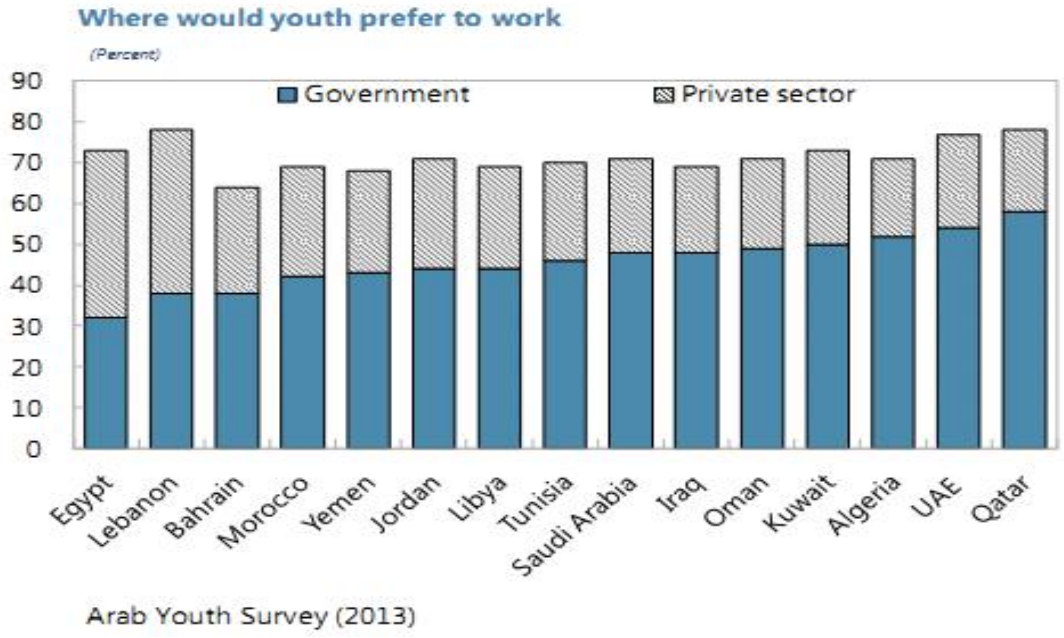

Source : IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES : IMF Country Report No. 14/342 . International Monetary Fund , Washington, D. C ,2014. p52.

ان البطالة بين الشباب مرتفعة في الجزائر، فحوالي (23.2%) للفئة العمرية بين 20-24 سنة و (30.1%) لفئة 15-19 سنة إلى غاية عام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، (24.4%) من الشباب للفئة العمرية 16 -24 سنة لم تكن في قوة العمل أو في النظام التعليمي، ولا تمتلك تامين اجتماعي، وهو ما يشير إلى انخفاض متوقع لدخل العمل مدى الحياة، وبالتالي هذه الفئات تعتبر عرضة للتشغيل غير الرسمي مع الوقت في ظل غياب رؤية واضحة لهذا القطاع. [1]

في إطار تحليل بطالة الشباب في الجزائر وربطها بالتشغيل غير الرسمي، نشير هنا إلى الدور المتواضع للقطاع الخاص، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، الذي مازال يحتاج إلى إصلاحات مقارنة ببعض البلدان الشبيهة بالجزائر، إضافة إلى عدم قدرة القطاع العام على استيعاب كل الوافدون الشباب إلى سوق العمل. في هذا الإطار لعبت ثلاثة وكالات وطنية دورا محوريا في التخفيف من بطالة الشباب (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر، الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة). لكن نظرا لتداخل دور هذه الوكالات وغياب خطة إستراتيجية واضحة لسياسات التشغيل في الجزائر على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا الحلول والقرارات المستعجلة والتي غالبا ما ارتبطت بمشاكل سياسية، وبظروف ومتغيرات إقليمية ودولية بعيدة عن الكفاءة الاقتصادية. ضف إلى ذلك التداخل في الأدوار بين الوكالات هذه. أدى مع الوقت إلى عدم الكفاءة في تحقيق الأهداف المسطرة لها، وكذلك ارتباطها بمشاكل تتعلق بالبيروقراطية وهو ما يؤثر على النتائج المتوقعة منها، وكذا مسالة المتابعة والمراقبة المستمرة. ونشير هنا إلى أن بعض المشاريع المصغرة المدعمة بدلا من مساهمتها في الاقتصاد الرسمي، نتيجة ضعف المتابعة وعدم التنظيم المحكم ساهمت في توسع

[1] - IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES :OP Cit,p p47-48.

الأنشطة غير الرسمية، و بالتالي العمل على عكس الاتجاه الصحيح المسطر. وهذا ما تترجمه إحصاءات التشغيل غير الرسمي كما ذكرنا سابقا.

بعدما تطرقنا عن سوق العمل الجزائري، وبيئة ممارسة الاعمال في البلاد، واثرها على أداء القطاع الخاص، وتوسع القطاع والتشغيل غير الرسميين، نحاول ان نتطرق لمسألة تنظيم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

4.3. تنظيم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

تسعي مختلف البلدان في الوقت الحالي إلى ضبط الأنشطة غير الرسمية بمختلف الوسائل المتاحة، وذلك بإزالة حواجز المشاركة الرسمية، من خلال إعادة النظر في اللوائح التنظيمية، إصلاح الأنظمة الضريبية، توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمالة الهشة، الحوار الاجتماعي و حملات التوعية بأهمية إصلاح بيئة الأعمال. لكن هذه الإجراءات لا يمكن أن تكون فعالة، إلا في حالة معرفة الدولة بصورة أوسع لمدى انتشار وخصائص القطاع والتشغيل غير الرسميين، طبيعة الوظائف و الأشخاص المرتبطين بهذا القطاع ومدى تكرار هذه الأنشطة، وبالتالي المعرفة الدقيقة للتشغيل غير الرسمي والمنشآت غير الرسمية.

من جهة أخرى ما ينبغي الإشارة إليه في التعامل مع التشغيل غير الرسمي، « وهو مراعاة بعدين منفصلين ومهمين للدولة، يتعلق البعد الأول بنطاق عمل الدولة ويخص هنا مدى تقنينها للعلاقات من خلال وضع القواعد والإجراءات وسعيها لامتلاك المؤسسات والتدخل في الآليات المنظمة للسوق- و الذي ينبغي أن يكون محدد-، أما البعد الثاني فيتعلق بقدرة الدولة على وضع قوانين خاصة بها وان تقوم بذلك بطريقة نظيفة وشفافة دون أن يشوبها الفساد، وينطبق هذا البعد على أي نشاط تقوم به الدولة، والأمثل أن يكون محدود النطاق وينحصر على المجالات الرئيسية التي لن يختلف المواطنون على قيام الدولة بها (توفير السلع العامة وحفظ القانون والنظام وفرض

سيادة القانون والأمن)»[1]. كما أن عدم قدرة الدولة على القيام بأبسط المهام المخولة لها وتدخلها غير الكفء في النشاط الاقتصادي، من شانه أن يخلق فجوة هامة لتوسع دائرة التشغيل غير الرسمي .

في هذا الاطار، يمكن للجزائر ان تعتمد كاستراتيجية للتعامل مع التشغيل غير الرسمي، على الإجراءات التالية :

- تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية.
- إصلاح النظام الضريبي.
- توليد العمالة المستدامة.

1.4.3.تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية.

تفيد الدراسات والتجارب الدولية، في صياغ اصلاح الأنظمة القانونية واللوائح التنظيمية. ينبغي ان تشمل النقاط التالية :

- تشجيع المشاركة في السياسات وإعداد القوانين.
- سن وتنفيذ قوانين حرية المعلومات.
- تبسيط اللوائح والقواعد القانونية.
- إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية.
- توافق القوانين واللوائح مع القدرة المؤسسية.
- توافق القوانين واللوائح مع قدرة المبادرين على الالتزام، إصلاح قوانين العمل.
- تبسيط شروط الحصول على تراخيص العمل وتخفيض تكلفتها.

---

[1]– فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة بين الشرعية وتجارب الآخرين،_ مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد(13)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005، ص46.

1.1.4.3. تشجيع المشاركة في السياسات وإعداد القوانين.

ويتجسد هذا عمليا من خلال المشاركة الشعبية في صنع القوانين واللوائح التنظيمية، وهو ما يعكس توافق هذه الأخيرة مع قدرة المنشآت والمبادرين على الالتزام بها، وأيضا التقليل من هذه اللوائح من حيث العدد، وتبسيطها من ناحية التعقيد والتطبيق في الواقع العملي. تفعيل هذه الإجراءات في الجزائر، سوف تساهم في الحد من توسع دائرة التشغيل غير الرسمي، كما تعمل على جذب العمالة غير الرسمية الى الاقتصاد الرسمي.

***المشاركة الشعبية في إعداد القوانين :**

تشير النتائج التي تم التوصل إليها مؤخرا إلى أن الدول ذات الحكومات الديمقراطية (والتي توجد فيها أنظمة للضبط والموازنة) تقل فيها الحواجز أمام دخول المنشآت الجديدة. وبالتالي يمكن تخفيض تكلفة العمليات التجارية في الاقتصاد الرسمي بتقوية درجة المشاركة العامة في صنع السياسات، وفي هذا الشأن تفيد تجربة معهد الحرية والديمقراطية في بيرو، الى ان اعداد القوانين وتفعيلها، يمكن أن يتم بعدة طرق منها :[1]

- وضع إجراءات شفافة وشاملة لصنع القرار، ومشاركة جميع فئات المجتمع بما فيها موظفي الدولة وعموم الجمهور، ونقابات العمال، ورجال الأعمال، والعاملة غير الرسمية، و الأحزاب السياسية في تصميم الإصلاحات وتنفيذها.
- تنفيذ إجراءات قانونية تضمن وصول الجمهور إلى الاجتماعات العامة واجتماعات اللجان.

---

[1]– كاثرين كوتشا هلبلينج، حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الديمقراطيات الناشئة، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005، ص 43/42.

- عقد جلسات اجتماع عامة حول القوانين واللوائح المقترحة، مع ذكر كافة التفاصيل والأهداف والتكلفة المترتبة على هذه القوانين والاستماع إلى ردود أفعال الحاضرين من الجمهور، ودعوة عموم الجمهور لإرساء ملاحظاتهم، ومن المهم بصفة خاصة الاستماع إلى النقاط المثيرة لقلق العاملين في الأنشطة غير الرسمية.
- تعيين محققين مستقلين في الشكاوي، يمثلون مصالح المواطنين على المستويات الوطنية، والمحلية أمام المشرعين ومسؤولي الحكومة.
- تمكين المواطنين من وضع مشروعات القوانين، واستطلاع رأي الناس حول تعديل القوانين والسياسات الموجودة.

في هذا الصياغ يمكن لأصحاب القرار في الجزائر، التقرب اكثر من المجتمع بشرائحه المختلفة. وهذا من خلال استطلاع رأي المواطنين وعقد جلسات حوار مع ممثلي المجتمع المدني، حول مسودات القوانين واللوائح التنظيمية. هذه التغذية العكسية التي تمس منظومة القوانين، من شانها مساعدة أصحاب القرار في الجزائر، في اعداد و صياغة لوائح تنظيمية ترضي كل شرائح المجتمع. ينتج عن هذه المشاركة والقبول التزام كل اطراف مجتمع بهذه الأخيرة دون الالتفاف عنها، وهو ما يقلص بدوره الأنشطة غير الرسمية والعمالة غير الرسمية.

* **توافق القوانين واللوائح مع قدرة المنشآت والمبادرين على الالتزام:** عند إصلاح أو سن قوانين وقواعد تنظيمية، يجب ألا تغيب عن الأذهان مدى قدرة المبادرين على الالتزام بها، وخاصة إذا كانت التغيرات تتضمن تكلفة مرتفعة. وإذا كان المبادرون يفتقرون إلى الموارد، فإنهم لن يتمكنوا من الالتزام بالقواعد الجديدة مهما كانت جيدة التصميم وفي هذه الحالات من المحتمل أن يؤدي

منحهم فترة انتقالية يتكيفون خلالها مع القواعد الجديدة إلى الالتزام وبالتالي زيادة الرسمية مع المدى الطويل.[1]

من شان اصدار قوانين تخص تنظيم القطاع و التشغيل غير الرسميين في الجزائر، مع منحهم مدة كافية للتكيف مع القواعد الجديدة للاقتصاد الرسمي. ان يساهم في تحول العمالة والمنشآت غير الرسمية الى الوضع الرسمي مع الوقت.

* **تبسيط اللوائح والقواعد القانونية** : يجب توضيح اللوائح والقوانين، حتى تكون الحقوق والقواعد واضحة ومحددة. وتكون الإجراءات صريحة التنفيذ، من اجل الحد من التأويلات المختلفة عند تنفيذ تلك اللوائح والقوانين. ولذلك يجب إلغاء القوانين، واللوائح المزدوجة، والزائدة عن الحاجة و المتضاربة، مع تبسيط وتنظيم الخطوات اللازمة للالتزام بالقانون. والجدير بالذكر أن هناك علاقة بين تغيير اللوائح والقوانين وبين تغير سلوك المبادرين. وبالرغم من أن تغير سلوك المبادرين يتم عادة ببطء، إلا أن اللوائح والقوانين تتغير بسرعة. لكن إذا كانت هذه الأخيرة مطبقة بصفة مستمرة ومفيدة لعموم الناس، فإنها ستبدأ مع مرور الوقت في تشكيل ممارسات جديدة مرتبطة بالأعمال. وبمعي آخر، يجب البدء في وضع استراتيجية قصيرة المدى قابلة للتطبيق لتحسين مناخ الأعمال، مع ضمان وضع القواعد القانونية والتنظيمية وتنفيذها بشكل منظم. وبعد ذلك ستتكيف قواعد السلوك الثقافية والنماذج الإدراكية بالتدرج وتقوي هذه الأطر الجديدة.[2]

تعد الجزائر من بين البلدان المثقلة باللوائح التنظيمية، كما تشير تقارير سهولة ممارسة أنشطة الاعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، ضمن عينة تفوق (183) بلدا. الامر الذي يساهم في توسع دائرة الأنشطة غير الرسمية، ويزداد معها التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

---

[1]– كاثرين كوتشا هلبلينج، _مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2]– كاثرين كوتشا هلبلينج، _المرجع نفسه، ص 43.

الجدولين (3-14) و(3-13) السابق، يبينان مدى التعقيدات التي تمس مؤشرات ممارسة أنشطة الاعمال في الجزائر.

الجدول رقم (3-14): مقارنة اجراءات بدء نشاط تجاري جديد بين الجزائر ومناطق أخرى 2015.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
عدد الإجراءات	13.0	8. 0	4. 8
الوقت (أيام)	22. 0	18. 9	9. 2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11. 0	28. 1	3. 4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (%من متوسط الدخل القومي للفرد)	24. 1	45. 6	8. 8

المصدر : البنك الدولي، قياس ممارسة أنشطة الاعمال2015، سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الجزائر. بيانات البنك الدولي 2015.

الجدول يشير الى ما تستهلكه بداية أنشطة جديدة، من عدد الإجراءات و الوقت وكذا التكلفة من دخل الفرد. نلاحظ من الجدول تشابه الى حد ما إجراءات بدء نشاط تجاري بين الجزائر و إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المقابل هنالك فوارق كبيرة بين الجزائر ودول منظمة التعاون الاقتصادي، حيث تتضاعف عدد الإجراءات الى اكثر من مرتين في الجزائر، اما الوقت يستغرق في الجزائر (22) يوما، في حين (9.2) يوم في دول المنظمة، اما التكلفة فتزيد بثلاث مرات في الجزائر. وهو ما يؤثر فعليا على توسع دائرة التشغيل غير الرسمي نتيجة هذه التعقيدات.

كما يشير تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2009-2015) كما هو موضح في الجدول رقم (3-13) السابق، حيث عدد إجراءات بدء نشاط تجاري هي ما بين (13 و14) إجراءا، وتأخذ من الوقت حوالي (24) يوما ورتبت الجزائر خلال هذه الفترة بـ (132 و154) على الترتيب ضمن عينة مكونة من (ما بين 183و189) بلدا أي أن الجزائر ضمن الثلاثون بلد الأخيرة في العينة، وتراجع ترتيبها.

في هذا الإطار يمكن للجزائر إتباع الإجراءات الموالية لجذب وإدماج الأنشطة والعمالة غير الرسمية وحماية الأنشطة الرسمية من التحول إلى الجوانب الأخرى للسمة غير الرسمية، وتتمثل في النقاط التالية:

– تخفيض مخزون الأنظمة والإجراءات وانسيابها. من خلال اجراء جردا منتظما لهذه القواعد، من اجل إزالة كل ما ليس له مبرر منها. ويجب أن تقوم هيئة مستقلة من المهنيين بتنفيذ هذه المراجعة (بمشاركة من القطاع الخاص)، كما يجب أن تقوم بمراجعة أية مقترحات تنظيمية جديدة. وقد بينت دراسات لمعهد "مكانسي" إن معالجة القضايا التنظيمية لسوق المنتجات (الدخول إلى السوق، وعوائق التجارة، ومعايير المنتجات وأنظمة التسعير)ستعود بالمنافع العظمى. فهذه القضايا سهلة نسبيا أيضا في التعامل معها، على الأقل من وجهة نظر فنية. [1]

– أن الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير اللوائح التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة تساعد على تقليل مغريات الفساد، وتشجع المنشآت على الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، كما ينبغي على الحكومات التأكيد على حكم القانون وعلى الإنفاذ الدقيق لمجموعة من اللوائح التنظيمية تمثل الحد الأدنى الضروري، بدلا من زيادة عدد اللوائح التنظيمية.[2]

– إعادة تصميم قوانين ونظم ولوائح الدولة لتصبح أكثر واقعية وعدالة. وهنا لا بد أن تأتي القوانين لتسمح وتسير وتنظم، بدلا من أن تمنع وتعوق أو تقمع، وذلك عن طريق :[3]

---

[1]– فينست بلميد، انديا آنا ييوتس، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2]– فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره ، ص14.

[3]– وائل نوارة، مرجع سبق ذكره ، ص2.

- أن يصبح ثمن العمل داخل إطار الاقتصاد الرسمي قريبا من كلفة العمل خارجه، وان يشعر أصحاب الأعمال أن هناك مزايا إضافية يحصلون عليها إذا قاموا بالانخراط في الاقتصاد الرسمي.
- أن تنشا علاقة جديدة قوامها الثقة بين الدولة والمواطنين.
- أن يشعر المواطنون أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة تسد احتياجاتهم بحيث لا يضطرون للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا غير رسميا.
- تطبيق القوانين واللوائح بشفافية على الجميع، وليس بصورة انتقائية أو انتقامية.

2.1.4.3.التمويل وخفض التكاليف.

إن تكاليف بداية ومزاولة مشروع ما وتمويله، تعتبر محددا هاما للقطاع والتشغيل غير الرسميين،

إذ يمكن حصر هذه التكاليف فيما يلي:[1]

- تكلفة بيع وشراء السلع والخدمات.
- تكلفة الحصول على التمويل.
- تكلفة ضمان وتنفيذ حقوق الملكية.
- تكلفة الحصول على معلومات بشأن الأعمال والفرص الشريكة.
- تكلفة تكوين المنشآت وتنظيمها.
- تكلفة الإفلاس بالنسبة للدائنين.
- تكلفة الدخول في عقود وتنفيذها.

---

[1]– بول هولدن، الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتعزيز تنمية القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2004، ص ص6-7.

- تكلفة تشغيل وفصل العمال.
- تكلفة نقل واستيراد وتصدير السلع.
- تكلفة الالتزام باللوائح والتمثيل الحكومي.

إن انخفاض هذه التكاليف في الاقتصاد الرسمي، المرافق لتبسيط الإجراءات، وتبني برامج جديدة للتأمينات الاجتماعية، مع زيادة حجم التمويل. يلعب دورا مهما في جذب العمالة و المنشآت التي تنشط في إطار القطاع غير الرسمي. وفي هذا الإطار فقد خطت الهند تجربة ناجحة مع صناع البرمجيات حيث قدمت الحكومة إعفاء كامل من التأمينات الاجتماعية ومن الضرائب لمدة خمس سنوات، وربط هذا الإعفاء بتشغيل عدد معين من العمالة. لكن خفض التكاليف و تبسيط الإجراءات، ودور التمويل في جذب المشروعات للعمل في الاقتصاد الرسمي، يجب أن يتم في إطار من الواقعية، كما لا يجب أن يؤثر على شكل وأسلوب عمل هذه المشروعات متناهية الصغر التي تعمل من المنازل يمكنها أن تظل في منازلها، والباعة المتجولون يمكن أن يستمروا في عملهم ولكن لا بد من تنظيمهم بإعطائهم رخص أو تصريح عمل، وتكون الضريبة المطلوبة منهم هي الرسوم الخاصة بتجديد الرخصة سنويا، على أن تكون قليلة، كذلك فان الكثير من هذه الفئة لا يعرفون القراءة والكتابة ولا يمكنهم الإمساك بدفاتر ومتابعتها مع مفتشي الضرائب، وبالتالي لا يكفي خفض الضرائب بل يجب أن يصحب ذلك اقل قدر من التدخل جانب مفتشي الضرائب، ويمكن أن تحدد لهذه الفئة ضريبة مقطوعة، بمبلغ محدد سنويا لتفادي تكاليف المحاسبين وإعطائهم الإحساس بالاطمئنان في التعامل الرسمي مما يشجعهم على الدخول فيه. [1]

[1]– انجي توكل، بعد سنوات من المطاردة...الخبراء يطلبون حلول غير تقليدية لاقتصاد الظل. مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005،ص ص 35-36.

في اطار هذا الكلام الجدول رقم (3-13)، يشير الى تقارير ممارسة أنشطة الاعمال للبنك الدولي للسنوات (2009-2015) في الجزائر، حيث انه فيما يخص مؤشر الحصول على الائتمان، تم ترتيب الجزائر في الرتبة (131) لسنة 2009 ضمن عينة مكونة من (180)، ضمن خمسون بلد الأخيرة، في حين تراجع ترتيبها في 2015 الى (171) في عينة مكونة من (189) بلدا، أي ضمن عشرون بلد الأخيرة، وهذا ما يدل على وجود تعقيدات وصعوبات في الحصول على القروض من الجهاز المصرفي في الجزائر، إضافة الى نقص المراكز الخاصة بتغطية المعلومات الائتمانية، وانخفاض مؤشر عمق المعلومات الائتمانية. وبالتالي من شان ازالة التعقيدات الخاصة بالقروض وخفض تكاليفها، مع توجيهها الى المشاريع المصغرة ومتابعتها، ان يستقطب المنشآت المصغرة والعمالة غير الرسمية، ويعمل على تحويلها الى الاقتصاد الرسمي.

3.1.4.3. إصلاح أنظمة حقوق الملكية وقوانين العمل.

* **إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية وتراخيص البناء:** يجب إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية حتى تصبح الأصول قاطرة للنمو والإنتاجية. حقوق الملكية هي الوسيلة القانونية التي من خلالها تتحول الأصول إلى رأس مال منتج. وباختصار، يجب تصميم قوانين ولوائح حقوق الملكية بطريقة تسمح بوصف وتسجيل صفات الأصول المفيدة اقتصاديا واجتماعيا، بطريقة منطقية وقياسية وبتكلفة معقولة. لذا يجب أن تكون أنظمة حقوق الملكية قادرة على تقديم المعلومات الكافية حول الأصول حتى يتسنى بيعها أو شراؤها أو تأجيرها بسهولة واستخدامها لأغراض منتجة. في المقابل ينبغي أن تكون هذه المعلومات بأقل تكلفة، وذلك بتبسيط حقوق الملكية ووضع معايير بسيطة ومستقيمة تحدد ملكية الأصول بوضوح. [1]

[1]- كاثرين كوتشا هلبلينج، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

كما أن تخفيف كل من صرامة القوانين المعنية بالمستأجرين والقيود على التنظيم، وبناء (صياغة) مدونات القوانين تعتبر كلها من الطرق السريعة نسبيا والسهلة لزيادة مدى توافر الأراضي الرسمية. وأخيرا يجب زيادة نسب ضرائب ملكية الأراضي(مع تخفيف وتبسيط القوانين)، وذلك بهدف تثبيط المضاربين من الاحتفاظ بالأراضي الشاغرة، وتزويد الحكومات المحلية بالوسائل المالية والحواجز لتطوير المزيد من الأراضي للاستعمالات التجارية والسكنية. [1]

في سياق هذا الكلام الجدول رقم (3-13)السابق، يشير الى تقارير ممارسة أنشطة الاعمال للبنك الدولي للسنوات (2009-2015) في الجزائر، حيث انه فيما يخص مؤشر أنظمة حقوق الملكية، تم ترتيب الجزائر في الرتبة (131) لسنة 2009 ضمن عينة مكونة من (180)، ضمن خمسون بلد الأخيرة، في حين تراجع ترتيبها في 2015 الى (171) في عينة مكونة من (189) بلدا، أي ضمن عشرون بلد الأخيرة، وهذا ما يدل على وجود تعقيدات وصعوبات.

اما فيما يخص استخراج تراخيص البناء في الجزائر، فتشير التقارير الموضحة في الجدول (3-13) لنفس الفترة، الى ان ترتيبها ضمن العينات المدروسة، كان ضمن البلدان الأخيرة، حيث توجد عدة تعقيدات وصعوبات لاستخراج رخص البناء، اذ نشير ان هذه العملية في الجزائر تتطلب حوالي ما بين (17و22) اجراءا، وتستغرق من الوقت ما بين (204و 281 يوما)، وتكلف ما بين (23و60 %) من متوسط الدخل القومي للفرد.

ان هذه الإجراءات والوقت والتكاليف المثقلة المرتبطة بتراخيص البناء، تساهم بالضرورة في نمو الورشات غير الرسمية، والبناء الفوضوي بقطاع البناء، وهو ما يزيد من حجم التشغيل غير الرسمي، لهذا تقليل الإجراءات والاعتماد على الشباك الواحد، وتقليص المدة والتكاليف مهم للغاية، ولاكتساب السمة الرسمية وتقليص القطاع والتشغيل غير الرسميين.

---

[1]- فينست بلميد، اندیا آنا بیوتس، مرجع سبق ذكره، ص6.

* **إصلاح قوانين العمل** : وذلك باستبعاد النصوص التي تقادمت، والسماح بعقود عمل أكثر مرونة مثل عقود العمل المؤقت او الموسمي، أو العمل لمدة قصيرة، أو وضع ترتيبات معينة في العقد وزيادة فترة الاختيار بالنسبة للموظفين الجدد، كذلك لا بد من السماح لأصحاب العمل والمستخدمين بالتفاوض على الرواتب بصفة مستقلة عن الحكومة، وتطوير نظام التقاعد. وعلاوة على ذلك يجب توفير حماية شديدة للمنظمين إلى نقابات. وبمعني آخر يجب أن يكون للأفراد الاختيار في الانضمام أو عدم الانضمام إلى عضوية النقابات على أساس رأيه فيما ستحققه العضوية من فوائد. وكثيرا ما يضيع هذا الحق بسبب نصوص أو قيود تقيد حق العاملين في التنظيم النقابي. وفي كلتا الحالتين يضيع حق المواطن في حرية الاختيار (بين الانضمام أو عدم الانضمام) وهي الحرية التي تعتبر من المكونات الأساسية للديمقراطية.[1]

كما ينبغي للحكومات أن تزيد من اهتمامها بإباحة بعض أنشطة القطاع غير الرسمي، من خلال تحرير سوق العمل على سبيل المثال. [2]

*** تبسيط شروط الحصول على تراخيص العمل وتخفيض تكلفتها.**

تسهيل الحصول على تراخيص لمزاولة العمل أو المهنة، تعد من الخطوات الضرورية، ويمكن تحقيقها بتخفيض التكلفة الاسمية للحصول على الترخيص أو التصريح ، وضمان جعل الحصول على الترخيص أو التصريح بسيطة وواضحة ومعروفة جيدا للعامة، وسهلة الحصول بالنسبة للمبادر صاحب الإمكانيات المتواضعة. ويجب أن تنص القوانين على انه عند استكمال الشروط

---

[1]– كاثرين كوتشا هلبلينج، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2]– فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره ، ص14.

اللازمة، يتم إصدار التراخيص آو التصاريح المطلوبة على الفور وبصفة تلقائية وتسجيلها في السجل المركزي للأعمال. [1]

تبني مثل هذه الرخص في الجزائر من شانه، ان يساهم في اعداد إحصاء مبدئي للعمالة غير الرسمية، ويشجعها على العمل والثقة في الحكومة، خاصة اذا صاحب ذلك الدعم والتمويل.

2.4.3. اصلاح النظام الضريبي.

تعتبر عملية إصلاح الأنظمة الضريبية وجعلها تتماشى والظروف الراهنة، و مكافحة التهرب الضريبي لتقليص الأنشطة المتهربة من الضرائب، من بين الأمور الضرورية لاستقطاب المنشآت غير الرسمية والعمالة غير الرسمية، ودمجها في الدائرة الرسمية.

1.2.4.3. إصلاح الأنظمة الضريبية.

قبل التطرق لمسالة اصلاح النظام الضريبي، نتكلم عن مميزات النظام الضريبي الجزائري الحالي، اذ تشير تقارير ممارسة أنشطة الاعمال للبنك الدولي للسنوات (2009-2015) في الجزائر، الموضحة في الجدول رقم (3-13) السابق، اذ انه فيما يخص دفع الضرائب في الجزائر، فقد رتبت ما بين (166و176) بهذا الترتيب للفترة (2009و2015)، ضمن عينة من البلدان (183و189) بهذا الترتيب، أي ان الجزائر ترتب ضمن آخر البلدان في هذا الشأن، فالمدفوعات من الضرائب (عدد المرات سنويا) هي ما بين (27و34 مرة)، وتأخذ من الوقت حوالي (451 ساعة)، اما اجمالي سعر الضريبة من كنسبة من الأرباح فهو يتراوح ما بين (72و72.7%)، هذه المؤشرات تدل على مدى تعقيد وجمود النظام الضريبي الجزائري، مقارنة بالبلدان التي تتميز بسهولة ممارسة أنشطة الاعمال بها وتحتل المراتب الأولى في الترتيب، نشير كذلك الى ان وضعية هذا النظام لا تحفز الاستثمار والقطاع الخاص، وهذا ما يفتح المجال الى التهرب

---

[1]- كاثرين كوتشا هلبلينج، مرجع سبق ذكره، ص46.

الضريبي، وبالتالي تتوسع دائرة القطاع والتشغيل غير الرسميين. لهذا اصلاح وتبسيط النظام الضريبي الجزائري مهم للحد من القطاع والتشغيل غير الرسميين.

عادة يكون إصلاح الأنظمة الضريبية بتخفيض المعدلات الضريبية بصفة عامة، واستهداف ضرائب المنشآت وضرائب الدخل، بدلا من ضرائب التجارة الدولية (مثل الجمارك)، ومراجعة قوانين الضرائب وجعلها بسيطة بإزالة الإجراءات المعقدة التي تتكون من خطوات متعددة لتقديم الإقرار الضريبي، وتقوية التنفيذ المستمر لقوانين الضرائب، بزيادة القدرات الإدارية والحد من سلطة الموظف للعمل حسبما يراه مناسبا. ومن شأن هذه الإجراءات أن تزيد حصيلة الدولة بتوسيع قاعدة الممولين على المدى الطويل. ويمكن توجيه هذه الحصيلة لتقديم خدمات عامة أكثر جودة.

في هذا الإطار ندرج بعض النقاط الهامة لإصلاح النظام الضريبي وهي :[1]

– توسيع الوعاء الضريبي، وجعله أكثر مرونة للتغيرات الاقتصادية.

– تيسير النظام الضريبي(إذ كلما ازداد النظام تعقيدا كلما ازدادت صعوبة إدارته، وازدادت فرص التهرب الضريبي).

– تحديد معدلات معتدلة على أن تكون الاستثناءات في ادني الحدود.

– تحديد المعدلات الضريبية والهيكل المالي لتحسين فرص التنبؤ بالقرارات الاقتصادية.

– تحقيق التوازن بين الضرائب المباشرة وغبر المباشرة، حتى تزداد صعوبة التهرب من الضرائب وتقل قرارات الاستثمار والإنتاج والتوظيف.

– جعل تحصيل الجمارك أكثر شفافية.

– فرض ضرائب على بعض الصفقات المالية.

---

[1]– اندرو ريتشاردو، استمرارية الديمقراطية في الدول النامية الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(08)، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، 2004، ص ص6–7.

– التقليص من تكاليف تحصيل الضرائب، والتخفيض من النفقات الجبائية خاصة في الدول النامية وفي ظل مناخ استثماري ضعيف. و التخلص من الضرائب قليلة الإيراد.

– تخفيض الضرائب وتعريفات الاستيراد وتبسيطها. تعلن الحكومات في العادة انخفاض الضرائب كمبرر لفرض ضرائب جديدة. ولكن في الحقيقة أن تخفيض الضرائب وتعريفات الاستيراد وتبسيطها.

غالبا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن طريق زيادة تشجيع نشاطات الأعمال. [1]

إن النظام الضريبي الذي يتميز بضرائب مرتفعة ومعقدة وتعسفية، ويغلب عليه طابع الجمود. من شانه أن يؤثر على نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ يستحيل عليها أن تلتزم بكافة القوانين

واللوائح الضريبية، ويصبح القطاع غير الرسمي الملاذ الأخير حيث امتيازات أفضل. [2]

وما يمكن الإشارة إليه أن نتائج الدراسات تؤكد بعض الانعكاسات المهمة بالنسبة لصانعي السياسات خاصة من الناحية الضريبية وهي :[3]

– إن إجراء تخفيضات حتى وان كانت كبيرة في المعدلات الضريبية لن يؤدي إلى انكماش القطاع غير الرسمي، وان كان يمكن أن يؤدي إلى تثبيته، والتخفيض من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

– إن المعدلات الضريبية الحدية تؤثر في قرارات الأفراد المتعلقة بالعمل في القطاع غير الرسمي أكثر من تأثير المعدلات الضريبية المتوسطة، ومن غير المرجح أن تؤدي الاستعاضة عن الضرائب المباشرة إلى تحسين مستوى الامتثال الضريبي.

---

[1]– فينست بلميد، اندیا آنا بیوتس، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2]– ايلينا سوهير، زولاتكو كوفاتش، الحواجز الإدارية في مواجهة روح المبادرة على العمل الخاص في آسيا الوسطى، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(10)، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، 2005، ص6.

[3] – فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره ، ص14.

– إن إجراء عمليات تدقيق للحسابات الضريبية وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي، يؤدي إلى تقليص حجم القطاع غير الرسمي.

2.2.4.3.مكافحة التهرب الضريبي

إن زيادة التهرب الضريبي، تؤدي إلى زيادة حجم الأنشطة غير الرسمية، كما يعمل على زيادة تحول الأنشطة الرسمية إلى دائرة القطاع غير الرسمي، نتيجة الشعور بعدم العدالة، لذا فمكافحته من الضروريات لزيادة تعبئة الإيرادات، بحيث تكون مكافحته على المستوى الوطني و الدولي، وفي هذا الإطار هناك بعض النقاط المهمة لتخفيض حجم التهرب الضريبي وهي :[1]

– نشر الوعي الضريبي باستعمال عدة طرق كالصحافة، إصدار دليل المكلف، إقامة مكاتب للإرشاد الضريبي، تنظيم ملتقيات حول النظام الضريبي ومستجداته، مع ضرورة إدراج التكوين والثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية.

– العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة.

– توسيع اعتماد إدارة الضرائب على معلومات الغير، والتي تفيد في الكشف عن حالات التهرب الضريبي.

– وضع نظم رقابة ضريبية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع تقرير عقوبات شديدة على المكلفين الذين تثبت عليهم عمليات التهرب الضريبي.

– تحسين الموارد البشرية والتقنية لإدارة الضرائب، وفي هذا المجال ينبغي ضرورة تعميم الإعلام الآلي في جميع الإدارات الضريبية.

– تبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيذه حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون ومن ثم احترامه.

---

[1]– مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 175–176.

– إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب، وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل و بإبعادهم عن إغراءات الممولين.

– رفع مستوى تأهيل موظفي جهاز الضرائب، من خلال تكوين متخصص في الضرائب.

– إقامة تعاون مستمر بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية، وينتج عن هذا التعاون تزويد الإدارة الضريبية بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين.

– اللجوء إلى التعاون الدولي في إطار تبادل المعلومات التي تفيد في الكشف عن الوضعية المالية للمكلف، ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات دولية لمكافحة التهرب الضريبي.

في إطار مكافحة التهرب الضريبي عملت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بداية من الإصلاح الضريبي لسنة 1992، كما عقدت مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة التهرب الضريبي خاصة في ظل تطور التجارة الالكترونية. [1]

3.4.3. توليد العمالة المستدامة.

ان توليد التوظيف على مستوى الاقتصاد، سواء تعلق الامر بخلق منشآت صغيرة او كبيرة، من شأنه استقطاب العمالة غير الرسمية، لان هذه الأخيرة عادة ما تشتغل في اطار القطاع غير الرسمي، باعتباره محطة عبور اذا ما توفرت وظائف رسمية مع الوقت. وفي الجزائر يمكن للعناصر التالية ان تساهم في خلق التوظيف، وتقلص من العمالة غير الرسمية :

- تشجيع الاستثمار، من خلال اصلاح بيئة الاعمال.
- محاربة كل اشكال البيروقراطية والفساد.
- اصلاح وكالات دعم وتشغيل الشباب.
- تعزيز دور القطاع الخاص.

---

[1]– وزارة المالية، المدرية العامة للضرائب، نيابة مدرية الاتفاقيات الجبائية الدولية، الجزائر، 2007.

- التمويل بالغ الصغر وخفض التكاليف.

1.3.4.3. تشجيع الاستثمار، من خلال اصلاح بيئة الاعمال.

اصلاح بيئة الاعمال في الجزائر، له دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوطينها، وينتج عن هذه الأخيرة استحداث وظائف جديدة، تستقطب العاطلين عن العمل والعمالة غير الرسمية، كما قد تجذب المشاريع غير الرسمية، وهذا حسب القطاعات المكونة للاقتصاد.

عادة ما تتطلب عملية اصلاح بيئة الاعمال حسب مجموعة البنك الدولي العناصر التالية :[1]

- تبسيط إجراءات بدء الأنشطة التجارية وعملية تصفيتها.
- تسهيل تسجيل الملكية، واستخراج تراخيص البناء.
- إجراءات وقوانين توظيف العمال.
- تسهيل التجارة عبر الحدود.
- تسهيل إجراءات الحصول على الائتمان.
- تسهيل إجراءات انفاذ العقود.
- حماية المستثمرين، وتسوية حالات الاعسار.
- تسهيل إجراءات دفع الضرائب.
- تسهيل عملية توصيل الكهرباء.

في اطار هذا السياق، يمثل الحفاظ على فرص العمل وخلق الوظائف وانشطة الاعمال المنتجة، أولوية بالنسبة للمعنيين بوضع السياسات في جميع انحاء العالم. فالقواعد والتشريعات الجيدة المنظمة للعمل تنطوي على مرونة كافية تساعد العاطلين عن العمل حاليا او العاملين في

---

[1]– البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال (فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) 2014، البنك الدولي، واشنطن، 2014، ص05.

القطاع غير الرسمي. ومن شان هذه القواعد والتشريعات، في الوقت نفسه، ان توفر الحماية المناسبة للعاملين حتى لا تتأثر انتاجيتهم. والواقع ان الوصول الى نقطة التوازن الصحيح ليس بالمهمة السهلة. [1]

إن اصلاح بيئة الاعمال يساهم في خلق بيئة استثمارية فعالة مع الوقت، ما يعمل على جذب الكثير من الأنشطة الممارسة في دائرة القطاع غير الرسمي. وهو ما بينته دراسة ميدانية– حول الرابحون والخاسرون من دمج القطاع غير الرسمي – قام بها كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مهد الحرية والديمقراطية، في مصر لمدة عامين (ILD/ECES 2004)*. بفضل البيانات التي تم جمعها أمكن تقدير المكاسب المحتملة من تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر، وتتحدد هذه المكاسب، وذلك في ثلاث حالات، إصلاح مناخ الأعمال، عدم إصلاح مناخ الأعمال، الاستمرار في القطاع غير الرسمي. ونتائج هذه الدراسة مبينة في الشكل البياني الملحق رقم (04). لمنشأة متوسطة الحجم تعمل في الحالات الثلاثة السابقة. إذ تبين أن الربح الصافي لهذه المنشأة يكون أعلى في حالة إصلاح مناخ الأعمال والعمل في إطار الاقتصاد الرسمي، في حين حالة العمل في إطار القطاع غير الرسمي يستقر الربح الصافي لهذه المنشأة ويكون اقل بالنصف عما هو في حالة الإصلاح. في المقابل نجد حالة عدم إصلاح مناخ الأعمال أن الربح الصافي يكون اقل بثلاث مرات عما هو في الحالة الأولى ويستقر في حدوده مع الوقت [2].

---

[1]– البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال (من اجل مساندة أصحاب الاعمال) 2011، البنك الدولي، واشنطن، 2011، ص 10.

* (ILD) Institute of Liberty and democracy, /(ECES) Egyptian Center for Economic Studies .

[2]– احمد جلال، الرابحون والخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، 2005.ص ص 10-11.

يمكن لإصلاح بيئة الاعمال في الجزائر، ان تشجع الاستثمار في عدة قطاعات نذكر منها :

***قطاع السياحة** : لا يزال هذا القطاع في الجزائر، قطاعا فتيا، رغم المؤهلات التي تزخر بها البلاد، والعوائد المنتظرة من هذا الأخير. العناصر التالية قد تساهم في رفع أداء هذا القطاع بالجزائر :

- تعزيز الاستقرار الأمني، فهو مؤشر مهم للسياحة.
- التعريف بالمناطق السياحية على مستوى القطر الوطني، وتصنيفها.
- تقديم تسهيلات للمستثمرين في هذا القطاع، فيما يخص التمويل، وإجراءات البدء والاستغلال، والتسهيلات الضريبية.
- محاكاة التجارب الناجحة في قطاع السياحة، الإقليمية والدولية.
- انشاء معهد على مستوى الوطني يخص قطاع السياحة، يتكفل بتكوين العمالة لهذا القطاع.

***قطاع الفلاحة والصيد البحري:** يمكن لهذه القطاعات ان تلعب دورا محوريا في دفع عجلة التنمية بالجزائر، نظرا لتساع مساحة الجزائر وتعدد الأقاليم المناخية بها، وطول الشريط الساحلي. وهي كلها مقومات تساعد على نجاح هذين القطاعين.

***قطاع الصناعة** : لايزال أداء هذا القطاع محدودا، وهنالك فرص للاستثمار فيه، وما يحفز ذلك عدم اكتمال الأجهزة الإنتاجية وعدم مرونتها، وكذا الطلب الاستهلاكي في السوق الجزائرية على السلع المختلفة غير المشبعة.

ان الاهتمام بالقطاعات المذكورة، انطلاقا من خلق مناخ استثمار ملائم، من شانه ان يساهم في انشاء منشآت ، تولد بدورها مناصب شغل جديدة، تستقطب العاطلين عن العمل، والعمالة غير الرسمية، كما قد تساهم في تحول بعض المنشآت غير الرسمية الى الاقتصاد الرسمي.

2.3.4.3.الحوكمة وتعزيز القطاع الخاص

إن الحوكمة اللازمة لتعزيز نمو القطاع الخاص تشمل وجود استراتيجية حكومية تؤكد استقرار ومصداقية السياسة، لكن تنفيذ هذه السياسة يفرض على الحكومة ثلاثة تحديات :[1]

– التحدي الأول : هو تحقيق استقرار اكبر في السياسات والتزام صادق بعدم الرجوع في سياسات الإصلاح وان مدى التدخل الحكومي في الأسواق لن يتسع فجأة، وانه لن تحدث هنالك تغيرات مفاجئة في القوانين واللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية. لذا فالتزام الحكومة هنا غير أكيد.

– التحدي الثاني : هو أن تنتج الحكومات سلعا وخدمات عامة بدلا من السلع الخاصة. فمن أولويات تحسين الحوكمة في الدول النامية تحديد أهم العوامل التي لها تأثير على تنمية القطاع الخاص والسلع العامة مثل حقوق الملكية والأنظمة القانونية والتشريعات المؤثرة على مناخ الاستثمار.

– التحدي الثالث :هو تحسين القدرات الحكومية الفنية و الادارية. وذلك لتنفيذ الأطر المنظمة لعمليات التسجيل والتراخيص والتمويل، والقدرة القضائية لحسم الخلافات وبسرعة.

إن تحسين حوكمة المنشآت له دور كبير في تعزيز القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، ومع توسع هذا الأخير من شانه أن يقلص من تدخل الدولة في بعض الأنشطة. ما يؤدي بدوره إلى تحسين الكفاءة في القطاعين العام والخاص، خاصة إذا كان هناك تعاون بينهما، ينعكس هذا الأمر في الأخير على الأنشطة غير الرسمية، بجذب الأيدي العاملة وإدماجها في الاقتصاد الرسمي. ما يقلص من حجم القطاع غير الرسمي.

3.3.4.3. تشجيع اللامركزية، ومحاربة الفساد والبيروقراطية.

---

[1]– بول هولدن، مرجع سبق ذكره،ص ص11–12.

إن قيام نظام لا مركزي لوظائف الحكومة، من شانه أن يحسن في وظائف الدولة، وذلك بمشاركة الشعب في السياسات المحلية. لكن بشرط أن تكون الحكومات المحلية قابلة للمساءلة والمحاسبة، و إلا اتسعت دائرة الفساد اكبر. ويمكن تشجيع اللامركزية من خلال :[1]

- تحديد مسؤوليات الحكومة المحلية تحديدا واضحا.
- تخويل الحكومات المحلية قوة وسلطات كافية للاضطلاع بمهامها بطريقة فعالة ومستقلة عن الحكومة المركزية.
- تزويد الحكومات المحلية بالموارد المالية والبشرية والفنية الكافية.
- وضع وتنفيذ أنظمة محاسبية جيدة على أساس شفافية الميزانية.
- تأسيس وسائل إعلام مستقلة وقادرة على عمل التحقيقات على المستوى المحلي.
- تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني التي تراقب نشاط الحكومة.

اما فيما يخص محاربة الفساد. يتم ذلك من خلال النقاط التالية :[2]

- تحديد ودمج القوانين واللوائح القانونية.
- تبني وتنفيذ قانون المشتريات الحكومية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.
- توضيح القوانين المتعلقة بتضارب المصالح.
- إنشاء لجان مستقلة ضد الفساد، مكافحة الرشوة.
- إقامة أنظمة جيدة لحوكمة المنشآت.

---

[1]– جون سوليسفان، الحكم الديمقراطي المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن(الو م أ)، 2004، ص ص32–33.

[2]– جون سوليسفان، مرجع سبق ذكره، ص ص31–32.

4.3.4.3. اصلاح وكالات دعم وتشغيل الشباب

بادرت الجزائر وكباقي البلدان، من اجل الحد من بطالة الشباب خاصة، بإنشاء مجموعة من الوكالات تهتم بهذا الجانب، وهي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة).

لعل اهم ما نشير اليه هنا فيما يخص الوكالات المذكورة، وجود تداخلا في مهامها، لذا يعتبر هذا التداخل المؤسسي احد مصادر عدم الكفاءة والبيروقراطية المفرطة. ضف الى ذلك، يؤدي تشجيع العمل الحر دورا هامشيا نسبيا في الجزائر، ويركز على توفير قروض مصغرة لأصحاب المشاريع من الشباب. معظم المشاريع التي أنشئت في اطار آلية الدعم هذه صغيرة جدا وتتركز في القطاع غير الرسمي في كثير من الأحيان. [1]

في هذا الاطار ولتسهيل عملية دعم تشغيل الشباب في الجزائر، يجب تجنب التداخل في المهام الموكلة لمساعدة الشباب، وتوكيل هذه العملية لوكالة واحدة حتى لا تتشتت الجهود، والابتعاد عن المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية فيما يخص التمويل بعد مراجعة الملفات وقبولها. هذه الأجراء من شانه ان يستقطب العاطلين عن العمل، والمنشآت غير الرسمية، ويخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من انتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر.

---

[1]– الحسن العاشي، مرجع سبق ذكره. ص 31.

خلاصة الفصل :

نستخلص من هذا الفصل، أن الجزائر تعد من بين البلدان التي يمثل فيها القطاع والتشغيل غير الرسميين جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية لكثير من الافراد والاسر الجزائرية، رغم قلة البيانات والدراسات المسحية حول الظاهرة، الا ان الواقع يثبت جوهرية المشكل من الناحيتين، الإيجابية والسلبية، لذا ينبغي الحذر في التعامل مع الظاهرة، الا بعد تحديد خصائصها بدقة في البلد، واعداد استراتيجية قطاعية متكاملة على مستوى الاقتصاد الكلي، تراعي المنظومة التنظيمية والقانونية لمشاريع الاعمال.

في هذا الشأن يعد قطاع البناء في الجزائر، من بين اهم القطاعات التي تساهم في استقطاب العمالة غير الرسمية خاصة الفئات الهشة من المجتمع، في ظل ظروف تعتبر صعبة مقارنة بالقطاعات الأخرى، و هو ما يحتاج الى الدراسة والتحليل في الوقت الراهن.

الفصل الرابع

4. تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.

تمهيد :

يعتبر قطاع البناء في الجزائر من بين اهم القطاعات المغذية للتشغيل غير الرسمي، سواء كان ذلك من خلال ورشات رسمية مع تعمد عدم تصريح عدد كبير من العمالة، او من خلال ورشات مصغرة غير رسمية. خاصة في العقد الأخير، حيث تحولت معظم ولايات الوطن الى ورشات مفتوحة، وذلك نتيجة الجمود الذي ساد أواخر الثمانينيات وعقد التسعينيات، وكذا مشاريع التنمية التي باشرتها الحكومة. هذا التوسع ساعد على نمو التشغيل غير الرسمي بهذا القطاع، وهو امر يحتاج الى الدراسات التطبيقية المعمقة لبحث سبل التنظيم.

في اطار هذا السياق، ولدراسة التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء. قسمنا هذا الفصل الى أربعة مباحث، اذ خصصنا الأول للاطار المنهجي للدراسة، حيث تم تحديد اهداف وعينة الدراسة، اما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه لتحليل الخصائص العامة للعمالة في قطاع البناء، و المبحث الثالث لتحليل ظروف وأسباب التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء، اما المبحث الرابع سنتطرقنا فيه لتحليل مستقبل تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

1.4. الإطار المنهجي لدراسة العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.

سوف نركز في هذا القسم من الدراسة، على الاطار المنهجي المحدد للدراسة، وذلك من خلال تحديد اهم اهداف الدراسة، تحديد مجتمع وعينة الدراسة، كيفية جمع البيانات ومراحل تحليلها.

1.1.4. أهداف دراسة العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.

في اطار الدراسات التي اهتمت بالقطاع والتشغيل غير الرسميين خاصة في السنوات الأخيرة، على مستوى العالم، وما يتصل بها من سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات التشغيل في الجزائر. وبعد النقاش الذي اجريناه مع المهتمين بمسالة التعامل مع التشغيل غير الرسمي، دخل الوطن و خارجه. بهدف تحديد الاطار العام للدراسة ومراحل تنفيذها، لذا نشير في اطار دراستنا لمسالة تنظيم العمالة بقطاع البناء غير الرسمي في الجزائر الى مجموعة من الأهداف :

*** الخصائص العامة للقطاع والعمالة التي تنشط به.**

عموما يمتاز القطاع غير الرسمي بتعدد وتشابك وحداته، من حيث البنية والحجم وعدد العمال، ومرونة العمل. وهذه الخصائص تحددها الظروف الوطنية السائدة. وهو ما ينعكس بدوره على طبيعة ونوعية التشغيل غير الرسمي السائد، الذي يتحدد في سوق العمل غير الرسمي –(تفاعل طلب وعرض العمل غير الرسمي)– ويكمل بعض مواطن الخلل في سوق العمل الرسمي، او كاستجابة لتعقيدات لوائح العمل، او خلل في سياسات التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي. لذا تتعدد منشآت القطاع غير الرسمي كما اشرنا سابقا، وبناءا على الدراسات العالمية الحديثة لهذا القطاع. اذ تشمل المنشآت الصغيرة، المشاريع المنزلية، عمالة الأرصفة، صغار المقاولين، العمالة المتنقلة...الخ.

في اطار بنية وخصائص العمالة والقطاع غير الرسميين. تكلمنا سابقا عن الخصائص العامة لهذا القطاع في الجزائر، واهم القطاعات التي ينتشر فيها بحجم اكبر مقارنة بأخرى. الا ان اهتمام هذه الدراسة سوف يكون بالتحديد حول قطاع البناء والاشغال العمومية، وهنا نسلط الضوء على العمالة غير الرسمية بورشات البناء غير الرسمية، او العمالة غير الرسمية الموظفة بورشات البناء الرسمية غير المصرح بها، في اطار الاشغال العمومية. لمعرفة وتحديد خصائصا، وأسباب ظهورها وتوسعها، تحليل ظروف وبيئة العمل، المميزات العامة للعمالة بهذه الورشات، محاولة

تحليل إمكانية تنظيم هذه العمالة، وتحويلها تدريجيا الى الاقتصاد الرسمي. وبالتالي تنمية مهاراتها والاستفادة منها.

*** العوامل المؤثرة على نمو وتوسع دائرة التشغيل غير الرسمي بهذا القطاع.**

ان دراسة التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء، تتطلب معرفة اهم العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تساهم في نمو وتوسع العمالة و الورشات بهذا القطاع في الجزائر. ولتحديد هذه المتغيرات تم وضع استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة، تعكس مؤشرات هذه العوامل، وتحلل مسالة التشابك بينها، والاهمية النسبية لتأثير كل عامل من هذه العوامل على الظاهرة.

*** ظروف ومشاكل العمل والعمالة بهذا القطاع.**

يتميز قطاع البناء والاشغال العمومية بظروف وبيئة عمل صعبة في حالة الاقتصاد الرسمي. لكن عند التطرق للتشغيل غير الرسمي بهذا القطاع يصبح الامر اكثر خطورة، خاصة اذا تعلق الامر بحوادث العمل. فبعضها مميت، وكيفيات تعويض العاملين هنا والاطار القانوني لها، ومشاكل عدم تصريح العمالة والعمل خارج اطر الحماية الاجتماعية. ان تحليل هذه الظروف انطلاقا من الواقع بالاحتكاك مع العاملين بهذا القطاع. من شانه ان يساهم في تحديد الفئات المتضررة من العمالة، والبحث في إمكانية تنميتها ودعمها، في اطار توليفة من السياسات ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهو ما يتيح إمكانية الرفع من كفاءتها والاستفادة منها في الاقتصاد الرسمي بعد عملية التنظيم.

*** دور الجهات الفاعلة وممثلي المجتمع المدني بتوعية العمالة للتحول الى الوضع الرسمي.**

لعل احد الأهداف المسطرة من هذه الدراسة، تتعلق بالإشارة الى دور الجهات الرسمية و اصحاب القرار و ممثلي القطاع الخاص، بأهمية ودورهم في توعية العمالة غير الرسمية للتحول

الى الوضع الرسمي. وهذا من خلال الحوار الاجتماعي وتنسيق الجهود وتبادل الآراء حول أهمية إيجاد افضل الأساليب لمعالجة مشكل توسع التشغيل والقطاع غير الرسميين. وينبغي ان يتجسد هذا العمل بالانتقال الى ورشات العمل، للاطلاع على بيئة ظروف العمل ومشاكل العمالة، معرفة اهم الفئات الاجتماعية المشاركة بهذا القطاع. من شان تعزيز الحوار مع هذه العمالة غير الرسمية، من خلال انشاء فرق عمل وحلقات تغذية عكسية انطلاقا من العمالة وأماكن تواجدها، وهو امر ضروري لإجراء الدراسات المسحية او الاستطلاعية او بحثية، وهو امر ضروري لإعداد سياسات شاملة تساهم في التحول التدريجي للعمالة غير الرسمية الى الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تحد من تفاقم الظاهرة.

*** استطلاع راي العمالة في القابلية الى التحول للوضع الرسمي في ظل إزالة بعض الحواجز.**

من بين الأهداف الأساسية لهذه الدراسة. استطلاع راي العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في قابليتها الى التحول للوضع الرسمي، من خلال التحول التدريجي الى الاقتصاد الرسمي، بإزالة بعض حواجز وقيود المشاركة الرسمية، وتقديم الدعم للورشات غير الرسمية او العمالة غير الرسمية. من شان هذا الاستطلاع ان يعطي فكرة عن مدى قابلية العمالة غير الرسمية بهذا القطاع للتنظيم والتحول الى الاقتصاد الرسمي من عدمه.

*** الإشارة الى أهمية اكتساب معلومات وبيانات حول العمالة بهذا القطاع.**

في ظل غياب للبيانات والمعلومات حول العمالة والقطاع غير الرسميين في الجزائر مقارنة بما وصلت اليه بعض الدراسات والتجارب العالمية. فالسياسات والإجراءات المتخذة لاحتواء هذه العمالة وتنظيمها سوف تفشل بسبب المعلومات المظللة.

في هذا الاطار تسعى هذه الدراسة، الى لفت انظار الجهات الفاعلة والدوائر الإحصائية، بأهمية اعداد البيانات حول العمالة بهذا القطاع، وحجم مساهمته في اجمالي الناتج المحلي. وهذا

بتشجيع الدراسات المسحية والمهتمين بهذا النوع من الدراسات. نظرا لان استمارات المسح اذا بنيت بشكل جيد، سوف تعطي بيانات كمية ونوعية تساهم في بناء قاعدة بيانات مرجعية يمكن الاعتماد عليها في معرفة حركة وخصائص العمالة غير الرسمية بهذا القطاع. وبالتالي تسهل عملية التعامل معها.

2.1.4. عينة الدراسة و منهجية جمع البيانات.

بعد ما تطرقنا لاهم اهداف الدراسة، سوف نحلل في خطوة أخرى عينة الدراسة ومنهجية جمع البيانات.

1.2.1.4. عينة الدراسة.

نظرا لعدم المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمجتمع الدراسة، تعذر علينا استخدام أسلوب العينة العشوائية في دراسة العمالة غير الرسمية بقطاع البناء، الامر الذي استدعى تطبيق أسلوب العينة غير العشوائية، حيث يتم اختيار العينة حسب توليفة الظروف القائمة.

في هذا الاطار، لعل من بين الاشكال الشائعة لأسلوب العينة غير العشوائية (عينة الصدفة، العينة الغرضية، العينة الحصصية)، اعتمدنا على العينة الحصصية باعتبارها الملائمة لهذه الدراسة. اذ يتعلق مجتمع الدراسة. بالعمالة غير الرسمية بقطاع البناء، سواء كانت هذه العمالة في ورشات رسمية او غير رسمية، وهذا بمختلف الفئات المشاركة، من بنائين ومساعديهم، عمال دهان، بلاط...الخ. ونظرا لصعوبة الدراسة على المستوى القطر الوطني تم اختيار إقليم ولايات الوسط كمجتمع للدراسة، وتم اختيار عدد افراد كل فئة على مختلف الولايات المدروسة.

تتشابه العينة الحصصية مع العينة العشوائية الطبقية، والتي تقوم على تقسيم المجتمع الى طبقات ثم يؤخذ من كل طبقة العدد الذي يتناسب مع حجمها حسب أسلوب العينة العشوائية البسيطة. لكن الفرق هنا هو ان مستوى تمثيل العينة الحصصية للمجتمع الأصلي اقل دقة منه في

العينة الطبقية، لكن في ظل عدم المعرفة الدقيقة لمجتمع الدراسة وتشابك مستويات التشغيل بين القطاع غير الرسمي تارة والاقتصاد الرسمي تارة أخرى، اذا اختل احد معايير التشغيل. يبقى اختيار هذا الأسلوب من العينة احسن وسيلة لإبراز اهم خصائص العمالة غير الرسمية بهذا القطاع.[1]

اعتمادا على المفاهيم التي تبنتها منظمة العمل الدولية والمكتب الدولي للعمل كما أشرنا في القسم النظري من جوانب مفهوم القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية. كجزء من هذا القطاع سوف نركز على عمالة قطاع البناء غير الرسمي لذلك سوف نسلط الضوء على الفئات التالية :

- العمالة بورشات البناء غير الرسمية (صغار المقاولين).
- البنائين ومساعديهم.
- عمال البناء غير الرسميين بورشات البناء الرسمية.

بعد تحديد فئات الدراسة، تم اجراء الدراسة على عينة مكونة من **(300)** شخصا من العاملين في الفئات المختارة، خاصة بعمال البناء غير الرسميين. وهي موزعة حسب الولايات المدروسة والتي نشير اليها فيما بعد.

2.2.1.4. منهجية جمع بيانات الدراسة.

تم اعداد استمارة المسح الميداني –الملحق رقم (05)–عبر ثلاث مراحل، اذ تم مراعاة ضرورة قدرتها على عكس مختلف مؤشرات وخصائص العمالة بالقطاع المدروس. ففي مرحلة الإعداد الاولي، تم الاطلاع أولا على بعض الدراسات المسحية ذات العلاقة بالقطاع غير الرسمي ببعض البلدان كما اشرنا الى بعضها في القسم النظري، كذلك اجراء حوار ونقاشات مع بعض المهتمين

[1]- هاني الحوراني، وآخرون،**مرجع سبق ذكره**، ص 39.

بالقطاع غير الرسمي وسياسات التشغيل داخل وخارج الوطن، وهنا تم وضع مقترح اولي للاستمارة حيث تضمنت الخطوط العامة للأسئلة المراد ادراجها في الدراسة.

في هذا الاطار، قمنا في المرحلة الثانية من اعداد هذه الاستمارة بإجراء زيارات ميدانية لاماكن تواجد العمالة المدروسة، حيث تم مناقشة واستطلاع آرائهم حول ظروف وبيئة عملهم، واهم أسباب العمل بهذا القطاع، ومجموعة العراقيل التي تحول دون تطوير مشاريع أعمالهم ومختلف الاعمال التي يقومون بها بما فيها الثانوية ومشاكل التمويل. أيضا من خلال هذه الزيارات تم اختيار عدد من الأسئلة التي تتعلق بالخصائص الديموغرافية للعاملين، واستطلاع إمكانيات التحول الى الوضع الرسمي، من خلال الدعم وإيجاد سبل جديدة للتعامل الرسمي من قبل الجهات الفاعلة مع هذا النوع من العمالة.

اما في المرحلة الثالثة من الاعداد، فقد تم اجراء تعديلات وتمحيص وانتقاء لأسئلة الاستمارة، وبعد سلسلة من النقاشات وتبادل الأفكار والآراء مع الأساتذة المهتمين بهذا القطاع، تم إقرار الاستمارة في صورتها النهائية بعد تحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة داخل وخارج الوطن، ثم اختبارها في مسح تجريبي على ستون(60) شخصا يعملون بهذا القطاع.

لقد تم تصميم استمارة المسح بحيث تعكس اسئلتها العديد من الخصائص والاهداف البحثية، من أهمها ما يلي :

- تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، مثل (الجنس، العمر، الحالة العائلية، اعالة اسر، المستوى التعليمي، الخبرة في العمل، مكان الإقامة...).
- الاوضاع التنظيمية والقانونية للعمل، مثل (الوضعية القانونية لمكان ومشروع العمل، نوع الوظيفة ومتوسط عدد العمال بورشات البناء، ترتيبات العمل ...).
- تحديد أسباب العمل، وتحليل ظروف ومشاكل العمل.

- تحديد بعض المؤشرات المالية المتعلقة بالعمل.
- تحليل سبل إمكانية تنظيم العمل والتحول الى الوضع الرسمي.

3.1.4.خطة الدراسة ومراحل تحليل البيانات.

نتطرق في هذا الجانب، للخطة العامة لتنفيذ الدراسة، واهم مراحل تحليل البيانات ومشاكل جمعها، ومنهج الدراسة.

1.3.1.4. خطة تنفيذ الدراسة.

في إطار تنفيذ الدراسة، تم وضع خطة تفصيلية لإتمام مراحل الدراسة، حيث تضمنت ما يلي:

- تحديد عدد الاستمارات المعدة للدراسة، حيث حددت بـ (300)استمارة خاصة بالعمالة غير الرسمية بقطاع البناء.
- تحديد الفئات المقصودة في الدراسة، (حيث تضم العمالة غير الرسمية بهذا القطاع فئات مختلفة من اشكال التشغيل غير الرسمي، من بنائين ومساعديهم، عمالة أطفال، عمال كهرباء منازل، اعمال دهان وبلاط، نجارة...الخ). بالورشات الرسمية او غير الرسمية للبناء.
- تحديد المناطق الجغرافية المشمولة في الدراسة، حيث تم اختيار إقليم بعض ولايات الوسط، اذ تم ادراج الولايات التالية (الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، المدية، عين الدفلى). وتم تقسيم الاستمارات بالتساوي بين الولايات كما يلي :
  - ولاية الجزائر تغطى بواقع (50) تستهدف العمالة غير الرسمية.
  - ولاية بومرداس تغطى بواقع (50) تستهدف العمالة غير الرسمية.
  - ولاية تيبازة تغطى بواقع (50) تستهدف العمالة غير الرسمية.
  - ولاية البليدة تغطى بواقع (50) تستهدف العمالة غير الرسمية.

- ولاية المدية تغطى بواقع (50) تستهدف العمالة غير الرسمية.
- ولاية عين الدفلى تغطى بواقع (50) تستهدف العمالة غير الرسمية.

- بعدما استكملت عملية الاستطلاع، تم تدقيق ومراجعة الاستمارات. ونشير الى ان معدلات ونسب تغطية الاستمارات كانت (100 %) لكل الولايات المدروسة.

لقد تم اعتماد أسلوب المقابلة الشخصية في جمع بيانات الدراسة، وهذ من خلال التوجه الى أماكن عمل الفئات المدروسة في العينة، وفي سبيل الوصول للوجهة المقصودة استخدما علاقاتنا الشخصية في بعض الولايات والقرابة في ولايات أخرى حيث مقر السكن مثل (ولاية الجزائر، بومرداس، البليدة، المدية، تيبازة).

تم الحصول على البيانات من المستجوبين عن طريق طرح الأسئلة الواردة في الاستمارة، ثم تدوين الإجابات التي يتم الادلاء بها عن كل سؤال، بعد التأكد من فهم واستيعاب المستجوبين لمعنى السؤال. حتى ولو اقتضى الامر عدة محاولات.

2.3.1.4. مراحل تحليل البيانات.

لقد تم تحليل البيانات وفقا للمراحل التالية :

- **المرحلة الأولى** :بعد الانتهاء من الاستبيان وفق الخطة المسطرة، تم في البداية اخضاع الاستمارات المعبأة الى عملية تمحيص اولي بهدف معرفة مدى الانسجام والوضوح في البيانات، والتأكد من جدية المستجوبين في الإجابات ومدى اكتمالها.
- **المرحلة الثانية** :قمنا هنا، بتصنيف وترقيم البيانات، من خلال تجميع الإجابات المتشابهة والمتجانسة في فئات واعطائها رموزا او ارقام تعتبر مفتاحا لها في برنامج التحليل.
- **المرحلة الثالثة** : تم اعداد جداول تعريف المتغيرات بهدف تهيئة البيانات لعملية التحليل على برنامج (SPSS).

- **المرحلة الرابعة** : وهي مرحلة تحليل البيانات على برنامج (SPSS). وهو برنامج يمتلك قدرات واسعة في تحليل ومعالجة البيانات والنتائج، على شكل إحصاءات وصفية، رسومات او جداول.
- **المرحلة الخامسة** : وقمنا هنا باستخراج النتائج التي نحتاجها على شكل جداول.
- **المرحلة السادسة** :وهي المرحلة الأخيرة، حيث قمنا من خلالها بقراءة النتائج وتحليلها.

3.3.1.4. مشاكل عملية جمع البيانات.

يمكن ابراز اهم مشاكل جمع البيانات في النقاط التالية :

- تتعلق بعض مشاكل جمع البيانات، بمسالة التواصل مع المستجوبين وهنا نتكلم عن أماكن تواجدهم بورشات العمل، اذ نشير الى ان تعاون المستجوبين اثناء العمل يكون اقل، لذا لابد من الالتقاء بهم خارج وقت العمل، أي بعد الانتهاء او في أماكن عرض العمل (ساحات خاصة يتجمع بها العمال صباحا موجودة في بعض الولايات).
- صعوبة فهم واستيعاب بعض الأسئلة من قبل المستجوبين خاصة اذا تعلق الامر بالمستجوبين الاميين، لذلك نضطر الى شرح وتبسيط اكثر في كل مرة. او إعادة الاستمارة من جديد بعد اكتشاف بعض مواطن الخلل في فهم بعض الأسئلة.
- فيما يخص المؤشرات المالية لمشاريع العمل او دخل العمل. ابدى بعض المستجوبين تحفظات في الإجابات الدقيقة، لذا قمنا بتعديل بعض الأسئلة الخاصة بالاستمارة التجريبية. لأسباب قد تكون ضريبية، او شخصية.
- بعض المشاكل تتعلق بعدم الفصل بين دخل المشروع وميزانية العائلة، لذا لا يمكن معرفة دخل المشروع او العمل بدقة.

- بعض المشاكل تتعلق بالعمالة غير الرسمية بورشات رسمية، لذا استجوابهم اثناء العمل يكون صعب نوعا ما خاصة اذا تواجد صاحب العمل، وهذا نتيجة التخوف من مراقبة السلطات لهم.

4.3.1.4. منهج الدراسة.

اعتمدنا في هذا الفصل من الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اشرنا سالفا، حيث استخدمنا فيه الاستبيان والذي يعتبر احد ادواته، وذلك من خلال استطلاع راي العمالة غير الرسمية بقطاع البناء بالجزائر، في مدى استعداداها للتحول الى الوضع الرسمي. وقد تم تقسيم الاستبيان الى ما يلي :

القسم الأول : يتعلق هذا القسم بمعلومات عامة حول المستجوبين، ليشمل المتغيرات الشخصية التي تتعلق بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، مثل (الجنس، العمر، الحالة العائلية، اعالة اسر، المستوى التعليمي، الخبرة في العمل، مكان الإقامة...).

القسم الثاني : تضمن هذا القسم ستة محاور، تتعلق بالوضعية القانونية لمكان العمل، دخل ومدة العمل، أسباب ومشاكل العمل، ظروف العمل. وقسمت المحاور كما يلي :

المحور الأول : مؤشرات متعلقة بمكان تنظيم العمل، وقد تضمن تسعة(09) أسئلة.

المحور الثاني : مؤشرات مالية متعلقة بدخل العمل، وقد تضمن ثلاث(03) أسئلة.

المحور الثالث : مؤشرات متعلقة بمدة العمل، وقد تضمن ثلاث(03) أسئلة.

المحور الرابع: مؤشرات متعلقة بأسباب العمل، وقد تضمن عشرة(10) أسئلة.

المحور الخامس : مؤشرات متعلقة بمشاكل العمل، وقد تضمن ثلاث(03) أسئلة.

المحور السادس : مؤشرات متعلقة بظروف العمل، وقد تضمن خمسة(05) أسئلة.

القسم الثالث: مؤشرات مستقبل تنظيم العمل، وقد تضمن عشرة(10) أسئلة.

2.4. الخصائص العامة للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

ركزت الدراسة على ابراز الخصائص العامة الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر، إضافة الى الخصائص التنظيمية والأوضاع القانونية لمشاريع وأماكن ودخل العمل.

بالنسبة للخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعمالة غير الرسمية، سوف نركز على تحليل نوع الجنس والفئات العمرية للعمالة بهذا القطاع ، و الحالة الاجتماعية والاعالة الاسرية للعمالة ، وتوزيع العمالة حسب الإقامة الدائم، وكذا الخبرة والمستوى التعليمي.

ولتحليل الخصائص التنظيمية للعمالة غير الرسمية، سوف نركز على، الوضعية القانونية لمكان العمل، الطبيعة القانونية لمشروع العمل، نوع الوظائف المشغولة، طرق التوظيف الشائعة، و كيفية اكتساب مهارات العمل، عدد العاملين، وإمكانية ممارسة عمل ثانوي، طبيعة العمل الثانوي الرسمي ان وجد.

اما بالنسبة لدخل ومدة العمل، سوف نركز هنا على انتظام دخل العمل وقدرته على التكفل بالحاجيات اليومية للعمالة، ونحلل مدة العمل من حيث عدد ساعات العمل في اليوم، وعدد أيام العمل في الأسبوع، و الفصول الأكثر نشاطا في السنة.

1.2.4. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

ان تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء مهم للغاية، وهذا لمعرفة مميزات وخصائص الفئات الاجتماعية التي تنشط بهذا القطاع، وربطها بالمستوى التعليمي للعمالة وعدد افراد الاسرة المعالة، ومكان الإقامة. وعموما لتحليل هذه الخصائص سوف نتكلم عن المتغيرات التالية :

* **الجنس والفئات العمرية للعمالة بهذا القطاع :** تفيد نتائج الدراسة انه من حيث الجنس فان كل المستجوبين هم من الذكور (100%) ويعود ذلك الى طبيعة العمل الصعبة والتي تحتاج الى جهد كبير من العمالة بهذا القطاع لذا لا نجد عمالة من فئة الاناث بقطاع البناء. كما هو مبن في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-1): توزيع العمالة حسب الجنس.

الجنس	العدد من العينة	النسبة%
ذكور	300	%100
اناث	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

اما حسب العمر، فقد أظهرت نتائج الدراسة الى ان الغالبية العظمى من العمالة بهذا القطاع هي من الفئة النشطة الشابة ما بين (18- 50عاما)،حيث بلغت نسبتهم (85%) من المجموع الكلي للمستجوبين، وهو ما يقابل ذلك في الاقتصاد الرسمي بالنسبة لهذه الفيئة العمرية، حيث تعتبر المرحلة العمرية ما بين سن (20-50 سنة) مرحلة اكثر نشاطا وعطاءا، اذا ترتبط بالتكوين الشخصي للإنسان خاصة فئة الرجال. وعادة ما تكون مرحلة العطاء هذه تنخفض بعد سن الخمسين (50سنة)، وتكون اقل قبل سن العشرين (20سنة) ويعود ذلك الى مسالة الالتحاق بالعمل والجهد الإنساني في العمل. وهذ ما أكدته الدراسة حيث بلغت نسبة العاملين بسن اكثر من (50سنة) حوالي (14%) وهذا يقابل ما هو سائد في الاقتصاد الرسمي، في المقابل بلغت نسبة عمالة الأطفال ما بين (15-17سنة) حوالي (1%)، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-2): توزيع العمالة حسب الفئات العمرية.

الفيئة العمرية	عدد من العينة	النسبة%
من 15الى 17 سنة	03	%1
من 18الى 30 سنة	93	%31
من 31 الى 40سنة	88	%29.3
من 41الى 50 سنة	74	%24.7
اكثر من 50 سنة	42	%14
المجموع	300	%100

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **تحليل الحالة الاجتماعية والاعالة الاسرية للعمالة بهذا القطاع :** تشير نتائج الدراسة ان ما نسبة (81%) من العاملين متزوجين وهي اكبر نسبة في العينة، وحوالي (18%) من العزاب وهي فيئة شابة اقل من سن (30سنة)، في المقابل بلغت نسبة الارامل (1%)، اما حالات الطلاق فلم تصادف ضمن العينة المدروسة، والجدول الموالي يبين ذلك. هذه البيانات لا تختلف كثيرا عن الاقتصاد الرسمي، كما يمكن تفسير ارتفاع نسبة المتزوجين الى ان هذه العمالة عادة ما تقترن بمستوى تعليمي اقل لذلك تدخل مباشرة الى سوق العمل كما لا تنتظر تحسن مستواها المعيشي.

الجدول رقم (4-3): توزيع العمالة حسب الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	العدد من العينة	النسبة%
اعزب	54	%18
متزوج	243	%81

مطلق	0	%0
ارمل	3	%1
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

اما حسب الاعالة، تفيد النتائج المحصل عليها ان ما نسبة (81.3%) من العمالة يعيلون اسرا، ويعود هذا الى ارتفاع نسبة من هم متزوجين في هذه العينة، في المقابل بلغت نسبة من لا يعيلون اسرا (18.7%) وهم في الغالبية غير متزوجين. كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-4): توزيع العمالة حسب الاعالة.

الحالة حسب الاعالة	العدد من العينة	النسبة %
عمال يعيلون اسرا	244	%81.3
عمال لا يعيلون اسرا	56	%18.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

أظهرت النتائج كذلك ان ما نسبة (37.4%) من العمال بهذا القطاع تعيل اسرا صغيرة الحجم يتراوح عدد افرادها ما بين (1-4 افراد) وغالبا ما تكون هذه الشريحة ضمن الفيئة العمرية للشباب أي حدود الثلاثينيات، وما نسبة (43.3%) من العمال تتولى اعالة اسرا متوسطة الحجم يتراوح عدد افرادها ما بين (5- 9افراد)، بينما بلغت نسبة من يعيلون اسرا كبيرة الحجم عدد افرادها اكثر من 10افراد بـ(2.7%) وعادة ما تكون ضمن الفيئة العمرية لأكثر من 50 سنة. كما يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-5): توزيع العمالة حسب عدد افراد الاسرة المعالة.

عدد افراد الاسرة المعالة	العدد من العينة	النسبة%
0	50	%16.6
من 1الى 4 افراد	112	%37.4
من 5 الى 9 افراد	130	%43.3
اكثر من 10 افراد	8	%2.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **توزيع العمالة حسب الإقامة، الخبرة والمستوى التعليمي** : أظهرت نتائج الدراسة ان ما نسبة (65%)من العمالة غير الرسمية بقطاع البناء تقيم بشكل دائم في الريف، بينما ما نسبة (35%) من العمالة تقيم في المدينة وهو ما ينعكس على هشاشة هذه العمالة ومستوى تنميتها. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-6): توزيع العمالة حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	العدد من العينة	النسبة%
المدينة	105	% 35
الريف	195	% 65
المجموع	300	% 100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

اما بالنسبة لخبرة العمالة في الميدان، تشير النتائج الى ان اكبر نسبة بـ(38.7%) كانت لمن لهم خبرة ما بين 11و15 سنة وعادة ما تخص الفيئة العمرية ما بين (40- 50 سنة)،تليها النسبة

(34%) وتشمل العمالة ذات خبرة تتراوح ما بين (5- 10 سنوات) وهي عادة ما تخص الشريحة العمرية ما بين (30- 40سنة)، اما من لهم خبرة لأكثر من 16 سنة فقد بلغت نسبتهم حوالي (10.7%) وهي عادة ما ترتبط بالشريحة العمرية لأكثر من 50 سنة، وهنا نشير الى توقف بعض العمالة عن مزاولة العمل نظرا لتراجع إنتاجية العمل الذي يتطلب إضافة الى الخبرة والتقنية جهدا عضليا الذي يتناقص مع التقدم في العمر. في المقابل نشير الى ان من لهم خبرة لا تفوق 5 سنوات بلغت نسبتهم (16.7%) وتشمل هذه النسبة عادة الفيئة الشابة والمؤقتة في العمل وترتبط بالشريحة العمرية ما بين(18- 30 سنة). كما يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-7): توزيع العمالة حسب الخبرة.

الخبرة	العدد من العينة	النسبة%
اقل من 5سنوات	50	%16.7
ما بين 6 و10سنوات	102	% 34
ما بين 11و15 سنة	116	% 38.7
اكثر من 16سنة	32	% 10.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

اما بخصوص المستوى التعليمي، تظهر النتائج ان نسبة مجموع من هم دون المستوى الثانوي بلغت حوالي (83.7%) وهي نسبة كبيرة تشير المستوى التعليمي المتدني لهذه العمالة، اذ شملت حوالي (37%) من المستوى الابتدائي، وحوالي (36%) من المستوى المتوسط، و(10.7%) من الاميين. في المقابل بلغت نسبة من وصلوا الى التعليم الثانوي حوالي (9.3%)، و(3%) المستوى الجامعي، و(4%) فقط لمن تلقوا تكوينا مهنيا. تعكس هذه النسب المستوى التعليمي المتدني لهذه

العمالة بهذا القطاع، وهو ما يشير الى صعوبة حصول هذا النوع من العمالة على فرص عمل في قطاعات أخرى بهذا المستوى التعليمي، وبالتالي يبقى هذا القطاع الملاذ الأخير للحصول على فرص عمل والمرونة في التوظيف، كذلك نشير الى مكان الإقامة الذي ينعكس سلبا او إيجابا على المستوى التعليمي، حيث تعاني المناطق الريفية مشاكل عدة تتراوح بين العزلة والتهميش والمستوى المتدني للتنمية مقارنة بالمناطق الحضرية. وبالتالي هذه العوامل تنعكس سلبا على المستوى التعليمي للعمالة بهذا القطاع ويقلص من فرص حصولها على فرص عمل لائقة، و بالتالي تقحم في دائرة التشغيل غير الرسمي كملاذ أخير للتشغيل و خلق التوظيف. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-8): توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد من العينة	النسبة
امي	32	% 10.7
ابتدائي	111	% 37
متوسط	108	% 36
ثانوي	28	% 9.3
تكوين مهني	12	% 4
جامعي	9	% 3
المجموع	300	% 100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

2.2.4. الخصائص التنظيمية والقانونية للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

في اطار تحليل الخصائص التنظيمية للعمالة غير الرسمية بقطاع البناء، نحاول التركيز على اهم المتغيرات التي تعبر عن اطر تنظيم العمل، لذا اخترنا المتغيرات التالية :

- الوضعية القانونية لمكان العمل.
- الطبيعة القانونية لمشروع العمل.
- نوع الوظائف المشغولة.
- طرق التوظيف الشائعة، ومهارات العمل.
- متوسط عدد العاملين، وإمكانية ممارسة عمل ثانوي.
- طبيعة العمل الثانوي الرسمي.

1.2.2.4. الوضعية القانونية لمكان ومشروع العمل.

* **الوضعية القانونية لمكان العمل** : في قطاع البناء عادة ما يكون مكان العمل عبارة عن ورشة بناء رسمية، او ورشة غير رسمية، او ورشة مختلطة بينهما من الناحية القانونية. تشير النتائج التي ادلى بها المستجوبين فيما يخص توزيعهم على الورشات المذكورة سالفا. ان الغالبية العظمى من العمالة تمارس عملها ضمن ورشات مختلطة بين رسمية وغير رسمية، وذلك بحوالي (90.7 %) أي ان المقاولات الرسمية بقطاع البناء تعتمد على التشغيل غير الرسمي الى جانب التشغيل الرسمي. ويعود ذلك الى ارتفاع تكلفة العمالة الرسمية بسبب اشتراكات الضمان الاجتماعي، والعمل العرضي. كما أشار المستجوبين.

اما فيما يخص العمالة التي ترتاد ورشات غير رسمية دون أخرى، فقد بلغت نسبتهم حوالي (9%) من اجمالي العينة، في حين بلغت نسبة من يرتادون ورشات رسمية فقط حوالي (0.3%)

وهي نسبة قليلة جدا لمن يعملون بشكل غير رسمي لدى المقاولات المسجلة. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-9): توزيع العمالة غير الرسمية حسب نوع ور شات البناء.

نوع الورشة	العدد من العينة	النسبة%
ورشة رسمية	1	%0.3
ورشة غير رسمية	27	%9
ورشة مختلطة (رسمية وغير رسمية)	272	%90.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

*** الوضعية القانونية لمشروع العمل.**

مشروع العمل في قطاع البناء عادة ما يأخذ ثلاثة اشكال، فقد يكون مشروع العمل مرخصا من الناحية القانونية، او غير مرخصا، كما يمكن ان يمزج بين الاثنين فيكون مختلط. أظهرت نتائج الدراسة ان كل المستجوبين في العينة كانت اجاباتهم متشابهة، تتمحور حول ان مشاريع التي يعملون عليها مختلطة بين مشاريع مرخصة وأخرى غير مرخصة. كما يبين الملحق رقم (07).

2.2.2.4. نوع الوظيفة وطريقة التوظيف.

*** نوع الوظيفة :** تم تصنيف طبيعة الوظائف المشغولة بقطاع البناء ضمن هذه الدراسة، الى ثلاثة اشكال بناء ومساعد بناء، وأخرى قد تتخذ اعمال حدادة او بلاط او دهان...الخ.

بالنسبة لوظيفة بناء تفيد النتائج المحصل عليها ان ما نسبة (72.7%) من المستجوبين اجابوا انهم يجيدون هذه الوظيفة، في المقابل ما نسبة (27.3%) من المستجوبين اجابوا بانهم لا

يجيدون هذه الوظيفة. اذن اغلبية العاملين بقطاع البناء يجيدون وظيفة بناء كما يبين الجدول الموالي.

اما بالنسبة لوظيفة مساعد بناء، تبين الدراسة ان الغالبية العظمى للعمالة تجيد هذه الوظيفة وذلك بنسبة (97.7%) من العمالة، في المقابل ابدى (2.3%) من العمالة انهم لا يجيدون هذه الوظيفة، وهم بذلك يمتهنون وظائف أخرى كالدهان كهرباء منازل مثلا. والجدول الموالي يبين ذلك.

اما بالنسبة لامتهان وظائف أخرى مرتبة بقطاع البناء، فقد أظهرت الدراسة ان إجابات المستجوبين كانت متماثلة بين من يجيدون وظائف أخرى ومن لا يجيدون هذه الأخيرة. حيث تشير النتائج الى ان ما نسبة (52.3%) من العمال يمارسون وظائف أخرى مرتبطة بقطاع البناء، في المقابل ما نسبة (47.7%) لا يجيدون ممارسة وظائف أخرى. كما يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-10): توزيع العمالة غير الرسمية حسب نوع الوظيفة.

نوع الوظيفة	الإجابة بـ (نعم)	الإجابة بـ (لا)	المجموع
بناء	%72.7	%27.3	%100
مساعد بناء	%97.7	%2.3	%100
أخرى	%52.3	%47.7	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

*** كيفية التوظيف واكتساب مهارات العمل.**

بالنسبة لكيفية حصول العمالة غير الرسمية على التوظيف، تظهر نتائج الدراسة ان كل المستجوبين كانت اجاباتهم عن طريق القرابة او الوساطة بنسبة (100%). في المقابل ابدى المستجوبين اختلافا في الراي حول التوظيف انطلاقا من أماكن التقاء خاصة ومعروفة للعامة من الناس، حيث تبين النتائج ان ما نسبة (22.7%) من العمال يتحصلون على عروض العمل

انطلاقا من أماكن التقاء خاصة، في حين ابدى ما نسبة (77.3 %) من العمال يعتمدون في توظيفهم على القرابة او الوساطة دون اللجوء الى أماكن التقاء. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-11): توزيع العمالة غير الرسمية حسب كيفية التوظيف.

كيفية التوظيف	الإجابة بـ (نعم)	الإجابة بـ (لا)	المجموع
القرابة	100%	%0	%100
الوساطة	100%	%0	%100
أماكن التقاء خاصة	22.7%	77.3	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

اما بالنسبة لمهارات العمل، تفيد نتائج الدراسة ان ما نسبة (100%) من المستجوبين أفادوا انهم اكتسبوا مهارات العمل من المقربين، ومن الأشخاص ذوو مهارات في الميدان عن طريق الاحتكاك بهم بنسبة (99.7 %). في المقابل افاد المستجوبين ان من تلقى تكوينا لا تتعدى نسبتهم (0.7%) من اجمالي المستجوبين. اذن اكتساب مهارات العمل في اطار القطاع غير الرسمي يكون من خلال قنوات غير رسمية. والجدول الموالي يظهر ذلك.

الجدول رقم (4-12): توزيع العمالة غير الرسمية حسب كيفية اكتساب مهارات العمل.

اكتساب المهارات	الإجابة بـ (نعم)	الإجابة بـ (لا)	المجموع
من المقربين	%100	%0	%100
مع من لهم مهارات	%99.7	%0.3	%100
تلقي تكوين	%0.7	%99.3	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***متوسط عدد العاملين وممارسة اعمال ثانوية وطبيعتها** : يهدف هذا القسم لتحليل إجابات المستجوبين حول متوسط عدد العاملين معهم في المعتاد، وإمكانية ممارستهم لأنشطة ثانوية، وكذا تحديد طبيعة هذه الأنشطة.

-**متوسط عدد العاملين** : تفيد نتائج الدراسة ان اغلبية المستجوبين كانت اجاباتهم، على ان متوسط عدد العاملين معهم في المعتاد يتراوح ما بين 4 و8، حيث بلغت نسبتهم حوالي (93.7%).في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين كانت اجاباتهم باقل من 3 عمال بـ(6.3%) من العدد الإجمالي. في المقابل لم تكن هنالك اية إجابة حول إمكانية وجود اكثر من 9 عمال. تفسر هذه النتائج على صغر حجم الورشات في الحالة العامة. كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-13): متوسط عدد العاملين بقطاع البناء غير الرسمي.

متوسط عدد العاملين	العدد من العينة	النسبة %
اقل من 3عمال	19	%6.3
ما بين 4 و 8عمال	281	%93.7
اكثر من 9 عمال	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

-**ممارسة عمل ثانوي:** فيما يخص ممارسة العمال لأنشطة أخرى ثانوية، تبين النتائج ان اكثر المستجوبين كانت اجاباتهم بعدم ممارستهم لأعمال ثانوية، حيث بلغت نسبتهم (64.7%)، اما من يمارسون اعمال أخرى فقد بلغت نسبتهم حوالي (35.3%)، وهنا نشير الى توزيع وقتهم بين العمل بقطاع البناء وعمل آخر قد يكون رسميا او غير رسميا. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-14): إمكانية ممارسة عمل ثانوي.

ممارسة عمل ثانوي	العدد من العينة	النسبة %
الإجابة بـ (لا)	194	%64.7
الإجابة بـ (نعم)	106	%35.3
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

-**طبيعة العمل الثانوي** : أظهرت نتائج الدراسة ان من بين حوالي (35%) من العاملين الذين صرح انهم يمارسون اعمالا ثانوية، تبين ان حوالي (30.5%) منهم يمارسون اعمالا رسمية، أي يعتبر عملهم في قطاع البناء ثانويا، في المقابل (69.5%) من هذه العمالة يمارسون اعمالا غير رسمية، وحسب إجابات العمالة حول نوع الاعمال غير الرسمية الثانوية التي يمارسونها، تبين انها تختلف حسب مكان الإقامة في المدينة او الريف، حيث اذا كان مكان الإقامة الدائم هو المدينة فان طبيعة العمل غير الرسمي حسب المستجوبين يكون في اطار ورشات نجارة خفية، او التجارة غير الرسمية مثل البيع على الأرصفة او في اسواق شعبية غير منظمة او نشاط فلاحي، او نقل خفي للمسافرين في أوقات الفراغ.

اما في اذا ما كان مكان الإقامة في الريف، فان طبيعة العمل غير الرسمي يتمثل أساسا في أنشطة زراعية، او رعي مواشي او تربية ابقار او دواجن، او نقل خفي للأشخاص خاصة في الأماكن المنعزلة عن المدينة. والجدول الموالي بين التوزيع النسبي المشار اليه.

الجدول رقم (4-15): توزيع العمالة حسب إمكانية ممارسة عمل ثانوي.

نوع العمل الثانوي	العدد من العينة	النسبة %	النسبة من مجموع العمل الثانوي
عمل رسمي(1)	32	%10.7	%30.5
عمل غير رسمي(2)	73	%24.3	%69.5
كلاهما (1+2)	0	%0	%0
المجموع	105	%35	100%
الباقي من العمالة	195	%65	
المجموع الكلي	300	%100	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

-**طبيعة العمل الرسمي الثانوي الممارس** : أظهرت نتائج الدراسة ان من بين (10.7%) الذين يمارسون عملا رسميا إضافة الى اعمال البناء الثانوية، حوالي (9%) هم عبارة عن عمال صيانة او أعوان امن او نظافة بمنشآت عمومية، ويمارسون اعمال البناء بشكل ثانوي، و(1.3%) يتمثل عملهم في أعوان امن بمنشآت خدمية مثل (بنوك، شركات اتصال...)، و(0.3%) من العمال يمارسون اعمالا رسمية بدوام جزئي بمنشآت عمومية مثل (شبكة اجتماعية). لعل ما يميز هذه الاشكال الثلاثة من الأنشطة الرسمية ضعف الدخل الشهري للعمالة التي تشغل هذه الأخيرة، مع وجود أوقات فراغ في العمل. لذا تعتبر هذه العمالة الرسمية هشة مقارنة بالقدرة الشرائية للمواطن الجزائري، ولتعويض هذه الدخول المنخفضة عادة ما تمارس هذه العمالة اعمالا ثانوية من بينها البناء غير الرسمي. والجدول الموالي يبين التوزيع النسبي لهذه العمالة.

الجدول رقم (4-16): توزيع العمالة حسب طبيعة العمل الرسمي الممارس.

نوع العمل الرسمي	العدد من العينة	النسبة %	النسبة من مجموع العمل الثانوي%
أعوان صيانة امن او نظافة بمنشآت عمومية	27	%9	%84.4
عون امن بمنشأة خدمية	4	%1.3	%12.5
عامل بدوام جزئي بمنشأة عمومية	1	%0.3	%3.1
المجموع	32	%10.7	%100
الباقي من العمالة	268	%89.3	
المجموع الكلي	300	%100	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

3.2.4. تحليل مؤشرات دخل ومدة العمل.

سوف نركز هنا على تحليل دخل العمل انطلاقا من القدرة على التكفل بالحاجيات اليومية ومدى انتظامه، كما نحاول تحليل مدة العمل من حيث عدد الأيام والساعات في اليوم.

1.3.2.4. المؤشرات المالية للعمل.

نركز في هذا الجانب من دخل العمل على ثلاثة جوانب، يتعلق احدها بإمكانية كفاية الدخل لتغطية حاجات العمال او لتمويل مشروع عائلي، نقطة أخرى تتعلق بانتظام العمل، اما المؤشر الثالث فيتعلق بكيفية دفع مستحقات العمل.

***الاعتماد على دخل العمل** : أظهرت النتائج ان أكثرية العمال ادلوا بان دخل العمل بالكاد كاف لتغطية الحاجات اليومية وذلك بنسبة (62.7%) وهي تعبر عن راي اكثر من نصف العينة المدروسة، في حين ادلى ما نسبة (37%) من العمال بان الدخل يكفي لتغطية حاجياتهم، ويدخل

في هذا عدة اعتبارات مثل عدد افراد الاسرة المعالة، منطقة العمل والخبرة، وكذا وفرة طلب العمل. في المقابل ادلى (0.3%) من المستجوبين بان الدخل يكفي لتغطية حاجياتهم ويمول مشروع عائلي. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-17): توزيع العمالة حسب الاعتماد على دخل العمل.

نوع دخل العمل	العدد من العينة	النسبة%
بالكاد كاف	188	% 62.7
يكفي لتغطية حاجياتي	111	%37
يغطي حاجياتي ويمول مشروع عائلي	1	%0.3
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***انتظام دخل العمل** : تشير البيانات المتحصل عليها ان اكثر من نصف المستجوبين بالعينة. ادلوا ان دخل العمل غير منتظم ويعتمدون عليه بشكل رئيسي، وذلك في حدود (57.3%) وهو ما يجعل أي تذبذب في الدخل يؤثر سلبا على الحياة اليومية للعمال واسرهم. في المقابل ادلى حوالي (42.7%) من العمال ان الدخل غير منتظم ولا يعتمدون عليه، وهو ما يدل على وجود مصادر أخرى للدخل، وكذا العمل ثانوي. اما فيما يخص إمكانية انتظام العمل والاعتماد عليه فلم يختار أي من المستجوبين هذه الإجابة. كما يبن الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-18): توزيع العمالة حسب انتظام دخل العمل.

انتظام دخل العمل	العدد من العينة	النسبة%
دخل غير منتظم واعتمد عليه	172	%57.3

دخل غير منتظم ولا اعتمد عليه	128	%42.7
دخل منتظم واعتمد عليه	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***مستحقات العمل** : حسب نتائج الدراسة تبين ان (23) عاملا فقط أفادوا على انهم يتلقون مستحقاتهم المالية بشكل يومي او شهري وذلك بنسبة (7.7%) وهذه العمالة لا ترتاد هذا القطاع بشكل دائم اذ هنالك تقطعات زمنية، ويعود الامر الى العمل عند الحاجة حسب ما أفاد به العمال. في المقابل الغالبية العظمى للمستجوبين اكدوا انهم يتلقون مستحقاتهم حسب نسبة تقدم العمل، او من خلال تسبيقات أولية ثم دفع اجمالي بعد الانتهاء من العمل، حيث كانت نسبتهم بحوالي (92.3%) من اجمالي المستجوبين. كما هو مبين في الملحق رقم (07).

2.3.2.4. مؤشرات مدة العمل :

لتحليل مدة العمل ركزنا على متوسط عدد أيام وساعات العمل، والفصول الأكثر نشاطا في السنة.

***متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع** : تفيد نتائج الدراسة **ان** أكثرية العمالة غير الرسمية تمارس نشاطها خلال ستة أيام من الأسبوع وذلك بنسبة (84%)، تليها بعد ذلك نسبة (3.3%)لمدة خمسة أيام، و (12.7%) لأقل من خمسة أيام وهي تخص عادة العمال الذين يمارسون عملا رسميا، وعملهم بقطاع البناء ثانوي. في المقابل لا توجد اية إجابة بالإيجاب للعمل خلال كل أيام الأسبوع وهذا نظرا لان طبيعة العمل تحتاج الى جهد كبير من العمال. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-19): توزيع العمالة حسب عدد أيام العمل في الأسبوع.

عدد أيام العمل في الأسبوع	العدد من العينة	النسبة %
كل أيام الأسبوع	0	%0
6 أيام	252	%84
5ايام	10	%3.3
اقل من 5 أيام	38	%12.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***متوسط ساعات العمل** : تشير البيانات المتحصل عليها ان غالبية المستجوبين ادلوا ان متوسط عدد ساعات عملهم في اليوم محصورة ما بين 6و 8 ساعات، وكان هذا بحوالي (90.3%)، في حين ادلى ما نسبة (9.3%) من العمال انهم يعملون بمتوسط عدد ساعات يتراوح ما بين 3 و5ساعات في اليوم. اما بالنسبة لمتوسط اقل من 3 ساعات في اليوم فقد بلغ (0.3%) وهي قليلة جدا. اما فيما يخص العمل بمتوسط عدد ساعات يفوق 8 ساعات يوميا فلم يختر أي عامل هذا التوقيت، وهذا يرجع الى صعوبة العمل وظروف بيئته. والجدول الموالي يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم (4-20): توزيع العمالة حسب عدد ساعات العمل في اليوم.

عدد ساعات العمل في اليوم	العدد من العينة	النسبة %
اكثر من 8ساعات	0	%0
ما بين 6 و8ساعات	271	%90.3
ما بين 3 و5 ساعات	28	%9.3

اقل من 3ساعات في اليوم	1	%0.3
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***فصول السنة الأكثر نشاطا** : بناءا على المعلومات التي قدما المستجوبين، والنتائج المحصل عليها، فان كل المستجوبين اكدوا ان كل من فصل الصيف والخريف والربيع هي اكثر فصول السنة نشاطا، في المقابل اكدوا ان فصل الشتاء اقل نشاطا بهذا القطاع وذلك بنسب تتفاوت من منطقة لأخرى حسب الظروف المناخية السائدة، كما اكدوا على ان عدد ساعات العمل تنقص بهذا الفصل وظروف العمل جد صعبة خاصة ببعض المناطق الباردة. والجدول الموالي يبن ذلك.

الجدول رقم (4-21): توزيع العمالة حسب فصول السنة الأكثر نشاطا.

الفصول الأكثر نشاطا من السنة	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
فصل الصيف	300	%100	0	%0
فصل الخريف	300	%100	0	%0
فصل الشتاء	0	%0	300	%100
فصل الربيع	300	%100	0	%0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

3.4. تحليل أسباب وظروف التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء.

ان تحليل ظروف ومشاكل العمالة غير الرسمية بقطاع البناء، والأسباب التي تقف وراء توسع هذا النمط من التشغيل بهذا القطاع. مهم للغاية في عملية التنظيم والتحول الى الاقتصاد الرسمي.

1.3.4. تحليل ظروف ومشاكل بيئة العمل.

نركز في هذا الجانب على اهم المشاكل التي تواجهها العمالة غير الرسمية في قطاع البناء، وكيفية حلها، كما نتطرق لتحليل ظروف العمل انطلاقا من أراء المستجوبين.

1.1.3.4. المشاكل التي تواجه العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

***اهم مشاكل العمل** :اجمع كل المستجوبين في العينة على ابداء نفس الآراء حول المشاكل المقترحة للإجابة مثل (دخل غير منتظم، عمل غير منتظم، كثرة اخطار العمل، عدم دفع مستحقات العمل)،حيث كانت كل اجاباتهم بنعم، وهو ما يدل على ان هذه المشاكل جوهرية في هذا العمل.

الجدول رقم (4-22): توزيع العمالة حسب نظرتهم لمشاكل العمل.

اهم مشاكل العمل	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
دخل غير منتظم	300	%100	0	%0
عمل غير منتظم	300	%100	0	%0
كثرة اخطار العمل	300	%100	0	%0
عدم دفع مستحقات العمل	300	%100	0	%0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **كيفية حل مشاكل العمل** : أظهرت نتائج الدراسة ان حل المشاكل التي تواجهها العمالة غير الرسمية بقطاع البناء، يكون عادة من خلال الحل العرفي (عن طريق الجماعة والحوار مع صاحب الورشة او المشروع)، او عدم التوجه لأية جهة وهنا تضيع حقوق العمال خاصة في حالة حوادث العمل الخطيرة حسب المقابلة الشخصية التي أجريت مع افراد العينة، في المقابل كانت كل إجابات

المستجوبين بالنفي فيما يخص الحالات التي يتوجه فيها العمال الى جهات رسمية لحل المشاكل، مثل الشرطة او القضاء او مفتشية العمل، وهذا راجع الى طبيعة العمل لأنه غير رسمي. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-23): توزيع العمالة حسب كيفية حل مشاكل العمل.

كيفية حل مشاكل العمل	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
عن طريق الشرطة او القضاء	0	%0	300	%100
عن طريق مفتشية العمل	0	%0	300	%100
الحل العرفي (عن طريق الجماعة)	300	%100	0	%0
لا يتم التوجه لأية جهة	300	%100	0	%0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **ردود فعل أصحاب العمل تجاه التسبب في خلل العمل :** تفيد مخرجات الدراسة ان كل المستجوبين ادلوا انه في حالة تسببهم في خلل معين يمس سير العمل، فان رد فعل صاحب العمل (مالك الورشة او المشروع) يكون عادة من خلال اصدار تنبيه او تأنيب، او فصل من العمل في اخر المطاف. في المقابل كانت الإجابات بالنفي فيما يخص إمكانية الخصم من الراتب حالة التسبب في أي مشكل يتعلق بسير العمل. كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-24): توزيع العمالة حسب رد صاحب العمل تجاه التسبب في خلل معين.

رد صاحب العمل تجاه التسبب في خلل معين	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
تنبيه	300	%100	0	%0
تأنيب	300	%100	0	%0
خصم من الراتب	0	%0	300	%100
فصل من العمل	300	%100	0	%0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

2.1.3.4. مؤشرات ظروف العمل.

في اطار تحليل ظروف العمل بقطاع البناء غير الرسمي، نركز في هذا الجانب على استطلاع راي العمال بخصوص ظروف العمل، كذلك إمكانية الإصابة بحوادث عمل للمستجوب او لزملائه، أيضا المشاكل التي تتعلق باحترام معايير الأمان من قبل ورشات البناء.

أظهرت نتائج الدراسة انه فيما يخص رضا العمال بظروف العمل السائدة، فان كل المستجوبين كانت اجاباتهم بـ(لا) وذلك بنسبة (100%)، وهو ما يشير الى ظروف العمل الصعبة والخطيرة في بعض الحالات حسب العمال الذين قابلناهم.

اما فيما يخص التعرض لحادث عمل، فقد ادلى اكثر من نصف افراد العينة انهم تعرضوا لحوادث عمل متفاوتة الخطورة، وهذا بنسبة (76.3%) من المستجوبين وهي نسبة كبيرة توحي الى صعوبة ظروف العمل بهذا القطاع. في حين ادلى حوالي (23.7%)من العمال انهم لم يتعرصوا لحوادث عمل، لكن اذا ربطنا هذه الشريحة بالخبرة في الميدان، فإنها اقل خبرة او تمارس بعض الاعمال الثانوية المتعلقة بقطاع البناء، وذلك بناءا على المقابلة الشخصية لهذه العمالة. اما

بخصوص تعرض احد زملاء العمل لحادث معين، فقد ادلى اغلبية العمال (93.3%)، على تعرض زملائهم في العمل لحوادث عمل متفاوتة اخطرها يتعلق بوفاة العامل، في حين ادلى فقط ما نسبة (6.7 %) من المستجوبين بعدم تعرض زملائهم لحوادث عمل، واذا ما قرنت هذه الشريحة بالخبرة وعدم الانقطاع عن العمل، فان اغلبية افراد هذه الأخيرة هم من الشباب الوافدون الجدد لهذه المهنة، كما يمارسون هذا العمل بشكل متقطع(عرضي).

اما فيما يتعلق بمشكل عدم دفع او تأخر مستحقات العمل، فان كل افراد العينة كانت اجاباتهم على انهم تعرضوا لمثل هذه المشاكل وذلك بنسبة (100%).

اما في الجانب الذي يتعلق بمدى مراعاة ورشات العمل للمعايير الضرورية للأمان، فقد ابدى كل افراد العينة بان ورشات البناء لا تراعي المعايير الضرورية للأمان، وذلك بنسبة (100%)، وهو مؤشر هام على الظروف الصعبة التي تعيشها العمالة غير الرسمية بقطاع البناء. والجدول الموالي يعرض بالتفصيل ما اشرنا اليه.

الجدول رقم (4-25): توزيع العمالة حسب مؤشرات ظروف العمل.

المؤشرات المختارة	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الرضا بظروف العمل	0	%0	300	%100
التعرض لحادث عمل	229	%76.3	71	%23.7
تعرض احد الزملاء لحادث عمل خطير او مميت	280	%93.3	20	%6.7
مدى مراعاة الورشة لمعايير الأمان الضرورية	0	%0	300	%100
مشاكل تأخر او عدم دفع مستحقات العمل	300	%100	0	%0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

2.3.4. تحليل أسباب العمل.

لعل احد اهم المحاور الرئيسية لتحليل سلوكات العمالة غير الرسمية، وتسهيل عملية تنظيمها في الدائرة الرسمية، هو معرفة الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى توسع القطاع غير الرسمي، وبالتالي زيادة حجم التشغيل غير الرسمي بالقطاع المدروس. تحديد هذه الأسباب بدقة يساعد بشكل كبير أصحاب الجهات الفاعلة في مسالة التعامل مع التشغيل غير الرسمي سواء كان ذلك في اطار الورشات غير الرسمية او تعدى ذلك الى الورشات الرسمية، كما هو حال قطاع البناء في الجزائر.

في اطار هذا الكلام، ولتحديد اهم الأسباب التي تقف وراء زيادة حجم التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء في الجزائر، سوف نركز في هذا المحور من الدراسة على تحليل إجابات المستجوبين فيما يتعلق بأسباب العمل، وهذا بعد سلسلة من النقاشات التي أجريت مع المستجوبين والمهتمين بالظاهرة داخل الوطن او خارجه. ولتحليل هذه الأسباب ركزنا على المحاور التالية :

* **البطالة والفقر** : أظهرت نتائج الدراسة ان البطالة والفقر يعتبران من اهم الأسباب الرئيسية للتشغيل غير الرسمي بقطاع البناء في الجزائر، حيث كانت اغلبية إجابات افراد العينة بالإيجاب، وذلك باعتبار البطالة والفقر يعتبران اهم الأسباب التي تدفع للعمل في اطار القطاع غير الرسمي، اذ ادلى حوالي (99.7%) من افراد العينة بالإيجاب، في حين (0.3%) من المستجوبين من ادلوا عكس ذلك. ويمكن تفسير ذلك بان معظم العمال الموجودين بقطاع البناء غير الرسمي، هم من الفئات الهشة، اذا نظرنا الى بنيتها الاجتماعية، اذ نجد ان اغلبهم من فقراء المناطق الريفية او الحضرية، كما ان معظمهم لم يكملوا مراحلهم التعليمة، لذا فرص العمل المتاحة لهم تكون جد محدودة. ويبقى القطاع غير الرسمي الملاذ الأخير للتوظيف. وهنا نشير الى ان نتائج الدراسة تؤكد

الإجابات المبدئية للمستجوبين من المقابلات الشخصية التي اجريناها معهم. والجدول الموالي يبين التوزيع النسبي للإجابات.

الجدول رقم (4-26): توزيع العمال حسب رايهم تجاه البطالة والفقر.

السبب	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
البطالة والفقر سببا للتشغيل غير الرسمي	299	%99.7	1	%0.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي** : بناءا على التصريحات التي قدمها افراد العينة المدروسة اثناء المقابلات الشخصية ونتائج الدراسة، فانه لا يمكننا الجزم تماما بالقول ان الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي تعتبران من الأسباب الرئيسية لتوجه هذه العمالة الى القطاع غير الرسمي، خاصة اذا تعلق الامر بالشرائح الهشة التي تعاني من البطالة والفقر، والتي ترتبط بمستوى تعليمي متدني لهذه الفئات. لكن الامر يختلف في حالة التشغيل بورشات البناء الرسمية (مقاولات بناء رسمية)، فهنا تتعمد هذه الأخيرة على عدم تصريح عدد كبير من العمال لتجنب زيادة دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، بالرغم من الاجراءات التي تضعها مفتشية العمل، وهذا حسب إجابات بعض المستجوبين وأصحاب ورشات رسمية. وتبين النتائج ان ما نسبة (81.7%) من افراد العينة أفادوا بان الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي تعتبر سببا للتشغيل غير الرسمي وعدم تصريح العمالة في الورشات الرسمية، حيث أشار بعض المستجوبين انهم يطلبون من صاحب العمل عدم تصريحهم لكي يتحصلون على دخل اعلى من الدخل في حالة التصريح. وافاد (18.3 %) بان الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي ليست سببا مهما للتشغيل غير الرسمي. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-27): توزيع العمال حسب رايهم تجاه الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي.

السبب	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
تعتبر الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي سببا لنمو التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء.	245	%81.7	55	%18.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***اللوائح التنظيمية** : عادة ما يكون للوائح التنظيمية للعمل دورا مهما في حجم التشغيل غير الرسمي، ذلك ان لوائح العمل المثقلة والجامدة التي لا تستجيب لمتطلبات العمالة وأسواق العمل، تؤدي مع الوقت الى تجنب عدد كبير من العمالة هذه الأخيرة، بالالتفات عنها وبالتالي العمل في اطار القطاع غير الرسمي.

أظهرت النتائج المتحصل عليها حول راي افراد العينة في اعتبار لوائح العمل سببا مهما للتشغيل غير الرسمي بقطاع البناء، ان اغلبية المستجوبين كانت اجاباتهم بالإيجاب، حيث ما نسبة (95%)منهم أفادوا ان لوائح العمل تعتبر سببا للتشغيل غير الرسمي، في حين ما نسبة (5%) فقط كانت اجاباتهم بالنفي، وهو ما يدل على أهمية اللوائح التنظيمية في تحديد بنية أسواق العمل وطبيعتها. والجدول الموالي يوضح التوزيع النسبي لإجابات المستجوبين.

الجدول رقم (4-28): توزيع العمال حسب رايهم تجاه اللوائح التنظيمية للعمل.

السبب	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ(لا)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
تعتبر اللوائح التنظيمية للعمل سببا لنمو التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء.	285	%95	15	%5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***السهولة والمرونة في العمل** : السهولة والمرونة في العمل تعتبران محددا مهما للعمل في اطار القطاع غير الرسمي، خاصة بالنسبة للعمالة ذات المستوى التعليمي المتدني ذلك انها تكتفي وترضى بمستوى معيشي حسب الدخول التي تتحصل عليها، وهو في العادة مرتبط بمستويات الكفاف التي ترضى بها.

في هذا الاطار، تفيد نتائج الدراسة ان اغلبية افراد العينة كانت اجاباتهم بالإيجاب وذلك بنسبة (99.7 %) من العدد الإجمالي لأفراد العينة، في حين نسبة ضئيلة جدا (0.3%) من المبحوثين اجابوا بالنفي. وهو ما يؤكد دور السهولة والمرونة في العمل، في التوجه الى القطاع غير الرسمي للحصول على فرص توظيف. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-29): توزيع العمالة حسب متغير السهولة والمرونة في العمل.

نوع الاجابة	العدد من العينة	النسبة%
الإجابة بـ (نعم)	299	%99.7
الإجابة بـ(لا)	1	%0.3
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***الرغبة في العمل** : فيما يخص تحليل إمكانية ان تكون الرغبة في العمل، سببا للتشغيل غير الرسمي بقطاع البناء، تفيد النتائج المتحصل عليها، ان ما نسبة (80.7%) من افراد العينة كانت اجاباتهم بالنفي، أي يعتبرون الرغبة في العمل ليست سببا للتشغيل في هذا القطاع، في حين حوالي (19.3%) من العمال اعتبروا ان الرغبة في العمل تدفعهم لممارسته. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-30): توزيع العمالة حسب متغير الرغبة في العمل.

نوع الاجابة	العدد من العينة	النسبة%
الإجابة بـ (نعم)	58	%19.3
الإجابة بـ(لا)	242	%80.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***الاعتماد على راس مال اقل :** حسب ما افاد به المستجوبين فيما يخص الخدمات التي يقدمونها بقطاع البناء، ان هذه الأخيرة لا تحتاج الى راس مال كبير للبداية لذا فانسياب العمالة لهذا القطاع تكون سهلة، خاصة بالنسبة للعمالة الفقيرة، فحسب المستجوبين لو كانت الخدمات المقدمة تحتاج الى راس مال اكثر، فان عدد كبير من العمالة لا يمكنها الالتحاق بهذا القطاع. وهنا تشير الدراسة الى ان ما نسبة (99%) من افراد العينة كانت اجاباتهم بالإيجاب، في حين (1%) فقط كانت اجاباتهم بالنفي. كما يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-31): توزيع العمالة حسب متغير الرغبة في العمل.

نوع الاجابة	العدد من العينة	النسبة%
الإجابة بـ (نعم)	297	%99
الإجابة بـ(لا)	3	%1
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***عدم توفر العمل المرغوب فيه :** في هذا الجانب اكد عدد كبير من افراد العينة، على عدم وجود العمل المرغوب فيه يدفعهم الى ممارسة أنشطة البناء سوآءا بشكل دائم او مؤقت او كعمل ثانوي،

وهنا تفيد الدراسة على ان ما نسبة (94.3%) من المستجوبين كانت إجاباتهم بالإيجاب، في المقابل حوالي (5.7%) من الباقي اجابوا بالنفي. اذا فالحاجة هي التي تدفع بهذه العمالة الى العمل في القطاع غير الرسمي. والجدول يبين النتائج.

الجدول رقم (4-32): توزيع العمالة حسب متغير عدم توفر العمل المرغوب

نوع الاجابة	العدد من العينة	النسبة%
الإجابة بـ (نعم)	283	%94.3
الإجابة بـ(لا)	17	%5.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **طبيعة المشروع اسري** : قد يكون لطبيعة مشروع البناء دورا مهما في تحديد العمالة المشرفة عليه، لذا عادة ما نجد ورشات بناء غير رسمية اسرية عمالها من افراد الاسرة، يقحم افراد الاسرة في العمل غير الرسمي دون تخطيط مسبق. وحسب نتائج الدراسة افاد ما نسبة (10%) من افراد العينة انهم يشاركون في العمل غير الرسمي لان مشروع العمل اسري غير رسميا، في المقابل حوالي (90%) من أفراد العينة كانت اجاباتهم بالنفي، وبالتالي نشير هنا الى ان ورشات البناء غير الرسمية الاسرية تساهم في تشغيل افراد الاسرة بالقطاع غير الرسمي، وذلك حسب الظروف السائدة وطبيعة المنطقة ومدى توفر فرص عمل افضل كما ادلى المبحوثين انطلاق من المقابلات الشخصية. والجدول يبين ذلك.

الجدول رقم (4-33): توزيع العمالة حسب متغير طبيعة المشروع الاسري

نوع الاجابة	العدد من العينة	النسبة%
الإجابة بـ (نعم)	30	%10
الإجابة بـ(لا)	270	%90
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***العمل الثانوي** : قد يكون التشغيل في اطار قطاع البناء غير الرسمي، يندرج ضمن ممارسة العمل الثانوي عندما تتاح الفرصة لذلك، اذ تفيد المقابلات الشخصية مع افراد العينة سواء تعلق الامر ببعض الأسئلة المباشرة او غير المباشرة، ان العمل الثانوي يختلف حسب المناطق التي تتواجد بها العمالة، ففي المناطق الريفية عادة ما تشتغل العمالة بالزراعة او الرعي خلال فصول السنة او بشكل موسمي، وتمارس اشغال البناء متى تتاح الفرصة لذلك. اما بالنسبة للمدينة، فالأمر يختلف بعض الشيء، حيث نجد بعض العمالة من المتقاعدين او من يشغلون وظائف رسمية مثل أعوان الامن او نظافة او صيانة، وتمارس اشغال البناء على سبيل العمل الثانوي لتوفير دخل إضافي، اذ عادة ما تكون دخول هذه العمالة ضعيفة، تدفعها بذلك الحاجة للممارسة هذه الأنشطة. وهذا في ظل عدم وجود قوانين تأطر وتضبط ممارسة الاعمال الثانوية مثل ما هو ساري في البلدان المتقدمة.

في هذا الجانب أظهرت نتائج الدراسة ان حوالي (18.3%)من افراد العينة هم ممن يمارسون اشغال البناء بشكل ثانوي، أي لديهم وظائف أخرى قد تكون رسمية او غير رسمية، في المقابل ما يقارب (81.7%) من المستجوبين كانت اجاباتهم بالنفي. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-34): توزيع العمالة حسب متغير طبيعة العمل الثانوي.

نوع الاجابة	العدد من العينة	النسبة%
الإجابة بـ (نعم)	55	%18.3
الإجابة بـ(لا)	245	%81.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

***العمل لتوفير دخل إضافي** : لعل الدافع الرئيسي للتشغيل غير الرسمي، هو توفير دخل لتغطية الحاجات اليومية المختلفة، سواء كان العمل ثانوي او رئيسي، نشير في هذه الدراسة الى ان دافع الدخل له وزن مهم كسبب للتشغيل غير الرسمي بقطاع البناء، حيث تشير النتائج الى ان حوالي (55.3%)من افراد العينة ادلوا ان توفير الدخل يدفعهم لمزاولة هذا النوع من التشغيل، في حين حوالي(44.7%) من افراد العينة كانت اجاباتهم بالنفي. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-35): توزيع العمالة حسب متغير العمل لتوفير دخل إضافي.

نوع الاجابة	العدد من العينة	النسبة%
الإجابة بـ (نعم)	134	%44.7
الإجابة بـ(لا)	166	%55.3
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

بعد ما تطرقنا للخصائص العامة للعمالة غير الرسمية، وتكلمنا عن ظروف وبيئة العمل، وحللنا اهم أسباب التشغيل غير الرسمي بهذا القطاع. نحاول تحليل مسألة تنظيم هذه العمالة في اطار الاقتصاد الرسمي.

4.4. تحليل واقتراحات مستقبل تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

سوف نركز هنا على تحليل استطلاع مستقبل تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء، كما نتطرق لاقتراحات وتوصيات تتعلق بتنظيم العمالة غير الرسمية بالقطاع غير الرسمي، وخصوصا قطاع البناء.

1.4.4. تحليل استطلاع تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

يعد تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء من بين الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة، لكن ينبغي الحذر في تبني اقتراحات عملية التنظيم، ذلك ان الأساس يكمن في بلورة الأفكار واجراء تغذية عكسية لخصائص التشغيل غير الرسمي بهذا القطاع، المعرفة الجيدة للعمالة التي ترتاد القطاع من حيث بنيتها الاجتماعية، وطبيعة الظروف التي تعمل بها، واستطلاعات التحول الى الوضع الرسمي.

لقد ركزنا في هذا المحور من الدراسة، على تحليل مجموعة إجابات واستطلاعات افراد العينة المدروسة حول عملية التنظيم انطلاقا من التحول التدريجي للعمالة الى الاقتصاد الرسمي. ولتحليل هذا المحور ركزنا على النقاط التالية :

- الرضا بالعمل وظروف بيئة العمل.
- إمكانية توريث العمل للأولاد مستقبلا.
- إمكانية التخلي عن العمل في حالة إيجاد عمل رسمي.
- الرغبة في التحول الى الوضع الرسمي، مع إمكانية التمويل والدعم.
- الاستعداد لدفع رسوم واشتراكات الضمان الاجتماعية مدعمة، مع إمكانية منح تراخيص العمل والتمويل.
- الموافقة على قانون ينظم العمل ويضمن حقوق العمالة ويسهل عملية التنظيم.

- الموافقة على وجود نقابة عمل تدافع على حقوق العمال، وتفتح الحوار مع الجهات الفاعلة.
- أهمية توعية العمال، والحوار الاجتماعي في عملية التحول الى الاقتصاد الرسمي.

لتحليل أسئلة هذا المحور استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي كأساس للتقدير، بالنسبة لهذا القسم من الدراسة، كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-36) :الأهمية النسبية للمقياس المستخدم.

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الأهمية النسبية	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الباحث

1.1.4.4. الرضا بالعمل وظروفه.

سوف نحاول هنا استطلاع افراد العينة بمدى رضاهم بالأنشطة التي يمارسونها بقطاع البناء، وظروف العمل، وإمكانية تركهم للعمل حالة وجود عمل رسمي.

* **الرضا بالعمل** : أظهرت نتائج الدراسة ان اغلبية افراد العينة ابدوا انهم غير راضين بالعمل الذي يمارسونه، حيث افاد (91%) من المستجوبين انهم غير موافقين بالعمل، في حين افاد حوالي (4%) انهم غير موافقين بشدة، وهم من فئة الشباب الوافدين الجدد لهذا القطاع، وحوالي (0.7%) من المستجوبين محايدين، وهم في الغالب لهم وظائف رسمية ويمارسون هذا العمل بشكل ثانوي. اما من هم موافقون بهذا العمل فقد بلغت نسبتهم حوالي (4.3%) فقط، في حين لا يوجد من هم موافقون بشدة بهذا العمل. هذه البيانات تدل حقيقة على ان هذه العمالة تدفعها الحاجة والفقر والبطالة رغما عنها. والجدول الموالي يوضح اهم بيانات التحليل.

الجدول رقم (4-37): توزيع المستجوبين حسب رضاهم بالعمل.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	12	%4
غير موافق	273	%91
محايد	2	%0.7
موافق	13	%4.3
موافق بشدة	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **الرضا بظروف العمل :** تشير النتائج الموضحة في الجدول الموالي، ان اغلبية افراد العينة هم غير موافقين بظروف العمل بقطاع البناء غير الرسمي، وذلك بنسبة (93.7%)، وهو ما يدل على ظروف العمل الصعبة بهذا القطاع خاصة اذا تعلق الامر بحوادث العمل. وقد ابدى حوالي (5.7%) من المستجوبين انهم غير موافقين بشدة لظروف العمل، وحسب المقابلة الشخصية لهذه الشريحة تبين انها من الشباب الوافدون الجدد للعمل بهذا القطاع، كما انهم يمارسون هذا بشكل مؤقت، لذا متى تتاح فرص الحصول على عمل رسمي او غير رسمي افضل يتخلون عن هذا العمل، في المقابل كانت آراء من هم راضون بظروف العمل ضئيلة جدا، حيث نشير الى ان حوالي (0.3%) فقط من افراد العينة هم موافقون بظروف العمل، في حين ابدى حوالي (0.3%) الحياد في الإجابة وهم في الغالب يمارسون هذا. العمل بشكل ثانوي ولهم وظائف رسمية. في حين لا توجد اية إجابات بالموافقة بشدة، كما يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-38): توزيع المستجوبين حسب رضاهم بظروف العمل.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	17	%5.7
غير موافق	281	%93.7
محايد	1	%0.3
موافق	1	%0.3
موافق بشدة	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **الموافقة على توريث العمل :** عادة الموافقة على توريث العمل للأولاد لها دلالات جد مهمة في الدراسات الاستطلاعية، لاستنباط بعض المؤشرات التي تتعلق بمستقبل العمل للشخص المستجوب بطريقة غير مباشرة، وذلك لتجنب بعض الأسئلة المباشرة عن العمل او المشروع، والتي يتحفظ المستجوبون عن الإجابة عنها مثل دخل العمل، او توسيع مشروع العمل او تركه.

في هذا الاطار ادلى حوالي (84.7%) من افراد العينة على انهم غير موافقين بشدة فيما يخص توريث العمل للأولاد، وحوالي (7.7%) غير موافقين، و(7%) من المبحوثين ابدوا حيادهم في هذا الشأن، في حين نسبة ضئيلة (0.7%) ابدوا موافقتهم على توريث العمل، في المقابل لا يوجد أي شخص ابدى موافقة بشدة على توريث العمل. هذه البيانات توحي حقيقة الى ظروف ومشاكل العمل الصعبة التي تعيشها العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر، وهو ما عبرت عنه اراء افراد العينة. والجدول الموالي يوضح التوزيع النسبي لآراء افراد العينة.

الجدول رقم (4-39): توزيع المستجوبين حسب الموافقة على توريث العمل.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	254	%84.7
غير موافق	23	%7.7
محايد	21	%7
موافق	2	%0.7
موافق بشدة	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

2.1.4.4. الرغبة في التنظيم والالتزام بقواعد العمل مع الدعم والتمويل.

في هذا الجانب من الدراسة، نحاول التركيز على تحليل اراء افراد العينة حسب الرغبة في التحول الى الوضع الرسمي، الالتزام بدفع رسوم العمل، إمكانية الاشتراك في نظام تأميني مدعم من قبل الدولة، إمكانية التخلي عن العمل في حالة وجود عمل رسمي.

* **الموافقة على ترك العمل حالة وجود عمل رسمي:** فيما يخص موافقة افراد العينة على إمكانية ترك العمل غير الرسمي بقطاع البناء، تفيد بيانات الدراسة حوالي اكثر من نصف افراد العينة ابدوا الموافقة على ترك العمل في حالة ما اذا اتيحت لهم فرصة الحصول على عمل رسمي، وحسب المقابلات الشخصية التي أجريت مع المبحوثين، تبين ان انهم ينتمون الى الفئة العمرية الشابة الأقل من أربعين سنة، نشير هنا الى ان حوالي (16.7%) من افراد العينة موافقون بشدة، وهم فئة تقل أعمارهم عن (35 سنة)، وما يقارب (49%) من افراد العينة موافقون على ترك العمل، في المقابل ابدى ما يقارب (31.3%) من المبحوثين حيادهم تجاه ترك العمل، وحسب المقابلة

الشخصية التي أجريت معهم، تبين انهم، اما اشخاص يمارسون هذا العمل بشكل ثانوي لهم وظائف رسمية، او اشخاص يمارسون فقط هذا العمل غير الرسمي، والذي اصبح مع الوقت جزء من حياتهم اليومية، لذا من الصعب عليهم تركه، ومن حيث العمر هم في الغالب ينتمون الى الفئة العمرية التي تفوق (50 سنة)، ولهم خبرة في هذا العمل لمدة في الغالب تفوق (10 سنوات). والجدول الموالي يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة.

الجدول رقم (4-40): توزيع المستجوبين حسب الموافقة على ترك العمل حالة وجود عمل رسمي.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	0	%0
غير موافق	9	%3
محايد	94	%31.3
موافق	147	%49
موافق بشدة	50	%16.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **الرغبة في التحول الى الوضع الرسمي** : أظهرت نتائج الدراسة فيما يخص الرغبة في التحول الى الوضع الرسمي مع إمكانية الدعم والتمويل من قبل الجهات الرسمية، ان ما يقارب (67%)من افراد العينة ابدوا موافقتهم على هذه العملية وهي نسبة معتبرة، وحوالي (0.7%) من هم موافقون بشدة. في المقابل ادلى حوالي (25.3%) الحياد من افراد العينة، وهم يمثلون ربع العينة، وحسب المقابلة الشخصية لهم ابدوا هذا الراي غير واثقين بعد من عملية التحول المرفوقة بالدعم من قبل

الجهات الرسمية. كما ابدى حوالي (6.7%) عدم الموافقة، و(0.3%) عدم الموافقة بشدة، ونشير هنا أيضا لهذه الفئات الأخيرة حسب المقابلة الشخصية لهم، على انهم غير واثقين من إمكانيات الدعم، خاصة بالنسبة للشرائح العمرية التي فاقت (50 سنة). والجدول الموالي يوضح البيانات المشار اليها.

الجدول رقم (4-41): توزيع المستجوبين حسب الرغبة في التحول الى الوضع الرسمي.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	1	%0.3
غير موافق	20	%6.7
محايد	76	%25.3
موافق	201	%67
موافق بشدة	2	%0.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **الالتزام بدفع رسوم العمل** : فيما يخص التزام افراد العينة بدفع رسوم العمل وذلك حسب الدخل، ادلى المستجوبين بعدة تحفظات منها ما يتعلق بصعوبات التطبيق على ارض الواقع لهذا القطاع، المشاكل التي تتعلق بضعف وعدم انتظام الدخل، طبيعة وعدد هذه الرسوم والتراخيص المخفضة، وكذا مدتها لتسهيل عملية التحول. وهو ما تؤكده نتائج الدراسة، حيث ان اكثر من نصف افراد العينة أفادوا انهم غير موافقين على الالتزام بدفع الرسوم، وذلك بنحو (63%) من المستجوبين ، ونسبة ضئيلة (1%) غير موافقين بشدة، وحوالي (27%) ابدوا حيادهم في هذه المسالة، في

المقابل (9%) فقط من افراد العينة أفادوا بموافقتهم مع التحفظات التي ذكرناها سالفا، في حين لا يوجد أي شخص أجاب بالموافقة بشدة. والجدول التالي يوضح البيانات التي اشرنا اليها.

الجدول رقم (4-42): توزيع المستجوبين حسب الالتزام بدفع الرسوم.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	3	%1
غير موافق	189	%63
محايد	81	%27
موافق	27	%9
موافق بشدة	0	%0
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **الالتزام بالاشتراك في نظام تأميني** : تساهم اشتراكات الحماية الاجتماعية المرتفعة في توسع القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي، كما تفيد الدراسات العالمية بهذا الشأن، لكن في الوقت الحاضر هنالك اتجاه عاملي لمد نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع، خاصة اذا تعلق الامر بالعمالة الهشة و خلق اعمال لائقة لها. ونشير هنا الى ان أنظمة الحماية الاجتماعية العصرية قد تساهم في بناء قاعدة بيانات حول هذه العمالة، وبالتالي تتبع بنيتها الاجتماعية وأماكن العمل التي ترتادها.

في هذا الاطار وبصرف النظر عن ورشات البناء غير الرسمية في الجزائر، فاذا تكلمنا عن التشغيل غير الرسمي الذي يمتد الى ورشات البناء الرسمية، وحسب المقابلات الشخيصة التي اجريناها مع بعض من مالكيها، تبين ان أسباب عدم تصريح جزء كبير من العمالة غير الرسمية،

يعود لأسباب تتعلق بثقل اشتراكات الحماية الاجتماعية والضرائب، والدخل الصافي المدفوع للعامل الواحد، هنا نشير الى ان هذا الأخير سوف ينخفض في حالة التصريح بالعامل، حيث ترضى به بعض العمالة، في المقابل لا يرضى عدد كبير من العمال بهذا الدخل السائد، فهنا يطلب العمال من صاحب الورشة عدم تصريحهم في مقابل حصولهم على دخل اعلى من الدخل السائد في حالة التصريح، وهو ما أكده عدد من المستجوبين في عينة الدراسة.

وفيما يخص التزام العمالة بالاشتراك الشهري في نظام حماية اجتماعية مدعم وحسب الدخل بهذا القطاع، فقد اختلفت اراء افراد العينة بين مؤيد ومعارض، اذ نشير الى ان اكثر من ثلث افراد العينة ابدوا عدم موافقتهم او حيادهم بهذا الشأن، (17.3**%**) غير موافقين، و(16.7%) ابدوا حيادهم وهم اما اشخاص يشغلون وظائف رسمية او متقاعدين وبالتالي هذا العمل ثانوي. في المقابل ابدى حوالي (65.7**%**) موافقتهم المبدئية مع تحفظات، مثل شرط ان يكون الاشتراك مدعم من قبل الدولة، تحديد نسب الاشتراك حسب الدخل والظروف التي تحدده خلال السنة. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-43): توزيع المستجوبين حسب الالتزام بالاشتراك في نظام تأميني.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	0	%0
غير موافق	52	%17.3
محايد	50	%16.7
موافق	197	%65.7
موافق بشدة	1	%0.3

المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

3.1.4.4.الرغبة في وجود نقابة وقانون ينظم العمل لتسهيل عملية التنظيم.

في هذا الجانب من الدراسة، نحاول التركيز على تحليل مجموعة اراء افراد العينة على مدى موافقتهم على وجود نقابة وقانون ينظم ويضبط العمل، ويسهل عملية تنظيم العمل في المستقبل ضمن الاقتصاد الرسمي.

***الموافقة على وجود نقابة عمل** : اثبتت تجارب بعض البلدان على مستوى العالم، والتي تعاني من مشاكل انتشار القطاع غير الرسمي، ان تأسيس نقابات عمالية من العمالة غير الرسمية، انطلاقا من جمعيات تهتم بتحسين وضع العمالة بهذا القطاع. له دور مهم للغاية في الدفاع عن الحقوق الأساسية للعمالة غير الرسمية، وتعزيز الحوار الاجتماعي بين هذه الأخيرة وممثلي المجتمع المدني والحكومات، وقد تم تجسيد هذه الأفكار في الهند انطلاقا من جمعيات نسوية بالقطاع غير الرسمي، وبعض دول افريقيا وامريكا اللاتينية.

في هذا الاطار أظهرت نتائج الدراسة ان كل افراد العينة ابدوا موافقتهم على وجود نقابة عمل تدافع على حقوق العمال، وتفتح جسر الحوار مع الجهات الرسمية الفاعلة لتحسين أوضاع العمالة. اذ نشير الى ان حوالي (84%) من افراد العينة يوافقون بشدة، في حين من ابدوا موافقتهم هم في حدود (16%) من افراد العينة. في المقابل لا يوجد أي شخص رفض فكرة وجود نقابة.

الجدول رقم (4-44): توزيع المستجوبين حسب الموافقة على وجود نقابة عمل.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	0	%0
غير موافق	0	%0
محايد	0	%0
موافق	48	%16
موافق بشدة	252	%84
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **الموافقة على وجود قانون ينظم العمل** : ان صياغة قانون خاص يعترف بحقوق العمالة التي تشتغل في اطار القطاع غير الرسمي، ويعمل على إزالة حواجز المشاركة الرسمية، وإيجاد اطار عام لضبط وتنظيم هذه العمالة. من شانه ان يساهم في عملية التحول الى الاقتصاد الرسمي.

في اطار دراستنا بينت النتائج ان اغلبية افراد العينة وافقوا على إمكانية وجود قانون ينظم العمل، اذ ابدى ما يقارب (79%) من افراد العينة الموافقة بشدة بشان هذه القانون، وحوالي (20.7%) من المبحوثين موافقتهم. في المقابل لا يوجد أي شخص ابدى عدم الموافقة بشدة، وشخص واحد ابدى عدم الموافقة حسب سلم القياس المستعمل. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-45): توزيع المستجوبين حسب الموافقة على قانون ينظم العمل.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	0	%0
غير موافق	1	%0.3
محايد	0	%0
موافق	62	%20.7
موافق بشدة	237	%79
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

* **الموافقة على تنظيم العمل** : يترجم هذا العنصر مدى فهم واستيعاب المبحوثين لأقسام الاستبيان، كما يعكس لنا نظرة افراد العينة لمستقبل القطاع والتشغيل غير الرسميين. كما يشير الى أهمية توعية العمالة بمسالة التحول، وتعزيز اطر الحوار الاجتماعي بين اهم الأطراف الفاعلة بشأن أهمية عملية تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء، وذلك من خلال استراتيجية متكاملة تضمن احتواء عشوائية هذا النوع من التشغيل. وقد أظهرت النتائج ان اغلبية افراد العينة رحبوا بفكرة تنظيم العمالة، املا من في تحسين ظروفهم، حيث ابدى ما يقارب **(72%)** الموافقة على تبني فكرة التنظيم، وحوالي (27.7%) من المستجوبين ابدوا موافقة بشدة. في المقابل شخص واحد ابدى حياده بهذا الشأن. وهذه النتائج تبدوا متوافقة الى حد كبير وتطلعات المستجوبين، حسب المقابلات الشخصية لهم. والجدول الموالي يوضح النتائج.

الجدول رقم (4-46): توزيع المستجوبين حسب الموافقة على تنظيم العمل.

المقياس	العدد من العينة	النسبة%
غير موافق بشدة	0	%0
غير موافق	0	%0
محايد	1	%0.3
موافق	216	%72
موافق بشدة	83	%27.7
المجموع	300	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS 16 من الملحق رقم (07).

2.4.4.اقتراحات وتوصيات تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

قبل ان نتطرق لمسالة تنظيم العمالة غير الرسمية، نحاول قدرة الإمكان الإشارة الى اهم الفوائد المترتبة عن عملية التنظيم، ثم نتطرق لاهم المحاور الرئيسية المقترحة لتنظيم العمالة غير الرسمية بشكل عام والعمالة التي تنشط بقطاع البناء بالجزائر بشكل خاص.

1.2.4.4. أهمية وفوائد عملية تنظيم العمالة غير الرسمية.

ان لعملية تنظيم العمالة غير الرسمية والقطاع غير الرسمي بصورة اشمل، فوائد إيجابية عدة على الاقتصاد بشكل عام، وعلى تحسين ظروف العمالة واسرهم والمجتمع بشكل خاص. ويمكن ادراج هذه الأهمية و الفوائد في النقاط التالية [1]:

[1]- منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات واليات فاعلة)، منظمة العمل العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص 26.

- رفع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، موزعا على مختلف فئات المجتمع من ملاك العقارات وأصحاب المشروعات والعمال والمستهلكين.
- مساعدة أصحاب المشروعات المصغرة على الاستفادة من المزايا الحكومية نتيجة ممارسة نشاطها في الاقتصاد الرسمي، كما يدعم قدرتها على الحصول على الائتمان منخفض التكلفة فضلا عن عدم خضوعها للضغوط المختلفة التي تتعرض لها في القطاع غير الرسمي.
- تحسن ظروف العمل والمزايا التي تقدمها شبكات الضمان الاجتماعي للعمال وبالتالي زيادة إنتاجهم وارتفاع أجورهم فضلا عن توفر فرص عمل جديدة نظرا للتوسع في المشروعات.
- ضمان حصول المستهلكين على منتجات أكثر جودة كنتيجة لخضوع المنشآت للمراقبة والإشراف في إطار الدائرة الرسمية.
- زيادة إيرادات الحكومة نتيجة لتوسيع القاعدة الضريبية وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام من خدمات الصحة والتعليم ومشاريع البنية التحتية.

2.2.4.4. إزالة حواجز المشاركة الرسمية وتسهيل عملية التنظيم.

ان مسالة تنظيم العمالة غير الرسمية، تقتضي معرفة دقيقة لمختلف الفئات المشاركة في هذه الدائرة (أصحاب مشاريع مصغرة، عمال أجراء أو لحسابهم الخاص، عدد مرات المشاركة...) حتى تكون هنالك مساواة بين مختلف الشرائح دون تهميش، والجدير بالذكر في هذا الإطار أن عملية التحول إلى الوضع الرسمي تتحكم فيها معادلة مهمة ما بين الاقتصاد الرسمي، أو الاستمرار في الوضع غير الرسمي وهي المقارنة ما بين المكاسب و التكاليف ما بين التشغيل في الاقتصاد الرسمي، و التشغيل في القطاع غير الرسمي، فإذا كانت مكاسب التشغيل الرسمي تفوق تكاليفه.

فإن العمالة تفضل الانضمام إلى الوضع الرسمي، أما إذا كانت تكاليف الوضع الرسمي تفوق المكاسب، فإن العمالة تفضل الاستمرار في القطاع غير الرسمي. لهذا يجب على صناع القرار أن يخفضوا من تكاليف العمل بالاقتصاد الرسمي للحد من حواجز مشاركة عمالة القطاع غير الرسمي، وتسهيل احتوائه في الدائرة الرسمية.[1]

ان عملية تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء غير الرسمي في الجزائر، لا ينبغي ان يكون بمنآي عن العمالة غير الرسمية التي تنشط بقطاعات أخرى للاقتصاد. لذا لا بد من استراتيجية متكاملة تشمل كل العمالة غير الرسمية وفي كل القطاعات، حتى تتسنى عملية تنظيمها في الوقت نفسه، لتجنب مشاكل انتقال العمالة بين هذه القطاعات، خاصة وانها تتميز بالمرونة في هذا الميدان، لهذا ينبغي الحذر في التعامل مع هذه العمالة في قطاع دون آخر.

في اطار هذا الكلام، ينبغي على صناع القرار بالجزائر تذليل حواجز مشاركة العمالة بالقطاع غير الرسمي، خاصة بالقطاعات التي تستقطب العمالة بشكل اكبر، مثل قطاع التجارة والبناء. وذلك بالعمل على المحاور التالية:[2]

المحور الأول : يتعلق بطبيعة العمالة غير الرسمية ذاتها وما تحتاج إليه. وهنا نقترح ما يلي :

- تشكيل مكتب او لجان خاصة على مستوى الوطني او على مستوى البلديات تعمل على إحصاء العاملين بالقطاع غير الرسمي (عمال متجولين، عمال بأسواق موازية أو على أرصفة الشوارع، عمال بورشات البناء سواءا كانت رسمية أو غير رسمية).
- تصنيف العمالة غير الرسمية إلى فئات حتى يتسنى مراعاة هذه الأخيرة دون تمييز أو تحيز، وذلك وفق معايير مختلفة :

---

[1]– بن قيدة مروان، التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (11)،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر،2014، ص ص 168–169.

[2]– بن قيدة مروان، مرجع سبق ذكره، ص ص 169–170.

- طبيعة العمل(عامل أجير، صاحب مشروع أو حرفة، عامل لحسابه الخاص، عمل رئيسي أو ثانوي...).
- القطاع (تجارة، بناء، صيد، فلاحة، خدمات...).
- مستوى التعليم (أمي، متعلم – ابتدائي أو متوسط أو ثانوي أو خريج تكوين مهني أو جامعي...)
- الجنس (ذكر أو أنثى) و العمر، إعاقة جزئية ان وجدت.

- تسهيل و تحسين ظروف العمالة بالقطاع غير الرسمي وهذا من خلال :

–منح العمال بطاقات وتراخيص تتجدد سنويا مع دفع مبلغ رمزي في بعض الحالات.

–تحسين ظروف العمل و إيجاد بيئة عمل آمنة للعمال، من خلال تخصيص أماكن عمل محددة مؤقتا.

–تقديم المساعدة لهذه العمالة.

- تسهيل تحول العاملين بالقطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

المحور الثاني :يتعلق بإصلاح المنظومة القانونية المؤطرة لعمل الهيئات المختلفة، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة الأعمال و التشغيل على مستوى القطاعات المختلفة، وهذا من خلال :

- تبسيط إجراءات بدء أنشطة تجارية جديدة وتصفيتها.
- إصلاح أنظمة حقوق الملكية وكذا تراخيص البناء.
- إصلاح قوانين العمل وجعلها أكثر مرونة مع توليفة الظروف القائمة.
- تسهيل إجراءات الحصول على الائتمان وقوانين الرهن، وحماية المستثمرين.
- إصلاح وتبسيط الأنظمة الضريبية.

- محاربة كل أشكال البيروقراطية والفساد الموجودة على مستوى بعض الهيئات الحكومية.
- تعزيز و دعم مشاركة القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام.

المحور الثالث : تشجيع عملية تحول وادماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

تتم عملية التحول التدريجي للقطاع غير الرسمي، من خلال توفير الحماية الاجتماعية للعاملين و تنظيم شؤونهم، دون القضاء على روح المبادرة والمرونة للعمالة. لكن لعل اهم ما يواجه عملية التحول، عقبات تتعلق بالعمالة، مثل ضعف المهارات والتأهيل، ومحدودية راس المال لهذه الأخيرة، كذلك محدودية منافذ التمويل، وتعقد إجراءات التسجيل، والالتزام بالقوانين. نقاط ينبغي اخذها بعين الاعتبار.

المحور الرابع : تحسين مهارات وكفاءة العمالة غير الرسمية.

تعتمد عملية رفع كفاءة العمالة غير الرسمية، على تنمية مهاراتها بالتركيز على النقاط التالية:[1]

- القدرة على التكيف والتعلم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
- القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها الى معرفة قابلة للاستخدام.
- اتقان التعامل مع تقنية المعلومات، وتقنيات الحاسوب، ان امكن وتطبيقها في مجال العمل.
- القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق، واتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية.
- امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الاعمال الروتينية.

[1]- منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

- العمل ضمن بيئة عالمية من خلال الانفتاح على اكثر لغات العالم(بالنسبة لبعض الفئات).
- القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الخاصة بالمستهلكين او المنشآت والهيئات.

من الناحية العملية، قد يصعب تطبيق ما ذكرناه في آن واحد، لذا فعملية التنظيم تتم بالتدرج لا دفعة واحدة، لهذا يمكن الاعتماد على إدارة وتفتيش العمل، المقترن بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، كوسيلة لتسهيل تنظيم عمالة قطاع البناء.

3.4.4. إدارة وتفتيش العمل والحماية الاجتماعية كقاطرة لتنظيم العمالة بقطاع البناء.

يمكن لتوسيع نطاق أرضية الحماية الاجتماعية المقترن بإدارة و تفتيش العمل، والتمويل بالغ الصغر. ان تلعب جسر عبور الورشات والعمالة غير الرسمية بقطاع البناء، الى الاقتصاد الرسمي.

1.3.4.4. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمالة غير الرسمية بقطاع البناء.

يرتبط مد نطاق الحماية الاجتماعية، بالقدرة على تحمل اعبائها مع الوقت، خاصة في الاجل المتوسط والطويل.

*** دور توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في التحول الى السمة الرسمية :**

تتمثل احدى السمات المحددة للنشاط غير الرسمي، في فرص الاستفادة المحدودة او المنعدمة من الحماية الاجتماعية. ويمكن ان يكون للصكوك الرامية الى تخفيف المخاطر، تأثيرات بالغة في الحد من الفقر و في الحد من القطاع غير الرسمي على حد سواء. وبالتالي لتدابير الحماية الاجتماعية دورا كبيرا في الحد من انتشار التشغيل غير الرسمي. و في هذا الصدد تتجه الهند، على سبيل المثال، نحو تطبيق الحد الأدنى لتغطية الضمان الاجتماعي على جميع العمال غير الرسميين وتقوم، في الوقت ذاته، بإنشاء نظام وطني لضمان العمالة في الأرياف، والذي يوفر ما

يصل الى (100يوم) عمل. ومن شان كلا الاستراتيجيتين ان تقلصا بنسبة كبيرة من معدلات العمالة المستضعفة في الاسر المعيشية الفقيرة. واتخذت كل من غانا وتايلند تدابير هامة لتوسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل القطاع غير الرسمي، بينما تسعى الارجنتين وشيلي واوروغواي، من بين العديد من البلدان، الى الحد من الاستضعاف بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص.[1]

وترتبط استراتيجيات توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بسياسات العمالة. ويطرح الحجم الكبير للقطاع والتشغيل غير الرسميين تحدياً خاصاً أمام توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي. ويبقى التأمين الاجتماعي الدعامة الأساسية لنُظم الضمان الاجتماعي في معظم الدول الأعضاء، حتى ولو كان يميل إلى التركيز على العاملين في القطاع غير الرسمي. من خلال تكييف نطاق الإعانات والاشتراكات والإجراءات الإدارية. ويشكل إدماج هذه المجموعات في التأمين الاجتماعي مكوناً أساسياً للسمة الرسمية للعمالة، ويمكنه أيضاً أن يخفض من تكلفة نظم الإعانات الممولة من الضرائب بالنسبة للعمال الفقراء في القطاع غير الرسمي. لكن ينبغي استكمال ذلك بسياسات مالية وسياسات العمالة وبوضع إجراءات إدارية تهدف إلى استحداث حوافز مناسبة للانضمام إلى الاقتصاد الرسمي وخفض تكاليف الانتقال إلى السمة الرسمية [2]،وضمان تمويل التغطية الاجتماعية.

في اطار هذا الكلام، وبناءا على تجارب هذه البلدان في تدابير الحماية الاجتماعية. يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة، خاصة في الجانب الذي يتعلق بالعمالة غير الرسمية والحد من الفقر، عن طريق استهداف ورشات البناء غير الرسمية المصغرة، بمنحها رخصا تتجدد

---

[1] - ILO ,The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Op Cit ,P79.

[2]– مكتب العمل الدولي، ارضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011،ص 66.

سنويا وربطها بتامين العمالة التي تستخدمها، وتوعيتها بأولوية اعانات البطالة و/او التمويل، مع تحديد وشرح الأهداف، وهيكل اشتراكات الضمان المدعمة.

اما بالنسبة للورشات الرسمية التي تشغل عمالة غير رسمية، فهنا إضافة الى تفتيش العمل، ينبغي إيجاد مسودات قوانين تعالج هذا النوع من التشغيل بهذه الورشات وتعترف بأهميته، من خلال حلقات نقاش مع ممثلي أصحاب هذه الورشات، لمعرفة أسباب عدم التصريح، والتي عادة ما تتعلق باشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب المثقلة. ومن هنا البحث في كيفية تقليل اعبائها على العامل وصاحب الورشة، باشراك الحكومة في ذلك، لتشجيع التحول الى الاقتصاد الرسمي.

*** إدارة الضمان الاجتماعي لضمان تحمل تكلفة التمويل:**[1]

لعل من تحديات توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، تكلفة تمويلها في الاجل الطويل. لذا، من الضروري إيجاد توازن رشيد بين تكاليف نُظم الضمان الاجتماعي وإعاناته، على الأمدين القصير والطويل، بالنسبة إلى المجتمع ومختلف مجموعات الممولين والمستفيدين.

لا بد لنظم الضمان الاجتماعي من أن تكون مدارة ومنظمة على نحوٍ جيد، لضمان الفعالية في تحقيق الأهداف المتفق عليها والنجاعة في استخدام الموارد والشفافية، للحصول على ثقة الجهات التي تموّل هذه النظم والجهات التي تستفيد منها. وتعتبر مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركةً نشطة، ولا سيما العمال وأصحاب العمل من خلال آليات حوار اجتماعي فعالة وإشرافٍ ثلاثي، إحدى أهم الوسائل الكفيلة بضمان الإدارة السديدة لنظم الضمان الاجتماعي.

2.3.4.4. إدارة وتفتيش العمل والانتقال الى الاقتصاد الرسمي.

---

[1]– مكتب العمل الدولي، ارضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 67–68.

تؤدي إدارة وتفتيش العمل دورا مهما، في اعداد وتأطير سياسات العمل وتوجيهها، لذا يعول عليها في احتواء العمالة غير الرسمية والحد من القطاع غير الرسمي.

* **إدارة العمل والانتقال الى الاقتصاد الرسمي** : يمكن لإدارة العمل ان تقوم بدعم عملية الانتقال الى السمة الرسمية من خلال النقاط التالية :[1]

- الحيلولة دون انتشار السمة غير الرسمية، عن طريق خفض التكاليف الرسمية، وزيادة تكاليف البقاء ضمن القطاع غير الرسمي.
- إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة والعلاقات غير الرسمية، عن طريق اذكاء الوعي بقوانين العمل الحالية او اعداد القوانين اللازمة لتغطية العاملين في القطاع غير الرسمي.
- تقليص ثغرة الحماية الاجتماعية عن طريق زيادة تغطية الضمان الاجتماعي، وتنفيذ عمليات تفتيش العمل ودعم الحقوق النقابية.
- يمكن لوكلاء إدارة العمل ان يعملوا مباشرة مع القطاع غير الرسمي، على بناء ودعم شبكات الأشخاص الناشطين بالفعل على ارض الواقع (المنظمات غير الحومية او المنظمات الخيرية، وما الى ذلك).
- يمكن لإدارة العمل ان تدعم بنشاط تطوير منشآت الحوار الاجتماعي والمشاركة معها.

أيضا من الأمور التقليدية التي دأبت إدارة العمل القيام بها، في اطار إدارة التوظيف ما يلي :

- الوساطة في مجال الوظائف.
- توفير معلومات سوق العمل.
- إدارة برامج تكييف سوق العمل.
- إدارة اعانات البطالة.

---

[1] - Ilo ,The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Op Cit , pp210-211.

* **تفتيش العمل والانتقال الى الاقتصاد الرسمي :** من خصائص تفتيش العمل، انه مقيد بالقانون ولا يسري على جميع الأشخاص الذين يعملون، بل يسري فقط على العمال وأصحاب المنشآت التي يشملها القانون. لابد من وجود التزام قانوني لكي يتدخل المفتشون. ولذلك، فان تفتيش العمل يكتسي أهمية بالغة في اطار القطاع غير الرسمي عندما يحدث تقصير في اعمال الحقوق الواجب تفعيلها في حالات معينة، على سبيل المثال، في الحالات التي تشهد علاقات استخدام مموهة او عدم تسجيل العمال في المنشآت الرسمية او تسجيلهم جزئيا. وقد يعود عدم تطبيق القانون أحيانا الى الجهل به و/او بمضمونه او الى عدم الرغبة في الامتثال له بسبب التكاليف المتوقعة للامتثال. ونظرا لاضطلاع مفتشي العمل بنشر مضمون القانون وبتوفير الارشاد الى أصحاب العمل فيما يتعلق بطرق الامتثال المختلفة، فمن المحتمل ان يصلوا الى العمالة غير الرسمية. وقد يتفشى جهل العمال غير الرسميين بحقوقهم او أيضا جهل أصحاب العمل بالتزاماتهم القانونية، ولذلك يضطلع مفتشي العمل بدور رئيسي في اذكاء الوعي بالقضايا التي تتعلق مثلا بطريقة الحصول على ترخيص عمل، او تجنب الاساءات في عملية التعيين او تقديم الشكاوى. نشير في هذا الاطار الى نهج جديدة لتفتيش العمل وتعتمد على :[1]

- **زيادة حجم مفتشيات العمل :** في اطار تنظيم العمل قامت عدة بلدان في العقد الأخير بمضاعفة مفتشيات العمل، خاصة البلدان التي ينتشر بها التشغيل غير الرسمي، مثل بلدان أمريكا اللاتينية.
- **إقامة الشراكات :** يشمل هذا الاجراء إقامة شراكات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة كاستراتيجية رئيسية لتوسيع نطاق التغطية. وتكون هذه الشراكات مع

[1] - Ilo ,The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Op Cit ,P(217-224).

الوزارات المختلفة خاصة تلك التي لها صلات قوية بالمجتمعات المحلية، وتعبئة هذه الأخيرة كشريكة في الرصد والعمل، من خلال إرساء شركات متعددة للرصد.

- **الفرق الثلاثية** : تتعاون مفتشيات العمل، في بعض الحالات، مع نقابات العمل وأصحاب العمل لتشكيل فرق ثلاثية للوصول الى المناطق الريفية والنائية، حيث تقدم الدعم والمشورة للمنشآت الصغيرة. جرى العمل بهذا الشكل في الفلبين.
- **اعتماد معايير مختلفة للغرامات** : وضعت بعض البلدان معايير مختلفة لفرض العقوبات. وذلك حسب حجم المنشأة وعدد العمال المتضررين.
- **تسخير التكنولوجيا** : اعتماد نظام محوسب لإدارة العمل، سوف يمكن من الربط بين المنشآت والمستخدمين والبنوك ووزارة العمل، حيث يتيح هذا الأخير فرص حصول أصحاب العمل على النماذج اللازمة للتراخيص وتجديدها عبر الانترنت، وبالتالي يزيل العقبات البيروقراطية ويعزز احترام القانون ورصد العمالة.
- **حملات محددة الهدف** : مثل قيام مفتشي العمل بتوفير المعلومات، وتقديم المشورة لأصحاب العمل والعمال حول كيفية احترام التشريعات.
- **بناء القدرات والتثقيف** : تستخدم عدة بلدان، نهجا لتفتيش العمل تكون تثقيفية ومقنعة وشفافة وتشاركية.

اما فيما يخص العمالة بقطاع البناء في الجزائر، فمن شأن الإدارة الجيدة للعمل، من خلال الوساطة في العمل، وتوفير المعلومات وبرامج العمل والتمويل، واعانات البطالة. ان تدعم هدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمالة غير الرسمية، وعمالة قطاع البناء بشكل خاص، وما يدعم ذلك أيضا تفتيش العمل، وهنا نخص بالذكر ورشات البناء الرسمية، والتي تشغل عمالة غير رسمية. في هذا الصدد ننوه بأهمية اتباع النهج الجديدة لتفتيش العمل، والتي تتراوح من

الغرامات الى اجراء الشراكات والتوعية. اما فيما يخص ورشات البناء غير الرسمية، فينبغي إعادة النظر في مسالة القوانين المؤطرة لتفتيش العمل، بحيث يمتد نطاقها الى هذه الأخيرة، كهدف استراتيجي للحد من العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر.

خلاصة الفصل :

يؤدي التشغيل غير الرسمي بقطاع البناء في الجزائر، دورا هاما في حياة عدد كبير من الافراد واسرهم، وهذا من خلال توفير مناصب شغل ودخل، والتي عادة لا تجدها في اطار الاقتصاد الرسمي، خاصة بالنسبة للشرائح الهشة، حيث تعاني الامية والتهميش او لم تكمل المراحل التعليمة، اذ عادة ما ترتبط بفقراء المناطق الريفية التي تعاني نقص التنمية، او بفقراء المناطق الحضرية. كما بينت الدراسة فيما يخص الخصائص العامة لهذه العمالة.

في هذا الاطار بينت الدراسة، ان العمالة غير الرسمية بهذا القطاع، تعاني مشاكل عدة، لعل من أهمها ظروف العمل الصعبة والخطيرة، خاصة فيما يتعلق بحوادث العمل الخطيرة والمميتة في بعض الحالات، وعدم انتظام الدخول، وانعدام أنظمة الحماية الاجتماعية، وهو ما ينعكس سلبا على الاسرة المعالة. نشير في هذا الجانب انه بالرغم من الإجراءات والقوانين الرادعة التي اتخذتها الدولة في هذا الشأن، فيما يخص عدم تصريح العمالة بهذا القطاع، الا ان هذه الجهود لا زالت جد محدودة. لذا ومن اجل تنظيم هذه العمالة غير الرسمية وتحويلها الى الاقتصاد الرسمي، نشير الى أهمية الرصد الجيد لهذه الأخيرة لفهم خصائصها الاجتماعية العامة، وتفعيل الحوار معها لمعرفة اهم أسباب العمل، وكل ما تحتاج اليه. بعدها تأتي مرحلة أخرى تتعلق بعملية التنظيم التدريجي، ونركز هنا اولا على تحسين ظروف العمل في اطار القطاع غير الرسمي، اصلاح المنظومة القانونية التي تؤطر بيئة العمل مثل (اصلاح الأنظمة الضريبية، وأنظمة الحماية الاجتماعية، لوائح وقوانين العمل، أنظمة حقوق الملكية تراخيص البناء، التشريعات الحكومية، اصلاح وتوجيه أنظمة التمويل، دعم المشاريع المصغرة، محاربة البيروقراطية والفساد، دعم ومساعدة ورشات البناء المصغرة...). عوامل من شانها ان تتيح الفرص لتحول العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر إلى الاقتصاد الرسمي، وبالتالي الحد من القطاع غير الرسمي.

الخاتمة العامة

الخاتمة

تبين من هذه الدراسة، أن القطاع غير الرسمي، يعتبر احد اشكال الجوانب غير الرسمية للاقتصاد، يتعلق بممارسة الأنشطة المشروعة والمقبولة اجتماعيا، المرتبطة بخلق التوظيف لأصحابها، كنتيجة للفقر والبطالة او لاختلالات أسواق العمل. نمو وتوسع هذا القطاع يلازمه زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، حيث العمل خارج اطر معايير وقوانين العمل، ما يجعل العمالة في ظل هذا القطاع عرضة لمشاكل وظروف عمل صعبة، لذا مسالة تنظيم هذه الأخيرة في اطار الاقتصاد الرسمي، مهم للغاية، وفي هذا الجانب قدمت منظمة العمل الدولية استراتيجية متكاملة لتنظيم عمالة هذا القطاع، وتوسيع نطاق العمل اللائق.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية، التي يمثل فيها القطاع والتشغيل غير الرسميين جزءا هاما من الاقتصاد، كما تشير بعض البيانات، رغم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري. الا ان بعض القطاعات أصبحت تعتمد على عمالة هذا القطاع بشكل كبير، ومن أهمها قطاع التجارة، وقطاع البناء الذي كان محل دراستنا.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** بعد اختبار هذه الفرضية يمكننا القول انها غير صحيحة، ذلك لان القطاع غير الرسمي لا يضم الأنشطة غير المشروعة، بل يرتبط بالأنشطة المشروعة والتي يقبلها المجتمع، غير المصرح بها للدوائر الرسمية لعدة ظروف، تختلف من بلد لآخر او حسب طبيعة النشاط نفسه. هذه الأخيرة تحتاج الى تنظيمها واحتوائها ضمن الاقتصاد الرسمي. وجزء مهم منها مرتبط بقطاع الاسر المعيشية.
- **الفرضية الثانية** : بعد اختبار هذه الفرضية يمكننا أيضا تأكيد عدم صحتها، لان الدراسة تفيد، بان نمو القطاع والتشغيل غير الرسميين لا يعود فقط للبطالة والاعباء الضريبية،

وإنما توجد أسباب أخرى وهي: الفقر، عبء اشتراكات الضمان الاجتماعي، اللوائح التنظيمية الحكومية المثقلة، جمود لوائح سوق العمل واختلالاته، ضعف بيئة ممارسة أنشطة الاعمال...الخ.

- **الفرضية الثالثة:** بعد اختبار هذه الفرضية يمكننا تأكيد صحتها، كما تشير البيانات حول التشغيل والقطاع غير الرسميين في الجزائر، الى ان الظاهرة أصبحت ركيزة المجتمع، حيث رافق تراجع معدلات البطالة بعد سنة 2000، زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي، وزيادة معدلات بطالة الشباب. ما يستدعي سياسات غير تقليدية للتعامل مع الظاهرة، خاصة ببعض القطاعات، مثل قطاع البناء.
- **الفرضية الرابعة:** بعد اختبار هذه الفرضية تبين عدم صحتها، لأنه رغم تراجع معدلات البطالة في الوطن، الا ان بطالة الشباب لا تزال تشكل ضغوطا على سوق العمل الجزائري، ونتيجة لتداخل مهام وكالات دعم وتشغيل الشباب، تشتتت جهودها في الحد من بطالة الشباب، وازداد معه حجم التشغيل غير الرسمي. اما فيما يخص تفتيش العمل بقطاع البناء فانه اجراء غير كاف للحد من انتشار العمالة غير الرسمية بهذا القطاع.

نتائج البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ من حيث المفاهيم والمصطلحات، القطاع غير الرسمي، مصطلح يرتبط بالأنشطة المشروعة التي يتقبلها المجتمع، غير مصرح بها لعدة أسباب، لا تتعمد عدم التسجيل، عادة ما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على العشوائية التي تسود البلدان النامية خاصة الفقيرة منها، مع نمو وتوسع هذا القطاع يزدهر التشغيل غير الرسمي والعمالة غير

الرسمية، لكن نطاق هذا الاخيرة لا يتوقف عند هذا القطاع، وانما يمتد الى الاقتصاد الرسمي نفسه.

- ✓ تغير مفهوم القطاع غير الرسمي مع الوقت، من مفهوم قائم على المنشآت غير الرسمية باستخدام مصطلح "القطاع غير الرسمي" الى مفهوم قائم على تحليل العمالة غير الرسمية باستخدام مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي"، حيث تمتد العمالة غير الرسمية الى الاقتصاد الرسمي كما اشرنا سالفا.
- ✓ يشير مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ الى مجمل الأنشطة صعبة القياس، مشروعة او غير مشروعة، ويهتم بضبطها وقياسها، اما القطاع غير الرسمي، رغم انه يتلاقى مع الاقتصاد غير الملاحظ، الا انه يهدف الى رصد الأنشطة المشروعة في حدوده ويبحث سبل احتوائها ضمن الاقتصاد الرسمي ولا ينفي بذلك القياس، لهذا كل مصطلح مرتبط بهدف معين، ويختلف عن الآخر.
- ✓ البطالة والفقر، واختلالات أسواق العمل وسياسات التشغيل، وكثرة اللوائح التنظيمية، وجمود قوانين العمل والأنظمة الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية. عوامل مجتمعة تزيد من توسع ظاهرة القطاع والتشغيل غير الرسميين، واصلاح هذه الأخيرة والتصدي للبطالة والفقر، اجراء من شانه وضع حدا لتوسع الظاهرة.
- ✓ التعامل مع القطاع والتشغيل غير الرسميين، لا ينبغي ان يكون بالسياسات المضادة، وانما من خلال المعرفة الدقيقة لخصائص هذا الأخير والشرائح الاجتماعية التي ترتاده، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال فتح الحوار مع العمالة الموجودة بهذا القطاع، والاستماع الى أصواتهم ومعرفة مشاكلهم وظروف عملهم، وأسباب عملهم ومطالبهم. هذه العناصر تعطي لامحالة تغذية عكسية حول خصائص القطاع، بعد هذه العملية تأتي مرحلة التوعية

بأهمية تنظيم العمل في اطار الاقتصاد الرسمي، وهنا نشير الى أهمية تظافر الجهود وتجميعها واشراك كل ممثلي المجتمع المدني في العملية.

- ✓ قطاع البناء في الجزائر يستقطب العمالة غير الرسمية ويعتمد عليها في توسعه، من خلال ورشات غير رسمية او رسمية بعمالة غير مصرحة، ما يجعل هذه الأخيرة تعيش ظروف صعبة كما بينت الدراسة الميدانية. كنتيجة للبطالة والفقر وجمود اللوائح التنظيمية وقوانين العمل، والنظام الضريبي المثقل.

الاقتراحـــات :

- ❖ تنظيم العمالة غير الرسمية، يتوقف على تحديد أسبابها وخصائصها بدقة، وسياسات قطاعية متكاملة على مستوى الاقتصاد الكلي تعالج المشكل على مستوى كل القطاعات.
- ❖ سياسات التنمية التي تستهدف العمالة غير الرسمية، وتحافظ على العمالة الرسمية، وتحد من توسع القطاع غير الرسمي، لا تحقق ثمارها الا في ظل بيئة ممارسة اعمال ملائمة ومقبولة، والتي لا يمكن الوصول اليها الا من خلال النقاط التالية :
  - تقليل إجراءات وتكاليف بداية الأنشطة وتصفيتها.
  - اصلاح النظام الضريبي وجعله اكثر مرونة.
  - اصلاح قوانين ولوائح العمل وجعلها اكثر مرونة لسياسات التوظيف.
  - اصلاح أنظمة التمويل، وتوجيهها للشرائح الهشة.
  - تبسيط إجراءات وتكاليف تراخيص ملكية العقارات والبناء.
- ❖ إعادة النظر في تفعيل دور الهيئات المشرفة على دعم الشباب، من خلال توكيل هذا الامر لوكالة واحدة حتى لا تتشتت الجهود وتفشل الغاية من الانشاء، مع محاربة كل المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية والفساد والرشوة، وتسهيل الاجراءات.

- ❖ تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، من خلال تكوين مشرفين على القطاع داخل او خارج الوطن.
- ❖ تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال نقل الخبرات الإقليمية والدولية الناجحة.
- ❖ تخفيف الأعباء الضريبية واقساط التامين على ورشات البناء التي تلتزم بتصريح العمالة، وتطبيق إجراءات صارمة في حالة مخالفة القوانين.
- ❖ تفعيل جسر الحوار مع أصحاب المشاريع غير الرسمية، لمعرفة اهم أسباب عدم المشاركة الرسمية وتذليلها مع الوقت.
- ❖ تشجيع انتقال العمالة غير الرسمية بقطاع البناء، تدريجيا من خلال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، مع ربط ذلك بأولوية التمويل والدعم للورشات الرسمية او غير الرسمية، التي ترغب في التحول الى السمة الرسمية، و تلتزم بتصريح العمالة. في المقابل لا بد ان يرافق ذلك، الإدارة الجيدة للعمل، وتفعيل تفتيش العمل، لكشف المخالفات وردع الورشات المخالفة للقوانين.

آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع و استخلاص بعض النتائج منه. اتضح ان تحليل الظاهرة من كل الجوانب، يمكن ان يكون محلا للدراسات المستقبلية نذكر منها:

- الحماية الاجتماعية ودورها في استقطاب العمالة غير الرسمية (حالة الجزائر).
- الأعباء الضريبية واثرها على انتشار الورشات الخفية في الجزائر.
- اثر الفقر على توسع القطاع غير الرسمي (دراسة مقارنة).
- دور اصلاح بيئة الاعمال في احتواء الاقتصاد غير الرسمي.
- اثر اختلالات أسواق العمل على التشغيل غير الرسمي (حالة الجزائر).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

*** المراجع باللغة العربية:**

أولا: الكتب

1-احمد هني، دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل إلى العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

2- احمد كامل ناصر، هاني الحوراني، حسين ابو رمان، اسماعيل ابو السندس، القطاع غير الرسمي في الأردن (دراسة ميدانية) ، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، الأردن، 2006.

3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

4-السيد المرسي حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر،1999.

5- جلال وفاء محمدين، مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

6-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، .2006

7-عبد المجيد قدي ، قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

8- عاطف وليم اندراوس: الاقتصاد الظلي، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر2005.

9- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.

10- عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، .2005

11- عبد الحليم دليمي، إسماعيل قيرة، إبراهيم توهامي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

12-عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، .2006

13- ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر، .2006

14- مراد ناصر ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومه، الجزائر، .2003

15- محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث ، دار العلوم، الجزائر، 2003.

16- محمد خالد حمد الحامدي، جريمة غسل الأموال في عصر العولمة، مصر، 2006.

17- محمد مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

18- محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، .2003

19- مصطفى رشدي شيحة، عادل احمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1998 .

20- محمد ابراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة، مصر، 1996.

ثانيا :الأطروحات والرسائل

21- سهلية منصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية-حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر(غير منشورة)، 2005/.2006

22- كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية(دراسة تحليلية للفترة 1990 – 2002)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (غير منشورة)، 2006.

23 – محمد فلآح، السيٌاسة الجبائية- الأهداف و الأدوات -(بالرجوع إلى حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (غير منشورة)، (2006/2005).

24- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غير منشورة)، (2006/2005).

25- محمد براغ، الاقتصاد غير الرسمي، مظاهره واسبابه«حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غير منشورة) 2002/2001.

26- محمد ادريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، (غير منشورة)، دفعة 2013/2012.

27- ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (عرض ومقارنة تجارب :المكسيك، تونس، السنغال)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، دفعة 2010/2009.

ثالثا :الدراسات والتقارير.

28- الامم المتحدة وآخرون، نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة 2008(SNA2008)، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 2009.

29-البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، (الو.م.أ)، .2015

30-البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال – فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم-، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، (الو.م.أ)، 2014.

31- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال (من اجل مساندة أصحاب الاعمال) 2011، البنك الدولي، واشنطن، (الو م أ)، 2011.

32-البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية في الجزائر للفترة (1970-2011)، البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2011.

33- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"تحسين التضمينية والمساءلة ")، البنك الدولي، واشنطن، .2003

34- البنك الدولي، العمل، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إطلاق القدرة على الازدهار)، البنك الدولي، واشنطن، (الو م أ)، 2003.

35-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول، القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004.

36- الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2013، (ONS)، الجزائر، 2015.

37- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة سنة 2007، وزارة العدل، الجزائر، 2007.

38- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS)، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013. الجزائر، 2013.

39- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "الإسكان والدورة الاقتصادية "، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، الطبعة العربية، افريل .2008

40- فريدريك شنايدر، دومنيك انستي:(الاختباء وراء الظلال – نمو الاقتصاد الظلي)، قضايا اقتصادية رقم (30)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، 2002.

41- منظمة العمل الدولية، المساواة في العمل، مجلة عالم العمل، العدد 59، منظمة العمل الدولية، جنيف سويسرا، نوفمبر 2007.

42- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2006، الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية، برلين، ألمانيا، 2006.

43- منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات واليات فاعلة)، منظمة العمل العربية، القاهرة، مصر،2008.

44- مكتب العمل الدولي، سياسات العمالة من اجل استدامة الانتعاش والتنمية، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103)2014، التقرير السادس، جنيف، سويسرا، 2014.

45- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103) 2014، التقرير الخامس (1)، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2014.

46- مكتب العمل الدولي، توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم، ملخص لتعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية بخصوص الاقتصاد غير المنظم، المكتب الدولي للعمل، جنيف، سويسرا، 2013.

47- مكتب العمل الدولي، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل :من الالتزام الى العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (101)، جنيف، سويسرا، 2012.

48- مكتب العمل الدولي، قرارات مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (الدورة 100)، مكتب العمل الدولي، جنيف سويسرا، .2011

49- مكتب العمل الدولي، ارضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2011.

50- مكتب العمل الدولي، العمل اللائق والاقتصاد غير المنطم، التقريرالسادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 90، جنيف، سويسرا، 2002.

رابعا: المجلات

51- انجي توكل، بعد سنوات من المطاردة...الخبراء يطلبون حلول غير تقليدية لاقتصاد الظل. مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005.

52- احمد جلال، الرابحون والخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن،

(الو م أ)، 2005.

53-الحسن العاشي، مقايضة البطالة بالعمل اللائق :تحديات البطالة في المغرب العربي، أوراق كارنيغي، مجلة مركز كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، واشنطن، الو م أ، يونيو .2010

54- ايلينا سوهير، زولاتكو كوفاتش، الحواجز الإدارية في مواجهة روح المبادرة على العمل الخاص في آسيا الوسطى، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(10)، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، .2005

55- الكسندر شكولينكوف، محاربة الفساد في الدول النامية الوسائل وكيفية تفعيلها، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (19)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن،

(الو م أ)، .2007

56- اندرو ريتشاردو، استمرارية الديمقراطية في الدول النامية الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(08)، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، .2004

57 - باولو مورو، الفساد:الأسباب، والنتائج وبرنامج لأبحاث أخري، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد(01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998.

58- بيترج كويرك، غسيل الأموال :يثير التشويش في الاقتصاد الكلي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (34)، العدد(04)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس .1997

59- بول هولدن، الاصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتعزيز تنمية القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، .2004

60- بن قيدة مروان، التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (11)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.

61- جون سوليسفان، الحكم الديمقراطي المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، 2004.

62- روبرت كليتجارد، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد(01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998.

63- عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية علي المستوي العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع(04)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة شلف، الجزائر، جوان .2006

64- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة بين الشرعية وتجارب الآخرين، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(13)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، .2005

65- فيتوتانزي، هاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، قضايا اقتصادية رقم (27)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 2001.

66- فريديريكو نيتو، آناندا ويليويتا، يوجين ها، الاقتصاد الحضري غير الرسمي- المنهجيات الجديدة للسياسة-، مجلة حوار الموئل، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران 2007.

67- كيث هارت، الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم، مجلة حوار الموئل نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران2007 .

68- كاثرين كوتشا هلبلينج، حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الديمقراطيات الناشئة، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، .2005

69- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(04)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، .2001

70- منظمة العمل الدولية، المساواة في العمل، مجلة عالم العمل، العدد 59، منظمة العمل الدولية، جنيف سويسرا، نوفمبر 2007.

71- نرمين ابو العطا، حوكمة الشركات. ..سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(08)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، 2003.

72- وائل نوارة، الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الرابع عشر، 2005/10/01، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، (الو.م. أ). 2005.

خامسا:الملتقيات والندوات.

73- بومدين طيبي، غوتي بخشي، الاقتصاد غير الرسمي كحل للازمة(التجربة الجزائرية)، مداخلة في ملتقى وطني حول الاقتصاد غيرا لرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، المركز الجامعي –الطاهر مولاي- بسعيدة، الجزائر، يومي 21/20نوفمبر 2007.

74- جميلة الجوزي، العولمة و الفقر في الدول العربية، ورقة مقدمة للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 01-03 جويلية 2007.

75- سماح إدريس، تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر، ورقة مقدمة إلى الدورة التدريبية " دور الزكاة والأوقاف في التخفيف من حدة الفقر"، القاهرة، مصر، ما بين 25-29/ 06 /2005.

76- علي بودلال، شعيب بغداد، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و العوامل التي تساعد على توسع رقعته، الملتقى الوطني الأول حول <الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة>،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 22/21 ماي .2002

77- علي عزوز، بوزيان عبد الباسط، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، المركز الجامعي –الطاهر مولاي- بسعيدة، الجزائر، يومي 21/20نوفمبر، 2007.

78- عرابة الحاج، قاشي خالد، الاقتصاد الخفي، الأسباب، الآثار وطرق العلاج. مداخلة في ملتقى وطني حول الاقتصاد غيرا لرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، المركز الجامعي –الطاهر مولاي- بسعيدة، الجزائر، يومي 21/20نوفمبر 2007.

79- مريزق عدمان، دور الإنفاق على قطاع التربية والتعليم في تراكم رأس المال البشري في الجزائر، ملتقى دولي حول : رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، الجزائر، يومي 13و14 ديسمبر، 2011.

سادساً: الوثائق الحكومية

80- وزارة المالية، المدرية العامة للضرائب، نيابة مدرية الاتفاقيات الجبائية الدولية، الجزائر، 2007.

*** المراجع باللغة الأجنبية :**

أولا: الكتب

81-Arnold Heertje, Philippe Barthelemy, **L'économie Souterraine**, Economica, Paris, 1984.

82-Ahmed Henni, **Essai Sur L'economie Parallèle Cas De L'algerie**, Enag Editions, Alger, 1991.

83- (ILO, OECD, IMF, CIS), **Measuring The Non-Observed Economy – A Handbook, Statistics**, Publications, Oecd, France, 2002.

84-ILO**, Measuring Informality: A Statistical Manual On The Informal Sector And Informal Employment,** Department Of Statistics. International Labour Organization, Geneva, 2013.

85- ILO, **The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality**, Employment Policy Department, International Labour Organization, Geneva, 2013.

86-Jean-Paul Gourévitch, **L'économie Informelle De La Faillite De L'état A L'explosion Des Trafics**, Le Pré Aux Clercs, France, 2002.

87- Philippe Adair, **L'économie Informelle-(Figures Et Discours)**, Edition Anthropos, France, Septembre 1985.

88- Xavier Greffe, Edith Archambault, **Les Economies Non Officielles**, Edition La Decouvrte, Paris, 1984.

ثانيا: أوراق العمل

89- Ali Kemal, **A Fresh Assessment Of The Underground Economy And Tax Evasion In Pakistan: Causes, Consequences, And Linkages With The Formal Economy,** Working Papers No (13), (Pide) Pakistan Institute Of Development Economics, Islamabad, Pakistan, 2007./See : Www.Pide.Org.Pk/Pdf/Working%20paper/Working%20paper%20no.%2013.Pdf // 27/11/2011

90- Andrea Anayiotos, Vincent Palmade, **Public Policy For The Private Sector -Rising Informality-,** Note Number 298, The World Bank Group, Private Sector Development Vice Presidency, World Bank, Washington. Dc. (Usa), August 2005. //See: Http://Rru.Worldbank.Org/Publicpolicyjournal //02/04/2010.

91-Derek Blades, David Roberts, **Measuring The Non-Observed Economy (**Statistics Brief), No. (5**),** Oecd, (France), November 2002. //See : Www.Oecd.Org/Dataoecd/2389461.Pdf /15/04/2011.

92-Esther K. Ishengoma, Robert Kappel, **Economic Growth And Poverty :Does Formalisation Of Informal Enterprises Matter**?, Working Papers, N° 20, (Giga)German Institute Of Global And Area Studies, Germany, April 2006. //See: Http://Mpra.Ub.Uni-Muenchen.De/1456 .Pdf //22/11/2012.

93-Friedrich Schneider(A), **Shadow Economies Of 145 Countries All Over The World: What Do We Really Know?,** Working Paper, 05/09/2006, Revised Version, August 2006, Paper To Be Presented In "**Hidden In Plain Sight: Micro-Economic Measurements Of The Informal Economy: Challenges And Opportunities**", London, Uk, 4-5 September, 2006. //See: Http://Www.Brookings.Edu/Metro/Umi/Events/20060904_Schneider.Pdf //23/02/2011.

94 - Friedrich Schneider(B), **Shadow Economies Of 145 Countries All Over The World: What Do We Really Know?,** Revised Version, Department Of Economics, Johannes Kepler University Of Linz, Austria, May 2006. //See: Http://Www.Econ.Jku.At/Schneider/Shadeconomyworld145_2006.Pdf. //05/03/2013.

95-Friedrich Schneider(C), **The Size Of Shadow Economies In 145 From Countries 1999 To 2003**, Department Of Economics, Johannes Kepler University Of Linz, Austria, December 2004, . //See: Http:// Www.Economics.Unilinz.Ac.At/Schneider/Shadeconomyworld145_Ladha 2.Pdf//14/11/2012.

96- Friedrich Schneider, **Size And Measurement Of The Informal Economy In 110 Countries Around The World**, Paper Was Presented At An Workshop Of Australian National Tax Centre (Anu), Canberra, Australia, 17 July 2002. //See: Http://Rru.Worldbank.Org/Documents/Paperslinks/Informal_Economy.Pdf //07/02/2011.

97-Friedrich Schneider, **The Size And Development Of The Shadow Economies Of 22 Transition And 21 Oecd Countries,** Discussion Paper No. 514, Institut For The Study Of Labour, Germany, June 2002. //See: Ftp://Repec.Iza.Org/Repec/Discussionpaper/Dp514.Pdf . //23/04/2013.

98-Friedrich Schneider **Dimensions Of The Shadow Economy "Graphic Detail»**, The Independent Review, Vol.V, N.1, University Of Linz, Austria. Summer 2000. /See: Http://Www.Independent.Org/Pdf/Tir/Tir_05_1_Schneider.Pdf //14/05/2012.

99-Friedrich Schneider, **Illegal Activities, But Still Value Added Ones (?):Size, Causes, And Measurement Of The Shadow Economies All Over The World**, Working Paper, First Version, 16 March 2000, Paper Written For The **"Third International Symposium On The Economic And Social Costs Of Substance Abuse"** Banff, Alberta(Canada), (31 May – 3 June) 2000. //See:Http://Www.Econ.Jku.At/Papers/2000/Wp0010.Pdf //04/11/2012.

100-Friedrich Schneider, Dominik Enste, **Shadow Economies Around Theworld : Size . Causes . And Consequences**, Imf Working Paper,

Wp/00/26, International Monetary Fund, Washington. Dc. (Usa), February 2000 . /See :Http://Www.Imf.Org/External/Pubs/Ft/Wp/2000/Wp0026.Pdf //20/11/2013.

101-Friedrich Schneider, Dominik Enste, **Increasing Shadow Economies All Over The World -Fiction Or Reality? A Survey Of The Global Evidence Of Their Size And Of Their Impact, From 1970 To 1995**, Discussion Paper No. 26, Institute For The Study Of Labor (Iza), Germany, December 1998. //See: Http://Opus.Zbw-Kiel.De/Volltexte/2006/4645/Pdf/Dp26.Pdf //17/02/2010.

102-Friedrich Schneider, Andreas Buehn, Claudio E. Montenegro, **Shadow Economies All Over The World: New Estimates For 162 Countries From 1999 To 2007** (Revised Version), Policy Research Working Paper(Wp 5356), (World Bank & Europe And Central Asia Region, Human Development Economics Unit), World Bank, Washington D.C July 2010.

103-Kristina Flodman Becker, **The Informal Economy**, Swedish International Development Cooperation Agency, (Sida), Sweden, March 2004. /See: Http://Rru.Worldbank.Org/Documents/Paperslinks/Sida.Pdf //20/04/2011.

104-Miriela G.L. Carolina, Lennie Pau, **The Shadow Economy In The Netherlands Antilles**, Working Paper, Central Bank Of The Netherlands Antilles (Bna), Netherlands, January 2007. /See : Http://Www.Central Bank.An/Tables/Misc/Shadow_Economy_In_The_Netherlands_Antilles.Pdf // 27/02/2012.

105-Ralf Hussmanns, **Measuring The Informal Economy: From Employment In The Informal Sector To Informal Employment**, **Working Paper No. 53,** International Labour Office, Geneva, December

2004.// See:
Www.Ilo.Org/Public/English/Support/Lib/Resource/Subject/Informal.Htm
//18/11/2012.

106-Simeon Djankov, Ira Lieberman, Joyita Mukherjee, And Tatiana Nenova, **Going Informal: Benefits And Costs**, World Bank, Washington. Dc. (Usa) , 2002. //See:
Http://Www.Csd.Bg/News/Bert/Nenova.Pdf //16/12/2011.

ثالثا: المجلات

107- Brugt Kazemier, **L'economie Souterraine : Aperçu Des Méthodes Et Des Estimations,** Revue Belge De Sécurité Sociale, 3eme, Trimestre, 2003, Servi Public Fédéral Sécurité Social, Bruxelles, Belgeque, 2003.

108-Daniel Kaufmann, Simon. Johnson And Pablo Zoido –Lobaton, **Regulatory Discretion And The Unofficial Economy,** American Economic Review, Vol(88), No (02), World Bank, Washington. Dc. (Usa) May 1998. //See :
Http://Www.Worldbank.Org/Wbi/Governance/Pdf/Unofficial.Pdf
//18/04/2011.

109-Friedrich Schneider, **Les Economies Souterraines Dans Le Monde Importance Couses Et Conséquences** ., Revue Belge De Sécurité Sociale, 3eme, Trimestre, 2003, Servi Public Fédéral Sécurité Social, Bruxelles, Belgeque, 2003.

110-Gabriel P. Fagan, **Measuring The Size Of Ireland's Black Economy** , Journal Of The Statistical And Social Inquiry Society Of Ireland, Vol. Xxvii, Part I, Committee Of Governors Of Ec Central Banks, Basel And Central Bank Of Ireland, Dublin, Ireland, 7 October 1993 . //See:
Http://Www.Tara.Tcd.Ie/Handle/2262/2179 - 14k/Jssisivolxxvii1_30.Pdf
//16/12/2011.

111-Jacques Charmes, **The Informal Economy Worldwide: Trends And Characteristics**, Margin: The Journal Of Applied Economic Research, National Council Of Applied Economic Research, Washington Dc, 2012

112- Nacer Eddine Hammouda, Musette Mohamed Saïd, Jacques Charmes, **Reflets De L'économie Sociale –Informalisation Des Economies Maghrébins**, Volume (1), Cread, Rostomia, Alger, 2006.

رابعا: الدراسات والتقارير

113- Bénédicte Fontenau, Marth Nyssene, Abdou Salam Fall, **Le Secteur Informel : Creuset De Pratiques D'économie Solidaire ?(1999)**, Dossier Documentaire :**Le Secteur Informel**, Conseil National Economique Et Social, Direction Des Publications, Alger, Juin2002.

114- Davor Mikuliae, **Assessment Of The Unofficialeconomy In The Republic Of Croatia In 1998 Using The System Of National Accounts,** Croatian Economic Survey(2000 – 2002), Institute Of Economics, Zagreb, Croatia, 2002. //See: Http://Www.Eizg.Hr/Adminlite/Fckeditor/Userfiles/File/Ces-5-3.Pdf //18/02/12.

115- Giovanni Savio , **1993 Sna Updating - Issue 33 Illegal Activities**, Statistics Coordination Unit, Un-Escwa Workshop On National Accounts, Cairo, Egypt, 19-21 December 2006. //See: Www.Escwa.Un.Org/Divisions/Scu/Events/19dec06/33%20illegal%20activities.Ppt - //19/02/2011

116-IMF, **Algeria Selected Issues :** Imf Country Report No. 14/34, International Monetary Fund, Washington, D.C, 2014

117-IMF, **Algeria : Staff Report For The 2012 Article Iv Consultation**, Imf Country Report No. 13/47 . International Monetary Fund, Washington, D.C, 2013.

118-IMF, International Financial Statistics, International Monetary Fund, Washington, D.C, 2013

119-IMF, International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Imf Country Report No. 06/102, International Monetary Fund, Washington, Dc, (Usa), March 2006.

120-ILO: **The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide: Supporting Transitions To Formality,** Ilo, Brief 4c2, Geneva, 2013

121-ILO, **Decent Work And The Informal Economy**, Report Vi, International Labour Conference, 90th Session, Geneva, 2002. //See: Http://Resolution Concerning Decent Work And The Informal Economy, Ilo, 90, 2002 Pdf //19/11/2011.

122-International Labour Office,**Women And Men In The Informaleconomy: A Statistical Picture**, International Labour Organization, Geneva, 2002. // See : Www.Ilo.Org/Public/English/Employment/Infeco/Download/Menwomen.Pdf //20/04/2011.

123- Musette Saïd, Hammouda Nacer Eddine, Belhouari Djamila, Ziane Said, **Le Secteur Informel En Milieu Urbain En Algérie,** Dossier Documentaire :**Le Secteur Informel**, Conseil National Economique Et Social, Direction Des Publications, Alger, Juin2002.

124- Nacer Eddine.Hammouda, **Le Secteur Informel :Definitions, Approches Et Methodes D'estimation,** Dossier Documentaire :**Le Secteur Informel**, Conseil National Economique Et Social, Direction Des Publications, Alger, Juin2002.

125-(ONS), **Activité, Emploi A Chômage Au 4éme Trimestre 2013, Nº 653,** Algérie, 2013

126-ONS, **Enquête Emploi Auprès Des Ménages 2010,** Collections Statistiques N° 170/2012, Alger.2012.

127- OECD, Ministry Of Economy Of Albania, **The Informal Economy In Albania(Analysis And Policy Recommendations)**, Report Prepared By The OECD - Investment Compact For The Ministry Of Economy Of Albania, Published With The Support Of The Central European Initiative (Cei), London (Uk), December 2004.

128-World Bank**, Doing Business2015**, World Bank, Washington D.C, 2015.

129-World Bank, **Doing Business2014**, World Bank, Washington D.C, 2014.

130-World Bank, **Doing Business2010**, World Bank, Washington D.C, 2010

131-World Bank, **Doing Business2011**, World Bank, Washington D.C, 2011

132-World Bank, **Doing Business2012**, World Bank, Washington D.C, 2012.

133-World bank, **Doing Business2009**, World Bank, Washington D.C, 2009.

خامسا: الملتقيات

134- Tofik Ihaddaen, **Définitions Et Caractéristiques Du Secteur Informel En Algérie**, Séminaire De Formation Des Cadres De L'inspection De Travail, Sur : (Inspection De Travail Et Secteur Informel) Alger Du : 20 Au 22 Mai 2001, Ministère Du Travail Et La Protection Sociale, Inspection Générale Du Travail, Alger, 2001.

سادسا: الوثائق الحكومية

135-Ministère des Finances, (DGI), Sous Direction du Contentieux Fiscal, Alger, 2007.

*** القواميس:**

136- Bassam Baraké, **Le Nouveau Dictionnaire De Poche(Français – Arabe / Arabe – Français**) , Dar Al-Bihar, Beyrouth, 2008 .

137- Constantin Theory, **Al-mounged, Dictionary, English-Arabic**, librairie orientate Publishers, Beirut, Lebanon, Second edition, 1997.

138- Idriss Souheile, **Dictionnaire Almanhal (Français - Arabe)**, Dar Aladabe, Beyrouth, 38ed, 2007.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الملحق رقم (01) :حد الإنتاج (Production boundary) من (GDP).

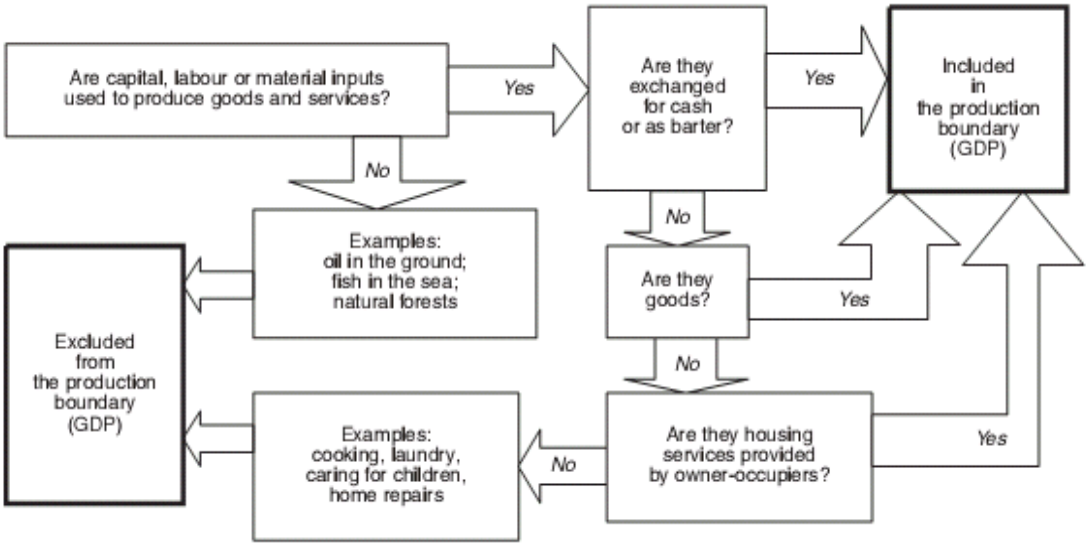

Source :Erek Blades , David Roberts ," Measuring the non-observed economy (STATISTICS BRIEF)", No. (5) , OECD, France,November 2002 ,p02.

الملحق رقم (2) : المصطلحات المستعملة للدلالة على الاقتصاد غير الرسمي

Unofficial economy	Secondary economy	Illegal economy
Unrecorded economy	Parallel economy	Illegitimate economy
Unmeasured economy	Dual economy	Irregular economy
Unobserved economy	Informal economy	Untaxed sector
Non-observed economy	Counter economy	Marginal economy
Unreported economy	Alternative economy	Patchwork economy
Hidden economy	Autonomous sector	Economia periferica
Concealed economy	Economia occulta	Auswichwirtschaft
Unexposed sector	Schattenwirtschaft	Cash economy
Invisible sector	Twilight zone	In kind circuit
Economia sommersa	Moonlight economy	Non-market economy
Subterranean economy	Black economy	Subsistence economy
Underground economy	Gray sector	Service economy
Other economy	Clandistine economy	Household economy
Second economy	Secret economy	Communal economy

Source :BRUGT KAZEMIER, L'Economie souterraine : aperçu des méthodes et des estimations ,Revue Belge de sécurité Sociale,3eme, trimestre, 2003,servi public fédéral sécurité social ,Bruxelles,Belgeque,2003,p233.

الملحق رقم (3) توزيع الأنشطة والأعمال حسب الوحدات المنتجة الرسمية وغير الرسمية.

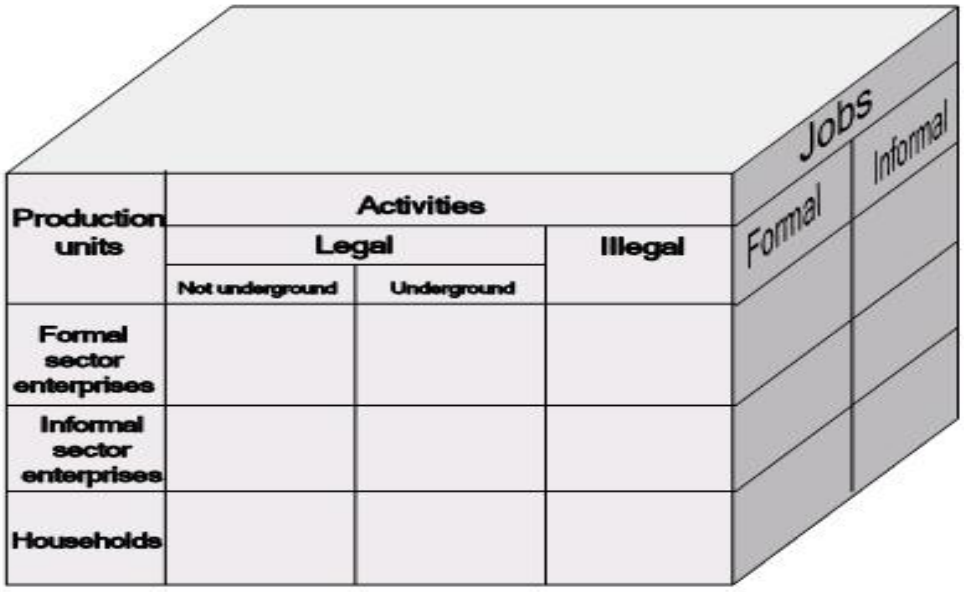

Source : Ralf Hussmanns**," Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment",** Working Paper No. 53, International Labour Office, Geneva, December 2004,p11.

الملحق رقم (04) :الرابحون والخاسرون من عملية تنظيم القطاع غير الرسمي في حالة اصلاح بيئة الاعمال

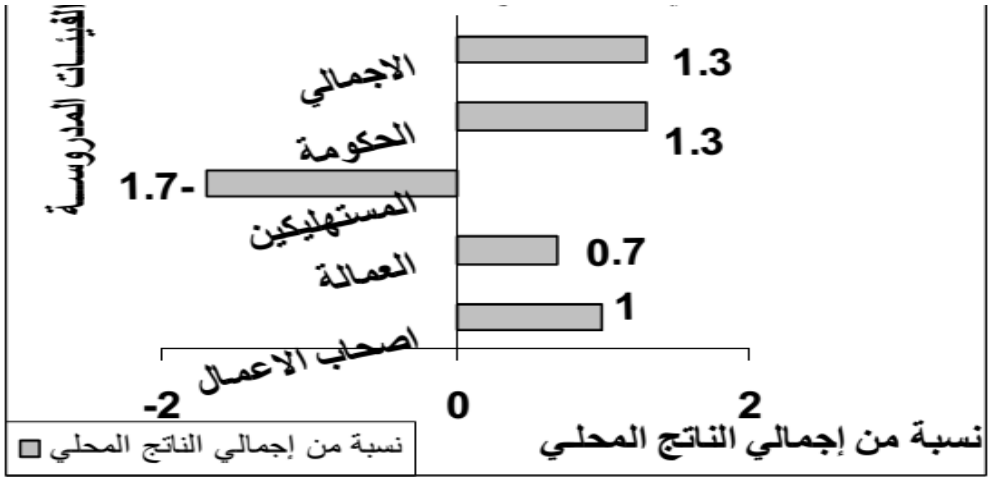

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على :

احمد جلال ،"**الرابحون والخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر**،،**مجلة الإصلاح الاقتصادي** " ،**العدد(14)**، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية،واشنطن(الو م أ)،2005. ص 13/12.

الملحق رقم (05): استبيان الدراسة

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص نقود مالية وبنوك

استمارة الدراسة

تهدف هذه الدراسة لبحث وتحليل سبل تنظيم العمالة غير الرسمية بقطاع البناء في الجزائر ،وذلك في اطار تحضير موضوع دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة 02.

لذا يرجى الإجابة على الأسئلة المطروحة بموضوعية ،علما ان المعلومات المقدمة تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي . و أخيرا اشكركم على حسن تعاونكم واهتمامكم ،وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .

رقم الاستمارة (.....)

استمارة خاصة بالعمالة غير الرسمية

القسم الأول : مؤشرات ديمغرافية اجتماعية :

1-الجنس : ☐ ذكر ☐ انثى

2-العمر : ☐17-15 ☐ 30-18 سنة ☐ 40-30سنة

☐ 50-40سنة ☐ 50سنة فأكثر

3-الحالة الاجتماعية : ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل

4- هل تعيل أسرة : ☐ لا ☐نعم

5-اذ كانت الاجابة بنعم .ما عدد افراد الاسرة ؟ (.....)

6- مكان الإقامة الدائم : ☐ السكن في المدينة ☐ السكن في الريف

7-عدد سنوات الخبرة: ☐ 5 سنوات فاقل ☐ 10-6سنوات ☐ 15-11سنة ☐ 16سنة فاكثر

8- المستوى التعليمي : ☐ أمي ☐ ابتدائي ☐متوسط

☐ ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي

القسم الثاني :أبعاد الاستبيان

البعد الأول : مؤشرات متعلقة بتنظيم الورشة

9- الوضعية القانونية لمكان العمل : ☐ ورشة غير رسمية ☐ ورشة رسمية ☐ ورشة مختلطة

10-مشروع العمل : ☐ مرخص ☐ غير مرخص ☐ مختلط

11- نوع الوظيفة: ☐ بناء ☐ مساعد بناء الغير

12- كيف تحصلت على هذه الوظيفة :

☐ عن طريق القرابة ☐ الوساطة ☐ أماكن اللقاء خاصة ومعروفة

13- كيف اكتسبت المهارات الخاصة بهذه الوظيفة :

☐ العمل مع من لهم مهارات ☐ التدرب من المقربين والاصدقاء ☐ تكوين معتمد

14- متوسط عدد العاملين معك :

☐ اقل من 3 ☐ من 4-8 ☐ اكثر من9 عمال

15 هل تمارس عملا أخرا إلى جانب هذا العمل (عمل ثانوي)او رئيسي)؟ ☐ لا ☐ نعم

16- إن وجد عملا ثانويا .هل هو: ☐ عمل رسمي ☐ عمل غير رسمي ☐ كلاهما

17-اذا كان هذا العمل رسميا .هل يتعلق بإحدى الأنشطة ؟:

☐ عون نظافة او امن او صيانة بمؤسسة عمومية

☐ عون امن بمؤسسة خدمية (بنك مثلا)

☐ عامل بمؤسسة بدوام جزئي .(شبكة اجتماعية مثلا)

البعد الثاني : مؤشرات مالية (رأس مال أو دخل العمل)

البعد الثاني : مؤشرات مالية (رأس مال أو دخل العمل) ضع علامة (X) امام الإجابة المناسبة		
18-هل دخل العمل كاف لتغطية حاجياتك او لتمويل مشروع عائلي ؟		
	بالكاد كاف	
	يكفي لتغطية حاجياتي	
	يغطي حاجياتي ويمول مشروع عائلي	
19- هل دخل العمل منتظم وتعتمد عليه بشكل رئيسي ؟		
	غير منتظم واعتمد عليه	
	غير منتظم ولا اعتمد عليه	
	منتظم واعتمد عليه.	
20- كيف يتم دفع مستحقاتك المالية ؟	بإمكانك اختيار اكثر من إجابة	
	دفع يومي راتب شهري	
	الدفع حسب نسبة تقدم العمل	
	تسبيقات أولية ثم دفع اجمالي بعد انتهاء العمل	

البعد الثالث : مؤشرات متعلقة بمدة العمل

البعد الثالث : مؤشرات متعلقة بمدة العمل ضع علامة (X) امام الإجابة المناسبة		
21- ما متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع ؟:		
	كل أيام الأسبوع	
	6أيام	
	5أيام	
	اقل من 5أيام	
22- ما متوسط عدد ساعات العمل في اليوم الواحد ؟		
	اقل من 3ساعات	
	من 4الى 6سا	
	ما بين 7و8ساعات	
	اكثر من 9ساعات	
23-ما هي أهم فصول السنة الأكثر نشاطا ؟ بإمكانك اختيار اكثر من إجابة		
	الصيف	
	الخريف	
	الشتاء	
	الربيع	

البعد الرابع :مؤشرات أسباب العمل

24- لماذا تزاول هذا العمل ؟ (ضع علامة (X) امام الإجابة المناسبة .بإمكانك اختيار اكثر من إجابة).			
السهولة والمرونة في العمل		البطالة والفقر	
لأنه عمل ثانوي		لأنك ترغب في هذا العمل	
لافتقادي لمعلومات ولوائح العمل		لأنه يحتاج إلى رأس مال اقل	
لافتقادي دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي		لعدم توفر العمل المرغوب فيه	
لتوفير دخل اضافي		لأنه مشروع اسري	
ان وجدت أسباب أخرى اذكرها :			
.....			
.....			
.....			

البعد الخامس : مؤشرات متعلقة بمشاكل العمل

البعد الخامس : مؤشرات متعلقة بمشاكل العمل (ضع علامة (X) امام الإجابة المناسبة .بإمكانك اختيار اكثر من إجابة).		
25- ما هي اهم مشاكل العمل التي تواجهها :		
	دخل غير منتظم	
	عمل غير منتظم	
	كثرة مخاطر العمل	
	عدم دفع مستحقات العمل	
26- كيف يتم حل المشاكل مع أصحاب مشروع العمل ؟		
	القضاء أو الشرطة	
	مفتشيه العمل	
	الحل العرفي (عن طريق الجماعة أو صاحب المشروع)	
	لا يتوجه إلى أي أية جهة	
27- إذا كانت مخطيا في خلل معين في العمل فما هو رد فعل صاحب العمل ؟		
	تنبيه	
	تأنيب	
	خصم من الراتب	
	فصل من العمل	

البعد السادس :مؤشرات ظروف العمل

البعد السادس :مؤشرات ظروف العمل	نعم	لا
28- هل أنت راض بظروف العمل هذه ؟		
29- هل سبق وان تعرضت لحادث عمل ؟		
30- هل سبق وان تعرض احد العمال معك لحادث عمل خطير أو مميت ؟		
31-هل سبق وان لم تتلق كامل مستحقات عملك من قبل صاحب الورشة أو مشروع العمل؟		
32-هل ورشة العمل تراعي المعايير الضرورية للأمان ؟		

القسم الثالث :مؤشرات مستقبل تنظيم العمل

الرقم	السؤال	سلم القياس				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
33	هل أنت موافق و راض بهذا العمل ؟					
34	هل توافق على توريث هذا العمل لأولادك مستقبلا ؟					
35	هل توافق على التخلي عن هذا العمل ان وجدت عملا اخرا رسميا ؟					
36	هل توافق و ترغب في التحول إلى الوضع الرسمي مع الالتزام بقواعد العمل ؟ مع إمكانية التمويل .					
37	هل توافق على وجود قانون ينظم العمل ويمنح التراخيص لذلك ويسهل إمكانية التمويل؟					
38	هل أنت موافق ومستعد لدفع رسوم لمزاولة العمل وذلك حسب الدخل ؟					
39	هل أنت موافق على الاشتراك في نظام تأميني شهري حسب الدخل ؟					
40	هل توافق على وجود نقابة تمثلك وتدافع عن حقوقك امام الجهات الفاعلة ؟					
41	هل توافق على الاستمرار بهذا العمل في ظل هذه الظروف ؟					
42	لتنظيم هذا العمل يحتاج الى توعية العمال وحوار اجتماعي مع الجهات الفاعلة . لتحسين ظروف العمال والاستفادة منهم.					

الملحق رقم (06) : قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان

ا.د مكيد علي	جامعة المدية	إحصاء تطبيقي
د.بولصنام محمد	جامعة المدية	محاسبة
ا. يطي فاروق	جامعة سطيف 02	علم اجتماع
د.عماد معوشي	جامعة المدية	إحصاء تطبيقي
د.بلالي مالك	جامعة سطيف 02	علم اجتماع

الملحق رقم (07) : مخرجات SPSS (الدراسة التطبيقية)

القسم الأول : مؤشرات ديموغرافية واجتماعية

Statistics

		الجنس	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة السكنية	الحالة الأسرية	الدخل	المستوى
N	Valid	300	300	300	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	300	100,0	100,0	100,0

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 17 الى 15 من	3	1,0	1,0	1,0
	سنة 30 الى 18 من	93	31,0	31,0	32,0
	سنة 40 الى30 من	88	29,3	29,3	61,3
	سنة50 الى40 من	74	24,7	24,7	86,0
	سنة 50 من اكثر	42	14,0	14,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الحالة الاجتماعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اعزب	54	18,0	18,0	18,0
	متزوج	243	81,0	81,0	99,0
	ارمل	3	1,0	1,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الزوجة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	56	18,7	18,7	18,7
	نعم	244	81,3	81,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

افراد الاسرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	50	16,7	16,7	16,7
	1	5	1,7	1,7	18,3
	2	8	2,7	2,7	21,0
	3	56	18,7	18,7	39,7
	4	43	14,3	14,3	54,0
	5	25	8,3	8,3	62,3
	6	28	9,3	9,3	71,7
	7	35	11,7	11,7	83,3
	8	24	8,0	8,0	91,3
	9	18	6,0	6,0	97,3
	10	8	2,7	2,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

وظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	السنية	105	35,0	35,0	35,0
	الزيف	195	65,0	65,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من اقل	50	16,7	16,7	16,7
	سنوات 10 الى6 من	102	34,0	34,0	50,7
	سنة 15 الى11 من	116	38,7	38,7	89,3
	سنة 16 من اكثر	32	10,7	10,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	امي	32	10,7	10,7	10,7
	ابتدائي	111	37,0	37,0	47,7
	متوسط	108	36,0	36,0	83,7
	ثانوي	28	9,3	9,3	93,0
	معهد تكوين	12	4,0	4,0	97,0
	جامعي	9	3,0	3,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

القسم الثاني : ابعاد الاستبيان

البعد الأول : مؤشرات متعلقة بتنظيم العمل

Frequencies

```
[DataSet1] D:\t\spl.sav
```

Statistics

		متفاعل	مشرر ملعمل
N	Valid	300	300
	Missing	0	0
Mean		2,82	3,00

Frequency Table

مقدم العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	رسمية غير ورثة	27	9,0	9,0	9,0
	رسمية ورثة	1	,3	,3	9,3
	محظظة ورثة	272	90,7	90,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

مشروع العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محظظة	300	100,0	100,0	100,0

كهيف الكتريفاتورية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

كهيف الكتر طيفاتو ساعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

كهيف الكتر طيفاتو كالكلتاد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	232	77,3	77,3	77,3
	نعم	68	22,7	22,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

ميز التسلسلي بالميزة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	1	,3	,3	,3
	نعم	299	99,7	99,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

جهاز التلفزيون

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

جهاز التلفزيون

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Y	298	99,3	99,3	99,3
	نعم	2	,7	,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

Statistics

		نوع عقد العمل الثاني	العمل الرسمي
N	Valid	105	32
	Missing	195	268
	Mean	1,70	1,19

نوع عقد العمل الثاني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عمل رسمي	32	10,7	30,5	30,5
	عمل غير رسمي	73	24,3	69,5	100,0
	Total	105	35,0	100,0	
Missing	System	195	65,0		
	Total	300	100,0		

العمالة سميير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عون نظافة او امن او صيانة بمؤسسة عمومية	27	9,0	84,4	84,4
	عون امن بمؤسسة خصوصية	4	1,3	12,5	96,9
	عامل بمؤسسة بحراس جزئي	1	,3	3,1	100,0
	Total	32	10,7	100,0	
Missing	System	268	89,3		
	Total	300	100,0		

البعد الثاني : مؤشرات مالية (دخل العمل)

Frequencies

[DataSet1] D:\t\apl.sav

Statistics

		دخلالعمل	التطلعدخلالعمل
N	Valid	299	300
	Missing	1	0
Mean		1,37	1,43

Frequency Table

دخلالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بالكفاف	188	62,7	62,9	62,9
	لتغطيةحاجتي بكلي	111	37,0	37,1	100,0
	Total	299	99,7	100,0	
Missing	System	1	,3		
Total		300	100,0		

انظام غذائي عمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عليه واعتمد منتظم غير	172	57,3	57,3	57,3
	عليه اعتمد ولا منتظم غير	128	42,7	42,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

Statistics

		المستحقاتيوميةاشهري	المستحقاتحسبالتقدم	تسهيلاتزيادةمعاشاتي المستحقات
N	Valid	300	300	300
	Missing	0	0	0
Mean		,08	1,00	1,00
Mode		0	1	1

Frequency Table

المستحقاتيوميةاشهري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	277	92,3	92,3	92,3
	نعم	23	7,7	7,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

المستحقاتحسبالتقدم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

تسهيلاتزيادةمعاشاتيالمستحقات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

البعد الثالث : مؤشرات مدة العمل

Statistics

		الفصل الاثنين الصيف	الفصل الخريف	الفصل الشتاء	الفصل الربيع
N	Valid	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0
Mode		1	1	0	1

Frequency Table

الفصل الاثنين الصيف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

الفصل الخريف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

الفصل الشتاء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	300	100,0	100,0	100,0

الفصل الربيع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

[DataSet1] D:\t\apl.sav

Statistics

		مدةالعمل	ساعةالعمل
N	Valid	300	300
	Missing	0	0
Mean		2,29	2,10

ايام العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ايام 6	252	84,0	84,0	84,0
	ايام 5	10	3,3	3,3	87,3
	ايام 5 من اقل	38	12,7	12,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

ساعات العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ساعات اكثر 6 بين ما	271	90,3	90,3	90,3
	ساعات اكثر 3 بين ما	28	9,3	9,3	99,7
	ساعات 3 من اقل	1	,3	,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

البعد الرابع :مؤشرات أسباب العمل

الاسباب الضروية التي تدفعك للتدخين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	55	18,3	18,3	18,3
	نعم	245	81,7	81,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الاسباب في العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	15	5,0	5,0	5,0
	نعم	285	95,0	95,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الأسباب المرونة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	1	,3	,3	,3
	نعم	299	99,7	99,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الأسباب المتعلقة بالمقر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	1	,3	,3	,3
	نعم	299	99,7	99,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الأسباب غير المتعلقة بالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	242	80,7	80,7	80,7
	نعم	58	19,3	19,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الأسباب المتعلقة بالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	3	1,0	1,0	1,0
	نعم	297	99,0	99,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الأسباب متوفر الصلاحيات والتدريب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	17	5,7	5,7	5,7
	نعم	283	94,3	94,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الاسباب الاجتماعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	270	90,0	90,0	90,0
	نعم	30	10,0	10,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الاسباب الاقتصادي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	245	81,7	81,7	81,7
	نعم	55	18,3	18,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الاسباب الفيزيقي والمناخي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	134	44,7	44,7	44,7
	نعم	166	55,3	55,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

البعد الخامس : مؤشرات متعلقة بمشاكل العمل

Frequencies [DataSet1] D:\t\spl.sav

Statistics

		مشاكل عدم ملائمة المستعمل	مشاكل الخطر والأخطار	مشاكل مصاحبة منتظم	مشاكل عارضة منتظم
N	Valid	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0
Mode		1	1	1	1

مشاكلعدمتوافرمنتظم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

مشاكلعدمتوافرمنتظم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

مشاكلعدمتوافرالاطار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

مشاكلعدمدقةالمستجلات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

Frequencies

```
[DataSet1] D:\t\apl.s
```

Statistics

		حلالمشاكلالقضاءالشرطة	حلالمشاكلالصناعي	حلالمشاكلالمعرفي	حلالمشاكلالترجمه
N	Valid	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0
Mode		0	0	1	1

حلالمشاكلالقضاءالشرطة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	300	100,0	100,0	100,0

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	300	100,0	100,0	100,0

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

Frequencies

```
[DataSet1] D:\t\api.sav
```

Statistics

N	Valid	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0
Mode		1	1	0	1

Frequency Table

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

خلالالمخصم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	300	100,0	100,0	100,0

خلالالمفصل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

البعد السادس : مؤشرات ظروف العمل

Frequencies

[DataSet1] D:\t\spl.sav

Statistics

		الرضابظروفالعمل	التعرضلحادثعمل	تعرضالزملاءلحادثعمل	عدمدفعالمستحقات	معاييرالامان
N	Valid	300	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0	0
Mode		2	1	1	1	2

Frequency Table

الرضابظروفالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	300	100,0	100,0	100,0

التعرضلحادثعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	229	76,3	76,3	76,3
	لا	71	23,7	23,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

تعرضلازملاءلحادثعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	280	93,3	93,3	93,3
	لا	20	6,7	6,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

عدمدفعالمستحقات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	300	100,0	100,0	100,0

معايير الامان

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	300	100,0	100,0	100,0

القسم الثالث : مؤشرات مستقبل العمل

Frequencies

[DataSet1] D:\t\spl.sav

Statistics

		الرضابالعمل	توريثالعمل	التطويرفالعمل	الرغبةفيالتعرالاضافيالرسمي	دفعرسومالعمل	الاشتراكفيالنقابةالتابعي	الاستمرارفيهذهالظروف
N	Valid	300	300	300	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		2,05	1,24	3,79	3,81	2,44	3,49	1,95

الرضابالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	12	4,0	4,0	4,0
	موافق غير	273	91,0	91,0	95,0
	محايد	2	,7	,7	95,7
	موافق	13	4,3	4,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

توريثالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	254	84,7	84,7	84,7
	موافق غير	23	7,7	7,7	92,3
	محايد	21	7,0	7,0	99,3
	موافق	2	,7	,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

التخليطالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	9	3,0	3,0	3,0
	محايد	94	31,3	31,3	34,3
	موافق	147	49,0	49,0	83,3
	بشدة موافق	50	16,7	16,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الرغبةفيالتحولإلىالوضعالرسمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	1	,3	,3	,3
	موافق غير	20	6,7	6,7	7,0
	محايد	76	25,3	25,3	32,3
	موافق	201	67,0	67,0	99,3
	بشدة موافق	2	,7	,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

دفعرسومالعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	3	1,0	1,0	1,0
	موافق غير	189	63,0	63,0	64,0
	محايد	81	27,0	27,0	91,0
	موافق	27	9,0	9,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الاشتراكفيهذهالمناقصة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	52	17,3	17,3	17,3
	محايد	50	16,7	16,7	34,0
	موافق	197	65,7	65,7	99,7
	بشدة موافق	1	,3	,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

الاستمرارفيهذهالظروف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشدة موافق غير	17	5,7	5,7	5,7
	موافق غير	281	93,7	93,7	99,3
	محايد	1	,3	,3	99,7
	موافق	1	,3	,3	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

Statistics

		تنظيمالعمل	قانونتنظمالعمل	نقابةعمل
N	Valid	300	300	300
	Missing	0	0	0
Mean		4,27	4,78	4,84

تنظيم العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	,3	,3	,3
	موافق	216	72,0	72,0	72,3
	بشدة موافق	83	27,7	27,7	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

قانون تنظيم العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	1	,3	,3	,3
	موافق	62	20,7	20,7	21,0
	بشدة موافق	237	79,0	79,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

نقابة عمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	48	16,0	16,0	16,0
	بشدة موافق	252	84,0	84,0	100,0
	Total	300	100,0	100,0	

Abstract

This study aims to shed light on the phenomenon of the informal sector, and the associated informal labor, and contain problematic in the official circle in Algeria, variables of the study. The study reviewed the various concepts and classifications to run non-formal, and inside and outside the scope of the informal sector, also dealt with the analysis of the issue of organizing and operating informal sector.

It has been drafting problematic as follows: What are the means to organize workers in the informal sector, and how to deal with this phenomenon, the construction sector in Algeria?

The reason to choose to search the lack of field studies and research in respect of the informal sector in Algeria and the Arab world, the growing interest in the phenomenon, by researchers and international organizations in all developed and developing economies in the world at the moment.

The study concluded the following findings: Dealing with the private sector and non-official operating, should not be a policy of anti, but through the accurate knowledge of the characteristics of the latter and social strata which ocean-going. The construction sector in Algeria attracts informal employment and reliable in its expansion, through workshops and informal or formal employment is stating, what makes the latter difficult living conditions, and the field study showed. As a result of unemployment, poverty and rigidity of regulations and labor laws, tax system overloaded.

The study presented some proposals that contribute to the organization of informal employment in Algeria. If we pointed out that the organization of informal employment, depends on identifying the causes and characteristics accurately, and integrated sectoral policies at the macroeconomic level address the problem at the level of all sectors. Also, development policies targeting informal employment, and maintains a formal employment, and limit the expansion of the informal sector, do not check off only under exercise appropriate and acceptable business environment. In addition to easing the tax burden on insurance premiums and construction sites that adhere to a statement of employment, and the application of strict procedures in case of violation of laws.